بناء العراق

الواقع والعلاقات الخارجية وحلم الديمقراطية

تأليف

السفير لقمان عبد الرحيم الفيلي

مركز الرافدين للحوار

بناء العراق

الواقع والعلاقات الخارجية وحلم الديمقراطية

بناء العراق

الواقع والعلاقات الخارجية وحلم الديمقراطية

تأليف: السفير لقمان عبد الرحيم الفيلي

اصدار: مركز الرافدين للحوارRCD

الطبعة الأولى، بيروت/ لبنان، 2019

First Edition, Beirut/Lebanon, 2019

© جميع حقوق النشر محفوظة للناشر، ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة، إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله، بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من أصحاب الحقوق.

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

تنويه: إن جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن رأي كاتبها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الناشر.

ISBN: 978 - 1 - 77322 - 939 - 3

بناء العراق

الواقع والعلاقات الخارجية وحلم الديمقراطية

تأليف:
السفير لقمان عبد الرحيم الفيلي

اصدار:
مركز الرافدين للحوارRCD

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

مقدمة المركز

بناء على التكليف الموجّه لي من السيد زيد الطالقاني / رئيس مركز الرافدين للحوار RCD في النجف الأشرف، بتقديم كتاب الدكتور لقمان الفيليّ.

وبعد القراءة المستفيضة لهذا الكتاب فإنِّي وجدتُ فيه كمّاً هائلاً من المعلومات الثرَّة، التي عكست خبرات طويلة لهذا الدبلوماسي اللامع، الذي عمل سفيراً في أكبر اقتصادين عالميين هما: (اليابان والولايات المتحدة)، وحاول سعادة السفير في هذا الكتاب تقديم رؤية وعرضاً شاملاً قلَّ ما نجده في كتابات حول الشأن العراقي، بمثل هذا عمق.

فقد غلبت على أسلوب السفير ومنهجه سمة الواقعية والمهنية والشمولية في طرح المشاكل وتفكيكها وإيجاد الحلول العملية لها، آخذاً بنظر الاعتبار خصوصية كل تجربة حينما يدعو صانع القرار العراقيّ لتبني الحلول لأزمات بلادنا.

إنَّ سعادة السفير لقمان الفيلي يعتقد أنَّ ما حدث في العراق من دمار وتخريب في بنيته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ناتج عن سلسلة من تراكم الأخطاء، ساهمت فيها عوامل وأطراف متعددة، فإنَّ أيَّ حلٍّ لهذه المشاكل، وإعادة البناء لما حصل يتطلّب مسؤولية وشجاعة من الجميع كمقدمة لمعرفة أخطائهم والاعتراف بها، وللسعي الى معالجتها، من جانب آخر لاحظت أنَّ السفير الفيلي يحاول أن يبثّ روح التفاؤل ويخفف آثار ما حصل من دمار في العراق من خلال ذكر تجارب عالمية، حصل فيها تدمير الكثير من المجتمعات، وسببت أضراراً ربّما فاقت ما حصل في العراق، ولكن قد تغلبت تلك الشعوب بإرادتها على ما حلَّ بها، ما يريد أن يقوله إنّ العراقيين إذا توافرت لهم الإرادة، فإنَّ التغلب على ما حلَّ بهم ليس مستحيلاً، خاصة إذا ما تمَّ الاهتمام بالجانب الإنساني في أيَّة عملية لإعادة البناء، مشيراً إلى أن التجارب الماضية في بناء الدولة ومؤسساتها تجاهلت الكُلَف الاجتماعية والإنسانية، التي دفعها العراقيون، وقطعا كانت تلك التجارب خاطئة ولا يجوز تكرارها.

ويعرج الباحث على تحديد المشاكل المزمنة التي يعاني منها العراق، فعلى الصعيد الاقتصادي يطرح السفير الفيلي مشكلة بنيوية يعاني منها الاقتصاد العراقي، وهي مشكلة الاقتصاد الريعي، والاعتماد على النفط وهذه المعاناة دمرت قطاعات واسعة ومهمة في الاقتصاد العراقي، ويطرح البدائل والحلول الواقعية لتجاوز ذلك.

أما من الناحية الاجتماعية فإنَّ السفير الفيلي تكلّم عن النخبة وماهيتها ودورها في عملية التغيير في تجارب عالمية مهمة، فيحاول عكس ذلك على تجربة النخبة العراقية، وكونها لا تدرك دورها في عملية التغيير، وضعفها وابتعادها عن إيجاد الحلول الواقعية لمشاكل البلاد، ويطرح حلولاً لتفعيل دور النخبة، وزيادة فاعليتها في عملية التغيير.

و يدعو السيد الفيلي إلى إعادة التفكير في بناء المؤسسة العسكرية وحجمها وأدوارها في المجتمع العراقي، كما تناول الكلفة العالية في عملية تحقيق الأمن، عارضا حلولاً واقعية لتحديد مهام هذه المؤسسة، محاوِلاً جعلها مؤسسة محترفة مهنية وتقليل الإنفاق العسكري بشكل لا يؤثر على أمن البلاد، مستشعراً أنَّ الأمن لا يتحقق إلّا من خلال منظومة متشابكة من التفاعلات لعلّ اهمها بناء علاقات خارجية متوازنة تسهم في تحقيق الامن الوطني من خلال مقاربة تعتمد على الانفتاح على العالم وتقليل التوتر في الاقليم كونه مفتاحا اساسيا في الامن الوطني.

واخيرا فان السيد الفيلي ركّز على قضية حلّ مشكلة غياب المسؤولية في الإدارات العراقية، الذي رافق عملية إدارة الدولة، والفشل الذي حل بها من خلال إرادة واعية وشجاعة لتحديد المهام.

مقدمة المؤلف

من المفيد ان اذكر اولاً ان هذا هو اول كتاب لي، ولم يسبق لي ان تخيلت نفسي يوماً ان يشار لي بكاتب، ولا ادعي هذه المهنة او اني اجيد خصلة الكتابة، بل هي اقرب الى محاولة هاوٍ لمشاركة القراء بما يؤمن به من افكار وخواطر قد تكون مفيدة وان كانت مناهج تقييم لأداء قد يكون غير مألوفاً.

لم أمارس الكتابة كثيراً قبل بدأ كتابة هذه المقالات في جريدة الصباح وغيرها من الصحف والإصدارات والمراكز البحثية، وخصوصاً الكتابة باللغة العربية كوني كنت أعيش في الغرب، وعملي لا يحتاج الى الكتابة كثيراً. بدأت الكتابة بكثرة عندما تشرفت بتمثيل بلادي كسفير لجمهورية العراق، اذ قبلها كانت طبيعة عملي، كمستشار في مؤسسة عالمية معنية ببناء أنظمة حاسوب، تحصر كتاباتي على شكل تقارير عمل مخصصة لزملاء متخصصين في قطاع عمل استشاري معين، وكان اول مقال كتبته وانا ابن ال45 عاماً وكان عن العلاقات الخارجية للعراق.

مع كتابة كل مقال اكتشفت الحاجة الى كتابة مقال اخر مكمل للفكرة الأولى. ونظراً لانني خريج جامعة قسم الرياضيات والحاسوب وعملت لأكثر من عقدين من الزمن في هذا القطاع، فذلك روضني على ان أرى الأمور كمعادلات وعوامل اكثر من كونها سرديات وانشاء.

اغلب هذه المقالات والأبحاث تعكس أفكاراً معنيةً ببناء الدولة وتشخيص طبيعة العقد الاجتماعي أو السياسي المطلوب بين المواطن والدولة. بناء أمة او دولة او يمكن تسميته بمعالم بناء النسيج الاولي للدولة ليست بالمحاولة السهلة للعراقيين، وذلك لانهم لم يكونوا يوماً في وئام مع دولتهم، وخصوصاً مع عمق الخلل في طبيعة العلاقة بين المكونات او الاقوام والاجناس العراقية المختلفة. ما نرى من تفكك اسري ومجتمعي للإنسان العراقي وما تبعها من تفكك طبيعة عقده مع الحكومة خصوصاً وأجهزة الدولة عموماً هي نتاجات تخلفات عقود طويلة والتي ساهمت فيها اطراف محلية واقليمية ودولية كثيرة.

هذه الأبحاث والمقالات تسعى الى ان تعكس عمق المشكلات العراقية، وانها ليست وليدة اليوم او الامس بل هي تراكمات عقود من سوء إدارة والسير نحو التطبع بثقافة العنف وممارسة حروب كثيرة واهمال الدولة لبناء الانسان وتوفير مقومات العيش الكريم للمواطن. وهناك أسباب أخرى متعلقة بتعدد المرجعيات للمواطن وتشويش الصورة امامه في من يتبع كمرجعية سياسية او ثقافية او قانونية عند تشابك الأمور لديه.

نعم ككاتب ركزت على البعد الداخلي وخصوصاً في طبيعة ديناميكية العلاقة بين العراقيين انفسهم، ومن جهة أخرى بين المواطن والدولة، ولكن من الضروري عدم إهمال أهمية البعد الخارجي في علاقاتنا وتأثير ذلك على يوميات السياسة والمواطن.

كوني حصلت على شرف تمثيل العراق كسفير في دولتين، اليابان والولايات المتحدة الامريكية، فان ذلك جعلني اسعى دوماً لمعرفة نقاط الخلاف والاتفاق بين هذين القطبين. السعي لمشاركة القراء في فهم هذين البلدين اللذان يحملان الكثير من الخصال المشتركة ومن جهة أخرى هما على طرفي النقيض في طبيعة مجتمعهما، فلا يمكن مثلاً ان نهمل او لا نتطرق لخصوصية هذين البلدين وقدرتهما على مساعدة العراق في محنته. البعد الاقتصادي هو محور اهتمام اليابان بالعراق، ومن جهة أخرى البعد السياسي والأمني هو محور اهتمام الولايات المتحدة بنا.

يا ترى لماذا لا نكتب كثيراً عن الثقافات الأخرى؟ او عن الدورس التي من الممكن ان نتعلمها من يوميات حياة مجتمعات أخرى؟ يا ترى لماذا نعتقد ان اليابان كوكب اخر لا يمكن التعلم منه؟ وان الولايات المتحدة في ذهننا هي دولة استعمارية امبريالية عدوانية لا يمكن ان تكون لنا معها علاقات منفعة مشتركة؟ الجواب قد يكون مرتبطاً بصعوبة قدراتنا ان نرى الأمور من عيون الاخر، اذ ان اتقان هذه القدرة يحتاج الى مستلزمات كثيرة قد لا تكون بعضها موجودة عندنا كدولة او كمجتمع. طبعاً كوننا ضحية الإرهاب والغزو والدكتاتورية لم تساعدنا في خلق فضاءات تساعدنا على التجرد في التقييم، او البحث عن المشتركات بدل المختلفات.

قد تقرأ الكتاب ولا تشخص منهج واحد في الكتابة، لا تستغرب من ذلك كثيراً فانا استكشف مع كل مقال او بحث مقومات النجاح في هذه المهمة الجديدة في الكتابة. نعم قد لا ترى منهجاً واحداً أو معالم كتابة واحدة عدا بساطة المفردات لأني لست ضالعاً باللغة العربية، أو شمولية الطرح لأني لا أستطيع ان أرى الأمور من زاوية واحدة فقط بل ان مهنتي كانت

تحتم علي ان اسعى لأرى الأمور من زوايا مختلفة، وتشخيص اصل التحديات وليس ظواهرها وهذا ايضاً يعود الى مهنتي في التحليل والبحث عن معالجات جذرية وليست سطحية، وأخيرا سترى ان المقالات والأبحاث تتطرق من قريب او من بعيد الى التركيز على البعد المجتمعي والإنساني في يوميات حياتنا وتحدياتنا ونحن نسعى لبناء العراق من جديد.

وانا اكتب هذه المقالات والأبحاث حاولت كثيرا ان لا اتطرق الى معتقداتي الفكرية او الدينية او الفلسفية او حتى السياسية والحزبية. بحيث جعلت احدى محددات الكتابة ان لا يعرف الاخر هويتي. اعرف ان هذا شيء غريب، وذلك لأني لا اريد للأخر ان يرى نقطة الخلاف بيننا وان يرى المشتركات او منطقة الحياد اولاً. قد نختلف من أمور قليلة، ولكن كنت اسعى لأبعاد هذه الخلافات قبل انتهاء الاخر من قراءة المقال او البحث.

كوننا مجتمعات تحمل الكثير من تراكمات الماضي فذلك يعني ان قراءنا يجدون الصعوبة في فهم الاخر من عيونه، هذه الخصلة احملها انا ايضاً وعليه لا انزه نفسي منها، بل اسعى لإيجاد منهج جديد في الكتابة تساعدنا في البحث عن المشتركات اكثر. لا يعني ذلك اني لا احمل فكر او فلسفة حياة او حتى ولاءات حزبية معينة، ولانني كنت عضواً فعالاً في حزب مهم لأكثر من ثلاثة عقود فذلك صقل في ما احب وما لا احب. تركت العمل الحزبي ولكن ذلك لا يعني ان العمل الحزبي والنفس الحزبي قد تركني. فنحن مجتمعات، صغيرنا قبل كبيرنا، يحب استهلاك السياسة والتداول فيها في كل مناسبة.

كلي امل ان تدوم فائدة هذه المقالات والأبحاث وان لا تزول او تكون خارج الصلاحية بعد زمن قصير، فهي اقرب الى مناهج تفكير من سرد يوميات السياسة، ولم أحاول الانغماس في مشكلاتنا الحالية لقناعتي انها افرازات لمشكلات اعمق وتحديات أوسع من بضعة أمثلة تعد هنا او هناك.

ولانه الكتاب الأول فذلك يعني انني سوف استفيد كثيرا من ملاحظات القراء وخصوصاً في نقدها والبحث عن سبل تطويرها. في قناعتي الكاتب الناجح هو من يستطيع ان يقنع القارئ بالقليل من المفردات ولكنها تحمل الكثير من العمق والغنى الفكري. اعرف اني لست كذلك، ولكن اعرف ايضاً ان طريق الف ميل يبدأ بخطوة.

اهدي هذا الكتاب المتواضع الى كل من علمني حرف وبين لي ان الحياة مدرسة من الضروري ان لا نمل منها بل نسعى لفهمها وافادة الاخر ونحن نتنقل بين صفوفها.

القسم الأول

الديمقراطية والبناء

الوئام الاجتماعي: منظور عراقي

المقدمة:

يجد الصراع الإثني الطائفي بين المكونات الإثنية الدينية المتنافسة جذوره في ضعف التماسك أو انعدامه بين الأركان الأساسية التي تدعم علاقة الدولة العراقية بمجتمعها، وتتمثل هذه الركائز بتوزيع النفوذ والتأثير بين الدولة والدين والثقافة(وتسمي في بعض الحالات بالاعراف) للدولة العراقية التي أسست في بداية عقد العشرينيات من القرن الماضي، وأن التوافق الأكثر بين هذه الأركان سيفضي إلى بيئة سياسية واجتماعية سلمية اكثر، ومن أجل التصدي للتوتر المتزايد بين الأغلبية والأقليات العراقية يجب علينا أن نبدأ بإعادة توزيع القوة بين هذه الأركان الثلاثة، فبعد عقود من الدكتاتورية يجب على الدولة العراقية استعادة نفوذها الإيجابي الذي يعود بالنفع على مواطنيها.

وفي هذه الورقة أنا أؤكد أن الافتقار إلى الانسجام المجتمعي بين الأركان الأساسية للمجتمع العراقي يمثل العامل الرئيس في عدم الاستقرار؛ ومن اجل معالجة هذه المشكلة فإنه من الضروري تحديد القضايا من خلال زيادة التعاون بين الدولة والمواطنين في البرامج الوطنية والدينية والاجتماعية المدعومة من قبل الدولة، وفي نهاية المطاف فإن هذه البرامج الوطنية من الممكن أن تؤدي إلى مزيد من الاندماج بين الأركان الثلاثة، وسيفضي كذلك إلى وجود علاقة إيجابية مبنية على احترام التعددية الثقافية والدينية والسياسية والتسامح.

أن التسامح في العراق بين الطوائف أو الجماعات المختلفة ضعيف؛ وبالتالي فإن وتيرة تطور الجماعة ضمن المجتمع بطيء ولا يسير بخطى مناسبة لحاجتها، فمنذ عام 2003 والدولة العراقية عاجزة عن تقديم أجوبة على الكثير من احتياجات المواطنين، وهذا يؤدي إلى هشاشة الهوية الوطنية، التي كانت ضعيفة بالأساس بفعل سياسات نظام صدام السابق، وكذلك ظهور الهويات الأخرى على حساب التنمية الوطنية والتماسك والاستقرار. إن تطور

الدولة لم يك أمراً سهلاً بالمرة، وأنها لم تتطلع لأن تكون على الطريق الصحيح طالما استندت السلطة الشرعية السياسية والنظام إلى الأسس الإثنية العرقية (ما يعرف في العراق باسم المحاصصة أو الكوتا) ولم تكن مؤسسة وطنية، وحاليا فالدولة هي أضعف مكون مؤسسي في المجتمع العراقي بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى الدينية والثقافية(مثل العشائرية)؛ وهذه يعطي حافزا بأن يجعل أصحاب المصلحة العراقيون المؤسسات الدينية والثقافية أن تعمل مع الدولة من أجل تعزيز قوة جهاز الدولة وبالتالي سلامة وتطور المجتمع.

وستقوم هذه الورقة أيضاً ببحث من يملك السلطة والنفوذ في المجتمع العراقي؟ وبعد ذلك ستركز بالتفصيل على كل من الأركان الأساسية الثلاثة (الثقافة، والدين، والدولة)، وستغطي هذه الورقة كذلك متطلبات تحقيق الانسجام المجتمعي داخل العراق وما إذا بالإمكان أن يحدث بناء الأمة بنحوٍ سابق أو بالتوازي مع بناء الدولة، وتنتهي الورقة بتسليط الضوء على بعض الحلول للمُضيّ قدماً.

ركن الدولة:

من أجل أن تعمل الدولة بفاعلية وكفاءة لابدَّ من تحديد دور المواطنين ومسؤوليتهم والركائز المؤسسات الثلاث. وحينما تحاول الدولة اتخاذ إجراء فإنه من الضروري أن تأخذ بعينِ الحسبان قوة ومصادر نفوذ تلك الركائز ضمن ذلك البلد، وفي الوقت الذي يُنظَرُ في البلدان الغربية إلى الدولة بتوفير احتياجاهم إلّا أن بعض البلدان تلقي الأركان الأخرى (الدين والثقافة) على سلطة الدولة، التي طالما يتحوّل فيها القانون الديني إلى قانون وطني أو محلي، ومن المهم ايضاً تحديد أصحاب النفوذ الذين يمتلكون السلطة والقوة في المجتمع؛ لأنه من دون القوة الموضوعية لا تتمكن الدولة من القدرة على فرض سياساتها.

وبالنظر للطبيعة التطورية والانعكاسية للإنسانية وعلى ما يجري من تغيُّرات عالمية في المجالات الجيوسياسية والجيواجتماعية، يمكن للأفكار الجديدة أن تفضي إلى لغات وطوائف وحكومات ودول وثقافات فرعية جديدة ومدارس مختلفة من الأفكار، في بعض الحالات يُعَدُّ الإدراك ثم نمو كيان جديد (مثل دين او حركة عالمية اوكتاب مقدس) من الركائز والاركان الأساسية التي يمكن أن تؤدي إلى تحولها عبر اركان الأخرى ومن ثم دمجها في نسيج المجتمع أي أن تبدأ الفكرة من منطلقات دينية وتتحول مع الزمن الى شعائر ثقافية او جزء من قوانين الدولة ولوائحها.

إذا كان من الواضح ضمن مجتمع ما أن الدين أو الثقافة هما القوتان الرئيستان الدافعتان للسلوك، فحينها ستكونان غير كافيتن وغير فعالتين في محاولة تنفيذ التغيرات وفرضها ضمن قوانين الدولة ولوائحها فقط، ولاسيما إذا كانت هذه اللوائح لا تتماشيان مع القيم الثقافية أو الدينية لذلك المجتمع، الّا أن الدولة تستطيع إلى تركيز اهتمامها على التأثير بالمؤسسات الدينية أو الثقافية من أجل تنفيذ وقبول التغيّر المقترح من قبل الدولة بدلاً من محاولتها بأن تكون المؤسسة الوحيدة في المجتمع التي تدعو إلى التغيير.

إن الدولة تقدم ما هو أساس وأكثر أهمية لسير العمل الداخلي للمجتمع، وهي تحدد المبادئ التوجيهية لمواطنيها ومؤسساها وتضع خارطة الطريق لتوضيح السلوك القانوني المقبول للموطن، وقوانين الدولة هي آليات لتحديد سياسة الدولة ومن ثم الوسائل التي يتم فيها تنفيذ تلك السياسة، وتعتمد شرعية الدولة على ما إذا كانت السلطة في الدولة متجذرة في النظام القانوني الرسمي أم في الأنظمة التقليدية ما قبل الحداثة التي تعتمد على العلاقات الشخصية والمعتقدات الناشئة من التقاليد (كما هو الحال في الأنظمة القبلية)، ولا بد للدولة من أن تعكس هذه المثل والمعتقدات لمواطنيها، ويجب أن تميل إلى تحقيق رفاهيتهم.

لا يمكن التقليل من أهمية الدولة في تعزيز الانسجام المجتمعي، فالانسجام يتحقق فقط في حال كانت تشريعات الدولة وسياساتها تتصل بتلبية احتياجات المواطنين وتطلعاتهم، وبخلافه فإن المواطنين سيشعرون بالاغتراب والعزلة وسيكونون أقل رغبة في الالتزام، فعلى سبيل المثال أن العراق إبّان حكم صدام حسين كانت الأغلبية العظمى من قوانينه ولوائحه تتصل بسيطرته وقواعد الدولة البوليسية، ومن ثم فإن المواطنين لا يرون تعلّق تلك القوانين واللوائح باحتياجاتهم اليومية وتطلعاتهم الحياتية، وعليه ترى القليل من المشاركة من جانب الجمهور في تطوّر المجتمع العراقي.

تأريخ نظام الدولة العراقية الحديثة:

قبل تشكيل الدولة العراقية الجديدة في العام 1920، كان العراق جزءاً من الإمبراطورية العثمانية التي تحكم الولايات الثلاث بغداد والموصل والبصرة، ومنذ أن تم غزو العراق واحتلاله من قبل الإمبراطورية البريطانية منذ الحرب العالمية الأولى فقد فُرض الانتداب البريطاني منذ عام 1921 حتى العام 1932، وقد حكم العراق منذ العام 1921 حتى العام 1958 من قبل

الملكية الهاشمية الذين لم يكونوا أصلاً من العراق بل تم تقديمهم من الحجاز كحكام من قبل المحتل البريطاني الجديد، وفي العام 1958 قام ضباط الجيش بانقلاب عسكري تمخض عنه تشكيل أول جمهورية للعراق، وفي العام 1963 قام حزب البعث بانقلاب عسكري ضد الزعيم الجمهوري الجديد وهذا الانقلاب لم يستغرق سوى بضعة أشهر، ومن أواخر العام 1963 وحتى العام 1968 توالى اثنان من ضباط الجيش-الأخوان عارف على حكم العراق.

منذ العام 1968 حتى العام 2003 عاد حزب البعث للسلطة ليحكم العراق بقبضة من حديد خلال خمسة وثلاثين عاماً من حكم أحمد حسن البكر ثم صدام حسين تحوّل فيها العراق كله إلى «جمهورية الخوف».

ذهب العراق خلال فترة الحكم هذه بسلسلة من الصراعات ابتدأها مع الكرد في شمال البلد، والحرب مع إيران منذ العام 1980-1988 تبعها غزو الجارة الكويت في العام 1990، وفرض قرارات مجلس الأمن الدولي الشديدة فضلاً على الحصار الاقتصادي وفرض عقوبات تجارية ضد الدولة والشعب العراقي خلال التسعينيات مضافاً إليها سنوات العراق الجديد حكمت الأنظمة السياسية المختلفة العراق ومعظمها بالقوة، وعانى العراقيون من الكثير من حملات هندسة اجتماعية تجسد الرغبات الاستبدادية للحكام على نحو متزايد، وكان لهذه الحملات تأثير كبير على تغيير الطبقات الاجتماعية العراقية، فضلاً عن النفوذ السياسي والاقتصادي المرتبط بها.

ومنذ تغيير النظام في العام 2003 واجه العراق الحوادث الإرهابية اليومية التي بلغت ذروتها في حزيران /يونيو عام 2014 في احتلال داعش لمناطق كبيرة من البلاد. أصبح النظام السياسي الحالي لما بعد 2003 نظاماً جمهورياً نيابياً اتحادياً ذا تعددية حزبية برلمانية وديمقراطية، ويمارس السلطات التنفيذية الآن رئيس الوزراء كرئيس لمجلس الوزراء مع الرئيس الرسمي للدولة مع تخويل السلطة التشريعية والرقابية لمجلس النواب. وبعد عقود من الدكتاتورية أقام العراقيون وبنجاح منذ عام 2003 أربعة انتخابات عامة، واستفتاءً واحداً وثلاثة انتخابات في المحافظات في أنحاء البلاد، إلَّا أن الوضع الراهن يمتاز بعدم التجانس وبطء صنع القرار، وعلى الرغم من التزام أغلبية الجماعات السياسية بالإجراءات الدستورية والتي تساعد على نزع فتيل التوترات السياسية والوصول إلى قرارات بناءة حول القضايا الحيوية بعد تأخيراً كبيراً، وباتت المشاحنات السياسية مظهراً من مظاهر الديمقراطية الجديدة للبلاد، وقد وصف بعضهم النظام الحالي في العراق بأنه نظام هجين بين الديمقراطية المعيبة والانتقال من الاستبداد.

الدين والتنوع العراقي:

يتجلّى الدين في العراق في أنماط الحياة والمذاهب والطوائف والرموز والطقوس والتقاليد، ويمكن النظر للدين باعتباره النظام الموجه الذي يساعد في تفسير الواقع وتحديد الذات البشرية، وتكون ممارسات أتباع دين ما مختلفة في العمل والالتزام بقواعد الدين الآخر.

وبغض النظر عما إذا كان المجتمع يَعدُّ نفسه دينياً أم لا فإن دور مؤسساته الدينية وتأثيراته الأخلاقية عادة ما يكون مهمّاً؛ نظراً لأن المجتمعات ككل تسعى إلى الامتثال إلى مدارس دينية أو أخلاقية معينة، ولا ينبغي التقليل من أهمية التزام المجتمعات أو أفرادها بمدارس فكرية أو دينية معينة كون تلك التصورات تصبح مواد للإيمان ومحوراً رئيساً في تعريف الهوية المحلية او الوطنية أو الإقليمية. وعلى الرغم من أن الدين -بوصفه عنصراً أساساً وركناً محورياً في المجتمعات كافة ـ يمكن أن يؤدي دوراً محورياً في تعزيز الانسجام الاجتماعي إلَّا أن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلّا إذا عملت المؤسسات الدينية والفتاوى والسياسات على تلبية الاحتياجات الفردية والجماعية لأتباعها وتطلعاتهم.

إن الديانة الرئيسة في العراق هي الإسلام التي يمثل أتباعها نسبة 95 ـ97%- من تعداد سكان 35 مليوناً أو نحو ذلك، وما تبقى من السكان هم من المسيحيين والصابئة والأيزيديين والأقليات الأخرى، والطائفة الأغلبية ضمن الإسلام هم من الشيعة المتكونون من (العرب والأكراد الفيليين والتركمان) والطائفة الأقل هم السنة المتكونون من (العرب والأكراد والتركمان)، والعراق هو أرضٌ لكثير من المواقع الدينية المهمة للشيعة والسنة، مثل النجف وكربلاء وبغداد وسامراء، والعديد من المواقع المهمة للأقليات في الشمال ولاسيما في محافظة الموصل.

إن الأكراد هم بالاساس من السنة ومن المدرسة الشافعية للشريعة الإسلامية، وتوجد في العراق طوائف أخرى صغيرة ضمن الإسلام كمكوّن الشيخية الشيعية في البصرة وكربلاء، يتبع أغلب الشيعة مختلف آيات الله العظمى الذي يتمركزون في النجف وبغداد وكربلاء وقم (إيران) ومشهد (إيران) وسامراء، وهذا التنوّع في مصادر الدين داخل العراق والإسلام والشيعة يثري النقاشات إلَّا أنه يجعل الإجماع على السياسات سمةً او خصلة ضرورية أساسية من التماسك الاجتماعي.

جاءت المسيحية إلى العراق في القرن الأول الميلادي، ويتركز المسيحيون بنحوٍ أساسٍ في شمال البلاد في محافظتي دهوك ونينوى، وعلى مدى السنوات الـ50 الماضية كان هناك

انخفاض كبير في حجم الأقليات الدينية من خلال الهجرة الطوعية او القسرية، ويتوزع المسيحيون على ثلاث كنائس: الكلدان (الكنسية الكلدانية الكاثوليكية)، والآشوريون (كنيسة المشرق الآشورية)، والسريانية الغربية (الكنيسة السريانية الأرثودوكسية).

كان في العراق جالية يهودية كبيرة ولاسيما في العاصمة بغداد حتى منتصف القرن العشرين، وهي الآن تكاد تكون غير موجودة، يعيش اكثر الأيزيديون في محافظة الموصل في الشمال، وتأريخ ديانتهم يعود إلى عصور ما قبل الإسلام، والمندائيون كانوا موجودين في العراق منذ ما يقرب من ألفي سنة، وأكثر تركيزهم في محافظة ميسان في الجنوب مع وجود عدد مهم منهم في البصرة، ومن الجدير بالذكر أيضاً أن هناك أدياناً لأقليات أخرى، مثل: البوذيين والبهائيين والشبك والكاكائيين والزرادشتيين.

الثقافة بوصفها الركن الثالث:

إن السلوك الثقافي (ويسمى بعض المرات بالعرفي) هو الركيزة الأساسية الثالثة للانسجام الاجتماعي، الذين يتقاسمون الثقافة يعملون أنها تستحوذ على الشبكة الأقرب من النفوذ كالأسرة والأصدقاء والمجتمع ككل.

إن المجتمع المتسامح يسمح لمعتقدات أعضائه الثقافية بالتأثير على أفعالهم أو مشاعرهم بطريقة إيجابية ومن ثم يتم إثراؤه بالتنوع، ويمكن أن تكون الثقافة العنصر الذي يربط بالسلوكيات والمعتقدات وطريقة الحياة والافتراضات الأساسية لأفراد المجتمع، وهي توفر نقطة مرجعية تجلب العناصر الأساسية وغير المادية من سمات المجتمع مثل الأعراف والأفكار والسلوك الاجتماعي، والمواطنون عموماً ضمن مجتمع ما يفتخرون بالانتماء إلى ثقافة معينة.

خلفية التنوع الثقافي العراقي:

يعيش ما يقرب من 75 بالمئة من سكان العراق في السهل الرسوبي الذي يمتد من الجنوب الشرقي من تكريت إلى الخليج بينما في الشمال توجد الجبال وتواجه ظروف شتاء قاسية. ويهيمن على حياة البلاد اثنان من الأنهار الكبيرة هما دجلة والفرات، وقد سمحت الزراعة في وقت مبكر على استقرار السكان في حقبة ضاربة في القدم تعود إلى الألفية السابعة قبل الميلاد، أما اللغتان الرسميتان في العراق فهما العربية والكردية، وأغلبية الشعب

العراقي البالغ عددهم 35 مليوناً من الشباب تحت 14 سنة بينما 60 بالمئة منهم تتراوح أعمارهم بين 15 ـ64-، وأن نسبة 3 بالمئة فقط هم أكبر من سن 65 عاماً، ويمتلك العراق نسبة نمو سكاني عالية جداً على مستوى قريب من 3 بالمئة وبمتوسط عمر 20 عاماً.

إن للعراق واحداً من أقدم التواريخ الثقافية في العالم، مع تراث غنيّ في الفن والعلم والشعر والحضارات القديمة، ما تجعله مهد الحضارة في بلاد ما بين النهرين، وهو البلد الوحيد جغرافياً الذي ازدهرت فيه ما يقرب من ست حضارات، إذ تم اكتشاف الرموز الرئيسة للتطور البشري في العراق، مثل: الكتابة والرياضيات والعلوم، واستند الاقتصاد العراقي إلى الزراعة؛ الأمر الذي يعني وجود عدد كبير من السكان في الريف، مع ذلك وبعد الطفرة الاقتصادية في العراق منذ منتصف القرن الماضي كانت هناك هجرة كبيرة من السكان نحو المراكز الحضرية، وكان لهذا التحضر السريع تأثير كبير على تطور الطبقة الاجتماعية، وتعد الأسرة والولاء القبلي جزءاً أساساً من الانتماء الاجتماعي، واليوم مثلا يعكس المطبخ العراقي ثراء الإرث وكذلك تأثير جيرانها من الفرس والترك والسوريين، وهنا نرى بوضوح أن العراق المعاصر يعكس الانقسامات الطبيعية نفسها لبلاد ما بين النهرين القديمة.

الانسجام التوفيقي والقيادة:

لا يمكن للأركان الأساسية الثلاثة (الثقافة، والدين، والدولة) في أي دولة أن تتوافق ضمن مفهوم معين حينما تكون القيم والممارسات لكل فرد متناقضة بدلاً من أن تكون متكاملة مع الركائز الأخرى داخل النسيج الوطني، وحينما تتوافق الزعامة المجتمعية ضمن الركائز الثلاث يعني أن الزعماء والقادة يتبنون الخطاب نفسه، من ثم فإن تعزيز الانسجام المجتمعي ينبغي له أن يحصل. وفضلاً عن ذلك سيتعزز الانسجام حينما يشغل قادة المجتمع ركن أو أكثر، أو حينما ينظر المواطنون إلى قيادة شخص لأكثر من ركن على أنه شرعي، وسيحصل في النهاية الانسجام في القيادة حينما يملك المجتمع القيادة نفسها لجميع الركائز الثلاث، وعلى العكس ينظر إليها -على سبيل المثال ـ حينما تُدخِلُ الدكتاتورية العسكرية سيطرتها على الدولة لتفضي إلى تضارب في المصالح بين سياسات الدولة والقوانين الثقافية والدينية والأعراف التي توحد مواطنيها.

نتائج النظم الدكتاتورية على الديمقراطية العراقية:

ضمن نظام الدولة الحالية يمكن أن تكون الديمقراطية عاملاً مهماً جداً في تعزيز الانسجام الاجتماعي، وأن الأنظمة الديمقراطية للدولة تسمح بقبول «الآخر» سواءٌ أكان ذلك «الآخر» أقلية أم أولئك الذين يحملون وجهات نظر متميزة وفريدة داخل المجتمع الأكبر، وهنا يشير «الآخر» إلى أولئك الذين لا يحملون المعتقدات -على سبيل المثال سياسية وثقافية وعقائدية أو أخلاقية ـ التي يعتنقها غالبية المجتمع، وموضوع التسامح الذي تسعى إلى تعزيزه الديمقراطية يقود إلى إيجاد بيئة إيجابية يتعزز فيها الوئام والانسجام، ومن خلال هذا «التسامح» فإنه يتسنى لشرائح معينة من المجتمع بأن تكون أكثر اندماجاً بالمجتمع ككل ومن ثم بالدولة، وهذا مهم جدا لدولة مثل العراق ذي التنوع الغني، الذي يشكل مجموعة فريدة من الموارد البشرية التي يمكن لها -على وفق ظروف مؤسساتية وثقافية مناسبة ـ أن تساهم في تحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لها وللمنطقة ككل.

ولو ان هذه المجموعات لم تكن دوماً تعيش في وئام وانسجام لكن هذا هو المكان الذي ينبغي للديمقراطية فيه أن تسهم في تخفيف حدة التوتر، لكن مع ذلك فالديمقراطية وحدها لا يمكن أن تعمل على تعزيز الوئام والانسجام ما لم تدعمها عوامل أخرى تشتمل على سيادة القانون وبنى مؤسسية تشجع الحوار بين الأركان الأساسية الثلاثة والمؤسسات المرتبطة بها.

حينها تصبح الدكتاتورية النظام الطبيعي للحكم، تشكل تهديداً للديموقراطية في العراق فإن ذلك يُعدُّ تدميراً للوئام والانسجام المجتمعي. وقد قادت الأساليب الوحشية للدكتاتورية في العراق إلى فصل المواطنين عن الدولة، ومن ثم تجاهلهم وفي ظل الحكم الاستبدادي فإن مؤسسات الدولة -التي وجدت لتعود بالنفع على المواطنين وأن تكون دعامة مهمة من دعائم الانسجام المجتمعي ـ تعدُّ حكراً على الدكتاتور، ومن ثم فالمواطنون يخشون الدولة بوصفها أداة رئيسة للقمع وعدم الانسجام، وحينما تتم إزالة الأدوات القمعية للدكتاتور سيتم حينئذٍ الانتقام من أولئك الذين يسيطرون على جهاز الدولة، ومن ناحية أخرى وبينما يكون الدكتاتور في ذروة قوته ويستخدم الدولة لأهدافه الشخصية الضيقة فإن المؤسسات الثقافية والدينية تضعف على حساب الوئام والانسجام المجتمعي، ويمكن للمواطنين أن يستعيدوا السلطة والنفوذ حالما تضعف سلطة الدولة الدكتاتورية، ومن ثم سيسعون إلى التوازن والانسجام من خلال الاعتماد المتزايد على المؤسسات الدينية و/أو الثقافية.

إن القمع المستمر من قبل الدكتاتور -الذي يمتلك عقلية الحكم بالخوف والقيادة وهاجس السيطرة ـ سيؤدي إلى انهيار المعنويات الثقافية والفكرية للمجتمع، وستخلق ثقافة عدم الثقة بين المواطنين وتعزز هذا الأمر، إذ تضع في اعتبارها أن الثقة عامل مهمّ للغاية في سبيل تماسك أصحاب المصلحة في المجتمع، وفي الوقت المناسب سيفصل المواطنون أنفسهم عاطفياً عن مؤسسات الدولة وسينظرون لداخل مكونهم الضيق من أجل البقاء، ومن ثم تعزيز الأنانية داخل ذلك المجتمع، إن موضوع الأنانيةـالذاتية هذا يفضى إلى معادلة صفرية بدلاً من معادلة (رابح-ـ رابح) في الممارسات التي تسود ضمن أصحاب المصلحة في المجتمع.

في حقبة ما بعد العام 2003 كان لدينا 13 عاماً من أجل تقييم هذا المشروع الديمقراطي الجديد في العراق، وهي تحتاج إلى التفكير في تأسيسه والتحديات الرئيسة التي تواجهه، ومن وجهة نظر الولايات المتحدة -نظراً لدورها في تطوير النظام الديمقراطي في العراق ـ فإن الأسئلة التي ينبغي لها أن تطرح هي:

ما الأنموذج الديمقراطي الذي يمكن يتبنى في المجتمع العراقي؟

إن الديمقراطية لا يمكن أن تفرض او تصدر الى العراق كون الأخير له تجربة ديمقراطية ضعيفة جداً، فضلاً عن ذلك فهو ليس في منطقة ديمقراطية؛ ولذلك فإن هذا يعدُّ محاولة لزرع بذور ديمقراطية جديدة في بيئة غير ملائمة.

هل الأمة مستعدة للمؤسسات الديمقراطية أم أن هذا ترفٌ يختص بالدول المتقدمة؟

إن مرد إثارة مثل هذه الأسئلة يأتي كون أن الكثير من المواطنين ما يزالون يتوقعون نتائج إيجابية من الديمقراطية، مثل: خدمات أفضل، وحكم عادل، وأمن مستقر، ومن ناحية أخرى أصبح العراقيون معتادين على الدكتاتوريات التي تكون فيها عملية صنع القرارات واضحة وصريحة وفي يد عدد قليل، وعادة لا يوجد تحدي امني في نظم دكتاتورية نظراً للعقوبات الصارمة، وفي هذا ربط المواطنون خطّاً بين الأمن والاستقرار الاجتماعي.

الوئام الاجتماعي في العراق:

لا يمكن للوئام أن يسود في العراق ما لم تتحقق عدد من العوامل المهمة، وأن يتم تعزيزها واحتضانها من قبل نسبة مهمة من المجتمع عبر الأركان الأساسية الثلاثة، وإن سيادة القانون

يعد أمراً بالغ الأهمية؛ وفي العراق هناك ثلاثة أنظمة قانونية متنافسة أو قواعد قانونية هي: قانون الدولة التقليدي العلماني، والقوانين الدينية المتنافسة (الشريعة)، والقانون القبلي (الفصل)، وهذان القانونان الأخيران للأنظمة الدينية والثقافية (الشريعة والفصل) تطورا بفعل ضعف تنفيذ قوانين الدولة على مدى عقود، وإعطاء الأسبقية بنحوٍ متزايد للأساليب التقليدية، وهذا مثال على التنافر القائم بين الأركان الأساسية الثلاثة للمجتمع، ومن الناحية النظرية وعلى أعلى مستوى-هناك النظام القانوني المنصوص عليه من قبل النظام القضائي للدولة، لكن مع ذلك فليس كل عراقي يثق أو يتبع هذا النظام لأن معظم العراقيين لديهم إيمان محدود بالمؤسسات التي تتولى فرض قوانين الدولة، وبدلا من ذلك فإن المواطنين الذين لا يثقون بقضاء الدولة يرجع الى المصادر التقليدية للقانون: القانون القبلي و/أو القانون الديني بدلا من قانون الدولة؛ وهذا ما يفسر كيف انقسم المجتمع العراقي على فصائل سياسية واجتماعية مختلفة، بدلاً من البقاء موحدين حول النظام القانوني للدولة المركزية، وعلى نحو مماثل وبسبب التأثير السلبي لدكتاتورية صدام حسين على المجتمع العراقي، فلم يعد المواطنون ينظرون إلى الدولة على أنها تنتمي إلى الشعب، بل تنتمي إلى الحاكم والشركاء المقربين؛ وهذا يعني أنه حينما انهار نظام الدولة في أعقاب الغزو الأمريكي في العام 2003 فقد تراجعت شرعيتها ومؤسساتها أيضاً، ولم يكن استعادة الشرعية والسلطة للدولة أمراً سهلاً، ولم يسعفها النقص الخطير في الأمن أو تحسين الخدمات من قبل مختلف الحكومات الديمقراطية في مرحلة ما بعد 2003.

فضلاً عن الأنظمة القانونية الثلاثة المتنافسة هناك ثلاثة مفاهيم متنافسة للمواطنة ايضاً؛ وبالتالي وجود ثلاثة عقود اجتماعية متنافسة بين المواطن ودولته، وعادة تحدد العقود الاجتماعية دور كل من الدولة والمجتمع ومسؤولياتهما: ماذا ستقدم الدولة؟ وماذا تتوقع من مواطنيها؟ والعكس بالعكس، فيما يخص بعد العقد الاجتماعي الديني بين الدولة ومواطنيها فإن وجهة النظر مختلفة، إذ ينظر المواطن للدين على أنه التزام، ويتوقع أن يكون للمواطن نكران ذات حيال الاخر ومنها الدولة، أما فيما يخص البعد الثقافي الثالث فهنا يجب أن يأخذ العقد الاجتماعي بعين الحسبان وجهة نظر المجتمع حيال الشخص ومكانته ووجهة نظر الشخص (مع وضعه الاجتماعي) حيال مجتمعه، ونظرة جماعته حيال المجتمع، وأخيراً نظرة الشخص حيال الأشخاص الآخرين في المجتمع.

في مجال الثقافة يحتاج العقد الاجتماعي إلى أن يأخذ بعين الحسبان عدداً من العناصر

التي تشكل هذا العقد مثل المحافظة، والطبقة، والوضع الاجتماعي، والقرابة، والقبيلة، والوضع المالي، وأخيراً الوضع الخاص للمواطن ضمن المجتمع؛ لذا فالعقد الاجتماعي الثقافي هو أشبه بعقد الطبقة أكثر منه في أن يكونوا مواطنين ومتساويين.

العامل الآخر الذي عزز التنافر وعدم الانسجام في العراق هو مختلف المحاولات من قبل الدولة في سياق طموحها لهندسة المجتمع، والأمثلة على ذلك هي الهجرة الجماعية للفلاحين إلى المدن والتمدن السريع الذي بدأ بعد العام 1945، والترحيل الجماعي للمكونات مثل: العراقيين اليهود في أواخر الأربعينيات وبداية الخمسينيات من القرن الماضي، والتطهير العرقي للفيليين وباقي الكرد في السبعينيات والثمانينيات، واختفاء المسيحية في العراق ومكونات الأقلية الأخرى، ربما كان هذا أحد أهم العوامل المدمرة للانسجام في العراق، وتحجيم الطبقة الوسطى بسبب الحروب والعقوبات الاقتصادية والهجرة الجماعية من الطبقة الوسطى العراقية منذ ثمانينيات القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر.

العراق (الأمة والدولة):

نظراً لمختلف التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها العراقيون منذ تشكيل الدولة الجديدة في العام 1920، أصبح العقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها محطما، وربما تختلف وجهات النظر لكل مكون عراقي عن العقد الاجتماعي الأمر الذي يفضي إلى إحداث شرخ في العلاقات بين المكونات وداخل كل المكون الواحد أيضاً، وهذا الشرخ يعني أن العلاقات بين المكونات قائمة على المعاملات أكثر مما هي قائمة على الانسجام، وفي الوقت الذي تكون فيه العلاقات غير مستقرة فإن مفهوم واحد للهوية العراقية على مستوى البلد ككل مهددة باستمرار، وعلى الرغم من أنه قد تم إدخال الديمقراطية إلى العراق إلّا أنها لا تزال لا تستند إلى أرض صلبة؛ لأنَّ المؤسسات الديمقراطية في المجتمع ليست قوية حتى الآن.

في مشروع الولايات المتحدة لما بعد 2003 اتخذ مفهوم بناء الامة مركز الصدارة، وكان هذا النهج خاطئاً؛ إذ إن بناء الدولة يجب أن يكون الهدف وليس الامة، والعراقيون الذين عاشوا خلال تغيير النظام وضعوا توقعات عالية جداً لبناء الامة على أمل أن تكون النتائج التي تتمخض عنها مماثلة لإعادة بنائها كألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، إلَّا أن ذلك لن يتكرر في العراق، إذ كان المحتلون الأمريكيون لم يكونوا واضحين مع انفسهم بشأن المتطلبات والموارد اللازمة لبناء الامة العراقية، فبناء الأمة يجب أن يكون على المدى الطويل،

ويمكن أن يكون له أثارٌ سلبيةٌ كبيرة على المجتمع إذا لم يتم التعامل معه بنحوٍ ملائم، ومن ثم فإن إعادة بناء الأمم يجب أن يكون مشروعاً طويل الأمد يتعين فيه بذل جهود متسقة من قبل جميع الجهات المعنية الداخلية والخارجية، فالأطراف الدولية -بما في ذلك الأمم المتحدة والولايات المتحدة ـ كانت لهم أهداف طموحة جداً وغير واقعية بالنسبة للعراق، وكان واضحاً أن تخطيط الولايات المتحدة لمرحلة ما بعد الحرب في العراق لم يكن كاملاً، واعطية الاولوية للاهداف قصيرة الامد على رؤى طويلة الأجل، ولم تفهم جذور أسباب الصراع بين المكونات وفي ضمن كل مكون واقترن ذلك مع السذاجة الميدانية من قبل أصحاب المصلحة أو الجهات المعنية في تنفيذ مشاريع إعادة تطوير الدولة الرئيسة.

علاجات بناء العراق:

من أجل إعادة بناء العراق فإن على قيادة العراق الحكومية والدينة والثقافية ـ ـ أن تقدر حجم الدمار الذي حصل في نسيج المجتمع، وأن تركز جلَّ اهتمامها صوب إعادة رسم العقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها، ولا بدَّ من غرس الشعور الواضح بالانتماء ومواجهة التحديات الرئيسة التي تواجه المجتمع بعيداً عن الأنانية والذاتية، ويجب أن تضع القوانين الجديدة واللوائح في الحسبان أن المواطنين بحاجة لأن يشعروا بالفخر لا العار او الخجل في سياق تعديل القوانين وتنفيذها التي تعود بالنفع لهم ولرفاهيتهم. ومع تدمير اعتزاز الشعب بالدولة،في ظل دكتاتورية صدام حسين، اصبح تعاون القيادة الدينية والثقافية مع الدولة لاستعادة الفخر الذاتي والاعتزاز في الدولة الديمقراطية الوليدة أمراً أكثر ضرورةً للمجتمع العراقي لتعزيز الوئام الاجتماعي.

يجب على العراق أن يعمل على تعزيز سيادة القانون من خلال العمل مع المؤسسات الدينية والثقافية (عشائر أو مجتمع مدني)، ويجب أن يبين للشعب بأن الديمقراطية والمؤسسات المرتبطة بالدولة لا تمثل تهديداً للجوانب الدينية والثقافية للمجتمع، بل لا بدَّ أن تعمل كل تلك العوامل معاً في سبيل دعم العراق، وأن تكمل بعضها بعضها الآخر، ويجب أن تظهر قيادة الأركان الثلاثة للمواطنين في العراق بأن الديمقراطية (ومن ثم نتائجها وفؤائدها الرئيسة في التسامح) أنها تحظى بالقبول كسبيل لتحقيق احتياجات الناس وتطلعاتهم، في الوقت الذي تتسامح مع مختلف شرائح مجتمعها، والقيادة الدينية هي المؤثرة من بين قطاعات العراق كافة؛ لذا فإن التعاون بين القيادات الدينية وقادة الدولة يجب أن يفضي إلى

ترسيخ الديمقراطية- وبالمثل أيضاً فيما يتعلق بالقيادة الثقافية/الاجتماعية. وفي الوقت الذي فيه واحد أو اثنان من الجماعات الدينية والثقافية/الاجتماعية تستخدم الديمقراطية بهذه الطريقة، فإنه يتعين على جميع الجماعات الدينية والثقافية التصرف بطريقة مماثلة وفي وقت واحد، ولا ينبغي التقليل من شأن هذه المهمة ولاسيما أن المجتمع العراقي يضم عناصر دينية وثقافية متنوعة ومعقدة مندمجة في نسيجه.

منطلقات او الدوافع الرئيسة للتغير تختلف من مجتمع لآخر، في بعض المجتمعات يعد الدين الدافع الأساسي (كما هو الحال في الجمهورية الإسلامية في إيران، والمملكة العربية السعودية) بينما في حالات أخرى قد تكون الدوافع ماكنة للتغيير ثقافية (كليبيا القبلية على سبيل المثال) أو الدولة (كالولايات المتحدة، واليابان، أو المملكة المتحدة) وهذا يعتمد على أي ركن أو ركيزة يعدها الشعب القوة الرائدة والعدسة الرئيسة التي ينظرون من خلالها لحياتهم. أما دولة العراق فهي مثلها مثل بناية تأريخية قديمة محمية رسميا، وهو موقع آثري يجب صيانته وبنائه، فلا يمكن هدمه وإعادة بنائه من جديد، وتجديد هذا المبنى التراثي المذكور هو أكثر صعوبة (وأحيانا أكثر تكلفة) من هدم مبنى وبناء آخر جديد من الاساس إلى الأعلى. وضروري ان لا ننسى إن النظام تغيّر بين عشية وضحاها في العام 2003، ومع ذلك لا تزال الأسس التي أرساها البعثيون والدكتاتوريات المتلاحقة متجذرة، وتم استبدالها قسم منها بالقيم والممارسات الديمقراطية بعد 13 عاماً، وقد ثبت أن هذه العملية صعبة أن لم تكن مستحيلة من دون تبني منطلقات الوئام الاجتماعي.

ومن أجل جعل الوئام يسود في العراق فإن الجوانب القانونية والدينية والثقافية على عدد كبير من القضايا المهمة تحتاج إلى أن يتم التوافق عليها مثل: دور الدولة ومواطنيها ومسؤولياتهم، والأنواع المختلفة من الحقوق (بما في ذلك حقوق الإنسان والطفل الخ)، ومراجعة جادة للمناهج الدراسية، ومراجعة جدية للدستور الحالي، ومن دون ذلك التوافق فإن أعضاء المجتمع سيشعرون دائماً بأن ولاءَهم راجعٌ إلى مختلف مراكز القوة والسلطة التي هي في صراع؛ مما يتسبب بمزيد من التنافر وعدم الانسجام، وسيحول دون تقدم المجتمع، ولا يمكن استكمال هذه التوافقات من دون تبني كل الأمة هذه المشاريع والاستفادة من مواردها في سبيل تنفيذها، ومن ثم هناك حاجة بأن يشعر أصحاب المصلحة أو المعنيون بالأمر بالحاجة الملحة لتحديد قرارات وتبنيها من أجل الإيفاء بهذه المتطلبات؛ كي يسود الوئام والانسجام.

والقضية الرئيسة الأخرى تكمن في حجم التغييرات التي يسعى المجتمع بالكامل إلى تحقيقها، فنحن نسمع دائماً من قبل الجهات المعنية أن الفساد متجذر وبقوة في الدولة والمجتمع وأن التغيير يجب أن ينفذ على المستويات كافة، فيما يرى بعضهم أن التغيير بالأعلى كافٍ، فيما يدور السؤال الآخر على مدى قدرة الطبقة السياسية على التعامل مع هذا الأمر، ومن ناحية أخرى فإن أولئك الذين يقتنعون بأن الديمقراطية ليست مناسبة للأمة العراقية، يدعمون التغيير لكامل النظام ويدعون إلى العودة إلى النظام الرئاسي مع وجود برلمان شكلي، وهنا فإن الاتفاق على الرؤية بشأن إطار وخارطة الطريق للتغيير سيكون شرطاً مهمّاً للتنمية السياسية والاجتماعية من أجل أن تؤتي ثمارها.

الاستنتاجات:

من أجل تعزيز الانسجام الاجتماعي، فمن المهم أن ننظر وبدقة إلى جميع الأركان الأساسية الثلاثة للمجتمع، ومن دون فهم قوتها النسبية سيكون من الصعب إجراء إصلاحات من دون استفزاز بعض القطاعات المهمة في هذا المجتمع. وفي ضمن بنية الدولة الحالية فإن حكم القانون والديمقراطية هما ضروريان من أجل تعزيز الانسجام الاجتماعي.

أن تأسيس الدولة التي تمثل مختلف قطاعات المجتمع إذا ما تم تشييدها بعناية فإنها تحول دون الاغتراب وتعزيز التسامح حيال الأقليات العرقية بوصفها مصدر قوة للمجتمع.

في حالة العراق فقد دفعت عقود من الدكتاتورية الشعب بعيداً عن الدولة؛ لعدم ثقته بها، وأُجبروا على تشكيل مجموعات فرعية دينية وثقافية وقبلية ضيقة تحول دون تحقيق الوئام الاجتماعي الحقيقي والهوية الوطنية ضمن الإطار الحالي للدولة؛ ومن أجل أن يحقق العراق الوئام الاجتماعي وتحسين الآفاق المستقبلية، يجب على الدولة استعادة سلطتها كمصدر المؤسسات الديمقراطية في البلاد التي يمكن للمؤسسات الدينية والثقافية كافة المشاركة فيها ويكون صوتها مسموعاً ومحترماً.

ومن ثم هناك حاجة ملحة للدولة العراقية للتركيز على بناء الدولة -كشرط مسبق لبناء الأمة ـ بوصفها جوهر المشروع الوطني، وعلى هذا النحو ينبغي أن يؤدي هذا إلى توحيد جميع الأشخاص داخل حدود العراق في مجموعة مشتركة من الأهداف لصالح جميع المواطنين العراقيين، وفي مثل هذه الحالات فإن الفهم والالتزام بروح القانون

ونصّه هو الهدف الأسمى؛ من أجل تسريع وتيرة تنمية المجتمع وتحقيق الاستقرار السياسي.

ويمكن أن يتعزز بناء الأمة في حال توافر الخدمات الاجتماعية والأمنية لمواطني الدولة، وأن يرتبط المواطنون نفسياً وجسدياً وبنحوٍ إيجابي مع الدولة، أمّا الوقت فهو عامل مهمّ أيضاً في هذه العملية، فإذا أريد لها النجاح يجب إدخال الديمقراطية بشكل بطيء، وأن يتم احتضانها من قبل الشعب بالتعاون من قيادة الأركان الأساسية الثلاثة، وإذا حصلت العملية بسرعة فإنها ستدفع بالشعب بعيداً عن الدولة وتتسبب مزيداً من التنافر؛ لذا فجلُّ ما ركزت عليه هذه الورقة هو التشخيص العميق لاسباب الازمات المستمرة التي تمر على الشعب العراقي أكثر منه من تخمين اوتنبؤ من التحديات التي تواجه العراق، التي يمكن في إطارها ايضاً وصف القضايا الكبرى التي تواجه منطقة الشرق الأوسط، ويمكن لمثل هذا الإطارالمطروح في هذه الورقة أن يساعد في تفسير ديناميات أسباب وتداعيات مرحلة ما بعد ظاهرة الربيع العربي 2011.

إن تحقيق الانسجام بين قيادة الأركان الأساسية الثلاثة في العراق لا يسمح فقط للديمقراطية بأن تنضج بوتيرة متسارعة فحسب، بل السماح لها أيضاً بأن تكون منارة للوحدة بين التنوع الغني لمواطني العراق. إن وتيرة التنمية والاستقرار في العراق يعتمد إلى حدٍّ كبير أيضاً على وتيرة إعادة بناء طبقته الوسطى والتي من دونها لا يمكن بناء عراق جديد على اسس جديدة؛ ومن أجل أن تستعيد الدولة ثقة مواطنيها، يحتاج المواطنون ليرون مصالحهم ورفاهيتهم تحتل أهمية قصوى داخل أجهزة الدولة، وبخلافه فإن انعدام الأمن والخدمات الأساسية سيؤدي إلى مزيد من الاغتراب للمواطنين عن الدولة وعن مؤسساتها.

وعلى النحو الذي ينبغي فيه قيادة عملية توفيق المجتمع فإن الثقافة الحالية ونظام الدولة يجب أن يدعوا إلى الدولة العراقية بدعم من القيادات التقليدية الدينية والسياسية أو العشائرية القبلية؛ من أجل تطوير هذه المبادرات وقيادتها، وهذه الأهداف ليست مهمة صغيرة، وليست الدولة أو الأحزاب السياسية الحالية مستعدة للقيام بذلك من تلقاء نفسها، وأن دعم الصحيح للمؤسستين الدينية والثقافية هو أمر بالغ الأهمية من أجل سيادة الوئام في العراق فضلاً عن الدعم المطلوب بقوة من الشركاء الدوليين.

يمكن أن يسود الوئام إذا ركزت الدولة على عدد قليل من الأهداف الرئيسة، إذ تخلق متنفساً للتنمية في المجتمع، وهذه المساحات القليلة تتعلق بالأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية وتقديم الدولة خدمات أفضل وأخيراً بيئة اجتماعية إيجابية لا يكون فيها المواطنون مهددين من قبل قوات السلطة والشرعية في العراق.

السياسات الإصلاحية واختبارات الواقع

تمر الكثير من الدول في الكثير من الأحيان بأنواع مختلفة من الأزمات السياسية أو الامنية او الاقتصادية أو الاجتماعية او من أي نوع من الازمات التي تنعكس على واقع الحياة في يوميات مجتمعاتها. وفي حال لم تعالج تلك الازمات بشكل موضوعي ومدروس، فستكون لها تداعيات مباشرة وسلبية على طبيعة العلاقة بين الحكومات وشعوبها، واحياناً بين مكونات الشعوب نفسها. ان البحث عن المعالجات للتحديات التي تواجهها الدول يتطلب من الحكومات والمجتمعات ايضاً التمعن وإدراك المسببات الحقيقية للازمة، والاعتراف بحقيقة المسببات حتى وان كانت قد حدثت نتيجة لسوء الادارة والتخطيط، التي هي في الاعم الاغلب السبب الحقيقي لمعظم الازمات.

تحديات كبيرة

من جانب آخر، نرى ان سر نجاح الحكومات في الدول المتقدمة والديمقراطية يعتمد بالدرجة الاساس على مدى تقبل وتفهم الناخب والشعب للبرامج والخطط التي تطرحها الحكومة قبيل عملية الاقتراع، وما تتضمنه هذه البرامج من رؤيا توضح حقيقة التحديات والمشاكل وعرض للحلول، مستفيدة من تجارب الماضي واخفاقات الحكومات السابقة وامكانات البلد المتاحة وقدراتها على المضي في تحقيق اهدافها المرسومة والتغلب على تحدياتها القادمة.

فاذا نظرنا الى الشأن العراقي في ضوء هذه المقدمة ومعطياتها، مع الاخذ بنظر الاعتبار حجم التحديات الكبيرة والمعقدة والمتعددة التي تواجهها الحكومة والمجتمع في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والبيئية والامنية والعسكرية وغيرها، فمن السهولة التوصل الى حقيقة ان الوضع العصيب الذي يمر به العراق الان ما هو الا نتيجة طبيعية لتراكمات عقود من الزمن من سوء الادارة والتخطيط والابتعاد عن الحكم الرشيد، ناهيك عن تداعيات تجذر ثقافة الحرب والعنف وضعف سلطة القانون كنتيجة طبيعية لمرور المجتمع بسلسلة من عقود حكم «حزب البعث» وحروبها وبيوميات الإرهاب التي تسحق بوحشيتها وهمجيتها الكثير من القيم والمبادئ التي نهتدي بها في الظروف الطبيعية.

لا حلول سهلة

ومما يزيد في تعقيد الازمة ويضاعف من تأثيرها هو البحث عن الحلول السهلة والسريعة لمشاكل معقدة وعميقة في القدم. وبالتالي تسهم الحلول السطحية وغير المدروسة بخلق مشاكل إضافية تزيد من صعوبة الحل للمشاكل الموجودة أصلا. ولتقريب الصورة أكثر، التحديات التي تواجهنا في العراق مثل عظام الجسد التي تنمو بشكل مشوه لسنوات، بلغت في حالتنا أكثر من 30 عاماً. فمن المستحيل إعادة هيكل البدن الى هيئته الطبيعية بين ليلة وضحاها، فهناك حاجة الى تشخيص دقيق وخطة علاج تنفذ على مراحل بعلمية وعلى يد مختصين وصبر ووقت طويل يصل الى سنوات للتقويم بشكل صحيح ودائم. فالحلول السريعة مثل القلع والكسر والجراحة ستزيد من صعوبة الحل وتخلق مشاكل اضافية لم تكن أصلا موجودة.

ولعل المنصف يدرك حقيقة عدم امكانية معالجة التحديات التي يواجهها العراق وحكومته في فترة زمنية قصيرة، او بمجرد اتخاذ بعض الخطوات الاصلاحية هنا او هناك. فمن المستحيل ان تعالج هذه الامور خلال عمر حكومة واحدة. إذ لابد من الحكومة ان تهيئ المستلزمات الضرورية لضمان نجاح سياستها الاصلاحية، وان تتمكن من كسب التأييد الشعبي والسياسي لتلك السياسة، فضلا عن كسب الدعم الخارجي المناسب لكي تتمكن الحكومة من تجاوز العقبات التي تعوق مسير البلاد في طريق النهوض الذي ينبغي على الحكومات اللاحقة السير عليه وبالمنهج نفسه حتى الوصول الى مرحلة جني الثمار والنهوض الحقيقي. وفي الوقت نفسه ضروري للمجتمع ان يدعم حركة الاصلاح الحكومية وان يعتبر نفسه شريكاً للحكومة في سعيها لبناء البلد واصلاحها.

ظروف استثنائية

المهمة من دون شك شاقة جداً، خصوصاً في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة من الناحية الاقتصادية والحرب الشرسة التي تخوضها البلاد ضد المجاميع الإرهابية، وفي مقدمتها «تنظيم داعش» الإرهابي. فلابد من ان يتم الاخذ بنظر الاعتبار الاضرار التي لحقت بالبنية الاجتماعية جراء الحروب والتجاذبات السياسية التي ساعدت على خلق بيئة خصبة لظهور وتواجد المجاميع المسلحة والمتطرفة والكيانات الإرهابية. وما نتج عن ذلك بسقوط بعض المناطق تحت سيطرة هذه الكيانات وممارستها للتطهير العرقي والاثني واستهداف الاقليات وجميع

انواع الاساليب الوحشية ضد السكان المدنيين. وهو الامر الذي يتطلب بذل الجهود بشكل غير اعتيادي لإعادة تأهيل المناطق والمجتمع والمعالجة عن طريق تطبيق البرامج الحكومية التي تعتمد على دراسات خاصة ومعدة لهذا الغرض، مع الاستعانة بالخبرات والمؤسسات الرصينة، المحلية والاجنبية، وبمشاركة فاعلة لمنظمات المجتمع المدني. وبالنتيجة فان انتشال العراق من هذه الازمة والوصول به الى بر الامان عملية ممكنة ولكنها ليست بسهلة او سريعة.

بالإضافة الى ذلك، فقد القت التحولات السياسية التي شهدتها وتشهدها المنطقة العربية بظلالها على المشهد السياسي العراقي وجعلته أكثر تعقيداً. ما اضاف على عاتق الحكومة ومؤسساتها مسؤوليات كبيرة وجسيمة في الحفاظ على الوحدة الوطنية وحمايتها من الاستقطاب والتأثيرات الخارجية وتعزيز مبدأ المواطنة ورعاية التنوع الديني والاثني والديموغرافي للبلد ومكافحة جميع اشكال التطرف وعدم السماح للإرادات الخارجية ما بعد العام 2003 من استغلال البيئة الحالية للتمدد وتحقيق اهدافها في وأد الديمقراطية الوليدة، حيث ترى بعض القوى الاقليمية في استمرار الديموقراطية العراقية خطراً داهماً يهدد وجودها.

تطبيق أهداف الدستور

وبالرغم من مرور أكثر من 12 عاماً على سقوط النظام الدكتاتوري في العراق، لا نزال في بداية المرحلة العسيرة والشاقة لتحول البلاد من اقصى اليسار قبل العام 2003، اعقاب حكم شمولي ودموي كانت فيه الحكومة تسيطر على جميع مقدرات البلد، الى اقصى اليمين بعد العام 2003، والتغير نحو مسار ديمقراطي تعددي فيدرالي من حيث توزيع السلطات والتحول الى اللامركزية والانفتاح على العالم. حيث تقع على عاتق الجميع، لا على الحكومة وحدها، مسؤولية تطبيق اهداف دستور العراق الجديد التي تتطلب من جميع الاطراف، حكومة وكتلا سياسية ومرجعيات دينية ومنظمات مجتمع مدني واهالي، عملا حقيقياً وجاداً والتعالي عن الخلافات ومواجهة الخطر الاكبر المتمثل بالإرهاب والقضاء على الفساد بجميع أنواعه وتغليب المصلحة الوطنية العليا على المصالح الفئوية والحزبية الضيقة والقومية اوالطائفية وانهاء المحاصصة السياسية لبناء عراق مزدهر وحر.

هنا تكمن التحديات الحقيقية التي تواجهها البلاد والتي باتت تهدد متانة النسيج الاجتماعي والهوية الوطنية وتزرع بذور اليأس والجزع لد ى شريحة الشباب القادرة على الإنتاج، ما حدا بهذه الشريحة المهمة جداً من المجتمع الى الهجرة الى الخارج، وهوما زاد

من وهن البلاد، بدلا من البقاء ودعوة من هاجر أيام الديكتاتورية من عقول العراقيين الفذة الى العودة وجذبهم من بلاد المهجر، وهم متعطشون لذلك، من خلال توفير ما يعزز قدراتهم للمساهمة في بناء الوطن من جديد.

روح الانتماء للعراق

المجتمع السليم المتعافي من اهم العوامل التي تسهم في خلق بيئة سليمة تتحرك في فلكها عجلة الحياة للارتقاء بالمجتمعات. ويعد الاهتمام ببناء مجتمع مدني واع مرتكز على كوادر تكنوقراطية كفؤة من المرتكزات الاساسية التي يُعتمد ويُعول عليها لتقدم البلاد وازدهارها، وهي من بديهيات المنظومة الادارية في البلدان المتقدمة التي تسعى الى بناء اساس قوي لدولتها. وبالتالي ينبغي على الحكومة لعب الدور الاكبر في تعزيز الوازع الوطني لدى المجتمع واستنهاض روح الانتماء للعراق الذي من شأنه ان يقلص الفجوة بين الحكومة والشعب ويساعدها على تجاوز الازمات والوقوف بشكل موحد ضد كلما من شأنه المساس بأمن وسيادة الوطن. امثلة ذلك، ما حدث في الولايات المتحدة بعد احداث 11 ايلول 2001 وفي فرنسا بعد تشرين الثاني 2015. فعملية حفظ الامن والاستقرار والتعافي بعد الازمات هي مسؤولية كبيرة يتحملها الجميع وليس اجهزة الدولة وحسب. وتمثل واجباً وطنياً وانسانياً في الوقت ذاته.

لا يمكن للنجاح ان يتحقق الا بقيادة عملية الاصلاح والتغيير بدءاً بأنفسنا وبتحمل صعوبة العقبات ووعورة الطريق، وعدم انتظار الآخرين لرفع الحمل عن اكتافنا. فبناء الامم عملية شاقة، ولكنها ممكنة فقط إن كانت لدينا الارادة الحقيقية للتحمل وبناء مستقبل بلادنا واولادنا واحفادنا. لابأس في ان نقتدي بما انجزته الامم المتقدمة الأخرى التي مرت بما يشبه ما نمر به اليوم، والامثلة على كثيرة من كوريا واليابان ودول جنوب شرق اسيا الى اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ودول الاتحاد السوفيتي السابق. ولعل سرعة ومتانة البناء تعتمد قبل كل شيء على مدى سعينا في انجاز عملية التغيير وتحقيق الازدهار وترسيخ الامن الوطني كعراقيين مجتمعين بمختلف المكونات والطوائف السياسية والاثنية والقومية وعلى مدى ولائنا الحقيقي للوطن.

فهول الصعاب يمكن ان يبعث فينا أحد امرين لا ثالث لهما: اما الياس والتشكي والهرب وبالتالي خسارة الكل، او روح التحدي والإصرار لبناء امتنا ووطننا ومستقبلنا وبالتالي نجاحنا جمعاً.

استراتيجية إدارة المخاطر في العراق

ليست سهلة ولكنها ممكنة

عندما نراجع الأحداث التاريخية المعاصرة للعراق بنظامها الحالي وخصوصا المعنية بسلامة المواطن نرى ظاهرة تكرار الفواجع والكوارث والمصائب مثل حادث جسر الأئمة العام 2005 واخرها المعنية بحريق مستشفى اليرموك او قبلها العملية الإرهابية في الكرادة.

ولعل السؤال الذي لم نحصل اجابة عليه طوال هذه السنين من القضاء العراقي او الحكومة التنفيذية (او حتى التشريعية المؤتمنة من قبل الشعب على مراقبة ومتابعة اداء اجهزة الدولة، هو عن الاسباب الادارية في هذا الاهمال والتقصير وطبيعة تبعات السماح لهذه الكوارث الانسانية (وليس الطبيعية) من التكرار بل زيادتها عدداً وحجماً؟

ومن الضروري ان نذكر ان علم الادارة يُشخص ويؤكد ان حدوث الكوارث دوما يكون بسبب تراكم الاخطاء وهي متعددة الأطراف ولو بدرجات مسؤولية مختلفة ومن هذا المنطلق تراها تؤكد بضرورة استحضار الادامة والسلامة في تصاميم بناء كل المشاريع.

لكي نفهم هذه الظاهرة من الضروري ان نتعرف على شيء اسمه (استراتجية إدارة المخاطر) التي نفتقد لمعرفة الكثير عنها، وهي اسم أطلق على طريقة الادارة المنطقية والمنهجية والمنظمة في القطاعين العام والخاص في تحديد المخاطر المحتملة (وليس التي وقعت فعلاً) وايجاد آليات معالجتها بعد تشخيصها وتحليلها وتقدير درجة خطورتها وسبل الحلول والاشراف.

وهي ممارسة الإدارة السليمة بإجراءات تساعد في تطوير اتخاذ القرارات، وهي طريقة منطقية ومنظمة وممكنة لتحديد ظروف العمل المحتملة المستقبلية وتتجنب الخسائر او تقلل من آثرها السلبية ان وقعت. وهناك تعريف اعم وابسط لادارة المخاطر والمتعلق بتحضير خطط بديلة في حالة تأثير الحوادث، المتوقعة وغير المتوقعة، تأثيرا عكسياً على رأس مال المصرف.

هذا المنهج الاداري عادةً يساعد المدراء على الافادة من مواردهم المحدودة المتاحة وتحسين إدارتهم ويعطيهم المقدرة على الاستشراف والتخطيط ويعطيهم دليلاً شاملاً للقادم

المحتمل. وإدارة المخاطر مهارة معترف بها عالمياً وذات قيمة حقيقية في تنظم إدارة المؤسسات وهناك مناهج دراسية رسمية تمنح شهادات عليافيها.

تحديدها

عموما الابعاد الاساسية في تحديد مخاطر الحدث هي اثنان، الاولى احتمالية الوقوع، والثانية درجة تداعياته. وهنا نرى الخوض في فهم امور مهمة مثل ما الأثر الذي قد يترتب على وقوع الحدث؟ وما هي تكلفة وعواقب ذلك الحدث اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وادارياً؟. فهناك على سبيل المثال ما يسمى بالمخاطر الكبرى (الأساسية) التي يهدد حدوثها اهداف وغايات المؤسسة او الدولة.

وهنا نرى الادارات توثق خطتها الخاصة بإدارة المخاطر وتشرح للمعنيين بها أسباب انتخاب الخطر وأسباب العلاج المقترح مع تحديد المسؤوليات المخصصة وإجراءات الرقابة أو التقييم مع الافتراضات المتعلقة بالمخاطر المتبقية ودراسة افتراضاتها وقراراتها المبنية على الأوضاع التي تخضع للتغيير مثل تطور الأعمال وتغيير بيئة العمل. وضروري ان لا ننسى ان نذكر اهمية مراجعة سياسات وقرارات إدارة المخاطر دورياً من أجل تحديد مدى دقة افتراضات التخطيط ومدى فاعلية الإجراءات المتخذة لمعالجة المخاطر وطريقة تقييم البيانات والتدقيق وإجراءات المطابقة.

ادارة المخاطر

ومن أهم الخطوات التي تقوم عليها إدارة المخاطر هي تهيئة البيئة المطلوبة للعمل ومن ثم تحديد المخاطر وتحليلها ومن بعد ذلك تقييمها وأخيرا معالجتها. علما ان طبيعة المخاطر تعتبر نشطة وقابلة للتغيير ولذلك نرى من الضروري ان تستمر بممارسات الرقابة للخطر ومراجعتها بين الحين والآخر وايصال الجديد فيها للقيادة.

ادارتها

ومن بديهيات ادارة المخاطر هي تعيين درجات الاحتمالية لوقوع الخطر ولعل اعلى درجة هي أكيد غالباً ثم وشيك ثم ممكن ثم غير محتمل وأقلها نادرة الحدوث. واما بخصوص العواقب ودرجاتها فاعلاها هي العواقب القصوى ثم الفائقة ثم المعتدلة ثم الضعيفة وأخيراً هناك ما يوضع ضمن خانة لا يعتد به.

وهناك تسميات ودرجات اخرى مثل نوعية المخاطر تحدد بأثار مختلفة مثل عالية الخطورة، معتدلة الى عالية، معتدلة، منخفضة الى معتدلة، منخفضة الخطورة.

طبعا هناك فرق جوهري بين إدارة المخاطر وإدارة الأزمات، فإدارة المخاطر ممكن ان تساعد القيادات في إدارة ازماتها لأنها حضَّرت واستشرفت الأزمة وأوجدت خطة الف او باء او جيم مسبقاً لمعالجتها. من جانب اخر إرادة الأزمة تتعامل مع واقع حدث، اما إرادة المخاطر فهي تخطط للمحتمل ان حدث.

ضروري ان نذكر ان إدارة المخاطر تكون اسهل وأسرع في التعاطي الايجابي معها في المجتمعات التي تعطي أهمية قصوى للسلامة والادامة ورعاية مواطنيها ومجتمعها. فهذه المجتمعات تكون عموما متمسكة بثقافة استكشاف المخاطر المُحتملة وتحضير المستلزمات الادارية لها والتي بنيت على مراحل كثيرة واجيال متعاقبة. ففي اليابان مثلا نرى كل المجتمع يعطي اولوية في إدارة المخاطر المتعلقة بالزلازل والكوارث الطبيعية، من جانب اخر نرى المجتمع الامريكي لا يقبل بالتساهل حتى مع اكبر مسؤول بشأن التسيب الأمني وخصوصا بعد احداث 11 أيلول 2001. فادارة المخاطر تحتاج الى تقنيات منهجية متعددة واستعداد نفسي واجتماعي ومهنية عالية في التعاطي الإيجابي معها. وهنا ضروري ان نفهم ونشخص ايضا وضوح طبيعة العقد الاجتماعي بين المواطن والدولة، وبين المواطن والمواطن في الشؤون المعنية بإدارة المخاطر.

الواقع العراقي

مثلا هنا نرى بوضوح في البلدان المتقدمة، مقارنةً بواقعنا العراقي، قلة القتلى او المصابين في الحوادث الكبيرة، هذه ليس بصدفة، بل لان حفظ قيمة الانسان ودمه وماله وكرامته عندهم اهم من عدم المس بموقع المسؤول او بتوفير بَعْض المال هنا او هناك او بالتخلي عن اداء واجبهم.

الادارة الصحيحة للدولة تؤدي عموما الى حفظ كرامة الانسان وسلامته، ومن الضروري ان نستحضر دوما ان هناك معادلة طردية بين هدف وجود الحكومات، وهي لرعاية سلامة وكرامة ورفاهية المجتمع، وبين شرعيتها.

من جانب اخر ضروري ان نعرف ايضا دور ومسؤولية المواطن في هذه الامور، اذ بَعضُنَا يراها قضاء وقدر وترى معايير السلامة عنده ناقصة وغير مدرك لمستلزمات نجاحها فترى

المجتمع يعول فقط على بعض المفاهيم العقائدية مثل التوكل على الله، او الله كريم، هاملاً السعي لإيجاد مستلزمات القوة مثل تفعيل آلية إدارة المخاطر.

مهارة والية إدارة المخاطر تترسخ مع وجود خصال اجتماعية اخرى مثل تحمل المسؤولية (الفردية منها او الجماعية) والتي تتفرع منها الكثير من الايجابيات التي تساعد المجتمع في عبور ازماته باقل مجهود.

افتقادنا او ضعف وجود هذه الخصلة، وخصوصا بين المسؤولين في الدولة، جعل احتمالية تكرار المصائب او الكوارث عالية وذلك أولاً لقدم البنى التحتية وذلك يعني احتمالية زيادة الكوارث وثانيا لأننا لم نشخص من او ماذا كان سبب الكارثة المعينة وسبل معالجتها، علما ان في علم الادارة هناك نوعان من المسؤولية الأولى معنية بالمسؤولية المباشرة عن الكارثة، والثانية متعلقة بالعنوان الثانوي ولكنه مهم جدا وجوهري ايضاً وهي المسائلة على السماح للكارثة بالوقوع وخصوصا اذا كانت هذه الكوارث عالية الاحتمالية وذا وقع سلبي كبير جدا.

التطبيقات الاستراتيجية

قد يقول قائل ان الكاتب يبحث عن الكمال ونحن نحتاج الى تأمين الأساس اولا، هذا يكون صحيح لو ما ذكرته أعلاه غير متعلق بأمهات الأسس الصحيحة التي من المفروض ان نطبقها. لأبين أهمية معرفة وتطبيق والالتزام باستتراتجية إدارة المخاطر في يوميات دولتنا ومؤسساتنا الحكومية والأهلية فسأتحدث عن اربعة أمثلة عن ادارة مخاطر على مستوى استراتيجي.

أولا فلنأخذ الاعتماد الكلي على بيع وتصدير النفط كالسلعة الاولى والرئيسية بامتياز، علم إدارة المخاطر يشخص لنا انها سلعة قابلة للعرض والطلب وتقل أهميتها مع الزمن نتيجة ازدياد الاعتماد على الطاقة البديلة بأنواعها المختلفة، من جانب اخر ترانا كمجتمع ازداد اعتمادنا عليها ولم نبني البنى التحتية البديلة. وهنا يأتي سؤال إدارة المخاطر في ما هي الاليات لإدارة مخاطر ملفات مالية مهمة مثل الموازنة العامة، والتي فيها نحدد السعر المتوقع او السعر المتنبئ لبرميل النفط (وهي تمثل 95٪ من الايرادات)، وعليه فالموازنة سوف لن تكون مستقرة.

المثال الثاني متعلق باعتماد العراق على السياحة الدينية او الاثرية لازدياد وارداته مقابل النفط كمصدر أساسي للدولة، يعني الحاجة الى تهيئة اجواء مناسبة وصحية للسواح. هنا نرى

اهمية ادارة المخاطر خصوصاً ان شركات السياحة واجواءها تتسم بالحركة، والتغيير،،التنوع، واستخدام التكنولوجيا وهي من اكثر القطاعات في العالم تأثراً بالاستقرار والسلام العالمي. من جانب اخر ما هِيَ الإجراءات الاحترازية في حفظ تاريخ وتراث العراق مع زيادة التطرّف الديني السلفي الجهادي وماذا عن مخاطر اندثار او مسح من التاريخ نهائيا موضوع حماية المواقع والمعالم الأثرية مثل الحفظ الالكتروني للملفات.

المثال الثالث متعلقة بطريقة تعاطينا كمجتمع ودولة مع الكوارث الكبيرة المهولة مُثُل احتمالية دمار سد موصل، هنا نرى ضعف المجتمع في ادراك الكارثة مقابل ضعف تحضيرات الدولة لإدارة مثل هذا الخطر. كان اغلب الحديث حول احتمالية دمار السد وهل هي حقيقة او قصة صيغت لأسباب سياسية وتحدثنا قليلاً حول اثر الدمار والتحضيرات الضرورية لها.

الاستشرافات

وأخيرا فاغلب الاستشرافات العلمية تقول ان مسار البشرية تسير بسرعة (يعني قد يكون باقل من عقد او عقدين من الزمن) نحو زيادة الاعتماد على انواع جديدة من التكنلوجيا وأنها سوف تحدد أهمية البلد الف او باء او مورد الطاقة سين او صاد.

التكنولوجيات المتعلقة

أ. بزيادة الاعتماد على الانسان الآلي،

ب. ازديادة استخدام الطابعات ذي الثلاثة ابعاد وعلى مستوى محلي،

ج. ازديادة الاعتماد على الذكاء الاصطناعي،

د. الاعتماد اكثر على الفضاء الالكتروني واهمية الأطراف المهيمنة عليها،

هـ. ازدياد تأثير علم الجينات على الكثير من قطاعات الحياة،

و. وجود قفزات سريعة في علم البيانات.

وعليه فتفعيل إدارة المخاطر على مستوى استراتيجي كآلية عند مسؤولي البلاد سيُبين لهم ان خارطة الاقتصاد العالمية تمر بمرحلة خطرة وبتطور سريع جداً وان الوقت ليس معنا وان التكيف السريع مع هذه التحولات مهم جداً وان تحديد مسار البلاد بالاتجاه الصحيح لتجنب تداعيات هذا التطور السريع الجديد للبشرية شيء محوري وضروري وعاجل.

وهنا ضروري ان نذكر ان التاريخ يعيد نفسه ان لم نتعلم منه ونراجع أدائنا اعتمادا على الدروس التي تعلمناها مباشرة او عن طريق الفرق الاستشارية المعنية بإدارة المخاطر او عن طريق التعلم من تجارب الاخريين، اذ في الشركات الرصينة تراهم يراجعون الأداء وتعلم الدرس منه بعد الانتهاء من كل مشروع وتعتبر مرحلة المراجعة إلزامية ومخطط لها ووضعت الميزانية المناسبة لها منذ انشاء المشروع.

لكي نستطيع ان نبني العراق نحتاج ان نوجد ونرسخ مفاهيم ادارية مثل إدارة المخاطر، من دونها ودون غيرها من الخصال الإدارية المهمة فسوف لن نستطيع ان نقوي بناء بلدنا ولا نستطيع ان نبني بلد على أسس منهجية صحيحة. المهمة ليس سهلة ولكنها ممكنة جداً.

تحالفات الأحزاب بين الأمل والواقع

في العلوم السياسية.. مفردة التحالف السياسي تعكس قوة ومتانة العلاقات بين الأطراف المتحالفة، وتكون عموما امتدادا لعلاقة استراتيجية تاريخية مسبقة، ولها آلياتها وبرنامجها وأمدها الطويل وثقافتها الايجابية في التعاطي مع الآخر وروحها الخاصة به. عندما ننظر للحالة العراقية يتبادر الى ذهننا السؤال التالي: كم يا ترى نملك من تحالفات سياسية من هذا القبيل؟ وبالخصوص مع وجود عدد شاسع للقوى والأحزاب السياسية العراقية. مع الإجابة نستطيع ان نشخص ونستقرئ عمق استقرار العملية السياسية من عدمه.

عندما ينوي طرف عراقي اقامة تحالف مع طرف عراقي آخر فان عليه قبل ذلك تهيئة المستلزمات الضرورية لهذا التحالف والا فالنجاح صعب خصوصا مع تعقيدات ساحتنا الجيوسياسية. هذه المستلزمات تتضمن الاجابة عن اسئلة مهمة حول رؤاها السياسية للعراق القادم، ومعالم مشروعها العراقي واهدافها المرحلية وبرنامجها الاقتصادي وخارطة طريق تمتين العلاقات الخارجية للبلاد وطبيعة تقييمها لدورها الحالي والمستقبلي ومن ترى من الشركاء السياسيين وليس المنافسين ممن يمكن ان يدخلوا معها سويا في تحالف استراتيجي وليس مرحليا وتكتيكيا، واسئلة كثيرة اخرى متعلقة بطبيعة الدور المستقبلي المأمول والجدول الزمني المرسوم لهذه التحالفات. طبعا لا نحتاج ان نُذَكّر بأهمية تطابق الإجابات بين المتحالفين على اغلب الأسئلة أعلاه لكي تكون هذه التحالفات تحالفات فكرية وسياسية متينة وليست تحالفات تكتيكية انية. كما انه من الضروري ان نشخص ايضاً ان كانت هذه التحالفات تحالفات أحزاب ذات قيادات جماعية ام تحالفات شخصيات منفردة بقيادة احزابها، اذ ان العملية السياسية عموماً لم تخرج بعد من شرنقة الافراد الى فضاءات البرامج والقيادات الجماعية.

اذن من المهم اولاً ان تتوحد مبادئ الاطراف لكي يدوم التحالف ويستمر ايجاباً نحو النمو. ولعل كثرة الاطراف السياسية العراقية (وحتى داخل كل مكون) تعود الى ضعف علاقاتها المبدئية وآنية تفكيرها على حساب النظرة البعيدة. هنا نرى ظاهرة كثرة تعدد الاحزاب

العراقية وقلة اندثارها. علما ان الحاجة الحقيقية لتطور المسار السياسي العراقي تتطلب وجود بضعة احزاب فقط لكي تتضح الساحة السياسية ويتم فرز الأحزاب المؤتلفة الحاكمة والاحزاب المعارضة ويسهل بعدها عملية ادارة دفة الحكم وصنع القرار وسرعة التنفيذ وغيرها من مستلزمات التطور الايجابي الديمقراطي. هذه التحالفات مع تماسكها يفترض ان تنتج أحزابا عابرة للمكونات او الاثنيات او القوميات. وهنا يأتي السؤال المهم حول ماهية هوية هذه التحالفات، هل هي متعلقة بالهوية العراقية اولاً ام بإعطاء الاولوية لهويات جزئية أخرى؟ والتركيز على إمكانية تفعيل برامجها الانتخابية وليس على مدى جاذبية وعودها الانتخابية غير الواقعية.

اما إذا كان حديثنا عن تحالفات تكتيكية ميدانية في هذه المحافظة او تلك، او تحالفات ليوم الانتخابات والوصول لسدة الحكم فقط، فهنا يجب ان نعرف التكلفة المتعلقة بلا استقرار المسيرة وهشاشة الوضع السياسي والحكومي نتيجة ضعف التحالفات وآنيتها واندثارها حال انتهاء تشكيل الحكومة وتوزيع المناصب والحقائب الوزارية.

لكي تستقر وتنمو التحالفات فهي من جانب آخر تحتاج من هذا الحزب او ذاك الى ان تراجع مسيرتها وتتعلم من دروس الأحزاب الأخرى والتحالفات التاريخية الهشة، ولعل تجربة تحالفات الأحزاب في مجالس المحافظات تجربة غنية، فمثلاً لم يستطع حزب قوي وقديم ان يستفيد من قوة مجموع اصواته في البصرة وتم تعيين محافظ من حزب آخر ذي اصوات قليلة نسبياً في انتخابات عام 2013، او ما حصل في محافظة كربلاء عام 2009 او حتى في بغداد واستمرار تغيير المحافظ وحزبه. اذن يجب ان تعرف الأحزاب نقاط قوتها وضعفها ونفس الشيء للشركاء او المنافسين فالمعرفة ضرورية كمجسات مهمة لكي يكون تأثيرها قويا ومستقرا وتستفيد من فوزها في مجالس المحافظات للتهيئة لانتخابات النيابية العامة اللاحقة.

بخصوص مجالس المحافظات فان الأحزاب تحتاج الى اجراء مسح عام وشامل لمعرفة من هم المنافسون ومن هم الشركاء المحتملون؟ والوصول قدر الامكان الى معادلة عراقية عامة غير متعلقة بمحافظة واحدة هنا او هناك، يعني ذلك انه إذا كان لحزب (سين(تحالفات تكتيكية او ستراتيجية مع تيار (صاد) فيفضل ان يكون ذلك على مستوى العراق كله ويتم بعدها الاتفاق على كل محافظة على انفراد. هذا أفضل من العمل على كل محافظة على انفراد ابتداءً وذلك لكي تساعد هذه التحالفات في تسهيل العمل السياسي وعدم الخوض في

صراعات مستمرة مستهلكة للطاقة والوقت. ومن المفيد ان نتذكر وجود معالم أحزاب حاكمة ومعارضة في مجالس المحافظات واختفاء هكذا معادلة في مجلس النواب الممتلئ بالأحزاب المشاركة في الحكم فقط.

وهنا يأتي تساؤل مفاده: ماذا لو حصل دمج بين انتخابات المحافظات ومجلس النواب في العام القادم؟ وما هي آليات ادارة المخاطر لهذه الأحزاب في هذه الحالة؟ وهنا من الضروري ان تكون الاهداف واضحة وقليلة لكي تكون التحالفات الستراتيجية مكملة وتسير في نفس المسار نحو البناء القويم للعملية السياسية الهشة.

واخيراً من الضروري ان لا ننسى الزيادة الملحوظة في النسبة الانتخابية للشباب، وهنا نرى اهمية الأحزاب بالعمل على إيجاد برنامج انتخابي يخص الشباب، ومن الضروري ايضاً ان يعاد النظر بآليات الكسب والترشيح في الاحزاب لكي يقوى عودها وتتجدد الحياة فيها، بدلاً من التمسك ببعض القيادات التاريخية فقط غير مدركة الأثر السلبي وجمود حركتها ناسين او متناسين ان التجديد مقدمة لإعادة الحياة لها من خلال حقنه بدماء وأفكار جديدة، وخصوصاً ونحن نرى مع الأسف ان الفكر لم يعد عنصرا مهما في المعادلات السياسية.

لنجعل من التحالفات آلية لدفع العملية السياسية نحو الامام وتجنب أخطاء الماضي القريب الذي لم يتم تعافي المجتمع منه بعد وبدون ذلك فان التاريخ سوف يعيد نفسه.

الحاجة والدستور والمسؤولية

لعل المنصف يدرك عدم امكانية معالجة التحديات التي يواجهها العراق وحكومته في مدة زمنية قصيرة، او بمجرد اتخاذ بعض الخطوات الاصلاحية هنا او هناك. إذ من المستحيل ان تعالج هذه الامور خلال عمر حكومة واحدة او حكومتين، ولابد من التفكير في مراجعة جوهرية وحقيقية للجمود الذي تعاني منه المنظومة التشريعية والتنفيذية وحتى القضائية في تفعيل الملفات المهمة التي تواجه البلاد مثل الإرهاب والفساد والنظام الريعي والبطالة وقلة الإنتاج وغيرها.

دون ان ننسى ان استمرار دقات الساعة هنا لا تخدم بل انها تعقد الحالة. ولعل من اخطر مؤشرات الحاجة الى عملية تصفير للمنظومة السياسية العراقية هي هول مؤشرات الفساد، مثل العقود المزيفة والمشاريع الوهمية وصفقات التسليح التي بقيت حبرا على ورق، المدارس الوهمية والمستشفيات... الخ والتي كلها عكست توجه ماكنة الدولة نحو التوقف او التراجع وصولا الى اعلان موتها السريري في العقل الجمعي العراقي.

عند مراقبة الحالة السياسية في العراق نستطيع ملاحظة غموض تحديد من هو المسؤول عن إدارة دفة الحكم، المنظومة النيابية الائتلافية تفترض ان رؤساء الكيانات السياسية هي المسؤولة عن وضع معالم إدارة الحكومة واوليات برامجها الانتخابية. وبعدها نرى تبني الأحزاب الحاكمة لهذه البرامج وترجمتها الى تفاصيل قوانين وتشريعات في أروقة مجلس النواب ومن ثم في الوزارات الحكومية المعنية بهذه القوانين.

في نهاية المطاف نرى ان الدور الرئيس للناخب يكون بالمشاركة مرة واحدة في اختيار الكيانات والافراد التي تلبي طموحه وتتماشى مع تطلعاته. اذن المنظومة واضحة وبسيطة، فاين الخلل يا ترى؟ الجواب يكمن في قدرة الناخب على انتخاب الاكفأ والأصلح وقدرة الكيانات في تحمل هذه الأمانة.

من جانب اخر نستطيع ان نقول ان المنظومة الديمقراطية العراقية تجعل المواطن هو المسؤول الاول وتجعل الكيانات والأحزاب هي محل المُسائلة الاولى. ومن الضروري ان لا ننسى هنا دور النخب والتي تعتبر عموماً الرابط الأساسي بين الناخب والكيانات الحاكمة.

نضج النخب وقدرتها على توجيه الكيانات والناخب بالاتجاه الذي يبني العراق هي الحلقة المفقودة الان. وهنا تأتي أهمية إعادة بناء المؤسسات التعليمية لكي تستطع بإنتاج تدفق النخب الناضجة نحو الساحة السياسية للمجتمع. وقد أسهم تعطيل هذا الإنتاج النخبوي في استحواذ العقلية القبلية او الطائفية او القومية على المشروع الوطني الجامع.

طبعاً من المهم ان نفهم ايضاً آليات صنع النخب في المجتمع وليس في مؤسسات التعليم فقط وان كانت الكفاءة مثلاً هي المعيار الأهم ام ان المحسوبية والولاء الشخصي هما من المقومات المهمة لالتحاق الفرد بطبقة النخب، وبالتالي قد نصل الى نتيجة ان ماكينة صنع النخبة فيها خلل وعليه فالاتكال على النخب كوسيلة لإدارة التغيير تكون نتيجة ناقصة وتحتاج مراجعة.

في خضم كل هذا الحراك اين يكمن دور رئيس مجلس الوزراء في منظومتنا الحالية؟ في قناعتي المتواضعة أرى ان المنظومة الحالية لا تستطيع ان تجعل من رئيس الوزراء كقائد مغير بل هو أقرب الى المدير. نعم لعل هناك من يقول ان كل المنظومة الحالية لا تساعد على انتاج القائد، فالمحاصصة والمحسوبية والطبيعة الائتلافية والمعادلة الصفرية بين الكيانات وغيرها من معالم النظام الحالي من عدم مقدرة رئيس الوزراء بإقالة او تعيين وزرائه تمنع بروز القيادة القائدة بالمعنى التاريخي التغييري. طبعاً عندما يحاول أي شخص في هذا المنصب بمحاولة تجاوز هذه المحددات العائقة للعمل نرى تهمة التفرد والدكتاتورية جاهزة للالتصاق به وتقيد فعاليته.

إذا اعترفنا ان الهيكلية الحالية والعملية السياسية للدولة العراقية لا تسمح بتلبية احتياجات وتطلعات المواطن فعليه تحتاج المنظومة العراقية الحكومية الى عملية جراحية تتبعها مجموعة من المعالجات الصحية وفيتامينات مقوية في طريقة ادارتها للدولة مع ثقافة جديدة بعيدة عن المحاصصة والفساد وغيرها من خصال الثقافة الحالية السلبية لتتمكن من التغلب على التحديات الحالية او القادمة.

هذه العملية الجراحية والمعالجات والمقويات ستساعد جهاز الدولة في اتخاذ القرارات المهمة والسريعة والحيوية والتجانس بين أجهزتها التشريعية والرقابية والتنفيذية والقضائية وتحصن الدستور المعدل من مجموعة التناقضات التي يحملها في طياته الدستور الحالي.

من المفيد ان نذكر هنا ان من اهم المعالجات والفيتامينات المقوية لتطوير المجتمع متعلقة بالزيادة الافقية والعامودية للطبقة الوسطى المثقفة في المجتمع، اذ من دون كم ونوع متميز من الطبقة الوسطى فان بناء المجتمع سيتأخر وقد يتراجع وخصوصاً مع ازدياد ظاهرة هجرة العقول لخارج العراق.

دستور جامد او مرن:

نرى ان هناك تناقضا بين القواعد الثقافة السياسية التي وضعت للعراق بعدعام 2003 م، والذي تجلى في الدستور، وبين الممارسات على ارض الواقع وبالتالي أصبح الدستور أقرب الى وثيقة روائية جامدة من عقد سياسي مجتمعي مرن. وأصبح برنامجا وجدولا لأعمال القيادات المختلفة هي حماية مصالح دوائرها الضيقة بعيداً عن شمولية المجتمع،بصرف النظر عن تداعيات تأثيرها السلبية على النظام والمجتمع ككل. ونتيجة لذلك،أصبح النظام مدمرا لنفسه وغير بناء. ولعل تقدم المصالح غير الوطنية وتخلف الاولوية الوطنية وتجذر ثقافة المجموع صفر هي من الأسباب في اختفاء روح النظام الذي وضع بعد 2003م.

وهنا من المؤسف ان نسجل ان طريقة ادارة الحكم عكست للمراقب بان أطراف هذا النظام في حقيقته اتفقوا فقط على إسقاط الجمهورية السابقة وعدوانيتها ولم تكن لهم هناك رؤية مشتركة حول ماينبغي أن يأتي بعد ذلك وبالتالي صعوبة تطبيق ما اتفق عليه في وثيقة دستور 2005. يمكن وصف الدستور العراقي الحالي بالدستور الجامد وذلك لقرب استحالة تغييره فنياً وعملياً وليس نظرياً.

هنا يأتي السؤال عن سبب وجذور هذا الخلل العملي والذي أدى الى التعطيل العملي لتطور جهاز الحكومة والمنظومة السياسية والتشريعية والتنفيذية الحالية. ضعف الحركة الدستورية أدى الى شلل الجهاز التشريعي وتعطيل القدرة على سن التشريعات المهمة مثل قانون النفط والغاز وتفعيل المادة 140 والاحصاء السكاني والمجلس الاتحادي وقانون المحافظات.. الخ. هذا الاشكال جعل الكثير من الأطراف السياسية تتجاوز على روح الدستور ويتمسك ببعض بنوده على حساب المصلحة العامة للمجتمع.

لذلك من الضروري ان يُعاد النظر بالدستور وتحويله من دستور جامد الى دستور مرن وبسيط يلبي الاحتياجات الأساسية للمواطنين بمشاربهم وخلفياتهم الاثنية والعرقية كافة... الخ.

اكيد ليس من المستحيل من ناحية الاجراءات تغيير الدستور الحالي ولكن الواقع العملي

للعقد الأخير يعكس شبه استحالته، وذلك في ظل الانقسام والتوافق على هذا الانقسام وبوجود الطبقة التي استفادت من الوضع الدستوري الهش والعرف السياسي الذي شجع على ترك الإصلاحات الدستورية الضرورية.

هنا نرى من الضروري ان يعاد النظر في طبيعة التحالفات وتحويلها من تحالفات تكتيكية انتخابية آنية الى تحالفات ستراتيجية تدور حول برنامج سياسي متطابق ومعتمد على إصلاحات دستورية لطبيعة النظام السياسي الحالي.

المسؤولية على من؟

بعد 2003، يرى المراقب لنظام الحكم العراقي اشكالية كبيرة بخصوص اعتراف النظام الحالي بالخطأ داخل منظومة حكمه وخصوصاً في شؤون إدارة الدولة السياسية والأمنية والاقتصادية، اذ تلقي الحكومة التنفيذية مثلاً باللائمة على السلطة التشريعية والتي بدورها تلوم السلطة التنفيذية وكلاهما قد يلومان السلطة القضائية في بطء تعاملها مع ملفات مهمة مثل الفساد او الارهاب.

وهناك اتهامات سياسية بسوء إدارة الدولة بين الكتل السياسية والاحزاب نفسها، وفي الوقت نفسه نرى الشعب يلوم الطبقة السياسية بأكملها في عدم تقديم نموذج للدولة المدنية العصرية المتحضرة خاصة في ظل توفر عناصر لم تكن متوفرة للنظام السابق مثل القبول والدعم الدولي والاقليمي للعراق ما بعد 2003. ان مكامن الفشل مرتبطة بكل الأطراف المهمة ولا نستطيع ان نلقي باللائمة على طرف واحد ونترك طرفا اخر.

صحيح كل طرف يتحمل حسب حجمه ومقدرته بالتحكم باليات وامكانيات ومؤسسات الدولة. من جانب اخر، يعتبر هذا الفشل فرصة لتحوله الى نقطة قوة من خلال المراجعة الشجاعة وإعادة النظر بالمنظومة الإدارية والهيكلية للدولة بالإضافة الى مراجعة الثقافة السلبية المتجذرة في التعامل مع موارد الدولة كبقرة حلوب. اذ نرى مثلا من خلال الاحاديث الصحفية او المتلفزة للمسؤولين ضعف وجود ثقة لديهم بمستقبل نظامهم السياسي او ضعف ثقتهم بشركائهم السياسيين مع اعترافهم ان المنظومة الحالية سوف لا تخلق أحزابا مهنية قوية او حتى تحدد من عددهم وقوة تأثيرهم.

هذا الإحباط يشبه ما حصل في نهاية العهد الملكي، وما حصل في السنوات الأخيرة السابقة على سقوط نظام صدام حسين ولعل هذا المستوى من اليأس لم نستطع ان نعثر عليه إلا حين تكون دورة الحياة السياسية للأنظمة بلغت نهايتها او تعيش موتاً شبه سريري.

وقد تفاقمت هذه الخطيئة الديموقراطية والموت الشبه سريري بفساد النخبة السياسية (بمجموعها ولا اقصد بكل أفرادها) في العراق، وهذه العملية التي أمكن تحقيقها نتيجة لحمايتهم من قبل الولايات المتحدة (من عام 2003 إلى عام 2011) من العملية الانتخابية الحقيقية أو الضغط الشعبي (اَي من أسفل إلى أعلى).

وما ساعد على تفاقم هذه الخطيئة هي ان السياسيين العراقيين أنشأوا نظاما لا يضطرون فيه إلى دفع ثمن سياسي لأخطائهم أو سوء ادارتهم، اذ ان النظام مع موازنة القوى مكدسة لصالحهم. ولهذا السبب فانهم ممكن أن يجلسوا فوق كرسي السلطة مع عدم وجود علامة حقيقية على إزالتهم عن طريق السياسة الانتخابية. وهنا يأتي السؤال ان كان النظام الرئاسي قادرا من إصلاح هذا الواقع؟ وقد يرى الاخر إمكانية استحواذ الرئيس في حال تغيير المنظومة الى رئاسية وجعلها أقل مساءلة، ومن يضمن ان إجراء انتخابات رئاسية (وبرلمانية بديلة كل سنتين) قد تؤدي إلى حلحلة هذا الجمود؟

من الضروري ان لا ننسى ايضاً الدور المهم والمؤثر للمجتمع الدولي، وبالخصوص بعض الدول التي لها تواجد سياسي وعسكري في العراق (مثل الولايات المتحدة الاميركية وجمهورية إيران الإسلامية)، وإمكانية تأثيرها وتأثُرها على شكل نظام الحكم في العراق وتغييره الى الافضل. من جهة أخرى، لا نستطيع ان ننظر لمعادلة تغيير نظام الحكم في العراق من دون إدراك طبيعة الواقع الجيوسياسي والجيواقتصادي للعراق والمنطقة وطبيعة التحالفات المستقبلية والتي من الممكن ان تدعم أو تضعف النظام السياسي في العراق أو تعمل على إمكانية تغييره أو تطويره وتحسينه؟

الملاحظة المهمة هنا هي ان المبادرة للتغيير وبأيدي عراقية بعيدة عن التدخل الخارجي هي أفضل وأسلم وأسرع طريقة لإدارة التغيير.

القسم الثاني

بناء الأمم

بناء الأمم.. اليابان أنموذجاً

يعيش العراقيون اليوم واحدة من اسوأ الكوارث التي تعرض لها العراق عبر التاريخ المعاصر. وأقول كارثة لأن ريح الإرهاب التي تعصف بالعراق اليوم لا تختلف ولا تقل شراسة او اثراً عن أية كارثة طبيعية يمكن ان يتعرض لها أي بلد في العالم، مثل كارثة تسونامي التي ضربت اليابان في العام 2011، وهي محور الحديث هنا، والتي سمعنا عنها عبر وسائل الاعلام. ولكن التعايش مع الكارثة يختلف عن السماع عنها. ولا شك ان العالم لا يدرك حجم الكارثة التي تضرب العراق، اذ لا يدرك حقيقة حجمها الا من كان على تماس مباشر مع الكارثة، نحن العراقيين، وشاءت الاقدار ان أكون على تماس مباشر مع كارثة اليابان في العام 2013، فقد حصلت في الفترة التي نلت اثناءها شرف تمثيل بلادي كسفير للعراق لثلاثة أعوام، حيث شهدت تحدي الشعب الياباني وروعة ما سجله للتاريخ في طريقة مواجهته للكارثة التي تهدف هذه السطور الى توضيح هذه التجربة وكيفية تعاطيه معها لنتمكن، نحن العراقيين، من الاستفادة منها، وهو امر ممكن وضروري.

حجم الكارثة

كما يتعرض العراق الى كارثة تعصف بجميع مفاصل حياة العراقيين السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية تحت غيمة أعنف هجمة إرهابية في التاريخ المعاصر، فقد تعرضت اليابان الى كارثة كبرى من ثلاث انواع ومراحل. بدأت المرحلة الأولى بتعرض سواحلها ولمدة 6 دقائق متواصلة الى زلزال بقوة 9 درجات على مقياس رختر، وهو ثاني أعنف زلزال مسجل في التاريخ المعاصر بعد زلزال باندا اتشيه في سومطرة في العام 2004 الذي بلغت قوته 9.1 درجة، وبرغم من تصميم المباني في اليابان بشكل مخصص لمقاومة الزلازل، الّا ان اساسات بعضها لم تتحمل قوة الزلزال المهولة.

والمرحلة الثانية بعد اقل من ساعة من وقت حدوث الزلزال، اذ ضربت اليابان اولى موجات تسونامي الهائلة التي ولّدها الزلزال. حيث وصل ارتفاعها في بعض المناطق الى 40

متراً، فدمرت جدران الحماية من الأمواج البحرية التي ترتفع الى 12 متراً في بعض المناطق واجتاحت اليابسة ودمرت كل ما كان في طريقها من ابنية ووصلت في بعض الاماكن الى مسافة 10 كيلومترات داخل اليابسة لتغرق مساحة 561 كيلومترا مربعاً.

قوة الامواج الناجمة عن الزلزال تسببت في بلوغ المرحلة الثالثة في فشل منظومة التبريد لمحطة فوكوشيما الذرّية لتوليد الطاقة الكهربائية وهو ما ادّى الى انصهار قلب المفاعل وإطلاق إشعاعات ذرية وتلوث المناطق المجاورة ومياه البحر التي تسربت الى المفاعل.

آثار الكارثة وتداعياتها

وقعت الكارثة بتاريخ (11 آذار2011)، ووصل العدد المؤكد للوفيات بسببها في (10 نيسان 2015) الى 15 ألف و891 ضحية مع أكثر من 2500 مفقود، و6 آلاف جريح، ونزوح أكثر من 500 ألف شخص عن منازلهم وتدمير 45 ألف و700 مبنى بالكامل وتضرر 144 ألف و300 مبنى اخر. كما خلفت الكارثة حوالي 25 مليون طن من الركام. ولمنع حدوث كارثة أكبر، فقد بدأت شركة الكهرباء باستخدام مياه البحر لتبريد المفاعل وإطلاق ما يقرب من 300 طن يوميا من المياه الملوثة الى المحيط. وهو ما تسبب بالقضاء على الحياة البحرية في عدة أماكن وقطع اهم مصادر الغذاء لليابان. ووصلت الخسائر المادية والاقتصادية لليابان الى ارقام فلكية ولا زال تأثيرها قائما حتى اليوم.

تأثير الكوارث على العالم

مثلما لا يقتصر خطر الإرهاب وايديولوجيته السامّة والملوثة فقط على العراق والعراقيين ـ اذ امتد الى دول ومناطق أخرى في العالم ويقع ضحيته كل يوم العديد من الابرياء في كل مكان ـ لم يقتصر تأثير الزلزال وموجة التسونامي والكارثة النووية على اليابان فحسب، فقد اثرت الهزة الأرضية على محور دوران الأرض وتسبب ذلك في تقصير طول اليوم بنحو ميكرو ثانية، وأطلقت المباني التي دمرها الزلزال الاف الاطنان من المواد الكيميائية المدمرة لطبقة الاوزون، وانتقلت أمواج التسونامي عبر المحيط الهادي ووصلت الى هاواي وتشيلي بارتفاع مترين على بعد 17 ألف كيلومتر، وقامت روسيا بإخلاء 11 ألف شخص من المناطق الساحلية، وجرفت تلك الأمواج شخصا في إندونيسيا واخر في كاليفورنيا حيث لقيا حتفهما، كما تسببت مياه المحيط الملوثة بالإشعاع في قتل الحياة البحرية في رقعة شاسعة ووصل التلوث الى سواحل الولايات المتحدة (بنسب واطئة).

ومثلما يحاول ويساهم علماء الحكمة في العراق حقن الدماء وإنقاذ البلاد من الفتنة ودحر داعش ومن يسير على نهجه بالدعوة الى التهدئة ونبذ مبدأ الانتقام (على عكس داعش وغيرهم ممن يحرضون على الفتنة ويستبيحون جميع المقدسات) وبذل اقصى الجهود والصبر لوقف هذا النزيف، فقد حاول العلماء في اليابان تخفيف أثر الكارثة قبل وقوعها ونجحوا فعلاً في ذلك، فقد وصلت رسائل التحذير التي أطلقتها منظومة الإنذار المبكر للهزات الارضية الى طوكيو قبل دقائق من وقوع الزلزال، وهو ما ساهم في حفظ أرواح عشرات الآلاف بوقف القطارات السريعة وخطوط الإنتاج في المعامل واللجوء الى أماكن آمنة. ولولا تلك الرسائل، لفاق عدد الضحايا في اليابان ضحايا زلزال سومطرة الذي بلغ عدد ضحاياه 230 ألف شخص.

وبالرغم من تلك الجهود، فقد فاقت ابعاد كارثة اليابان وتداعيتها حدود التصور وما يمكن وصفه، ولا داعي لوصف مأساة العراق ونحن لا نزال نعيشها. ولكن الفرق بيننا وبين اليابانيين يكمن في حيثيات تعامل اليابانيين مع الكارثة وأسلوب التعاطي معها، فقد سجل اليابانيون نموذجاً رائعا في كيفية تعاطيهم وردة فعلهم بشكل إيجابي مع الكوارث الثلاث.

وقد حمّلت وكالة الأرصاد اليابانية نفسها المسؤولية واعتذرت لأنها لم تطلق تحذيرا يحدد الحجم الهائل لموجة التسونامي (علماً انها اطلقت التحذير، ولكن دون وصف دقيق). ولتفادي حدوث نفس الخطأ ولتحسين أدائها، فقد تكبدت الشركة خسارة الملايين من الدولارات وقامت باستبدال منظومة الإنذار الحديثة اصلاً بأخرى أكثر تطوراً، وتم اعداد دراسات لتقوية أسس البنايات لتتمكن من تحمل الزلازل ورفع جدران الحماية من الأمواج البحرية. اما بالنسبة للمفاعل النووي، فقد قال اليابانيون اننا من صنعنا هذه الكارثة ونحن كنا ضحيتها، وتأسفوا لأنهم كانوا سببا لأذى الدول الأخرى والطبيعة وتوقفوا عن استخدام المفاعل النووي لتوليد الطاقة مع انهم يعتمدون بنسبة 30 بالمئة من انتاج الكهرباء على الطاقة الذرية. اما الحكومة فقد استجابت باستحداث وزارات ومؤسسات جديدة وعينت وزراء جددا، مثل (وزارة الحوادث النووية والإجراءات الاقتصادية المضادة، وزارة إعادة الاعمار استجابةً لزلزال شرق اليابان الكبير، ووزارة شؤون المستهلك والامن الغذائي ووزارة الترويج لتقنين استهلاك الطاقة). كما استجاب الشعب الياباني للكارثة بدعمه الكامل لإجراءات الحكومة وجهود الإغاثة والاعمار، فانخفض مستوى الجريمة في المناطق المنكوبة ورحبوا بالخبراء والعلماء الذين هرعوا من مختلف انحاء العالم للمساعدة في تخفيف آثار الكارثة.

اما نحن، فعلينا ان يكون تعاطينا ايجابيا في مواجهة عاصفة الإرهاب، التي تهب على بلادنا بشكل يساهم في التخفيف من وطأتها ومجابهتها، فما نرى من النقد الذي يتم توجيهه للأخطاء التي تحدث، غالباً ما يكون تأثيره سلبيا اكثر من كونه إيجابيا، والجهد الذي يبذل للخوض في مسببات المشاكل وتضخيم ابعادها اكثر بكثير من المبذول لإيجاد الوسائل في سبيل حلّها وتحجيمها، وتبادل التهم والتسرّع في الاحكام يطغي على النصح الصادق وبنوايا حسنة، والتشكيك ابتداءً في نوايا كل من يرغب في مد يد العون لنا اصبح تقليدا يحجب عن بصيرتنا الاستفادة من كل ما يُقدم لنا وصرنا نتوعد ونهدد من يحاول نجدتنا!.

الخطر المحدق بنا يفوق في درجة تعقيده استعداداتنا، ويتوجب علينا استغلال جميع امكانياتنا، وهي ليست قليلة، لدرئه ومواجهته. علينا بالمراجعة الحقيقة لأسباب الكارثة ودروسها وبناء ثقافة النقد الهادف والبحث في تفاصيل طبيعة التحدي وحجمها الصحيح وإيجاد الوسائل لحلها وعلى جميع الاطراف والمستويات وتبادل الحوارات الحقيقية بدل القاء التهم وتجاهل وصايا اهل العلم والحكمة. ان ما يجري علينا ليس قضاء وقدرا، بل هي إرادة الشر ومن يضمر الحقد على العراق والعراقيين وسنتمكن من مواجهته ورده بإذن الله والتوكل عليه جل وعلى: (وَأَنَّا لَمَّا سَمِعْنَا الْهُدَىٰ آمَنَّا بِهِ ۖ فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا) الجن 13.

اليابان، شعباً وحكومةً، سلكت طريق نكران الذات وتحمل المسؤولية والبحث عن وسائل الإصلاح والتسامح مع عزيمة راسخة للنهوض من كبوتها. نحن نعيش في نفس الزمان ويحيط بنا نفس العالم، قد تختلف طبيعة شعوبنا وظروفها ولكن لماذا لا نعتبر ونستفيد من تجارب الاخرين! وان لم يتطابقوا مع طبيعة شعوبنا وظروفنا؟ اما آن الأوان لنتحمل كلنا، وكلٌ من موقعه السياسي والاجتماعي والديني والاقتصادي المسؤولية ونسخر تجارب الغير لبناء امتنا المجروحة؟ اما آن الاوان لنشخص أخطاءنا ونتحمل مسؤوليتها ونبحث عن سبل إصلاح وضعنا؟ الم يحن الوقت لنتحلى بأخلاق وتعاليم ديننا (لا أن ندعيها فقط) وعاداتنا وتقاليدنا في سبيل حقن دماء الأبرياء والرسو ببلادنا في بر الأمان؟

عراقنا بحاجة لنا، بحاجة لسواعد الكل، ندعو من الله ان يهدينا السبيل لنجدته ونجدة أنفسنا وان نحث السير نحو بناء العراق، فلنجعل من الأحجار التي تعترض طريقنا أساساً نقيم عليه بناءنا والضغط الذي نتعرض له سببا لتفجير الابداع فينا، فالساعة تدق.

شرارة التغيير وبناء الامم

تغيير الواقع العراقي ضرورة ملحة يشعر بها جميع العراقيين بشكل يتجاوز الى حد بعيد نزعة التغيير والطموح الطبيعية لدى الشعوب حين تصل الى قناعة بان مستوى المعيشة قد أصبح جيداً وتتولد حينئذ رغبة في الوصول الى مستوى أفضل، او حين يكون تحقيق الأهداف المرجوة وشيكاً وتنشأ حينها حاجة لتطوير مستوى الأداء لاختصار الزمن، او في حال يتم انجاز المشاريع الأساسية وهناك حاجة لمشاريع تكميلية. فالواقع في العراق مرير جداً ويتطلب منا جميعاً الشعور بالتعجيل والسعي لتوفير متطلبات الامن والعيش الكريم. قبل ان نبني العراق الجديد لا بد من لنا الاعتراف بان المسافة بيننا وبين الأهداف التي كانت نصب اعيننا العام 2003 قد أصبحت بعيدة جدا وتكبر كل يوم. ولابد لنا ان ندرك ايضاً بان الطريق الذي نسلكه لن يصل بنا الى اهدافنا المرجوّة وان عامل الزمن بحد ذاته لا يكفي لتحقيق تلك الأهداف التي تتجسد في روح الدستور ولا يختلف العراقيون جوهرياً في ماهيتها. فالديمقراطية والتداول السلمي للحكم وازدراء الدكتاتورية والحكم الشمولي وتمثيل التنوع العراقي في المشهد السياسي والاقتصاد الحر والحريّة الفكرية وتوزيع السلطات وغيرها من خصال الدستور العراقي هي دون شك غاية اهداف ومطالب الجماهير، حتى وإن وجدت بعض الاختلافات حول كيفية تحقيق هذه الأهداف والمطالب.

الحاجة للتغيير

عملية التغيير المطلوبة هي عملية ربط واقع الحال الذي نعيشه اليوم مع واقع الحال المرجو تحقيقه مستقبلا عبر مشروع انتقالي يتضمن منهجا مدروسا وقابلا للتطبيق بأسلوب إصلاحي في اغلب جوانبه او قد يكون ثوري.

وقد يسال سائل: ما حاجتنا الى التغيير؟ لعل قراءة سريعة للمشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي العراقي ستكون كفيلة بالإجابة على هذا التساؤل وتساعد في إدراك عمق وسعة التحديات التي تواجهها طبقات المجتمع المختلفة، ناهيك عن استمرار الانتهاكات الامنية

لوحدة العراق وسلامته وبالخصوص من المنظمات الارهابية. المجتمعات بشكل عام في سعي دائم للتكامل، اما بالنسبة للوضع العراقي، فان التحديات التي تواجهه تهدد جوهر المجتمع وامنه الوطني.

وقد يسأل سائل اخر: هل ان التشريعات الحالية قادرة على مواجهة التحديات التي نمر بها؟ وهل ان المشكلة الحقيقية تكمن في عدم تطبيق هذه التشريعات بشكل صحيح وضعف المتابعة؟ قبل الإجابة، من الضروري توضيح البعد بين الواقع العراقي قبل 2003من جهة، ورؤى وتطلعات الشعب العراقي من جهة اخرى، وكيف ان المسار الحالي عاجز عن تلبية تلك الرؤى والتطلعات.

سوف لا اتطرق كثيراً الى الأسباب الجوهرية التي تزيد من صعوبة تحسين المشهد العراقي، فالتداعيات الناجمة عن الارهاب وكل انواع الفساد في الامور التي تخص سلامة المواطن وضعف النسيج وأواصر الوئام الاجتماعي بين مكونات المجتمع وضعف ادارة مؤسسات الدولة ليست بخافية على أحد، يضاف الى ذلك التحديات الجديدة التي تلوح في الأفق، مثل ازدياد التوتر والتطرف والزيادة السكانية غير المنتظمة وشحا المياه وغيرها من (التسوناميات) التي قد تكتسح المنطقة باسرها وتكون سبباً في زيادة تعقيد أكثر الحال.

أنواع التغيير

للتغيير عدة انواع، فقد يكون سياسياً او اقتصادياً او اجتماعياً او ثقافياً، وقد يشمل نظام الحكم او الدستور او التشريعات او الاجراءات الروتينية، ومن حيث قيادة مشروع التغيير، فيمكن ان تقوده النخبة المثقفة اوالحكومة او الجماهير او المرجعيات الدينية او مؤسسات المجتمع المدني.

وبشأن ماهية طبيعة التغيير، فإما أن يكون التغيير ثورياً او ان يكون اصلاحياً، وفي كلتا الحالتين، يجب ان ترتكز بنى التغيير على اسس ثقافية او سياسية او اقتصادية، جميعها او بعضها. وان الشارع العراقي يريد ان يفهم ويحصل على اجابات حول الخيارات الأفضل للتغيير من بين هذه المفردات، والتي قد لا نطرحها علناً لأنها قد تتضمن الاعتراف ضمنياً او بشكل صريح بالبعض او الكثير من الفشل في المسارات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية للمشهد العراقي. وبالتالي لا توجد هناك رغبة في الخوض في هذه المواضيع والسير في

هذا الاتجاه خشية الوقوف في موضع المحاسبة ومن ثم احتمالية العقاب واللوم وتثبيط المعنويات،اثناء فترة حرب على «داعش» والارهاب، حيث توجد قناعات راسخة بشكل عام ان تداعيات المحاسبة والعقاب لن تكون سهلة ولن تنتهي بسرعة.

ومن ناحية أخرى، ثمة أسئلة حول مفردات التغيير التي ينبغي ان نتمسك بها، ذلك انها تعكس جوهر وصعوبة التحدي الذي يواجهنا، فعلى سبيل المثال، إذا كانت اغلب نقاط خلافنا متمحورة حول الشخص الحاكم او الحزب الحاكم، فهنا يكون الحل ابسط والصراع أخف، وبالتالي هناك حاجة لبذل جهد اقل لإحداث التغيير. امّا إذا كان الاختلاف حول طبيعة الحكم وهنا كتفاوت كبير في درجة التغيير(فمثلا هناك نسبة كبير تريد تغيير الافراد وبالمقابل توجد شريحة تريد تغيير نظام الحكم) ففي هذه الحالة نحن امام ازمة ليست هينة، حتى وإن كانت نسبة الراغبين في إحداث التغيير عالية ولها شعبية واسعة، فمن الضروري جداً ان لا نهمل نسبة المعارضين لإحداث التغيير في حال كانت مرتفعة او ان تكون بنسبة قليلة ولكنها مؤثرة لأنها قد تضم من يمسكون ببعض زمام الأمور اوتكون مقاليد الحكم بأيديهم. في هذه الحالة سيكون التحدي من نوع مختلف وستكون عملية التغيير بالغة الصعوبة ولكنها تبقى ممكنة.

من سيحدث التغيير؟

وفيما يخص المسؤول عن إدارة عملية التغيير، السؤال المهم هنا هو: من يملك الاستعداد الكافي والقدرة الكافية والرؤى السديدة لقيادة عملية التغيير؟ ومن يتحلّى بالإصرار والمثابرة على السير في هذه الطريق الوعر والموحش؟ هل الدولة، الحكومة خصوصاً، هي المسؤولة عن ادارة التغيير؟ وإذا كانت الدولة هي المسؤولة، فهل توجد مؤسسات معينة بقيادة عملية التغيير؟ ام ان الأحزاب المشاركة في الحكم هي المسؤولة؟ ام ان المسؤولية تقع على عاتق الجماهير او مؤسسات المجتمع المدني؟ وان كان أحد، او البعض، من هذه الاطراف يرغب في قيادة عملية التغيير، فهل هناك تطابق بين رؤاهم للطريق الأفضل للوصول الى الهدف؟ ام ان هناك اختلافا في الأهداف وتقاطعا في استراتيجيات التغيير؟ وماذا عن الأدوار التي ستلعبها كل جهة وطريقة التعامل فيما بينها، هل هي تكاملية ام ندّية؟

ثمة مثل يقول (اسأل المجرّب ولا تسأل الحكيم) ونحن نعلم ان شعبنا العراقي قد جرب كثيراً ولفترة تجاوزت عقداً من الزمن، وان الأجانب (مثل الأمريكان والامم المتحدة اثناء تواجدهم في العراق) قد قدموا نظاماً جديداً يقوم على اساس التعددية والديمقراطية والسوق

الحر، وقد تمخض ذلك النظام عن الدستور الدائم عام 2005. وتعلمنا من الاخرين واعتقدنا بان تطبيق النظام الانتخابي سيكون بحد ذاته ضماناً كافياً للوصول الى الأهداف المرجوة ولا حاجة لإحداث التغيير باستثناء القليل من المسائل. ولكن وبعد معاناة قاسية، تبين لنا بان نظام الاقتراع هو بُعد واحد من ابعاد النظام الديموقراطي (قد يكون جوهريا وتصميميا) ولكنّه ليس كافياً لضمان نجاح تجربة ما بعد 2003. ومما زاد في تعقيد الصورة أكثر هو فشل تطبيق بعض ما حاول الخبراء إنجاحه نتيجة لعدة عوامل، مثل تفشي الفساد وإناطة المهام بمن لا يقدر على تنفيذها وتولية المناصب بناء على مقاييس لا تمت للحاجة الحقيقية لملئها بصلة وغير ذلك من معالم الإدارة المرتبكة التي نعيشها ونعاني منها في كل يوم.

معارضة التغيير

وقد تتفق الأغلبية العظمى على التغيير، ولكن من الضروري التعرف على الأطراف التي تعارض التغيير وما إذا كانت تلك الأطراف ستحاول منع احداث التغيير ام انها ستقف موقف المتفرج بانتظار نتائج التغيير. فنسبة الأطراف المعارضة للتغير لا تهم بقدر ما تهم قوة ومدى تأثير تلك الأطراف. ومن الضروري جداً ايضاً تشخيص الأسباب التي تقف وراء معارضة التغيير. فهناك بعض الأطراف التي ستخسر بحدوث التغيير، وهناك أطراف أخرى غير مقتنعة بالحاجة الى التغيير، وهناك من تتقاطع مصالحهم مع التغيير واخرون يساندون التغيير ولكنهم يعترضون على اشخاصه وقادته.

وكما يوجد اتفاق واسع النطاق على الحاجة الملحة للتغيير، هناك اتفاق واسع النطاق ايضاً على غموض منهج التطبيق العملي للتغيير، فمن الضروري قبل تحديد ذلك المنهج ان نحدد الرؤى التي يهدف المنهج لتحقيقها، والتي يتطلب قبلها تحديدها تشخيص الواقع العراقي بكل دقة لندرك مدى بعد الواقع او قربه من تلك الرؤى ومنهج تطبيقها. ان غموض الصورة هذا قد فسح المجال لزيادة تعقيد واقع الحال، فالوقت يمضي دون يلوح امامنا تكامل اجندات الأطراف المؤثرة فيما بينها لإحداث التغيير وتحديد منهجه، ومن المؤكد ان التعقيد يزداد ايضاً باختلاف الدوافع والتقييم المتباين لواقع الحال بسبب تنوع الخلفيات وتقاطع المصالح بين المكونات السياسية على الساحة العراقية.

حسب تعاريف علم الادارة، علم التغيير هو فن ادارة التغيير من واقع حال معين الى واقع حال جديد يرجى تحقيقه، ويتناسب حجم التغيير طردياً مع حجم الفجوة التي تفصل بين واقع

الحال وما يرجى تحقيقه. ولعل ما يعقد الحال في العراق أكثر هو بعض الخصال الاجتماعية والعرفية المعقدة لإنجاح حالة التغيير مثل مثالية مجتمعاتنا وانتقاء أفضل ما في التاريخ والتراث واعتباره كحقيقة مستمرة ليومنا هذا وغض النظر عن التناقضات التي قد تعج بالمجتمع.

المجتمع بحاجة الى الإجابة على سؤال مهم يتعلق بتشخيص الاطراف المناسبة لقيادة التغيير وطبيعة مسؤولياتهم؟ فالإجابة على هذا السؤال ضرورية لنتمكن من تفعيل التغيير، وينبغي ان ندرك ان إطالة فترة التشخيص واتخاذ القرار يعني دوام الازمة وزيادة تعقيدها.

عوامل انجاح التغيير

وقبل ان نتحدث عن منهجية عملية التغيير، من الضروري ان نأخذ بنظر الاعتبار العوامل المحيطة والضرورية لإنجاح عملية التغيير. حيث تعنى هذه العوامل بتهيئة المستلزمات الطرف القائد للتغيير، وتعنى ايضاً الاهتمام بالجانب المعنوي والتحفيزي والتنظيم الاداري والهيكلي لعملية التغيير، وبضرورة عدم اهمال وتجاوز أية مرحلة من مراحل التغيير وبوضع خطة استراتيجية، ومن المهم تجنب اعتماد ثقافة العمل العشوائي ووضع معايير ملموسة وواضحة ومتفق عليها لتقويم مدى نجاح التغيير من عدمه وإدراك حقيقي لواقع الحال وطبيعة الثقافة الاجتماعية والمؤسساتية والحاجة لتحمل المسؤولية والإيثار على النفس والتخطيط بعيد المدى والبحث عن مقاييس منطقية لتقويم الواقع بشكل دقيق بعيداً عن التفاؤل والمبالغة والعمل بروحية الفريق الواحد وترسيخ الشعور بضرورة التعجيل بإحداث التغيير واختيار الشخص المناسب للمكان المناسب وتبني اليات ادارة المخاطر والمشاريع، وأخيرا، ان يكون حاضراً في تفكير الجميع أهمية الإدامة والتحسين المستمر لمنهج التغيير لكي لا نركن لنمط تغيير واحد.

بشكل عام، يشتمل مشروع التغيير على ستة مراحل: تعنى الاولى بتقييم الواقع وادراكه والثانية بالاقتناع بالحاجة الى التغيير والثالثة بالإعداد والتخطيط للتغيير والرابعة بالبدء بمشروع التغيير والخامسة بإدامة التغيير والسادسة بمقارنة الواقع الجديد مع السابق وتحسين الخطط تبعاً لذلك.

الان وبعد ان تطرقنا الى كامل معالم مشروع التغيير الضروري إحداثه، سنحاول ان نعكس ما تحدثنا عنه أعلاه على مشروع التغيير في العراق، فالحاجة الكبيرة للتغيير هنا تتطلب

إعداد وتنفيذ مشاريع اصلاحية مرة وثورية مرة اخرى وفي شتى مجالات الحياة، فمن الواضح على سبيل المثال اننا بحاجة الى عملية إصلاح سياسية ممزوجة بثورة تغيير على المستوى الاقتصادي والإداري والتشريعي، ناهيك عن الحاجة الى ثورة ثقافية واجتماعية لمواكبة عملية الإصلاح السياسي والثورة الاقتصادية والإدارية. اما عن الجهة المسؤولة عن التغيير، فينبغي على الحكومة قيادة عملية الإصلاح السياسي في الوقت نفسه الذي ينبغي فيه على مؤسسات المجتمع المدني والمرجعيات الدينية ان تقود عملية تغيير ثورية للثقافات والأعراف السائدة.

وفيما يتعلق بالثورة الإدارية، فمن الواضح انها من مسؤوليات الحكومة مع ضرورة تعاون جماهيري في تطبيقاتها. وبخصوص الجانب الاقتصادي فمن الضروري هنا ان نمزج بين قيادة الحكومة لتغيير التشريعات والهيكلية الاقتصادية مع التزام القطاع الخاص بقيادة التغيير على ارض الواقع. بمعنى أدق، نحن بحاجة الى عمليات إصلاحية وثورية متعددة لكل ابعاد المجتمع السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية وبين جميع أطرافه بعد إجراء تقويم دقيق جداً ومراجعة حقيقية للواقع الذي نعيشه، فالحال الذي وصلنا اليه الان ناتج عن تخبط في التخطيط وعدم وضوح معالم وخطط مشاريع التغيير. ولعل اهمال وضع وتنفيذ مشاريع تغيير ضرورية ستؤدي الى تحولات سياسية في الشارع العراقي وقد لا تحمد عقباه مثل فوضى في الشارع او اجراءات غير دستورية تؤدي الى اراقة دماء جديدة في الشارع العراقي، ناهيك عن مخاوف تكفير الجماهير بأهداف روح دستور 2005، والبحث عن بدائل ترجعنا للنظام الدكتاتوري الشمولي. ولعل انتهاج الدولة لأنشاء مراكز بحثية واستشارية واستثمار خبرات منظمات ومؤسسات وشركات عالمية في التخطيط والادارة ضرورية لتوفير الوقت والجهد للإسراع في تطبيق الخطط التغييرية. علما ان مزج الخبرات العالمية (حكومات ومؤسسات عالمية) مع المحلية (حكومة ومؤسسات اهلية) ضرورة ملحة.

التغيير.. حياة أفضل

ولان مرور الوقت ليس بصالحنا، فلا مفر من انتهاج مشاريع تغييرية لخلق حياة أفضل للأجيال القادمة، فما نَمّر به اليوم من مصاعب ليس جديداً على شعوب العالم، فقد مرت بالمحن نفسها التي نمر بها، بل واشد منها، العديد من الشعوب قبلنا، حيث تمكنت تلك الشعوب من تجاوز محنها بالإصرار على إحداث التغيير وصولا نحو اهدافها السامية.

بما لا يشوبه أدنى شك، فان الشعور عند قراءة هذه السطور قبل اسابيع يختلف تماماً

عن شعور اليوم. فقبل اسابيع لم تكن هناك إجابات واضحة عن نسبة كبيرة من الأسئلة التي طُرحت هنا، وكان الحث على التغيير ومنهجيته وتطبيقه مجرد نظريات تعكس حاجة الواقع الذي يعيشه عراق اليوم.

امّا الان ونحن نعيش على ما يبدو واحداً من اهم منعطفات تاريخ العراق المعاصر، فالشعور مختلف تماماً. فقد انطلقت شرارة الحاجة الى التغيير في نفوس العراقيين لينتفضوا امام التاريخ في تظاهرات عمّت البلاد بجموع بمئات الالاف لإحداث التغيير. وكما عهدنا من المرجعية الدينية في استجابتها لحاجة العراقيين بإصدار التوجيهات التي تضمن تحقيق مصالحهم، فقد كان منها دعم مطالب المحتجين المشروعة بإصدار توجيهات مباشرة لمن اختارهم الشعب لتحقيق مطالبهم. فكانت حزمة الإصلاحات الإدارية والمالية التي تقدم بها السيد رئيس مجلس الوزراء د. حيدر العبادي ترجمة عملية لمشروع التغيير الذي تبنت الحكومة مسؤولية تنفيذه بمنهج إصلاحي تلقى دعم الشعب والمرجعية والبرلمان بالإجماع.

لقد اثبت العراقيون شعباً وحكومة بسلطتيها التشريعية والتنفيذية امام التاريخ مرة أخرى قدرتهم على احداث التغيير بشكل عملي ومشرف. فتظاهرات الشعب السلمية للتعبير عن مطالبها واستجابة الحكومة باختيار منهج ثورة الإصلاح لتحقيقها دليل واضح على عمق إدراك للواقع واختيار السبيل الحضاري لتغييره.

الحكمة تقول: ـ اريد ان أكون عامل مناجم ليصبح ولدي مهندساً، وأريد لولدي ان يكون مهندساً ليصبح حفيدي شاعراً او فيلسوفاً. فلنبني لأبنائنا واحفادنا من أبناء الأجيال المقبلة الحياة التي تمنينا ان نعيشها وهو ما بدأنا، وبإذن الله مستمرون، ببناء امتنا على مناهج صحيحة.

النخبة وبناء الأمم

تتميز في جميع المجتمعات، على اختلاف طبيعتها ومكوناتها، مجموعة صغيرة من الأفراد عن باقي عناصر المجتمع بمستوى تأثيرها في قرارات ذلك المجتمع ونفوذها داخله. وتُعرف هذه المجموعة او الطبقة بالنخبة. تختلف مقوّمات طبقة النخبة وصفات عناصرها أو ما يؤهلها لجعلها الطبقة الاكثر تأثيراً ونفوذاً باختلاف المجتمعات وطبيعة الافراد وتتأثر بالبيئة والظروف المحيطة فيها.

منذ ظهور مبدأ الملكية الشخصية، اصبح المال والثراء، أحد اهم المقومات للانضمام الى طبقة النخبة وأحد اهم عوامل التأثير والنفوذ، ومع تطور المجتمعات تطورت مقومات تلك الطبقة وأضيفت اليها خصائص اخرى كالمعرفة في مجالات الادب والعلوم المختلفة، بدلاًمن مقومات القوة والشدة التي كانت سائدة في المجتمعات البدائية، ومع توسع العقائد والاديان، اصبحت أحد اهم المؤثرات في المجتمع ومن ثم يصنف رجال الدين في العديد من المجتمعات من ضمن اهم عناصر النخبة. وفي العصر الحديث اضحت السياسة عاملاً آخر وجديدا من عوامل التأثير والنفوذ في المجتمع مما جعلها أحد مقومات طبقة النخبة التي يسعى اليها اصحاب الثراء واصحاب النفوذ العشائري والافراد من ذوي الخلفيات الاجتماعية المرموقة.

تعد طبقة النخبة في عالم اليوم أكثر تعقيداً من أي وقت مضى، فهي متنوعة وتقترن مع عدة مجالات كالعسكرية والسياسية والمالية والنقابية والثقافية والاجتماعية والأكاديمية ورؤوس اموال القطاع الخاص والاعلام وغيرها من مكونات المجتمع، واصبح البعض يصنفها على اساس المجموعات الصغيرة التي تؤثر في صنع القرار، او على اساس المؤسسات (الحكومية والخاصة) ذات التأثير في مراكز صنع القرار.

النخبة الحاكمة في الولايات المتحدة مثلا تتكون في الدرجة الاولى من ثلاثة مكونات رئيسة، القيادة السياسية، رؤساء الشركات الاقتصادية والرتب الرفيعة في الجيش.، معظم

افرادها من الذكور الذين يشكلون نسبة 80 بالمئة منها، اغلبهم من العنصر الابيض ذي الاصول الانجلو سكسون، جُلهم من حملة الشهادات الجامعية ونصفهم حاصل على شهادات عليا. ومن الملفت للنظر ان أكثر من نصف الشهادات التي يحملها افراد النخبة الاميركية الحاكمة، قد حصلوا عليها من حوالي 12 جامعة اميركية فقط، ولكنها جامعات بميزانيات ضخمة جداً وقد تعادل ميزانيات دول صغيرة. ان ما يميز طبقة النخبة في الولايات المتحدة هو تداخل عناصرها وتنقلهم بين المؤسسات الأربعة المتنفذة (السياسية والعسكرية والبحثية والمالية) ما يزيد متانة الاواصر بين تلك العناصر ويعزز من اتساع نطاق تأثيرها ونفوذها.

يُلاحظ في اغلب الدول المتقدمة امكانية تنقل افراد النخب بين مؤسسات الدولة من دون عناء، مثل التنقل بين المؤسسات العسكرية والبحثية والأكاديمية والوزارات السيادية مثل الخارجية والامنية والمالية، وبالتالي يتحقق تمازج في الخبرات بحيث يتم في المحصلة تعشيقها بالقطاعات المهمة للدولة. وفي هذه الحالة نرى وجود مؤسسات او دوائر صغيرة من ضمن هذه النخب تسعى لأهداف مشتركة وتؤدي وحدة قرارها الى إحداث تأثيرات إيجابية كبيرة في مسار بلدانهم.

طبيعة الاتجاه الفكري لطبقة النخبة كثيراً ما يحمل تبعات وتأثيرات كبيرة في المجتمع، وهذا مايحدث في المجتمعات الحضارية عند نشوء طبقة نخبة ذات الخلفيات الدينية والحزبية غير المؤهلة التي تسعى الى الحصول على الامتيازات غير عاكسة لعطاءاتها وتحاول التأثير في صناعة القرار، حيث تبدأ النخبة بالاعتقاد بأنها اعلى مرتبة وافضل من الشعب وان فِكر المجتمع لايرقى الى مستوى التواصل معه. ان مثل هذا السلوك سوف يتقاطع حتماً مع اهداف ومصالح المجتمع، وبهذا يتولد الشعور لدى العامة بأن النخبة اصبحت بعيدة تماماً عن فهم احتياجات وتطلعات الشارع لتتسع بذلك الفجوة بين الطبقتين (النخبة والشعب)، وتضمر قنوات الحوار البناء بينهما وتضمحل لتنشأ بذلك دكتاتورية تؤمن بأنها اعلم بمصلحة الشعب من نفسه لتقود البلاد الى مالا يحمد عقباه.

ومن الظواهر التي تشهدها المجتمعات المعاصرة ايضاً ظاهرة زراعة النخبة او الوصولية، وهي ظاهرة توفير الموارد والامكانيات الكفيلة بدمج اشخاص محددين ضمن طبقة النخبة عن طريق استغلال ظروف غير طبيعية يمر بها المجتمع والسماح للدخلاء بشغل مكانة عليا، واستخدام المال او الاعلام كوسيلة أساسية لكسب النفوذ والتأثير في القرار لتحقيق أغراض ذات ابعاد مسيئة ومدمرة، ولكن مهما اختلفت تعاريف النخبة ومقوماتها وطبيعتها، فهي

متشابهة في اهم خصالها، وهي ان المجتمع هو المحدد الأول والأخير لنوع النخبة الذي تقوده ودرجة تأثيرها فيه.حيث ان النخبة هي جزء من المجتمع وتستمد قوتها منه، وان اي من الطبقتين تكمل احداهما الاخرى، ولا يمكن للنخبة العمل بمعزل عن المجتمع، وانما من المفروض انها وجدت لتلبية احتياجاته لا استغلال موارد الشعب لتحقيق مصالحها الضيقة.

فيما يتعلق بالحالة العراقية، فان الخلل في معادلة النخبة وكيفية نشوئها واضح جداً. والأسباب ايضاً واضحة. فقد سمحت الظروف الصعبة التي عاشها المجتمع العراقي بنمو طبقات يعدها الكثيرون على انها من النخبة كأحد انعكاسات ظروف الصراعات السياسية والحالة الاجتماعية والأمنية المضطربة التي تعيشها البلاد وكيفية تعاطي مكونات المجتمع مع بعضها البعض، فالنخبة اولاً واخيراً هي نتاج افرازات الواقع الذي يعيشه المجتمع والظروف المحيطة به كما ذكرنا سابقاً.

ان علينا نحن العراقيين مراجعة كيفية اختيار ممن تتوفر فيهم المقوّمات الاساسية اللازمة لمنحهم صفة النخبة لصناعة القرار العراقي التشريعي والتنفيذي والسياسي والاقتصادي والثقافي والاعلامي والاجتماعي. نحن بحاجة بالعودة الى قيم الفكر والعلم وتحديد المنهجية الصحيحة للقرارات والابتعاد عن المادّية والطائفية والعرقية. ان من الضروري جداً ان نأخذ بعين الاعتبار مراحل البناء التي يمر بها مجتمعنا ونوع النخب المطلوبة في كل مرحلة. فلا توجد معادلة واحدة في الامم تحدد طبيعة ونوع النخب، لكن بالإمكان تحديد دور النخبة من قبل المجتمع بشكل واضح لكي تشارك في بناء عراقنا الذي نصبو اليه، اذ بجودة النخبة واصالتها وتلاحمها مع الشعب يمكن ان نبني امتنا على اسس صحيحة.

أمن الوطن وبناء الأمم

يأتي شعور الانسان بالأمان ضمن مدرّج احتياجات البشر الرئيسة في ثاني مرتبة بعد الحاجة الى الهواء والماء والغذاء واللباس. ولعله من اهم اسباب نشوء أنظمة العيش والمجتمعات بدءاً من تكون الجماعة والقبيلة، وصولاً الى نشوء الدول كنظام متكامل لضمان امن البشر ونشوء الحكومات كآلية لتطبيق وادامة نظام الدولة الذي يهدف في صلب أسباب نشوئه الى نقل المواطن من واقع حال معين الى واقع حال أفضل، ليضمن توفير متطلبات العيش الكريم التي يتصدرها في الاولوية توفير الامن على مختلف الأصعدة ضمن اهداف محددة، ولكنها جوهرية، لدعم شرعية وجود الدولة. من امثلة هذه الاهداف هي رفع مستوى معيشة المواطن بما يؤدي الى الرفاه وتحصين امن وسلامة المواطن والوطن او المحافظة على قيم المجتمع والحفاظ على تاريخه وتراثه. هنا يأتي دور الحكومات ومسؤوليتها في تطبيق وتطوير السياسات المعنية بتحقيق أسباب نشوء الدولة وادامتها.

الثورات الشعبية كمثل الربيع العربي، والتغيرات الدولية كمثل قيام الثورة الاسلامية الإيرانية وامتدادها بعد العام 1979 الى سواحل البحر الابيض المتوسط، وانتشار العولمة والخزين الهائل للطاقة في المنطقة وغياب قطب الاتحاد السوفيتي وغيرها من متغيرات كبيرة، كلها عوامل ومؤثرات ساعدت على تسليط قوى استقطاب دينية ومذهبية وعرقية وقومية في منطقة الشرق الأوسط لتتحول الى منطقة أزمات وساحة صراعات وحرب باردة بين أقطاب إقليمية ودولية. ولعل الحرب الاهلية السورية وما يحدث في العراق الان من ابرز الافرازات لذلك. التساؤل المهم بالنسبة لنا كعراقيين يدور حول قدرة مقاومة الجسم العراقي لهذه المؤثرات وحصانته ضد تبعاتها، وما هي التداعيات المحتملة على مجتمع تعددي مثل المجتمع العراقي؟

أمة مكونات عريقة

الأمة العراقية أمة مكونات عريقة واساساتها وتنوعاتها، الدينية والاثنية والقومية والطائفية، تمتد الى أعماق التاريخ، ولكن قوامها ووئامها بحاجة الى إعادة البناء لتصمد بوجه المؤثرات

والتحديات التي تواجهها في عالم اليوم. وحيث إن عملية بناء الامم عملية منهجية وتتكون من مراحل بنسق محدد، فينبغي علينا اولاً الاتفاق على الإطار العام الذي يحدد الرؤى الاساسية الأربع التي يُرجى تحقيقها، ايجاد الامن والرفاه وحفظ القيم والتاريخ. وينبغي علينا ايضاً تعيين الاهداف التي يمكن بتحقيقها ان تتجسد تلك الرؤى، ومن ثم تحديد الاستراتيجيات التي تعتمد على الموارد المتاحة للوصول الى الاهداف المعيّنة. وينبغي بعد ذلك وضع برامج قصيرة وبعيدة المدى ضمن إطار الاستراتيجيات المحددة وتسمية المشاريع الواجب تنفيذها لكل برنامج. والأهم الذي نفتقد اليه حالياً، هو اعداد الاليات وسن القوانين لمتابعة ومراقبة سير المشاريع للتأكد من تحقيقها للنتائج المطلوبة ومراجعة النتائج ووضع الخطط البديلة عند حدوث أي فشل او خلل وتحديد سبل التطور والتقدم. في هذه المرحلة تحديداً، نحن بحاجة ماسّة الى وقفة صريحة وحقيقية لتحديد نوع خطط العلاج وماهيته. بمعنى اخر، هل ينبغي ان يكون العلاج من منطلق تغيير الواقع بشكل جذري (اي خطط ثورية)؟ ام إن الحاجة لا تتطلب أكثر من إحداث تغييرات غير جذرية (اي خطط اصلاحية)؟.

في الوقت الذي يعتبر فيه الامن الوطني واحداً من اهم الاهداف التي تسعى الدولة الى تحقيقها، فهو عامل أساسي ومن اهم المقوّمات التي يعتمد عليها تحقيق الأهداف الاخرى. قد تختلف او تتشابه البلدان في تركيبة عناصر امنها الوطني (ويسمّى احياناً بالأمن القومي) وآليات التعاطي معها. ففي ظل الظروف الراهنة، تتصدر اهمية محاربة الارهاب مثلاً قائمة الأولويات التي تحقق الامن الوطني في الكثير من البلدان على اختلاف مستويات تقدمها واستقرارها، واولّها العراق. فبالنسبة للحالة العراقية، تضم قائمة الأولويات عناصر محددة اخرى ومهمة جداً وتشكل خطراً داهماً على امن العراق الوطني، على رأسها الفساد الاداري والمالي وثقافة العنف والطائفية والتصلّب الفكري، من الناحية الحضارية، وتدني أسعار النفط وتضييق الخناق على مصادر المياه، من ناحية الموارد المالية والطبيعية. ومقابل ذلك ترى في دول أخرى عناصر قد تختلف تماماً عن العناصر في الحالة العراقية، ولكنها تشكل نفس التهديد على الامن الوطني لتلك الدول. من الأمثلة على ذلك، خرق الحريّات الشخصية لأغراض حفظ الامن القومي في الولايات المتحدة، كبت حرية التعبير في فرنسا، شح المياه في اليمن. هذا بالنسبة للعناصر الأمنية المتغيرة حسب تغيرات الظروف الدولية او المحلية، وبالنسبة للعناصر الأمنية الثابتة التي تتعلق بحياة المواطن اليومية والتي ينبغي على الدولة توفيرها للحفاظ على امن المواطن وصيانته، فتشمل الامن السياسي، الاقتصادي، الثقافي/التراثي،

البيئي، الثروات الطبيعية والانسانية، الاجتماعي، الزراعي، الصحي، القضائي، المعلوماتي وامن الحدود، والامن من وقوع اسلحة دمار شامل بيد منظمات الارهاب وحتى الامن من الكوارث الانسانية والطبيعية وغيرها.

تحقيق الأمن الوطني

بالتأكيد فان مهمة تحقيق الامن الوطني مهمة ليست سهلة، خصوصاً وان البلدان التي تواجه محناً وكوارث طبيعية او انسانية او تواجه خروقات امنية تجد صعوبة في تحديد الاهداف التي تكفل معالجة التحديات الانية التي تتعرض لها، وتحقق أهدافها المرجوة ضمن جدول زمني وبرنامج عمل واضح ودقيق وواقعي. بالنسبة للمعادلة العراقية متعددة الاطراف، فلا يمكن وصف مهمة علاج التداعيات الخطيرة التي يمر بها العراق باي مصطلح قريب من البساطة او السهولة، فهي مهمة صعبة ومعقدة جداً، عجزت اغلب دول العالم عن فهمها، ولا يمكن لغير العراقيين أنفسهم تنفيذها. إذ انها تحتاج الى تقييم دقيق ومتابعة موضوعية للتحولات والتغيرات السياسية والثقافية والامنية وغيرها من المتغيرات. ولعل السعي قدر الامكان لمعرفة الاسباب الجذرية التي تعيق تطور المجتمع العراقي سيُعجل ويسهّل عملية وضع خطط فاعلة لمعالجة وتصحيح الواقع العراقي. هذه المعالجات لا تتم الا بعد تشخيص منهجية ومفردات الامن الوطني الذي يعتمد على تحديد طبيعة المشاكل التي تواجه العراق، ومن ثم تحديد المرجعيات لتلك المشاكل مع تحديد إطار عملها، ومن ثم تحديد سياسات معالجة لكل مشكلة وتتبعها لتحديد اليات المعالجة لكل مشكلة، واخيراً تحديد الخيارات السياسية المتاحة واليات علاجها.

وهنا تبدأ نقطة الصفر بتقييم دقيق قدر الامكان للواقع الامني والسياسي والعسكري والاقتصادي والتعليمي والاجتماعي والصحي والثقافي والبيئي وجميع مكونات الحال العراقي. وهنا يكون دور المحللين وغيرهم من ذوي الاختصاص العلمي التحليلي جوهريا في تشخيص الاسباب الحقيقية للحالة التي يعيشها المواطن والدولة العراقية. ولعل التعجيل بإقامة تعداد سكاني دقيق هو من اهم الضروريات الاستراتيجية ويمثل مقدمة مهمة لتوفير مقومات النجاح لبرنامج اي حكومة تود بناء الدولة وامنها على أسس صحيحة.

من خلال قراءة موضوعية للتحديات التي تواجه العراق والتطلعات التي يطمح اليها، يمكن تشخيص العناصر الاساسية والاولويات التي تقوّض امنه الوطني وهي:

- الارهاب واشاعة ثقافة العنف التي قد تؤدي الى سلوك منهج التطهير العرقي والطائفي والتهجير القسري وغيرها من مظاهر العنف.
- الفساد المالي والاداري بكل انواعه والجريمة المنظمة. علماً ان شيوع وتقبّل ثقافة تجاوز القانون من خلال ممارسات الفساد المالي والاداري سيُغرق البلاد في دوامات الازمات ومنهجية اطفاء الحرائق، ناهيك عن عدم القدرة على تحصين الدار اصلاً من الحريق.
- سهولة استحواذ المواطنين على السلاح بأنواعه وحرية استخدامه. وهنا من الضروري ان ينتبه الجميع الى ان احتكار الدولة للسلاح هو من ابجديات الدول السليمة المتعافية.
- البطالة والبطالة المقنعة.
- مشكلة التصحر وتضييق الخناق على مصادر المياه وخطورة ذلك على الامن الصحي والزراعي والبيئي.
- استمرار انتشار الالغام ومخلفات الحروب السابقة.
- تدهور أسعار النفط عالمياً والاعتماد المفرط على النفط.

ومن خلال تحليل موضوعي للمشاكل والتحديات التي تواجه العراق، يمكن تشخيص بعض الحلول الممكن تطبيقها لتحقيق الامن الوطني وهي:

- العمل على بناء قدرات أجهزة الدولة المعنية بمواجهة حالات الطوارئ والكوارث الإنسانية ورفع مستوى جاهزيتها.
- الاستثمار بالبنى التحتية لإنشاء أنظمة اتصال تسمح بتبادل المعلومات والتواصل بين اجهزة الدولة المعنية بعناصر الامن الوطني.
- توحيد معاني وتعاريف ورؤية عناصر الامن الوطني بين مؤسسات الدولة وتوزيع المهام بشكل واضح وإيجاد الية تضمن عدم تقاطع عمل مؤسسات الدولة فيما بينها..
- تحديد لَبَنات بناء اسس حوار حقيقي بين مكونات المجتمع العراقي وتقوية نسيجه وفق مبادئ تضمن الحريات وتمنع التجاوزات.
- رفع معايير اختيار عناصر الاجهزة الامنية مع التركيز على الكفاءة دون الالتفات الى المعايير التي لا تجدي نفعا من الناحية العملية.
- تجديد آليات الممارسات الأمنية واعتماد قوانين تسمح بتوظيف التكنولوجيا الحديثة والتركيز على البعد المخابراتي والوقائي.

- اشاعة روح وثقافة الادارة الرشيدة. واخذ الابعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والامنية والثقافية بنظر الاعتبار في جميع تشريعات وسياسات الحكومة.
- التعجيل بإصدار قوانين اساسية مثل قانون النفط والغاز، او قانون الاحزاب او قانون حرية الصحافة وغيرها.
- تحديد المستلزمات الحقيقية لإنجاح الاستثمار ومعالجة اسباب تلكؤه.
- تنويع مصادر الدخل الوطني واستغلال جميع الموارد على اختلاف مصادرها لتحقيق اعلى دخل ممكن بعيداً عن مورد النفط.

بعبارة مختصرة، لابد من ان تقوم الاستراتيجية الكفيلة ببناء منظومة امن وطني عراقي ناجحة على أسس مدروسة ولبرنامج قد يحتاج الى عقد او عقدين من الزمن لتنفيذه، وان يتم تنفيذها على مراحل محددة بحيث تضمن برامجها ومشاريعها بناء الانسان العراقي وفقاً لطموحاته وقدراته ورؤاه. هذا البناء لا يمكن ان يتم او ان يعطي نتائج ايجابية مضمونة من دون الاستثمار في بنى البلاد التحتية الأساسية والانسانية. وينبغي ان نأخذ الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بنظر الاعتبار في كل مرحلة من مراحل البناء، مع الاهتمام بآليات المراجعة والتدقيق والادارة الرشيدة، وبذل الجهود للحصول على قبول الاطراف المعنية من اجل ادامة نجاح المراحل التي يتم انجازها، فبتحقيق وترسيخ الامن وببناء الانسان تتمكن الشعوب من بناء مجتمعاتها والنهوض بأممها.

ظاهرة العقل الجمعي وبناء الأمم

مع تشابه البشرية في الكثير من خصالها الاجتماعية، نرى في بعض الاحيان تمايز مجتمع عن اخر بواسطة خصلة معينة، ففي بعض المجتمعات نرى العقل يطغي على طريقة تفكير مجتمع معين، وفي احيانٍ اخرى نرى العاطفة هي الصفة السائدة فيها، او قد نرى التفكير القبلي والعشائري لدى فئة من المجتمع مقابل التفكير المدني والحضري لدى فئة اخرى من نفس المجتمع.

فالعقل الجمعي هو اسم ظاهرة من ظواهر علم الاجتماع تتعلق بآليات اتخاذ القرارات وتبنيها لأي عدد من الافراد المجتمعين لتحقيق اهداف لها خطوط عامّة. وعليه فان استفحال هذه الظاهرة في مجتمع معين يعني اضطرار اغلب افراد ذلك المجتمع، ضمن سعي الفرد للبقاء ضمن حدود الجماعة، الى اتباع مقرراتها وآرائها بغض النظر عن صوابها او منطقيتها.

أطلقت تسمية العقل الجمعي (Group thinking) على المجاميع التي تأخذ قراراتها لمجرد شيوع رأي ما ومن دون الخوض في اي نوع من انواع البحث عن المنطق او المراجعة او اجراء حوار حقيقي للوصول الى النتائج التي تضمن تحقيق الأهداف المرجوة.

وفي الوقت ذاته، يتم اضطهاد الآراء التي تخالف راي الجماعة باتباع أساليب مختلفة مثل عزل القرار المخالف واعتباره من الآراء الشاذة دون التحقق من صوابه واهليته. ولعل من اهم الظواهر التي تؤثر في اتخاذ القرارات، خصوصاً السلبية منها، للتجمعات البشرية هي ظاهرة العقل الجمعي.

المعادلة الاجتماعية المعنية بالعقل الجمعي تشير الى ان كل ما ازدادت درجة الوئام بين الافراد كلما قلت نسبة التأثير الخارجي عليها، وبالإمكان ملاحظة انعكاسات هذه الظاهرة وتأثيراتها في مجالات السياسة والإدارة وغيرها من جوانب الحياة، وقد تذهب بعيداً لتصل الى حد التطرف والغلو.

من جهة اخرى فان اهم فوائد ظاهرة العقل الجمعي، عند تجنب سلبياتها، هي سرعة الاداء والانسيابية واكمال المهام بسرعة وضمان تنفيذ القرارات من قبل المجموعة، وبالتالي يعتبر التوصل الى قرارات صحيحة من خلال ظاهرة الجمعي إنجازاً كبيراً وذا ديمومة وتأثيرا في المدى البعيد يصعب ازالته.

اما الجانب السلبي للظاهرة فيبدو أكثر وضوحاً من خلال المؤشرات ادناه:

ـ الانغلاق واستصغار الجماعة للرأي الآخر ممن هم خارج حلقة الجماعة.

المغالاة في تقدير قوة وتأثير الجماعة ومدى صحة مبادئها وبالتالي الشعور بتفاؤل مفرط يدفع الى المقامرة في اتخاذ قرارات.

ـ فقدان الشعور بالحاجة لمراقبة الذات والتقوقع عن أي فكر جديد يأتي من خارج الجماعة، ومن جهة اخرى تفسير نتيجة سكوت البعض على انه تأييد وتعزيز لراي الجماعة.

ـ اتهام افراد الجماعة ممن لا يؤيدون الاغلبية بأنهم غير موالين دون الاستماع الى آرائهم.

سعي بعض افراد الجماعة لحجب اي معلومة تدل وتثبت امرا مخالفا لرأي الجماعة والدفع باتجاه ذلك الرأي.

ـ الولاء للجماعة قبل كل شيء، وعدم طرح وجهات نظر مختلفة ان كانت تؤثر سلبا فيهم، وبالنتيجة تفقد الجماعة خصلة الابداع والتفكير المستقل.

ـ واخيراً، الشعور بالتميز لدى الجماعة وامتلاك الحصانة عن الخطأ في اتخاذ قراراتها.

ويعزا انتشار ظاهرة العقل الجمعي في مجتمعاتنا وسيطرتها الى الاسباب والعوامل التالية:

ـ ايمان الافراد بان راي الجماعة اهم وأكثر صواباً من الرأي الفردي.

ـ القوة في بناء هيكلية الجماعة وتكوينها ومنهجيتها في التقييم ومراجعة افكارها واجندتها.

ـ تشابه وتجانس خلفيات اعضاء الجماعة في الفكر او العِرق او الطائفة.

ـ واخيراً، خشية الفرد من احتمالية عزلة خارج حدود الجماعة، مما يدفعه للعمل على الموافقة غير المشروطة ضمن رأي الجماعة.

ولضمان التوصل الى قرارات صحيحة من خلال هذه الظاهرة، على الجماعة ان تنتهج اساليب أكثر مرونةً كمعالجات وقائية في ادائها عن طريق اتباع بعض الاجراءات، ومنها الاتي:

ـ الانفتاح على الرأي الآخر من خلال فسح قيادة الجماعة مجالاً أوسع لجمهورها لمناقشة مشاكلها وايجاد الحلول البديلة.

ـ عدم التسرع في اتخاذ القرارات من قبل الجماعة.

دراسة امكانية مناقشة قرارات الجماعة من قبل طرف خارجي محايد لمعرفة امكانية تطبيق هذه القرارات على ارض الواقع وترشيدها.

ـ تشجيع روح النقد البنّاء مع ارساء ضوابط النقد لضمان الموضوعية.

ـ اعتماد مبدأ التداول والتشاور وخلق روح الحوار البناء بين افراد الجماعة.

ـ الاعتراف بسلبيات ظاهرة العقل الجمعي والعمل على التثقيف بها ومحاولة تجنبها.

ـ تقبل النقد من قبل قيادات الجماعة واعتباره عنصرا مساعدا في ترشيد القرارات.

ـ واخيراً، النظر بجدية وبانفتاح للآراء المخالفة لما يمثله ذلك من فرصة لدراسة الواقع ومراجعة الهفوات والاخطاء.

في الآونة الاخيرة من مسيرة العراق، برزت بوضوح ظاهرة العقل الجمعي وتجلّت في التعصب الفكري والثقافي وما ينتج عن ذلك من افرازات التي أدت بدورها الى ظهور جماعات متطرفة ومتحزبة للعرق والطائفة والقومية فوق كل اعتبار اخر. لذلك نجد انفسنا اليوم في حاجة ماسّة لطرح حلول بعيدة المدى، والنظر الى المشاكل من خلال نافذة موضوعية بعيداً عن الاستقطاب والتحزّب والافق الضيق، وعدم الانجراف خلف كل ما يطرح تحت عناوين برّاقة.

على الجميع في هذه المرحلة الحرجة التي يمر بها البلد تغليب صوت العقل والحكمة على الاحتقان والتسرّع والابتعاد عن التطرف وكافة انواع التعصب وعدم السماح للدخلاء والانتهازيين باستغلال هذه الظواهر السلبية لأغراض شخصية، وتحريك الشارع بما يخدم اجندات معينة تهدف الى اضعاف المجتمع والنيل منه. ومن الأمثلة على مثل هذه الحالات ما يتم طرحه عبر بعض وسائل وقنوات الاعلام ووسائط التواصل الاجتماعي التي اصبحت من أكثر الوسائل التي يستغلّها أصحاب النفوس المريضة شيوعاً لتحقيق غاياتهم الدنيئة المريضة وإطلاق الشائعات ودس الفتن بين افراد المجتمع. حيث ساهم ضعف الرقابة والمهنية في استفحال هذه الظاهرة الخطرة. ولعل طغيان نظرية المؤامرة في عقلنا الجمعي كطريقة بديهية لتحليلنا للأحداث السياسية اليومية قد ساعد في شل حركة المجتمع وحال دون ايجاد حلول مناسبة وجوهرية للتحديات التي تواجهنا. وينطبق نفس المبدأ عند قياس قدرة المجتمع على تخطي المشاكل التي تعترض طريق ازدهاره، اذ ان اقتناع المواطن دوما بان يديه مكتوفة ولا يطال حلاً سيحول حتماً دون كسره لهذا الطوق ويضعف روح المبادرة لحل مشكلاتنا بأنفسنا دون الاتكال على الغير.

ان ضعف المتابعة وغياب القوانين التي تُلزم وسائل الاعلام بالنزاهة والمهنية وتضمن حرية الكلمة بشكل موضوعي قد جعل من تلك الوسائل منصة سهلة لإطلاق الاكاذيب

وتحقيق الاجندات الخبيثة والممنهجة لشق الصف، دون ان تتنبه الجماهير احياناً الى خطر ذلك ويحثّها للبحث عن مصداقية تلك الاخبار قبل نقلها وتبنيها، حتى وإن تجلى فيها الكذب.

ان بناء الامم لا يتم بهدم كل ما هو قائم، بل بتقويم ما اعوجّ قوامه والمحافظة على الاسس والثوابت، فالعقل هو هبة الله سبحانه وتعالى للبشر للتفكر والتمعن والابداع، وبالعقل تبنى المجتمعات الصالحة وتعلو صروح حضارات الامم.

رجالات الدولة العراقية وبناء الأمم

قد لا يختلف اثنان ان أهم أهداف العراق بعد تغيير العام 2003، قد شملت تطبيق الديموقراطية وبناء الدولة المدنية، تشجيع السوق الحرة، احترام حرية الرأي، تطبيق معالم النظام الفيدرالي، ترسيخ العدالة الاجتماعية، بناء علاقات خارجية إيجابية، المحافظة على تنوع المجتمع العراقي وحماية وجود الأقليات، حفظ التراث والتاريخ الإسلامي والقديم للعراق، وإرجاع الحقوق لمن لحق بهم الظلم أثناء الحكم الصدامي، وبناء مجتمع الرفاهية والاستقرار ضمن نسيج اجتماعي متجانس.

سنحاول في هذا المقال التركيز على ماهية وطبيعة الرجالات الذين بمقدورهم تطبيق تلك الأهداف بعد رسم الرؤى وتحديد السبل وآليات لتحقيقها وترسيخها. ومن الضروري جدا أن يتم تحديد ما يسمى بـ «الأهداف الذكية» بطريقة علمية بحيث يمكن تحديد جدول زمني لتنفيذها وتكون واقعية، ومن الممكن قياس ومتابعة مراحل إنجازها. وبخلاف ذلك، يصعب تحقيقها.عند محاولة تشخيص ماهية الرجالات الكفيلة بتحقيق ما تقدم، ستبرز الحاجة الى التشخيص بشكل عام لأهم المعوقات والمحفزات التي قد تعيق أو تسهل عملية الوصول لهذه الأهداف.

الخروج من التاريخ

في أواخر مقابلات الكاتب والمفكر المصري الراحل محمد حسنين هيكل مع لميس الحديدي في برنامج «مصر أين ومصر الى أين» أشار هيكل الى أن مصر تواجه مخاطر خروجها من التاريخ إن لم تعالج تحدياتها المعاصرة وتركة الحكومات السابقة». في العراق تبرز تركات حكم نظام البعث الدموي المباد، وبعدها تركة الإرهاب وانتشار ثقافة العنف، وأدى تراكم ضعف النخبة الراهنة وآلية بروزها الى تعقيد الحال. ومن الضروري ألا ننسى أيضاً الخلل الكبير في طريقة إدارة الجانب الأميركي أثناء تواجده في العراق واعتمادهم في إدارة البلاد على مبدأ «جرب وتعلم». ناهيك عن التحديات الجديدة والمتمثلة بانخفاض

الواردات النفطية وسعي بعض البلدان لخرق السيادة العراقية، ومع كل هذه الصعوبات والتعقيدات في إدارة البلاد حالياً، تتضاعف صعوبة التغيير وإدارته وصعوبة استيعاب هول وطبيعة التحديات التي تواجه الدولة والمجتمع في سعتها وعمقها وتداخلها.

لمعرفة «عراق أين، وعراق الى أين» نحن بحاجة الى تشخيص أسباب التحديات الإدارية والسياسية التي تواجه رجالات الدولة. فهناك اختلال في طريقة معالجة التركة لما قبل العام 2003 وما بعدها، على سبيل المثال، قوانين الدمج وآلية تطبيق الفصل السياسي ومعالجات الاجتثاث وضعف الخبرة الإدارية لبعض السياسيين والمسؤولين التنفيذيين وسوء التخطيط وتناقض الولاءات، مع حداثة تطبيق نظم اللامركزية وفصل السلطات وعدم وجود نسبة مقبولة متعلمة ومهنية من الطبقة الوسطى وضعف النظام التعليمي في تربية الأجيال الصاعدة بالعلوم الصحيحة في اتخاذ القرارات أو بناء ثقافة روح الفريق في التعليم والمجتمع وفقدان التواصل في الحرفة نتيجة سنوات الحصار وتوالي الحروب لعقود والهجرة من القرية للمدينة أو هجرة الكفاءات الى الخارج والزيادة السكانية الهائلة غير المنتظمة. وبخصوص «عراق الى أين» نستطيع أن نقول إننا الآن في عين العاصفة وإن البلد يتجه نحو طريق خاطئ وخطر.

رجالات من نوع خاص

من جانب آخر ثمة من يرى ان كفة الميزان تتجه نحو الأحسن ونحو الاستقرار وان مستقبل البلاد يتجه نحو التطور واننا مع التاريخ لا ضده، ذلك اعتماداً على حيثيات إيجابية متعددة وكثيرة مثل غزارة الثروة الطبيعية والبشرية الشبابية الهائلة للعراق مع مخزون تاريخها الحضاري الطويل وهول مظلومية المجتمع من عهد صدام والإرهاب والمقدرة العالية للشعب على التحمل ومرارة تجاربنا وأهمية موقعنا الجغرافي والاستراتيجي والتنويع العرقي والقومي مع إصرارنا على الأهداف والرؤى السامية مسلحين بالثقة بالنفس ومقدرة أجيالنا الصاعدة على التمسك والانفتاح على التكنولوجيا الجديدة وإدراكهم اننا كعراقيين مصرون على السير نحو الأحسن.

العراق في كلتا الحالتين بحاجة الى رجالات من نوع خاص للعبور به الى بر الأمان. بالتأكيد لا يمكن أن تجتمع كل الخصال المطلوبة في شخص واحد، ولكن الممكن هو تحديد الصفات والقدرات التي يتم على أساسها اختيار الشخصيات المناسبة لتلبية حاجة البلاد.

هنا يأتي دور الواقعية التي لا بد من الاعتراف بتفاصيلها في المعالجات وتحمّل مسؤولية الأخطاء التي ارتكبت وإدراك حقيقة استحالة الرجوع بالساعة الى الوراء. فمن الضروري أن نبحث عن أفضل الخيارات المتاحة ضمن الواقع والمتوفر، لا من خلال التشبث بالتاريخ والنظر الى المستقبل من خلال نافذة خيالية تستمد ملامحها من الحنين الى الماضي والأمنيات. الواقعية في التقييم واختيار الأهداف الذكية من دون شك هي أقرب الطرق للوصول لأهداف ما بعد 2003. ولتحقيق ذلك، ينبغي علينا أن ننبذ الكثير مِن البديهيات ضمن الممارسات الحالية. فالآليات المتبعة حالياً عاجزة عن دفع العراق الى الأمام. إذ لا يمكن تحقيق ذلك دون الاستعانة بطاقات الشباب القيادي والواعي لإدخال أساليب حديثة وآليات عصرية للنهوض بعراق اليوم. هذا ليس بعيب ولا هو انتقاص من رجالات الدولة الحاليين، بل هو إضافة ضرورية للقدرات الحالية بشكل ينسجم مع سنن الحياة والمجتمع.

تقوية العقد الاجتماعي

فمع الاستقرار الأمني والتخلص من داعش والإرهاب، هناك الحاجة الى تغيير طبيعة العلاقة بين الوزارات من جهة، والجهات الرقابية والتشريعية من جهة أخرى، وتنويع موارد البلاد وتقليل الاعتماد على النفط، فأغلب التوقعات والمؤشرات تتنبأ باستمرار انخفاض أسعار النفط لسنوات قد تتجاوز فترة الحكومة الحالية. وثمة حاجة ملحة للتخلص من المحاصصة كأسلوب لاختيار المسؤولين وتوزيع المناصب دون وجود مقومات حقيقية أخرى للاختيار، أهمها المهنية وكفاءة الأداء والإخلاص. أيضا هناك حاجة لإعادة بناء الثقة وتقوية العقد الاجتماعي بين المواطن والدولة لتستعيد الدولة هيبتها في أعين المواطنين وفرض سلطة القانون وإعادة الشعور بأن الدولة تعمل على خدمة المواطن من خلال تكامل المشاريع الخدمية والبنى التحتية مع المشاريع السياسية التي لا يمكن أن تنجح بمعزل عن تلبية حاجة المواطن. فالضعف في المشاريع التي تخدم المواطن هي من أهم معوقات نجاح المشاريع السياسية.

أما الخبرات والتجارب في مواجهة مثل هذه التحديات فهي موجودة ومتوفرة، ولكننا بحاجة الى شخصيات قادرة على تطبيق المقاييس والمعايير العالمية بخصوصية عراقية نابعة من معرفة وإدراك كاملين وواسعين للحالة العراقية وجذورها. ومن المهم جداً إدراك ان إدارة التغيير هي فن وعلم وهي من أحدث وأعقد فنون الإدارة، ووفقاً لأسس علم الإدارة لا بد للتغيرات الكبرى أن تستفيد من جرعات خبرة تأتي من الخارج وليس فقط من ضمن النظام

نفسه، وهنا تبرز أهمية استقطاب الطاقات والكفاءات العراقية من الخارج، وتذليل الصعاب التي تعيق ذلك لحاجة البلاد الماسة الى خبرات أجنبية بتركيبة عراقية.

رؤى وآفاق جديدة

من الضرورة بمكان ان يميز الكادر المتقدم في الدولة بين دوره كمسؤول إداري أو تنفيذي مسؤول عن تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات، وبين القيادة المسؤولة عن إعداد البرامج والتطوير والبحث عن رؤى وآفاق جديدة تتناسب مع الحاجة الراهنة ضمن إطار التحديات التي تواجهها البلاد. فالإبداع صفة ضرورية للقيادة والفعالية والكفاءة صفة ضرورية للإدارة وشتان ما بين القيادة والإدارة.

في الحالة العراقية يبرز خلل في التمييز بين الخصال المطلوبة للدور التشريعي وتلك المطلوبة للدور التنفيذي. فعضو مجلس النواب يحتاج الى إلمام ودراية قانونية واستيعاب كامل للدستور مع رؤى واضحة لكيفية نقل البلاد الى وضع أفضل من خلال تطبيق برامج التنمية من خلال التشريعات ومراقبة أداء أجهزة الدولة. أما المسؤول التنفيذي في الحكومة، فهو مسؤول عن تطبيق وتفعيل هذه التشريعات وبالتالي هناك حاجة لمهارات إدارية وسعة إدراك لآليات التطبيق وقدرة على وضع خطط تنفيذ استراتيجية للمشاريع المهمة مع تفضيل الأولويات ضمن الميزانيات المتاحة ضمن الموازنة. وكلما ارتقى منصب المسؤول كلما زادت الحاجة الى خصال إدارية وشمولية وقيادية أرفع وأكثر كفاءة.

في الحالات الاعتيادية، يعد الوزير موقعا سياسيا بامتياز، وهناك جهاز وزارة ودولة مستقرة تدعمه. أما في العراق، فإن الوزير لا يمكن أن يكون سياسيا محضا، ولا تكنوقراطاً محضا. فمن الضروري عدم الإغفال عن حقيقة ان السياسة هي فن من فنون الإدارة وينبغي ألا نسى ايضاً ان نظامنا السياسي هو برلماني توافقي تعددي (مع عدم وجود معارضة) وبالتالي تكنوقراط من دون دراية وحكمة وخصال سياسية لا ينجح، والعكس صحيح ايضاً. وهنا ضروري أن نتذكر ان المحاصصة أدت الى اعتبار الكثير من المناصب العليا في جهاز الدولة والتي تعطى في الحالة الطبيعية للمسلكيين أعطيت للسياسيين غير التكنوقراط.

بناء الأمم يتطلب رجالات من نوع خاص، رجالات عندها القدرة على صنع القرار وإدارة البلاد، غير ناسين ان العراق يعج بالكفاءات والقدرات (في الداخل والخارج) القادرة على توجيه البلاد الى بر الأمان وبالتالي صنع التاريخ وبناء الأمم.

مفردات ادارة الصراع وبناء الأمم

ادارة الصراع هي اسلوب عمل وتخطيط ممنهج له ادواته الخاصة المستخدمة لتوجيه الصراع الى المسار الصحيح وتحويله الى مكسب قدر الامكان.

كما انه لا يجب ان ينظر دائما الى الصراع بصورته النمطية على انه حالة سلبية، فعندما يكون الصراع قائماً على مبدأً للمنافسة فانه يتحول الى حافز للأبداع والانتاج المثمر.

تختلف طريقة التعاطي مع الصراعات من مجتمع لآخر بشكل ملحوظ، فنجد مجتمعات الدول النامية تعد الصراع حالة سلبية او سلوكا انفعاليا وتخريبيا غير مرغوب فيه، وتتعامل معه كمشكلة قائمة تتقوقع ضمن اجوائها ولا تأخذ بنظر الاعتبار الجوانب الايجابية الناجمة عنهم ما يؤدي الى ضعف الاداء والارباك داخل المجتمع وعدم وضع الحلول المناسبة لذلك. اما بالنسبة للمجتمعات في الدول المتقدمة، فأنها تتعاطى مع الصراع على انه حالة من حالات التحدي البنّاء التي تُشجع على فتح آفاق جديدة امام المجتمع للتعامل معه وتحفز على البحث عن حلول متطورة ووضع آليات متجددة، وهذا من شأنه ان يخلق بيئة تنافسية بإمكانها احتواء الصراع ضمن حدود معينة للحيلولة دون توسعة ليصل الى درجة الخطورة عليها. توجد قناعة بوجود معادلة عكسية تربط بين مستويات الصراع المختلفة، فكلما تفاقم الصراع على المستوى الفردي، او مستوى مجاميع الداخل، كلما انخفضت حدة الصراع على المستويات الخارجية الأعلى، وهو ما تلجأ اليه بعض الدول حين تروج وتركز الانتباه على مشكلة خارجية كبيرة (حقيقية او قد تكون مفتعلة) كأسلوب لتحويل الانتباه من المشاكل الداخلية (اغلبها حقيقية). وعلى النمط نفسه ترى بعض الحكومات تحاول تفريغ الكبت الشعبي الداخلي والتخلص من الأصوات المناوئة لها من خلال توجيه الغضب الداخلي الى الخارج بخلق عدو وهمي يستقطب الاهتمام لمنع تفجر الاوضاع داخليا عن طريق اعمال الشغب او التظاهرات وغيرها من الممارسات التي تلجأ اليها المجتمعات للتعبير عن رفضها للحكومات والأنظمة.

أسباب الصراعات وطبيعتها

تتباين أسباب نشوء الصراعات وطبيعتها من زمن الى اخر ومن مجتمع الى اخر، وبالتالي تتباين طريقة إدارتها والتعامل معها تبعا للمستوى الفكري والثقافي ودرجة تقدم المجتمع. فاغلب الصراعات السلبية تنشأ نتيجة اختلاف طريقة النظر الى قضايا محددة بحيث تتولد قناعة راسخة لدى الأطراف المعنية لدرجة تصل في الكثير من الأحيان لحمل السلاح دفاعا عن تلك القناعات، فالمجتمعات المحكومة بالقبلية والعشائرية او حتى المذهبية هي أكثر عرضة لنشوب الصراعات منها الى المجتمعات الاخرى، وهذا ما تجسد في العديد من قضايا التطهير العرقي والإبادات الجماعية والجرائم ضد الانسانية التي شهدها العالم.

ويعد جهل الأطراف بعضها ببعض والحساسية المفرطة تجاه موضوع معين وتجاهل خبرات وامكانيات الاخر وضعف التواصل بين أطراف الصراع بشكل موضوعي او الدعوة الى التدخل بالشؤون الداخلية لكل طرف، كلها عوامل تساعد في خلق بيئة خصبة لنمو الصراعات وتفاقم حدتها، يضاف الى ذلك عنصرية بعض المجتمعات وشعور طرف معين بتفوقه وتعاليه على غيره من الأطراف وما ينتج عن ذلك من السلوكيات المستفزة التي تعمل في كثير من الأحيان كفتيل لتفجير الازمات والصراعات.

قد يكون الشعور بالعنصرية نابعا من منطلقات قومية، مذهبية، أخلاقية، او عرقية او الاعتقاد بالأحقية التاريخية مثل الاعتقاد بالأفضلية في الدين او النسب، ومن الاسباب الاخرى لنشوب الصراعات هو الشعور بالخوف وعدم الاطمئنان للطرف الاخر ورفض مبدأ التعايش السلمي بين المجتمعات. كما يلعب الجهل وعدم انتشار الوعي والتعليم في المجتمعات دورا كبيرا في تأجيج الصراعات.

الصراعات تعد عملية ديناميكية تمر بسلسلة متعاقبة من المراحل والاحداث المتكررة بشكل مستمر. حيث يمكن تلخيصها بأربع مراحل اساسية، المرحلة الأولى، والتي قد تكون غير ظاهرة في العادة وتتعلق ببدء الشعور بالمعارضة وعدم الرضا عن واقع حال معين، المرحلة الثانية هي مرحلة تشخيص اسباب عدم الرضا وتحديد الأطراف المسؤولة واتخاذ القرار بتغيير ومواجهة واقع الحال، المرحلة الثالثة هي طريقة التفاعل العملي والسلوك المنتهج لتغيير واقع الحال، المرحلة الرابعة والاخيرة هي مرحلة التصادم والتعاطي مع ردود الافعال لدى الطرف الاخر. هنالك مراحل جانبية أخرى جديرة بالذكر تتعلق بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع والتسوية بين الاطراف المتنازعة وتحقيق التوازن وقبول التغييرات الجديدة

الناجمة، حيث تعد هذه المرحلة من اهم وأخطر المراحل، ففي حال عدم التوصل الى اتفاق يحقق رضا حقيقيا بين الاطراف فأن ذلك سوف يؤدي الى ارتفاع احتمالية تأجيج نفس الصراعات مجدداً وترك اثار تبقى كامنة ومتجذرة قابلة للتفجير في اي وقت لاحق.

من جانب اخر، نظراً للتطور التقني وسهولة تبادل المعلومات والتنقل في زمن العولمة، اصبح لدى الدول والمجتمعات تصورات اشمل واوضح عن ثقافات بعضها البعض، ما يساعد على تقليص الفجوة الثقافية لعملية التواصل الفكري والاجتماعي وفهم الآخر، ومن ثم يمكن من خلال ذلك تقليص حدة الصراعات المحتملة وتقليل النقاط الخلافية والتوصل الى اتفاقات ملزمة تدعم عملية ارساء الاستقرار والسلم في العالم، لكن كل ذلك لا ينفي وجود الحاجة الفعلية الى تثقيف المجتمعات بآليات التواصل والتركيز على منهجية كسر الجمود وتجاوز الحواجز والخلافات تجنباً لحدوث الصراع بدلاً من التفكير بطريقة أدارة الصراع وأحداث الضرر بعد وقوعه. من الطبيعي ايضاً ان يرافق اندلاع أي صراع اثارة العديد من التساؤلات المشروعة من داخل المجتمع عن جدواه ومداه وديمومته وما يمكن ان ينتج عند انتهائه، هذه التساؤلات ينبغي على القوى المسؤولة عن ادارة الصراع الاجابة عليها. حيث تختلف الآراء حول أساليب الاجابة عن هذه التساؤلات باختلاف التحديات القائمة على ساحة الصراع، فنجد ان بعض القوى تفضل التريث وعدم التطرق الى تفاصيل الصراع لأسباب موضوعية وأمنية مع الحرص على السرية في التعامل معه، لكن في المقابل، لكن ينبغي ايضاً الاخذ بنظر الاعتبار الى ان عامل الزمن هو عامل اساسي في عملية ادارة وحسم الصراع. فكلما طالت فترة التأجيل والمراجعة دون التعامل بشفافية مع طروحات الشارع، فأن ذلك سيؤدي الى خلق ازمة داخلية ويصعد حدة التشنجات ويثير الرواسب التي سوف تنعكس سلباً على تحسين الاداء لمنظومة العمل الجماعي ومنهجية ادارة الصراع.

ومن الضروري ان نعرف ان ادارة الصراع تخضع الى نفس ما تخضع له باقي أنواع الإدارات من قوانين وأنظمة، اذ لا توجد منهجية محددة ومفضلة في الادارة واتخاذ القرارات. ان الإدارة كعملية وظيفية تتضمن تشخيص طبيعة التحدي القائم او المهمة المطلوب إنجازها ومن ثم تحديد الحلول المتاحة واختيار انسبها ضمن الإطار العام للاستراتيجية المطروحة، ثم المراجعة والاتفاق بشكل نهائي والبدء بالتنفيذ، فحسن الادارة يتطلب البحث عن أفضل الحلول وانسبها وفقا للمعطيات الفعلية لتقليل الخسائر وتحقيق أكبر مردود، وتعد الحلول المثالية للصراعات التي تتضمن ازالة كل مسببات الصراع وترسباته.

استراتيجية ادارة الصراع

في الكثير من الاحيان نجد ان الاستراتيجية العامة لإدارة الصراع تميل او قد تكون مجبرة على اتباع استراتيجية محددة دون غيرها وذلك نتيجة لواقع الحال الثقافي الذي يعيشه المجتمع، وهو ما يحد من مرونة اختيار الحلول، خصوصاً حينما يتعلق الامر بالصراعات التي تتباين ثقافات الاطراف المشتركة فيها، بحيث يصعب التواصل ثقافياً فيما بينها بسبب سوء الفهم الناجم عن عدم إدراك كل طرف لثقافة ومنهجية تفكير الطرف الاخر، ويكون المشهد أكثر تعقيداً في حالة الصراع بين ثقافة تنطلق من منطلقات الوئام والتنازل مقابل ثقافة تنطلق من منطلقات التحدي والمواجهة.

اضافة الى ذلك توجد عوامل اخرى من شأنها ان تسهل او تعقد عملية السعي نحو ايجاد حلول للازمات والتمسك بمفاهيم تتفاعل سلباً او ايجاباً مع الصراع، إذ ترتبط هذه المفاهيم بدرجة الاقتناع بإمكانية الوصول الى مرحلة الاستقرار والوئام في العلاقة مع الطرف الاخر بعد انتهاء حلقات الصراع والتوجه نحو السلم والسعي لتحقيق معادلة فوز كلا الطرفين بدلاً من فوز طرف على حساب خسارة الطرق الاخر. اما حالة التصعيد والسعي نحو خسارة الطرف المقابل وتحقيق معادلة الخسارة لكلا الطرفين فأنها أخطر ولها تداعيات قد تمتد لفترات طويلة بعد نهاية الصراع. ويعد تصعيد التسلح النووي والتهديد باستخدام أسلحة الدمار الشامل من أبرز الأمثلة على حالات التصعيد السلبي وتحقيق معادلة خسارة لجميع الأطراف، إذ كان من الممكن ان يؤدي ذلك الصراع الى ابادة شعوب بأكملها والمعاناة من اثار الاشعاع النووي لأجيال عديدة.

ختاماً، لا بد من الاجابة على بعض الاسئلة المهمة عند محاولة ايجاد الحلول للصراعات، والتي تتعلق عن الحد الأدنى من المكاسب الذي يمكن للطرف الاخر قبولها، والحد الأدنى من التنازلات المطلوبة منه للطرف الاخر، ان الاجابة على هذه الاسئلة الاولية ستوفر من بعض إطار عمل اساسي لاستراتيجية حل النزاعات بشكل عام. مع الاشارة الى ان حل الصراعات في الغالب يتطلب اتباع استراتيجية تشمل مزيجا من استراتيجيات ادارة الصراع والتفاوض في آن واحد. فبناء الامم يتطلب زيادة حصانة مقومات جسم المجتمع وحسن ادارتها للصراعات ومهاراتها على التفاوض.

م// في الجزء الثاني من المقال سأتطرق الى الصراع في الحالة العراقية وسبل احتوائها ومعالجتها.

قراءة الصراعات في العراق وبناء الأمم

طبيعة الصراعات العراقية: الصراعات الداخلية في العراق مختلفة، بعضها تأريخيه وانتهت، وأخرى تاريخية ومستمرة ليومنا هذا كعدم استقرار العلاقة مع اقليم كردستان، ومنها ما هو حديث كإفرازات تغيير النظام الصدامي والتدخل الاميركي بعد 2003، والحراك السياسي وصراع الكتل السياسية الممثلة للمكونات المستمرة التي لا تتناغم مع تطور العملية السياسية وتطلعات الشعب العراقي ومستقبله ورفاهيته.

تعد حالة الصراعات الداخلية في العراق من الصراعات المعقدة التي شهدت تطورات متعددة وكبيرة خلال العقد الاخير التي ادت الى استنزاف موارد البلد وعدم استقراره السياسي والامني وتعدت الى تهديد اللُحمة والنسيج الاجتماعي، ومما زاد الامر تعقيدا وسوءاً هو التدخل الخارجي في الصراع الداخلي العراقي الذي انعكس سلباً على مسيرة الحياة للمجتمع بشكل عام وعلى طبيعة علاقتنا مع كثير من الدول المحيطة والكبرى. من المعروف ان المجتمع العراقي متنوع بطوائفه وقومياته واعراقه، وتطغي عليه النزعة القبلية والعشائرية التي تعززت إبان حكم نظام صدام من خلال اعتماده على هذه الصبغة اثناء الصراعات الداخلية والاقليمية. يعد ما حدث بعد التدخل الاميركي في العراق في 2003 من حل للجيش وقواه الامنية وعدم وجود استراتيجية واضحة في ترسيخ الامن والاستقرار مواكبةً بخرق الحدود ووجود الفراغ الامني والسماح للقوى الخارجية بالتدخل المباشر في الشأن العراقي واستهداف المواطنين على اساس الهوية الطائفية والدينية والخلفية العرقية من قبل الارهابيين والجماعات المسلحة وتأسيس الحكومة على مبدأ المحاصصة الطائفية والعرقية والقومية، تعزيزاً لظهور كتل سياسية قائمة على الاساس الديني والطائفي والقومي مما جعل الصراع الداخلي ذا طبيعة غير متجانسة تهدف الى شرخ المجتمع وتقسيمه على هذه الاسس واعادة رسم الخريطة الديموغرافية للبلاد. ان عدم وجود آليات وادارة واضحة للصراع قد ساعد في زيادة الصراعات الداخلية من حيث ارتفاع وتيرة العنف والارهاب والتهجير القسري والطوعي في مجتمعنا وأدت الى تفاقم مشكلة المهجرين والمهاجرين باختلاف اعراقهم داخل البلد وخارجه، وبالتالي ازدادت التحديات الداخلية واتسع

نطاقها لتنعكس بدورها على العلاقات مع دول الجوار والمنطقة وحتى الدول الاوروبية نتيجة الهجرة الجماعية الانسانية لها.

اضافة الى ذلك تعقد المشهد العراقي الداخلي نتيجة تدني اسعار النفط والنقص الحاد في موارد الدولة نتيجة سوء التخطيط والادارة، كل ذلك يفتح المجال لتشعب الصراعات وتعمقها بدلاً من انحسارها ومعالجتها.

هنا نرى أن زيادة الصراع الداخلي اعطت فرصة غير مسبوقة للتنظيمات الارهابية يتقدمها كيان (داعش) المجرم والجماعات المسلحة الاخرى بالتغلغل داخل الاراضي العراقية من خلال سعيها الى تقويض واضعاف الدولة كمفهوم قائم، واستهداف تدمير وحدة النسيج الاجتماعي مع ملاحظة أن خطورة اهمال عملية مواجهة الصراعات الداخلية التي تعصف بالبلاد والحد منها تؤدي الى اطالة امد المعركة مع العدو وبالتالي زيادة الانفاق العسكري واستنزاف موارد البلد على حساب عملية التنمية الضرورية والملحة.

اسباب الصراعات:

احد اسباب استمرار الصراعات الداخلية في العراق هو نتيجة التحالفات بين الاطراف السياسية القائمة على الاستقطابات العرقية او القومية او المذهبية في عمومها وبالتالي نرى ضعف المحفز الوطني الشامل والجامع عند تطبيق البرامج السياسية لتلك التحالفات، حيث طغت الاولوية للهوية العرقية والقومية والمذهبية على حساب الهوية الوطنية والولاء للوطن. هنا نرى وقود زيادة الحراك الداخلي في العراق واعتماد الاحزاب السياسية العراقية على الانتماءات الثانوية لهدف كسب اصوات الشارع والتسويق لبرامجها واجنداتها المختلفة. هذه الاجواء ساعدت على تغيير النسيج الاجتماعي العراقي واعتُمدت لغة العنف كآلية اولية لحل الصراعات بعد 2003 بدلا من لغة الحوار والتواصل وترجمت بعمليات الارهاب والاغتيالات والتطهير العرقي والطائفي والتشجيع على الفساد المالي والاداري والامني، وتزامنت معها خطابات طائفية وعرقية مقيتة منطلقة من قواعد خارج العراق أسست لوجود حواضن لها داخل البلد.

كان لاستمرار التواجد الاميركي لفترة طويلة والانطلاق في ادارته للعراق من مدرسة تطبيق التجارب المختلفة لحين بروز حل مناسب، وتزايد دور المافيات المحلية الدولية في تأجيج الصراعات واستمرارها سبباً اخر ادى الى ارهاق الجسد العراقي المنهك اساساً من اتون حروب

النظام الصدامي وثقافة العنف التي رسخها، وما زاد الامر سوءا هو اعتماد الطرف الامريكي، وقبول اغلب الاحزاب السياسية المشاركة بالحكم، على تشكيل الدولة الحديثة على المنطلقات العشائرية والطائفية والقومية والابتعاد عن ترسيخ الهوية الوطنية العراقية الموحدة.

ان العديد من الاطراف العراقية اصبح يلقي باللائمة على العوامل الخارجية لتعليل الفشل في ايجاد حلول للصراعات الداخلية، وهنا نرى طغيان مفردة المؤامرة الخارجية على العراق لإضفاء الشرعية على ضعف الاداء الاداري والسياسي والامني لحل القضايا.

لعل من اخطر نتائج ضعف ادارة الصراعات المعقدة الداخلية او الخارجية على الاسس الحديثة هو ما نراه اليوم في منطقتنا من تآكل هيكلية الدولة وانهيارها (مؤسساتياً او جغرافياً)، وتعد هذه احدى ابرز المشاكل في قضايا العلاقات الدولية في الشرق الاوسط، مع العلم ان منطلق استخدام القوة لحسم الصراعات بشكل عام ومنها العرقية دون النظر الى العمق التاريخي للمشكلة ومعرفة ماهيتها لن يساعد في علاجها وانما يجعلها منحسرة لفترة بانتظار الجو المحفز لتبرز من جديد.

اننا نعيش اليوم في العراق ازمة هوية ومنقسم ينحو لرؤانا للمستقبل لعدة اسباب منها ضعف الحوارات والتواصل الحقيقي واعتماد الهوية العرقية والطائفية والقومية بديلاً عن الهوية الوطنية، على الرغم من ان التعددية بالنسبة للأمم المتقدمة هي نقطة قوة وزخم للمسيرة واثراء للمجتمع، لكن هذه المعادلة لن تتحقق مالم يتم التعامل من قبل الدولة مع مكونات المجتمع المتعدد على اساس المواطنة وتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص للجميع داخل البلد الواحد بعيداً عن العرق والمذهب.

اطار عام للمعالجات:

ان مواجهة المشاكل العراقية الامنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها من التحديات الخطيرة تتطلب منا البحث عن استراتيجيات صحيحة ومدروسة لإدارة الصراعات وكسبها او التقليل من تداعياتها، ولكي ننقل معالم الصراعات من اطفاء حرائق ومواجهة مستمرة للازمات الى المقدرة على التحكم بمفرداتها فأننا بحاجة الى مهارات اساسية ومهمة لإدارة هذه الصراعات بشكل ايجابي فعال. هذه المهارات تتضمن القدرة على تقييم طبيعة الصراعات واسبابها واطرافها ونتائجها وغيرها من مستلزمات التشخيص التفصيلي لها.

من جانب اخر نرى أن الدول المستقرة سياسيا تستعمل التعددية السياسية والممارسات الديمقراطية المبنية على اسس وركائز صحيحة في الحكم كآلية لتقليل اسباب الصراعات وتحقيق الوئام الاجتماعي (علما ان الديمقراطية لا تعني تجاوز او طغيان الاكثرية على حساب الاقلية)، وبدون ادراك ذلك فإن مخاطر الصراعات ستستمر كجزء من يوميات العراق.

وهنا يقع على عاتق الدولة، والكيانات السياسية الداعمة لها، مسؤولية كبيرة في حل الصراعات كطرف جامع من خلال ترسيخ مفاهيم الوحدة الوطنية والعدل الاجتماعي وبناء اسس المجتمع المدني لإنهاء كافة اشكال الاستقطابات الداخلية كالحزبية منها والطائفية وتوحيد الرؤى لمكونات المجتمع نحو تحقيق الاهداف السامية للبلاد، آخذين بنظر الاعتبار تحصين العراق من تدخلات الاطراف الخارجية المؤثرة في اذكاء الصراعات الداخلية وجعله ساحة لتصفيات حساباتها المنطلقة من مبادئ الطائفية والمذهبية والقومية.

اضافة الى ذلك يجب العمل على اعادة تأهيل الجيل الناشئ وبنائه على اسس يشارك فيه المجتمع ومؤسسات الدولة التعليمية والاعلامية والتربوية والانسانية، التي يجب ان تقاد من قبل علماء اجتماع ونفس وتخطيط وتعمل على وضع برامج حديثة ومناهج مدروسة ترتقي بالمستوى الفكري والثقافي للإنسان باتجاه تعزيز مفاهيم المواطنة والتسامح والتعايش السلمي والوئام الاجتماعي واحترام حرية الفرد ومنع ترويج العنف والعنصرية وتثقيف مكونات المجتمع بثقافات وتأريخ ودور المكونات الاخرى سعياً نحو إرساء دعائم الامن الوطني وبناء الدولة المتقدمة. كل ذلك يتطلب العمل على ايجاد خارطة طريق لتحقيق المصالحة الوطنية الحقيقة بين اطراف الصراع التي لن تتم من دون التركيز على القادم والمستقبل بدل الخوض في الماضي مع التركيز على الاهداف المشتركة بدل نقاط الخلاف والقاء اللوم.

كذلك يجب محاربة الفساد بكافة انواعه وانهاء مبدأ المحاصصة واعتماد الكفاءات والمهنية واعادة النظر في الدستور وتقييمه بعد اكثر من عقد من الزمن من مصادقة المجتمع عليه، ومن العوامل المساعدة الاخرى في تقليل حدة الصراعات الداخلية العراقية ايضاً هو اعطاء المحافظات صلاحيات اكبر والعمل على نظام اللامركزية في الادارة مع تفعيل دور الاجهزة الرقابية.

ان ادارة الصراعات الداخلية العراقية عملية معقدة وعلى جميع الاطراف ان تعمل بشكل حثيث وجاد ضمن برنامج متفق عليه لأنهاء الصراعات الداخلية وبناء اللحمة الوطنية ضد

الارهاب والعدو المشترك مثل داعش. فبناء الامم يبتدئ عندما نرتقي الى مستوى التحديات التي تواجه بلدنا ونحسن التعامل في ادارة صراعاتها الداخلية والخارجية كمقدمة لبناء مستقبل مشرق وآمن.

م/ في الجزء الثالث من المقال سأتطرق الى كيفية تفعيل برامج متكاملة للتقليل من حدة الصراعات الداخلية وتبني مشروع وطني يدعم زيادة الوئام الداخلي بعيدا عن ثقافة الصراع.

نبض الشعوب الحيّة وبناء الأمم

في الاعم الأغلب، تضع الامم نصب أعينها برنامجا لتحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية لضمان نجاح مسيرتها سعياً الى التكامل في جميع المجالات، فعلى سبيل المثال، يتربع الرفاه والتقدم الاقتصادي ضمن أولويات أهدافها. ولتحقيق ذلك، تراها تنفذ برامج استراتيجية مختلفة وصولاً الى الاكتفاء الذاتي في القطاعات الحيوية كالغذاء والطاقة وغيرها من القطاعات للحيلولة دون الاعتماد على الآخرين لوقاية مصلحة البلد من التأثيرات الخارجية. بالإضافة الى السعي لتوفير العوامل التي تسهم في إنجاح تقدمها وتطورها من امن وسلامّة ومراعاة الجوانب الاجتماعية والانسانية التي تعكس مدى السعي نحو التقدم الحضاري والرقي.

الوصول الى هذه الاهداف يتطلب منا سبر في اغوار تاريخ الشعوب ومناهج تطورها والاستفادة من الدروس والعبر التاريخية لاختصار طريق المسير نحو الاهداف المرجوة للتكامل. ولعل قدرة الامم على تحقيق ذلك على علاقة طردية مع قرب الامّة من تشخيص وتوفير مستلزمات النبض بالحياة، فبُعد الامّة عن إيجاد المستلزمات الاساسية لحيويتها سيبعدها من طريق الوصول الى ما تهدف اليه الشعوب المزهرة المتقدمة. ولتحديد هذه المستلزمات وتشخيص آلية التعاطي فيما بينها، ندرج ادناه معادلة توضيحيّة بسيطة لإدراك هذه المستلزمات وكيفية تشخيصها وتعاطيها مع بعضها البعض وفهم المفردات الاساسية للامّة الحيّة:

الامة الحية

بعبارة أخرى اكثر اسهاباً، الامّة الحيّة هي الامّة التي يمكنها ان تتعاطى إيجاباً مع تطور البشرية، ولتحقيق ذلك تحتاج الى مراجعة دقيقة للتاريخ المعاصر لها ولغيرها. يرافقها تقييم موضوعي لواقع الحال، والحاجة لمشروع للمستقبل يعكس تطلعات الامّة ورؤاها، وتحتاج لنخبة مؤمنة بالمشروع ومستعدة لتضحي وتُؤثر على نفسها من اجل الامّة، ناهيك عن الحاجة لجمهور مدرك لأهداف النخبة ومتفاعل معها وبالتالي يدعم مشروعها عن قناعة ووعي، والى

كفاءة كوادره ومنظومات عمل على مستوى عالي النشاط وقادرة على تنفيذ المشروع بشكل متقن وبأقل ما يمكن استهلاكه من الموارد المتاحة، ولثقافة تكاملية واعراف تمهد طريق المسير نحو مشروع المستقبل، واخيراً، الامّة الحيّة تقدر عامل الزمن وتدرك انه ذو بُعد بالغ الاهمية لتكامل مسيرتها.

وقد يسأل سائل، اين الفكر في المعادلة؟ ولماذا لم تحدد اهداف المشروع خيراً كانت ام شراً؟ هنا نقول ان السنن الالهية تبين بما لا يقبل الشك بأن نتائج العمل ستكون دوما موجودة ومؤثرة إن أرادت تلك الامّة الخير من عدمه، فتجربة الحداثة في اليابان على سبيل المثال، قد دفعت بها الى غزو الصين وكوريا عندما كانت تحمل فكرا توسعيا، وهي نفس التجربة التي دفعتها الى السير نحو طريق السلام بكل ما تملك بعد الحرب الثانية واقتناعها ان الفكر المسالم افضل لها. اليابانيون تمسكوا بالسنن وكانوا ضمن محور الحروب وبعدها محور السلام.

محور الكلام هو: اين موقعنا نحن العراقيين من هذه العناصر والمستلزمات؟ وما هو مستوى تعاطينا مع مدى حيوية جسم الامّة العراقية؟ قد يقول قائل بأننا لسنا امّة واحدة، بل امّم متعددة، الكردية والعربية والتركمانية وغيرها من القوميات الاخرى. وقد يقول آخر، العراق امّة شيعية وامّة سنية، او مسيحيّة واسلامية، او امّة مدنية وقبلية او مجموعة من الأقوام المتقاطعة التي تعكس طبيعة التحولات التاريخية وفسيفساء المذاهب والاعراق والأقليات والعشائر التي تسكن العراق.

لا اعتقد ان المشكلة تكمن في تعدد الاقوام او المكونات، بل متعلقة بمسيرة كل مكون ومدى رغبتهم في التكامل او التقاطع مع الاخرين بكل مفردات المعادلة. وهنا مربط الفرس، وما يجب ان نركز عليه، فالقرآن الكريم لا ينكر التعددية، ولكن كلام الله جل وعلا يُبين ان التعارف والتكامل هو الهدف من التعددية. ((وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا)).

كل مكون (او ما يسميه البعض امّة او طائفة) عراقية بحاجة الى ان تقارن بين واقع حالها مع واقع حال المكونات (او الأمم او الطوائف) الاخرى من خلال مفردات حيوية الامم المذكورة اعلاه.

نحن كعراقيين، ضروري لنا ان نعرف ان كنا نملك مشروعاً يجمع بين المكونات بشكل متكامل، ام ان هناك مشاريع متقاطعة؟ وان كان تقييمنا للتاريخ ولواقع الحال يشترك بنفس

الأُطر والمناهج والنتائج، ام انها تختلف بين مكون وآخر؟ والاجابة على سؤال ان كانت النخبة تُؤثر على نفسها، ام ان النُخَب التي تقودنا تبحث عمن يُؤثر لها؟

ومدى تفاعل جمهورنا ودعمه لنخبنا وقياداتنا؟ ام انه في وادٍ ونخبنا في وادٍ آخر، وكل ما تتقنه هو التشكيك وتقويض الثقة بقياداتنا؟

وهل نثمن ونقدّر الجودة والكفاءة ونعتبرهما من مقومات وضروريات النجاح؟ ام اننا نعتبرهما عنصر ترف ورفاهية يمكن الاستغناء عنها بسهولة؟

وثمة سؤال آخر حول مدى تمسكنا بالثقافة الصحيحة والأعراف التي تبني الامم ويصنع منها التاريخ؟ ام ان ثقافتنا منخورة وصدئة بسبب مخلفات التاريخ ونهج تدمير نسيجها الاجتماعي بيد الدكتاتوريات السابقة وفكر العنف والتطرف الذي يستمر ليومنا هذا؟

واخيرا، جميع ما سبق لا يبين مدى فهمنا واستيعابنا لأهمية الزمن، واعتباره عنصر مراجعة وتكامل، من حيث شعورنا بين تقدم الزمن بنا او تأخره.

من آثار العولمة والتكنولوجيا وسهولة الحصول على المعلومات هي قدرتنا على القول باطمئنان. اننا لا نحتاج الى ان نخوض كثيراً في عمق التاريخ لنعرف مدى تطابقنا مع سَنَن تطور الامم. حيث يمكن للمراقب عن طريق أخذ نظرة خاطفة على مسيرة البشرية في القرن العشرين ان يميز الامم الحيّة عن غيرها، ويستطيع ان يشخص مدى تكامل ام تقاطع مكونات الشعوب ومدى سرعة تطورها وحيويتها.

لنبني عراقاً حياً ينبض رغبةً في الحياة، ولنبحث عن عناصر الحيوية والتطور التي تحقق التكامل ولنبتعد عن الفرقة والتقاطع مع بعضنا لبعض، فان ما يجمعنا من لغة وتاريخ وعادات وتقاليد ومستقبل وثروات واهداف أكثر بكثير مما يفرقنا من مفاهيم دخيلة على مجتمعنا، فبناء الامم لا يتحقق من فراغ ولا يعلو بالتمني، بل بالعمل الجاد وبالتحمل الجماعي لأعباء مسيرة طويلة وشاقة ولكنها ممتعة وتستحق السير لبلوغ ما نصبو اليه.

أثر منهجية العمل السياسي المنظمة في بناء الدولة

بعد سلسلة من اللقاءات السياسية في العاصمة واشنطن وحضور مؤتمر «اسبن» الأمني، وآخر شرق اوسطي في اوروبا، جمعت بعض الملاحظات الشمولية الرئيسة التي أود مشاركة قراء (الصباح) القراء فيها.

أولا: الانظمة

1 ـ لكي تعمل اي منظومة تحتاج جميع المكونات الرئيسة، وليس بالضرورة عناصرها الهامشية، التي تعمل من دون توقف، وعليه فمن الضروري معرفة التمييز بين المكون الرئيسي والهامشي في كل منظومة لمعرفة شرط وظائف المنظومة الناجحة وفعاليتها.

2 ـ المنظومة هي مجموعة من المكونات تتفاعل وترابط جمعا وبالنتيجة تشكل منظومة معقدة جامعة، وبالتالي لنفهم التعقيد ينبغي أن لا ينظر إلى أي مكون في معزل.

3 ـ تتضمن بنية المنظومات بشكل عام مراحل المفهوم والتحليل والتصميم والتنفيذ والصيانة والادامة، فمن المهم تحديد مستوى الخلل او الخطأ داخل كل منظومة والا فالنتيجة هي استمرارية أوجه القصور والمزيد من الفرص الضائعة.

4 ـ نرى جمود او بطء تطور المنظومات العراقية الحالية، فهي متعددة الاطراف، منها الاقتصادية والسياسية والتشريعية والثقافية والاجتماعية والأمنية. وبالتالي إدارة الترابط المعقد بينها هو التحدي الأكبر للقيادة العراقية. هنا ضروري ان نعرف ونشخص النتائج المقصودة وغير المقصودة في اداء كل منظومة وما هو الرد اللازم.

5 ـ عدم تحديد او فهم أو معالجة الأسباب الجذرية الرئيسية لتحدياتنا العراقية ودوافعها من شأنها أن تؤدي إلى اعطاء حلول غير فعالة وبالتالي تكرار المشاكل وزيادة الاحباط عند المجتمع.

6 ـ ضعف وجود البنية التحتية للمنظمات غير الحكومية في المنظومة العراقية (مثل منظمات المجتمع المدني) تمنعها من اداء دور مهم في إدارة التغيير، وهذا هو عنصر رئيسي مفقود في التنمية الاجتماعية مقارنةً بالمجتمعات الديمقراطية.

7 ـ النظام السياسي والاجتماعي العراقي الحالي يفتقر إلى بعض الخصائص الرئيسة لجعله فعالا، وهذا يشمل التسامح والنفس الطويل وسيادة القانون.

8 ـ من الذي ينبغي أن يقود التغيير في العراق؟ سؤال عاجل ومهم، ونحن جميعا بحاجة إلى أن نبحث عن اجابة، علما ان الاستعانة بالأطراف الخارجية لمشاكلنا قد يكون غير مفيد.

9 ـ كان من شأن غزو تنظيم «داعش» لبعض الاراضي العراقية أعطاء دفعة للنظام السياسي البطيء، لكننا نرى انها لم يؤد إلى انعكاسات كافية بإصلاح المنظومة السياسية والاجتماعية، وللأسف بعض اللاعبين، الداخلي والخارجي، لا يزالون يرغبون في الحصول على أقصى العائدات الاستثمارية من هذه المأساة.

10 ـ لم يتم تصميم النظام السياسي العراقي الحالي لكي تدار من قبل نظام استبدادي أو ملكي او دكتاتورية، بل صمم كنظام ديمقراطي، وبالتالي روح وجسد الفريق هو شرط مسبق لتحقيق النجاح، وخصوصاً ونحن نعمل ضمن تشكيلة حكومة ائتلافية ولا توجد أحزاب معارضة تحت قبة مجلس النواب.

11 ـ النظام السياسي الديمقراطي الحالي لا يمكن أن يحقق بمستوى معقول تطلعات الأمن والتنمية الاجتماعية، ففيه بعض العيوب المنهجية التكوينية الأساسية، ويحتاج إلى تبني تغيير منهجي تدريجي ليكون قادرا على التكيف مع احتياجات وتطلعات المجتمع. وإلا فالاضطرابات من نوع ما قد تحقق من دون وضوح نجاحها، وهذا يجب التصدي له للحد من الفوضى.

12 ـ التركيز في يومياتنا السياسية على السياسة الحزبية بامتياز ادت الى:

أ. ضعف تعاطي المجتمع مع الديمقراطية.

ب. نفور لمتوسط الناخبين.

ج. زيادة الاستقطابات الاجتماعية بين خطوط عرقية او طائفية.

د. تشجيع الانتهازيين لتسلق السلم السياسي.

هـ. التقليل من شأن الروح الوطنية.

و. تزيد من النعرات القبلية.

ثانياً: الجيوسياسية

1 ـ فهم دوافع تدخل الدول الاخرى في العراق هو شرط أساسي للاستطاعة على التأثير عليهم وصد مشاركتهم الضارة منها.

2 ـ في عراق ما بعد العام 2003، الاطراف الخارجية قد تكون حصلت على عائديتها من مجهود استثماراتها أو قد تكون قبلت وتكيفت مع الوضع الراهن. وبالتالي فتساؤلهم قد يكون حول: هل ثمة فائدة في زيادة استثماراتهم السياسية في العراق ام فقط عليهم ادامتها؟ ان البحث عن جواب لهذا السؤال سيساعدنا في كيفية التعامل معهم.

3 ـ قد تكون الاطراف الخارجية تعبت وملت وقل تركيزها على الاوضاع السياسية الداخلية، بسبب كثرة الأزمات والاخفاقات السياسية. الطبقة السياسية العراقية بحاجة إلى ان تعلم أنها الان موجودة لوحدها، ويجب الى أقصى حد الاستفادة من هذه الفرصة لتعلم كيفية العمل معا. لم يعد العراق بالحالة الجيوسياسية الرئيسة في المنطقة، وإنما هو واحد من بين العديد من الحالات المتنافسة.

4 ـ ثمة معادلة عكسية بين الاستقرار الداخلي في العراق والتدخل الخارجي في شؤونه، يستخدمه للاستفادة منه في قتالهم او مناوشاتهم الجيوسياسية الإقليمية.

ثالثاً: المجتمع

1 ـ كل الكيانات السياسية والمجتمعية الآن تعترف بدور واهمية الاخر، ولكن في نفس الوقت يتوقعون من الطرف الاخر، وليس انفسهم، التنازل.

2 ـ هناك تحديات بين وداخل المجتمعات والكيانات العراقية، وبالتالي إدارة التحديات المختلفة حالة معقدة وليست بسهلة وضرورية للحد من التوتر والمضي قدماً نحو الامن والتنمية.

3 ـ الفساد ظاهرة تستطيع ان تنخر اي منظومة ولها المقدرة على تدمير جميع بنى المجتمع التحتية. لتحصين المجتمع منها، هناك حاجة الى معرفة مكامن القوة والضعف فيها والاعتراف ان العلاج يجب ان يبدأ من داخل كل مؤسسة وحزب يشترك في الحكم.

رابعاً: الأمن

1 ـ سؤال مهم، ما هي الإجراءات والخطوات التي يمكن أن تساعد الحكومة العراقية على تقليص عدد لا يحصى من الاجهزة الامنية العراقية الرسمية وغير الرسمية؟

2 ـ قسم من مجتمعنا العراقي يرغب (نوعا ما) بثورة في حين أنها تريد أن تخفيها وتصل لها تحت جلباب الإصلاح. ناسين ان الثورة تغيير اساسي، غير قانوني، سريع، دموي لا يمكن التنبؤ بنتائجها، في حين أن الإصلاح جزئي، بطء، قانوني، سلمي، ويمكن التنبؤ بنتائجه، وبالتالي متطلبات المجتمع قد تكون اقرب للتناقض. وهنا ينبغي للمرء ألا يرغب في شيء لا يمكن فهم عواقبه.

3 ـ هل يتحرك العراق حاليا نحو وضع دولة خارج سيطرة الحكومة، وانها تتجه نحو الدولة الفاشلة وسوف تتحرك بسرعة بعد ذلك نحو دولة قيادات محلية. وخصوصا ان كل قيادي محلي يتحرك الان لإقامة البنى القانونية، المالية، الاعلامية، السياسية، والاجتماعية له. من غير مرجح ان تتغير رسم الحدود الخارجية واما الداخلية منها فذلك أمر غير واضح. للأسف هذا هو التوجه وليس التنبؤ، وآمل أن أكون مخطئا.

خامساً ـ الطريق إلى الأمام

1 ـ الوطنية تكتسب مزيدا من القوة داخل المجتمع العراقي في حين لا تزال تفتقر إلى البنية التحتية السياسية والقيادة.

2 ـ هناك حاجة ضرورية وملحة لتغيير قانون الانتخابات (والقوانين المهمة الأخرى) لكي تعكس انتخاب ممثل واحد عن كل حزب ولمنطقة انتخابية صغيرة محدودة وبصورة مباشرة. هذا التغيير يمكن ان يكون قادرا للبدء بحركة وحلحلة الجمود السياسي القائم في نظام الحكم. هنا كل مواطن سيعرف بالضبط من هو ممثله النيابي. فلنعمل جميعا على هذا وبوجه السرعة.

3 ـ مجتمعنا لا يركز على التحدي الاقتصادي، ويعتقد أنهم يستطيعون شراء وقتهم، أي بزيادة مرتقبة لأسعار النفط، وبالتالي فإن التحديات الاقتصادية ستبقى تطارد مجتمعنا ما لم نعمل على تنوع إيراداتنا والتي هي شرط مسبق للتنمية.

4 ـ هزيمة تنظيم « داعش» وشيكة بسبب رغبة الناس السيكولوجية لمحاربتها، علما ان اضراره داخل المجتمع قد تمتد لفترة ليست بالقصيرة، علينا العمل للحيلولة دون ظهور « داعش» جديد.

5 ـ الدولة العراقية تنزف بسرعة في سيادتها بسبب افتقار تركيز الطبقة السياسية وقيادة الدولة على هذا الموضوع، دعونا لا ننسى أن هذا هو المسؤولية الأساسية لأطراف الحكومة.

6 ـ الممارسات والثقافة الديمقراطية تحتاج إلى تبني ورعاية حقيقية، فينبغي التركيز على:

أ. تقاسم السلطة.

ب. سيادة القانون.

ج. عدم التسامح مع من ينتهك حقوق الإنسان.

د. التشديد على ان الشفافية والمساءلة حجر الزاوية للتنمية السياسية والاقتصادية.

بناء الأمم بين الحلم والممكن

من نحن؟ كعراقيين اين نريد ان نسير؟ كيف نستطيع ان نصل سويةً كأمة في مسيرتنا المجتمعية نحو بناء قويم ضد كل أنواع السرطانات الخبيثة مثل داعش وغيرها؟ اسئلة جوهرية تطرح كل يوم، سأحاول ان اجيب على بعضها عسى ان تساعدنا نحن العراقيين في تحديد معالم مسيرتنا الجماعية ونحن نواجه ازمات اجتماعية وامنية واقتصادية وسياسية منذ زمن ليس بالقصير. كل يوم نشهد طرح مبادرة تسوية تاريخية هنا او مصالحة هناك او غيرها من المسميات والمشاريع من أجل بناء وترميم المحطم من الوئام الاجتماعي بين مكونات الشعب العراقي المختلفة. ولكي نحدد جميعاً معالم عراقنا الجديد، أرى ان من الضروري ان ننظر للواقع من منطلقات مختلفة لم يتم تداولها بعمق بعد وتكون مكملة لما طرح سابقاً. هذه المنطلقات المعتمدة على بناء أسس جديدة للمجتمع العراقي متعلقة بالسلام والوئام الاجتماعي وبناء الانسان وتبني العمل الجماعي واخيراً ترسيخ وحدة المسيرة بين أبناء المجتمع الواحد. ادناه تفاصيل هذه الأسس وقواعدها ومستلزماتها الاساسية الضرورية للوصول سويةً، نحن العراقيون، نحو عراق غدٍ جديد.

اولاً ـ سلامة المجتمع:

- ترسيخ منهجية تقاسم السلطات لاختلاف المهام التنفيذية والتشريعية والقضائية مع وحدة الهدف في بناء المجتمع وتأكيد الانتقال السلمي للسلطة بعد إيضاح الأدوار والمسؤوليات لجميع السلطات، لخلق منظومة دولة تكاملية وليست تقاطعيه.
- الإقرار بأن صندوق الاقتراع هو السيد والحكم.
- نبذ العنف بجميع أنواعه والرجوع الى الحل السلمي اولا وأخيراً وتحريم الدم العراقي.
- الاتفاق على اعتبار الإرهاب والعنف بكل وسائله ورما سرطانيا يجب استئصاله من الجسم العراقي، عراق الغد يجب ان يكون خاليا من الأمراض الخبيثة والمعدية.

- وحدة العراق وسيادة وسلامة أراضيه هدف يجب ان لا نختلف عليه ويتم تبنيه من الأطراف كافة.
- لا سيادة اعلى من سيادة القانون.
- تطهير جسد الدولة من آفة الفساد الاداري والمالي حاجة وضرورة آنية ممكن الوصول لها لو قررنا ذلك.
- تبني منظومات ادارية جديدة تنطلق من مبدأ محاسبة ومساءلة مسؤولي الدولة قبل غيرهم وعلى كل المستويات.

ثانياً ـ تبني العمل الجماعي:

- ايجاد قنوات تواصل مباشرة بين فرقاء القيادات السياسية لكي لا يزداد الحال تعقيداً, وخصوصاً ان مجتمعنا يبحث عن علاقات شخصية مباشرة مع الاخر كمقدمة لبناء الثقة بين الأطراف. ومن الضروري فتح قنوات مباشرة ومستمرة لمستشاري القيادات السياسية لكي يكون الحوار مستمراً ويقلل من سخونتها اثناء الازمات.
- العمل بجدية للوصول الى مفردات تعريفية مشتركة قدر الامكان وخصوصا فيما يخص امهات الازمات وذلك للسير نحو حل بعض التعقيدات الموجودة.
- التمسك بمبدأ ربح-ربح في التداول بين الاطراف مع ترك اي معادلة سلبية اخرى.
- ايجاد قاموس سياسي واجتماعي جديد يضم مفردات ومعاني جديدة تجُسّد حقيقة الرؤى المشتركة للعراق المستقبلي.
- الاعتماد على منهجية الحوار كوسيلة لحل الخلافات مع التأكيد على قواعد معتمدة على أسس بناءة مثل احترام الاخر، او الحقيقة لا تختزل بشخص او طرف واحد، او يجب ان لا نكون سجناء الماضي في بناء مستقبلنا سويةً.....الخ.
- الابتعاد عن التفرد باتخاذ القرارات وترسيخ العمل الجماعي كثقافة أساسية وجديدة في المجتمع.

ثالثاً ـ ترسيخ الوئام الاجتماعي بين المكونات:

- ترك التصعيد الاعلامي ضد الاخر وإيقاف اتهامات الاخر بالعمالة واللاوطنية وغيرها من المفردات التي تزيد التعقيد وترسخ الحقد وتنقل الأزمات الى الشارع العراقي بدلا من ان تكون بيد النخب النوعية والقيادات المنتخبة.

- اعتبار التنوع العرقي والاثني والعشائري والديني والقومي والفكري والتعددية الحزبية العراقية ـ مصدر قوة وامتدادا طبيعيا لتأريخ وجغرافية ومستقبل العراق.
- مع اعترافنا بان لكل نوع من التنوع العراقي خصوصية وتركيبة وأعراف خاصة بها نجد من الضروري العمل على اعادة تلاحم كل مكون من خلال ميثاق شرف داخلي، بالإضافة الى العمل على إيجاد ميثاق شرف وطني عام بين كل مكون وباقي العراقيين.
- كل من يحمل الجنسية العراقية له جميع حقوق وواجبات المواطنة، وتعتبر المواطنة الجينات الاساسية لبناء النسيج الاجتماعي لعراق الغد.
- علينا الاعتراف بوجود أزمة ثقة كبيرة في العراق، لذلك يجب التركيز في التحرك على مسار إعادة بناء الثقة على ثلاثة محاور:

أ ـ إعادة بناء الثقة بين النخب والقيادات الكتل والاحزاب السياسية في العراق.

ب ـ إعادة بناء الثقة بين الشعب العراقي والنخب والقيادات الكتل والاحزاب السياسية في العراق.

جـ ـ إعادة بناء الثقة بين مكونات وأطياف الشعب العراقي نفسها بكل تنوعاتها الاثنية والعرقية والطائفية وغيرها.

- يجب ان تدرك النخب والقيادات السياسية التي تقود العراق ان التأريخ لا يرحم ولا يجامل ولا يمكن تحريفه لذلك يجب ان تكون النيات الصادقة موجودة لدى الجميع أبناء عراق الغد.

رابعاً ـ بناء الانسان العراقي اولاً:

- اعتراف كل الاطراف (ولو مع نفسها فقط) بأخطاء الماضي وذلك بعد مراجعة دورهم في العملية السياسية بعد عام 2003، اذ بالمراجعة يحصل التطور وتقل الأخطاء.
- إعطاء اولوية في رعاية عوائل ضحايا وشهداء الارهاب وضمان حقوق الأقليات مع التأكيد على التعجيل برجوع النازحين الى ديارهم.
- ضرورة ان تكون جميع المشاريع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية المعنية بالدولة متجهة نحو بناء الشخصية العراقية الجديدة التي تتبنى الوئام الاجتماعي والتسامح كروح لجسدها الذي يتعافى.

- في حالة الخلاف يكون الاحتكام الى القواسم المشتركة والقدر المشترك من القيم الدينية والمثل والمبادئ التي لا خلاف عليها.

خامساً ـ وحدة المسيرة نحو عراق الغد:

- البحث مع الاخرين (داخل وخارج مكونهم) عن المشتركات في الرؤى المستقبلية لكل طرف اتجاه عراق الغد.
- الاتفاق على معالم برنامج سياسي مستقبلي للحكومة المركزية والمحافظات والعمل على ترسيخها وجعلها معالم مشروع بناء عراق الغد، هذا البرنامج يجب ان يتضمن أمورا جوهرية خلافية حان الوقت للاتفاق على إيجاد الحلول الناجعة لها مثل حدود اللامركزية، وفدرالية المحافظات والأقاليم، وكيفية ادارة ثروات العراق، وحفظ الأمن المحلي والوطني، وتعديل الدستور، والاتفاق على دور الدين في المجتمع، وإعطاء أولوية لمشاريع الشباب ودعم هذه الشريحة المهمة من الشعب العراقي...الخ.
- العمل سويةً على عدم تدويل الامور قدر المستطاع وذلك لان ازدياد تدخل الاطراف الخارجية سيزيد من التعقيد، علماً ان الاطراف المحلية لن تزول (نتيجة التاريخ والجغرافية) وإهمالها لن يجني الكثير على المدى البعيد.
- العمل سويةً على تحديد معالم خارطة طريق، ذي جدول زمني وتشريعي، لعراق الغد لتصفير الازمات وحل عقدها.
- الاتفاق بين الفرقاء على البحث عن حل عراقي أولاً ومن ثم مد اليد للآخرين خارج الحدود لتقديم الدعم ان احتجنا عونهم.
- اعتبار منهجية الحكم الرشيد كاستراتيجية ضرورية لإعادة بناء الدولة العراقية على أسس علمية متضمنةً الشفافية والعدالة والمساواة والمساءلة والاستقامة والإدارة الرشيدة واحترام حقوق الانسان وحرية الرأي كمرتكزات قوية تبنى عليها اجهزة وثقافة دولة عراق الغد.
- حماية تراث وتاريخ العراق مسؤولية ملقاة على كل الأطراف.
- احترام وحماية حرية الحركة للمواطن.
- علينا ان نعمل سويةً نحو صنع السلام ضمن حدود العراق ومن ثم العمل على حفظه وأخيرا بنائه على أسس سياسية وأمنية واجتماعية صحيحة ومتينة.

- يجب ان تكون هناك إرادة سياسية واجتماعية ووطنية للنخب السياسية في العراق وجمهورها لإعادة بناء وطن عانى ولا يزال يعاني من تحديات وصعوبات اقتصادية وأمنية وسياسية واجتماعية وغيرها، ويجب ان يكون العراق هو القاسم المشترك لجميع التحركات والمبادرات في هذا الشأن.

خاتمة:

ضروري ان ندرك ان الدولة العراقية تفقد سرعة مقدرتها على ادارة أمورها وتتجه نحو واقع اللادولة وبهذا الفقدان سوف لن نستطيع ان نسترجعه من دون خلق معالم مشروع وطني جديد يعالج أصل المشكلة ويعطي جرعات قوية لفك تعقيداتها والمضي سويةً لبنائها على أسس جديدة وصحيحة. قسم من هذه التعقيدات حقيقية وقسم اخر مختلقة، نحتاج أولاً ان نزيح هذا القسم المختلق من الازمات لكي نتفرغ معاً للمعالجات المهمة الجوهرية لبناء عراق الغد سويةً.

من وجهة نظر البعض قد يُنظر لما اثرت اعلاه كأحلام، واقول ان الحلم مقدمة ضرورية للبناء، وان الحلم هو ما يميز الانسان عن غيره، وأنه النعمة الربانية لتغيير الواقع نحو الافضل. هذا الحلم قد يأخذ زمناً طويلاً ولكنه ممكن الحدوث وليس مستحيلاً ويجب ان نفَّعله ونترجمه الى الواقع ان لم يكن لنا فلأبنائنا واحفادنا.

من خلال عملي كمسؤول في الدولة العراقية لمست بنفسي ضعف الثقة بين المسؤولين من أبناء المكونات المختلفة، علماً ان خدمة العلم من المفترض ان تكون كافية كمقدمة لبناء الثقة والعمل الجماعي نحو البناء. نعم بكل تأكيد نحتاج ان نقنن العلاقة بين مكونات المجتمع على اسس دستورية وتشريعية وتنفيذية صحيحة، ولكي نحُسّن هذا التقنين نحتاج قبله الى تحديد قواعد وإيجاد مستلزمات مهمة لمعالم مشروع بناء عراق الغد.

ما حاولت ان ابينه اعلاه، يمكن تسميته بالميثاق، او مسودة دستور، او معالم عقد اجتماعي جديد، او حلم مشترك عند اغلب العراقيين الذين يريدون ان يعيشوه، او معالم خارطة طريق سياسية جديدة اذ كلها تصب في خانة تقوية المواطنة وايضاح لمعالم العقد الاجتماعي الصحي بين المواطن والدولة. ليس مهم الاسماء والمسميات ولكن بالنتيجة كل الرسالات الربانية والانسانية ابتدأت بحلم وتم ترجمتها الى الواقع بسواعد ابنائها، فلنكن بقدر

المسؤولية والقدر والدور التاريخي المطلوب منا، فالبحث عن الحل واتفاق على أسس ترسيخ وئام السياسي وطرح برامج سياسية لتقريبنا من احلامنا هو مفتاح لجميع الابواب المغلقة في عراق اليوم وهو الخطوة الاولى قبل اي تحرك لبناء أساس متين وقوي وذي جذور عميقة لعراق متماسك يضم جميع الاطياف والمكونات بألوانها كافة. فما علينا الا العمل بعد التوكل على الباري الرحيم.

ملاحظة: في الجزء الثاني من المقال (بناء الامم وبرامج الأحزاب) سنحاول ان نتعمق اكثر في طرح مفردات برامج سياسية ممكنة للأحزاب والتحالفات بالإضافة الى اقتراح بعض اليات فك الاختناقات السياسية والمجتمعية في العراق.

الحاجة الى إعادة النظر في منظومة جمهورية عراقية لما بعد 2003

بناء الأمم وجمهوريتنا:

هذه السلسة من المقالات معنية بدراسة طبيعة نظامنا السياسي الحالي، وجمهورية ما بعد 2003، ومدى قدرتها على تلبية احتياجات وتطلعات المجتمع العراقي المختلفة وكيف ان ضعف قدرات المنظومة الحالية على هذه التلبية تقود العراق بالسير نحو تصنيفات الدول الضعيفة والاثار المجتمعية والأمنية والسياسية التي ستترتب على ذلك. هذه المقالات سوف تركز على الحاجة الى إعادة النظر في منظومة جمهوريتنا الحالية.

محاور المقالات تتكون من عدة ابواب، أولها مراجعة عن ماهية الجمهوريات السابقة والحالية، وثانياً في تشخيص الخلل في طبيعة العقد الاجتماعي بين المواطن والدولة، وإمكانية إدارة التغيير، وثالثاً لماذا هناك حاجة الى منظومة جمهورية جديدة عوضاً عن النظام السياسي الحالي، وما هي أسباب عدم فعالية الدستور الحالي الجامد والحاجة الى دستور مرن، وعلى من تقع مسؤولية الوضع الحالي، ورابعاً ما هي اهم مستلزمات النظام الجديد المرجو، والفرق بين النظام البرلماني والرئاسي، وخامساً واخيراً ما هي محصلات المقالات الخمس وخاتمتها.

تمر الكثير من الدول بأزمات سياسية أو امنية او اقتصادية أو اجتماعية او غيرها من الازمات التي تنعكس على واقع الحياة في يوميات مجتمعاتها. وفي حال لم تعالج تلك الازمات بشكل موضوعي ومدروس، فستكون لها تداعيات مباشرة وسلبية على طبيعة العلاقة بين الحكومات وشعوبها، واحياناً بين مكونات الشعوب نفسها. ان البحث عن المعالجات للتحديات التي تواجهها الدول يتطلب من الحكومات والمجتمعات التمعن وإدراك المسببات الحقيقية للازمة، والاعتراف بحقيقة المسببات حتى وان كانت قد حدثت نتيجة تراكم زمني

لسوء الادارة اوالتخطيط او الابتعاد عن الحكم الرشيد (والتي هي في الاعم الاغلب الأسباب الحقيقية لأكثر الازمات) او حتى مسببات عدم انسجام نظام الحكم مع طبيعة المجتمع ومتطلباته وتطلعاته. وبالنسبة للواقع العراقي أحد هذه التحديات معنية بطبيعة المنظومة السياسية والإدارية لجمهورية العراق، أي طريقة اتخاذ الدولة (بمؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية) لقراراتها ومدى فعاليتها وقدرتها على تنفيذها وادامتها وتطويرها.

تتطرق هذه المقالات الى جمهورية العراق ومراحلها الزمنية المختلفة ومدى استقرارها السياسي وقدرتها على تلبيتها لمتطلبات مجتمعها. وسيكون التركيز على جمهورية ما بعد 2003، وان كانت تلبي احتياجات المواطن الأساسية، وان كان هناك حاجة ضرورية وآنية لمراجعة حيوية وقدرة هذه الجمهورية لمعالجة تحديات وتطلعات المواطن او البحث عن بديل عنها. اعتقد ان مثل هذا الطرح (السياسي أكثر من ان نسميه باكاديمي) هو جديد على ساحتنا العراقية وهناك ضرورة لمراجعة الجمهورية الحالية والحاجة الى الجرأة والشجاعة في البحث عن البديل والحوار فيها وخلق جو عام جديد (خارج الصندوق) بعيداً عن التسقيط والقاء اللوم والنظر الى الماضي فقط. وقد نحتاج الى أبحاث ومقالات أخرى لتكملة الحوار حول أفضل الحلول الملائمة لتحديات العراق.

وسأحاول في هذه المقالات في البحث النظر الى طبيعة ديمقراطيتنا الجديدة المعتمدة على دور الناخب والأحزاب المشاركة في الحكم وأيديولوجياتها المختلفة (والمتناقضة في الكثير من حالاتها) وكيفية تعاملها السلبي مع جهاز الدولة ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية المختلفة، ولعل ظاهرة كونهم أحزابا حاكمة ومعارضة (في الممارسة والثقافة) في آن واحد ليس بغريب على مسامع المواطن العراقي.

مرت الدولة العراقية منذ 2003 والى الان بمراحل وتحديات مختلفة توجتها بالانتصار على تنظيم داعش الارهابي وتحرير كل العراق، مع اعتقادنا بوجود عوامل داخلية وخارجية ساعدت على نشوء وتمدد داعش داخل العراق (هناك دراسات وابحاث كثيرة حول أسباب نشوء داعش)، ومن ثم اتحادالعراقيين ضده والعمل على تقليص تمدده وتحرير المدن من سيطرته، الا ان ثمن النصر بالأرواح والممتلكات لم يكن قليلا، ومع كل هذه الانتصارات العسكرية، الا اننا نرى تراجعاً مستمراً لتعافي الدولة العراقية على مستوى الخدمات ويوميات المواطن في تعامله مع أجهزة الدولة. مع الحاجة الضرورية لمراجعة أسباب هذه الإخفاقات للدولة الا اننا نحتاج ايضاً ان نفكر بمستقبل المجتمع والسعي للنهوض بمشروع احياء وطني

وخصوصاً مع وجود قناعة ان النظام الحالي لا يستطيع او يقدر ان يقوم بهذا المشروع النهضوي الضروري وهنا يأتي أهمية البحث عن اصلاح النظام الحالي.

جمهوريات العراق:

تُعرّف الجمهوريات، كمفهوم سياسي، بأنها منظومة محددة في ادارة دولة ضمن هيكلية وآلية عمل معينة والتي تُعتبر فيها الدولة شأنا عاما وليس ملكا خاصا للحاكم، كالنظام الملكي، ويكون المسؤولون فيه معينين او منتخبين وليسوا وارثين للحكم «1». وعادةً يُسمى الشخص الذي على رأس الدولة برئيس الجمهورية وقد يكون موقعه تنفيذيا قويا او على العكس تشريفيا وضعيفا. طبعا مفردة الجمهورية بحد ذاتها لا تعكس اَي شيء بخصوص طبيعة الحكم (عدى كونها غير ملكية وغير وراثية) ومدى ديمقراطيته او ليبراليته او اَي شيء معني بفلسفة الدولة ومدرستها الخاصة. نعم الجمهوريات في كونها منظومات مفروضا منها ووجدت لكي تعطي المواطن حرية الاختيار وليس الفرض. وإذا كان رئيس الجمهورية هو ذاته رئيس الحكومة يسمى هذا النظام بالنظام الرئاسي، وفي الأنظمة شبه الرئاسية يكون رئيس الدولة تشريفيا ويطلق في الاعم الأغلب على رئيس الحكومة التنفيذية اسم رئيس الوزراء، وهو ما عندنا في العراق منذ2003.

وإذا نظرنا للتاريخ السياسي للدول فلعل الجمهوريات الفرنسية الخمسة هي أفضل مثال على مراحل تطور او نمو او تحول الدولة من خلال تغيير نظمها الجمهورية. هذه الجمهوريات أُنشئت الاولى منها بعد الثورة الفرنسية (1789الى 1799) وأنهت الحكم الملكي في فرنسا والتي كانت البداية لتغيير منظومات الحكم جوهرياً في أوروبا «2». الجمهورية الاولى بدأت من 1792 الى 1804، والثانية من 1848م الى 1852، والثالثة من 1870 الى 1940 والرابعة من 1946 الى 1958 والآن نحن نواكب منذ 1958 الجمهورية الخامسة ـ الديغولية «3».

وبخصوص العراق، فمنذ نشوء دولته الجديدة بعد الحرب العالمية الاولى،طُبق نوعان من الحكم، الاول ملكي من 1921 الى 1958 وحكمه ثلاثة ملوك من عائلة واحـدة، والثاني جمهوري منذُ 1958 وحكمه 9 اشخاص (1985، 1963، 1966، 1968، 1979، 2003، 2005، 2006، 2014) جميعهم رجال وهم بين عسكري ومدني، سني وشيعي، علماني واسلامي. خلال الفترة الجمهورية مرت الدولة بمجموعة من الجمهوريات حسب التصنيفات السياسية المختلفة. التصنيف الاول للجمهوريات يعتمد على الفترات 1985 الى 1968، و1968 الى

2003، و2003 الى الوقت الحالي. هذا التصنيف يعكس ثلاث جمهوريات للعراق فقط ويعتمد في تصنيفه على طبيعة نظام وحكم معين متعلقة بقبل وبعد حقبة البعث (احمد حسن بكر وصدام حسين) وحكمهم لخمسة وثلاثين سنة «4».

هناك تصنيف اخر متعلق بطبيعة رجالات الحكم لإدارة الدولة وهيكلياتها القيادية المختلفة وهذا التصنيف يعكس فترات مختلفة اخرى وهي من 1958 الى 1963، و1963 الى 1968، و1968م الى 1979م، و1979م الى 2003م واخيراً 2003م الى الوقت الحالي، أي انها تعكس خمس جمهوريات ذات نظام سياسي وهيكلية إدارية مختلفة عن التصنيف الاول.

وهناك تصنيف ثالث لجمهوريات العراق متعلقة أكثر بالمتغيرات السياسية الملازمة للانقلابات المختلفة والتي تنطلق من حكم العسكر (باستثناء مرحلة إدارة المدني القصيرة لعبد الرحمن البزاز 1965 الى 1966) وملازمة لطبيعة النظام الدكتاتوري لها، ومن جهة أخرى لدينا ايضاً حكم الدولة المدنية وملازمة النظام الديمقراطي لها وهذا التصنيف يعكس وجود جمهوريتين فقط للعراق، الاولى من 1958 الى 2003 والثانية من 2003 الى الوقت الحالي.

ليس مهما أي التصنيفات او ترقيم نعتمد او نثبت صحتها من عدمه في علوم السياسة، ولكن المهم هي العبرة منها والتعلم من دروسها والتخطيط المستقبلي لطبيعة الجمهورية المناسبة لنا والتي من المفروض ان تعكس تطلعات المجتمع وتصون كرامتهم وسلامتهم وتحفظ هويتهم وتحقق امانيهم وتحدد الطريقة الأفضل لإدارة مسيرتهم الجماعية للشعب ضمن إطار جمهوريتها بعيداً عن العنف والقهر واللااستقرار. من المفيد ان نبين ان هناك اتفاقا بين التصنيفات الثلاثة اعلاه باعتبار النظام السياسي بعد 2003 كجمهورية جديدة.

من جانب اخر،من الضروري ان نعرف ان علم العراق منذ الجمهورية الاولى الى الوقت الحالـــــي تغير 6 مرات (1958، 1959، 1963، 1991، 2004، 2008) والاعلام عموماً تعتبر معلما مهما من معالم وهوية البلد وسيادته ومدى استقرار واستمرار نظام حكمه «5».

وإذا نظرنا للدستور فأننا سنرى نمطا مشابها لتطورات الاشكال المختلفة للعلم العراقي، فالدستور الاول تبنى عام 1925، ثم تبدل بدساتير عام 1958، و1963، و1964، و1968، و1970 واخيراً دستور عام 2005 والذي تم التصويت عليه باستفتاء شعبي. طبعا هذه الدساتير لم تكن دائمية بل اغلبها كانت تسمى بـ»الدستور المؤقت» «6».

من جانب اخر اذا نظرنا الى طبيعة انتهاء الحكام من حكمهم خلال كل الملكيات (اثنان من ثلاثة ملوك) والجمهوريات العراقية (كلهم باستثناء اثنين) نرى بوضوح غلبة العنف والقوة

كآلية لإنهاء الحكم من خلال الانقلابات العسكرية او القتل. حتى في الجمهورية الأخيرة، أي ما بعد 2003، لم يتم الانتقال السلمي للسلطة فيها بطريقة طبيعية انسيابية الا قليلاً جداً، اذ واكبت العواصف السياسية الهدامة مع كل تغيير سلمي للسلطة «7».

لعل سائل يسأل هل ان تعدد الجمهوريات والاعلام والدساتير والتحولات الدراماتيكية للحكومات الدكتاتورية والديموقراطية(اذ حكومات ما بعد 2003 تغيرت ولكن يبقى تداعياتها الى اليوم) وقرب الفترة الزمنية بينها يعكس خللاً سياسياً بين طيات المجتمع وحكامه وبالتالي عدم الاستقرار وصعوبة ادامة الحكومات في العراق؟ الجواب، نعم، اذ ان عسكرة المجتمع اثناء الحكومات الجمهورية أخل بطبيعة العلاقة والعقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم، والشيء نفسه بخصوص تداعيات الدكتاتورية والنظام الشمولي والتمييز العنصري والعرقي والقومي والحزبي والمحاصصة وغيرها من خصال التصقت بثقافة الدولة العراقية المعاصرة والتي تقدم رفاهية وامن الطبقة الحاكمة او شخص الدكتاتور نفسه على عزة وسلامة ورفاهية مواطنيها. هذا الخلل السياسي أدى الى فقدان المصداقية لطبيعة العقد الاجتماعي بينهم وعدم شعور المواطن بحرية الاختيار او صحتها وبالتالي وجود شرخ واضح في الحقوق والواجبات بين المواطن والمسؤول او بين الراعي والرعية(بالمفهوم القديم) وبالنتيجة تعاطي المواطن مع الدولة على ان الدولة ملك للحكام وليس العكس وبالتالي ترسخ لدينا نوع من الخصام بين الدولة والمواطن.

بناء الأمم

وهجرة العقول ورأس المال البشري العراقي

المقدمة:

عندما يُقَّيم الباحث او المراقب او المسؤول او المواطن العادي في العراق التحديات والنكبات المتلاحقة والمتعددة التي تواجه بلاد الرافدين بنوعيها الطبيعية والاصطناعية التي من صنع الانسان نفسه، يتبادر الى الذهن سؤال أساس عن السبب وراء تعدد هذه الازمات وطبيعة المعنيين بإدارة البلاد، والمنظومة التي من خلالها يُصنع القرار العراقي في مواجهة هذه التحديات او في رسم سياسات استباقية لمنع حدوث هذه النكبات المستمرة. ولعل مفردة تراكم التحديات وتزايد التركة السلبية لسياسات الأنظمة المختلفة التي حكمت العراق ولعقود مضت ليس ببعيدة عن الذهن. أين الخلل يا ترى؟ هل في العقول التي تدير السلطة؟ ام في النخبة التي من المفترض انها تساعد في الوصول في عملية اتخاذ القرارات الى مستوى النضج؟ ام في الإرادة المشلولة والإدارة الضعيفة؟ بصياغة أخرى، هل الخلل تكويني في الجسد ويحتاج علاج جذري ام خارجي وطارئ ويحتاج الى ردع فقط؟

ان المجتمعات والامم كالأجساد تحتاج الى مواد تغذية وفيتامينات مختلفة متعلقة بسلامة البدن ورجاحة العقل وصحية أجواء العيش وغيرها من المستلزمات المهمة والضرورية لتطور قابليات الجسد وبيئة العيش. هنا يأتي أهمية العقل في تحديد الأولويات ومعرفة حجم التحديات واستباقية معالجتها قبل تفاقمها ووصولها الى مرحلة المشكلة او النكبة، لا سمح الله. ما نراه في العراق هو استمرار نزيف عقول الجسد العراقي وضعف استعمالها لرأس مالها البشري وما يسببه من ضعف قدرة جسد الدولة والمجتمع على معالجة تحدياتها وتنمية قدراتها وتحسين بيئتها.

الامم دوماً تبحث عما يميزها عن الامم الأخرى، فترى امة تتفاخر بعلو جبل معين ضمن

حدودها، او بتاريخ او معلم حضاري متميز او غيرها من المعالم الطبيعية او التي من صنع الانسان والتي اثرت على تطور بناء المسيرة البشرية. ولعل من العوامل المشتركة بين كل الامم المتحضرة والمتقدمة هي في تمسكها وحسن إدارتها لعقولها المتميزة (الاصلية والمكتسبة)، أي بثروتها الحقيقية التي من خلالها تستطيع ان تصنع وتنمي وتحافظ على تفوقها. وتؤثر الجغرافية والثروات الطبيعية على مدى قدرة هذه المجتمعات على الاستفادة منها في سرعة تطورها، ولكن تبقى هذه الثروات والجغرافية جامدة ما لم تستفد منها البشرية في مسيرة تطورها، فالعقل البشري هو اهم مفردة في مفردات تطور مسيرة التاريخ. وهنا يأتي السؤال المهم في معضلة كيفية رعاية ذوو العقول المتميزة والثروة البشرية للأمم لكي تكون هذه الامتيازات ركن أساس في بناء كل شيء حضاري عندها؟

عندما تبحث عن أسباب النكبات العراقية تلاحظ ان هناك سبب رئيس لتعدد النكبات على العراق وهو ضعف المعطيات الصحيحة للقرار السليم لمتخذ القرار، وهو احد الاسباب التي شجعتني في البحث بعمق عن هذه المشكلة المزمنة فوجدت ان هجرة العقول وضعف استخدام رأس المال البشري، وبالتالي أصحاب رأس المال، ساعدت كثيراً على تضعيف الجسد العراقي الذهني والجسدي وجعل صاحب القرار يستند في قراراته على معطيات ضعيفة. كما هناك سبب اخر لكتابة البحث وهي قلة البحوث العراقية او حداثتها المنشورة في هذا الشأن وخصوصاً بعد 2003 م {1,11}.

ارجو من قراء هذا البحث، على اختلاف مشاربهم، ان يستفادوا من الملاحظات والمعلومات الواردة فيه والتي تحاول ان تبين طبيعة مشكلة هجرة العقول وضعف استخدام رأس المال البشري ورأس المال التقليدي في العراق والاسباب ورائها ومقترحات معالجاتها المستقبلية. المسؤولون في السلطة او النخبة او مسؤولو القطاعات الخاصة المختلفة المعنيون ببناء قطاعاتهم كلها ممكن ان يستفادوا من موضوع هذا البحث، فضلاً عن مسؤولي قطاعات التعليم والصحة والاقتصاد وغيرهم من الذين يحتاجون الى استقطاب هذه العقول والأموال لخدمة العراق من جديد واعمار ما دُمر منذ عقود. عندما نعرف الأسباب الحقيقية للمشكلات العراقية عندها نستطيع ان نحدد معالجات طويلة الامد تمنع حدوث الخلل من جديد بدل التركيز على الحلول الترقيعية، والتي عموماً تكون مؤقتة ومحدودة التأثير.

عندما تبحث عن الأسباب الحقيقية لهجرة العقول او هجرة صاحب المال او ضعف القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية تراها كلها مترابطة ومتداخلة ومتعلقة بضعف

تركيز الحكومة على الاحتفاظ بالثروات البشرية او إيجاد مناخات مناسبة لجذب الاخر عبر الحدود. البحث هنا سيركز على هجرة العقول وكيفية السعي لإرجاعها، وان كانت مترابطة مع المواضيع الأخرى المتعلقة بالاستثمار او الاستفادة من الجاليات العراق المنتشرة في الكثير من بلدان العالم او كسب الخبرات الأجنبية على الأرض العراقية.

هل ندرك ان تداعيات هذا النزيف سوف لن تتوقف مع الزمن، بل يكمن خطر هذا النزيف القاتل في تأثيره على مستقبل العراق، إذ ستصيب أضراره اغلب افراد مجتمعنا ولعدة أجيال، حيث ان حرمان عجلة التقدم في اي بلد من العقول والأدمغة والخبرات اللازمة لتحريكها يترك آثاره السلبية على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والثقافية والتربوية والصحية والسياسية والرياضية ولا يمكن ان تنعكس هذه الحركة الى الامام ببضع سنين فقط.

يمكن رؤية حدوث نزيف في جسم الامم الناتج عن هجرة هذه العقول والتي تتحول مع الزمن الى (الأنيميا) ومن ثم فقر دم حاد للتطور وتنحل هذه الامم وتدخل قسم الامم الميتة والمندثرة في كتب التاريخ. وفي مقابل الحفاظ على الثروة الوطنية الأهم للأمم، نرى ان هناك بعض الامم تفقد المبادرة في سباق التطور نتيجةً لحدوث نزيف في جسمها بخروج وهجرة عقولها الى بلدان أخرى نتيجة التعسف او اغراءات المال او البحث عن أجواء تلبي غريزة التطور والفضول عند الانسان العاقل المفكر، ومع مرور الزمن يستطيع المرء منا ان يرى الأثر السلبي لهذا النزيف الناتج عن هجرة العقول في تراجع تنمية بلدان الام والمنشأ لهذه العقول.

هنا يأتي السؤال، ترى لماذا نرى الاخر يحتفل باستقطاب اهم عقول اممنا في الوقت الذي نشاهده يومياً ونحس به من دون السعي لمعالجة هذا الخلل مدركين ان اغلب الاحصائيات المعنية بالعراق والدول العربية تُشخص ان اغلب هذه العقول المُهجرة والمُهاجرة (او حتى التي تذهب كمبتعثين ولم يعودوا ويستقروا في تلك البلدان) المتخصصة في الطب والهندسة وغيرها من العلوم الطبيعية او الانسانية، والتي لنا شحة فيها، تهاجر الى امريكا الشمالية واوروبا مثلاً {1،14}؟

لماذا لا نخلق أجواء تساعد على منح المبدع والعالم قدر كافي من الاهتمام من قبل حكوماتنا ومجتمعاتنا لكي نوقف ذلك النزيف ونسترد بعض من عافيتنا؟ اذ تشكل هجرة الكفاءات العلمية من العراق وباقي الدول العربية والمنطقة إلى الدول الغربية أخطر أنواع الهجرات على تباطيء تطور مجتمعاتنا وتقدمها {14,10,16}. صحيح ان البشرية بمجموعها

قد لا تخسر ذلك العقل، ولكن بالنسبة للعراق فهو نوع من فقدان او خسارة مصدر حيوي دون أي تعويض من جانب العقول التي هاجرت او البلدان التي استقبلتهم واستفادوا منهم.

سيتطرق هذا البحث الى دراسة ظاهرة هجرة العقول وانواعها وأثرها واسبابها وتداعياتها ومقترحات لمعالجاتها، وكلنا أمل من أصحاب الشأن في حكوماتنا والمعنيين ببناء مجتمعاتنا تشخيص أهمية الحالة والاستفادة منها لتحريك ماكنة الدولة والمجتمع نحو إيجاد حلول جذرية وكافية لهذه الظاهرة الخطرة.

لمحة تأريخية:

تستخدم مفردة هجرة العقول عندما يشهد بلد معين ظاهرة خروج علماءه والمتخصصين في العلوم المختلفة من بلدهم الى بلد آخر نتيجةً لطلب حياة أفضل او تقدير أحسن في البلد المضيف او حتى خوفا من قمعهم في بلدهم الام. هذه المفردة استخدمت لأول مرة عندما بدء علماء بريطانيا في الهجرة الى الولايات المتحدة في منتصف خمسينيات القرن الماضي {1,8}، أي انها لا تخص فقط خروج العقول من البلدان النامية بل كل بلد يفقد طاقاته البناءة التي هو في حاجةً اليها {11,13,17}. في الوقت نفسه نرى تداول هذه المفردة أكثر عندما تهاجر العقول العلمية والتخصصية من البلدان النامية والفقيرة الى البلدان اكثر متطورة. وقد عرّفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أصحاب العقول المهاجرة بأنهم(أولئك الأفراد الذين حصلوا على شهادة جامعية ثم غادروا بلدهم ولم يعودوا). وهناك تعريف عام للهجرة وهو (حركة سكانية يتم فيها انتقال الفرد او الجماعة من الموطن الأصلي الى وطن جديد يختاره نتيجة أسباب عديدة) {8}.

لقد شهد العالم منذ حقبة مبكرة من التاريخ البشري حركة هجرة العلماء من بلادهم الى البلدان الأخرى، وإما أسبابها فهي كثيرة ومتعددة وقد تكون ناجمة عن الاضطهاد السياسي أو الديني أو الطبقي او الاثني، أو لدوافع شخصية ناجمة عن حب المغامرة او التعلم او الفضول أو السعي لتحقيق حياة أفضل غير متوفرة في بلد الام. علما ان التقدم المجتمعي والعلمي في البلدان الغربية وغيرها ساعد في زيادة هذه الظاهرة بشكل ملحوظ. من جانب اخر، نرى ضعف السياسات التي تنفذها الكثير من البلدان النامية ومنها العربية، والعراق من ضمنها، في قدرتها على استيعاب أبنائها المتميزون والاستفادة من قدراتهم. ولعل تطبيق سياسة «طرد الكفاءات» (بقصد او من دون قصد) وعدم تقدير البحث العلمي او الابداعي (في شتى مجالات الحياة) وأهميته، شيء ليس بغريب على الفضاءات العلمية لمجتمعاتنا {4،18}.

الأسباب والعوامل الداخلية لهجرة العقول ورأس المال البشري في العراق:

في الوقت الذي يعاني فيه العراق من تهديدات إرهابية خطيرة مثل تنظيم داعش والقاعدة الارهابيين، بالإضافة الى خطورة وهشاشة وضعه الاقتصادي الريعي وسوء التخطيط الاستراتيجي والحراك السياسي غير البنّاء من قبل الأحزاب والكتل السياسية المشاركة بالسلطة، فان هجرة العراقيين اليوم إلى خارج البلد وخاصةً إلى الدول الغربية لها أسباب وغايات عديدة أهمها داخلية تدفع المبدع للهجرة، والأخرى خارجية تشجع وتجذب المبدع للسفر لذلك البلد {14,18,19}، والآثار المترتبة على الهجرة طويلة الامد المثيرة للقلق. لقد عانى العراق من نزيف هائل لعقوله في عهد النظام السابق، اذ تقدّر بعض المصادر عدد الذين هاجروا او هُجّروا الى المنفى من العراق بأربعة ملايين شخص {11}.

هناك عوامل تُشكّل قوى طرد داخلية تدفع وتشجع العقل العراقي الى الهجرة خارج وطنه ومنها أنظمة التعليم المتخلفة او محدودية الدخل او الاضطهاد في المحيط السياسي او الاجتماعي. فضلاً عن ان الهجرة هي من الظواهر المتلازمة والمتوارثة مع الإنسان في كل المجتمعات البشرية لأسباب متعددة منها دينية، او اقتصادية، او سياسية، او علمية نظراً لتوسع دائرة المعارف والعلوم المختلفة، ولمواكبة التطور في العالم ووسائل الاتصال الحديثة، مما شجع الإنسان على الهجرة والبحث عن مناطق أكثر أماناً للعيش وممارسة نشاطه لخدمة الإنسانية، وكانت الصراعات السياسية والعرقية لها الدور الأكبر في هجرة أبناء الوطن، وترك أوطانهم الأصلية والبحث عن أوطان بديلة للحفاظ على حياة ومستقبل أبنائهم، بعد أن وجدوا هناك مخاطر على سلامة ومستقبل عوائلهم، بسبب ضعف القانون والنظام، او ضعف الوسط الاجتماعي القادر على حمايتهم. وعليه ظهرت فكرة الهجرة الاضطرارية للحفاظ على سلامتهم وسلامة أبنائهم{4}. ادناه ملخص للأسباب الداخلية المحفزة على الهجرة وترك الوطن {17,26،18}.

1 ـ التخطيط السليم:

التخطيط مقدمة ضرورية لإنجاح اي مشروع فضلاً عن مشروع بناء دول واعادة العافية لها. جزء من هذا التخطيط السليم متعلق بمراجعة منهجية اتخاذ القرار ورسم الاستراتيجيات المهمة للحكومة. ففي العراق مثلا، لدينا وزارة مهمة وتتحمل مسؤوليات كبيرة معنية بالتخطيط اسمها وزارة التخطيط، علما بان هذه الوزارة أُسست في زمن كانت توجهات

الدولة تتجه نحو تطبيق مفاهيم الاشتراكية والتخطيط المركزي وإدارة كل مفاصل الدولة من بغداد. أي ان الدولة العراقية تستعمل منهجية وهيكلية انتهت صلاحيتها منذ زمن، وخصوصاً وان دولة العراق ما بعد 2003 تسعى الى تطبيق الفدرالية واللامركزية وفلسفة السوق الحر. هنا لابد من التركيز على الحاجة الى تخطيط شامل لنحدد ما نريد، ونُشّخص الاستراتيجيات المناسبة للوصول لها، وان كانت مقومات القوة والضعف عندنا تساعد او تحد من تطبيق هذه الاستراتيجيات. بناء العقول والمحافظة عليها وتطويرها مقدمة ضرورية لقدرتنا على بناء العراق الجديد. هذه العقول لا يمكن ان تنتج دون تخطيط وتنسيق واضح بين أجهزة الدولة ووزارتها ومؤسساتها المركزية واللامركزية. إذا كان بناء العقول ومن ثم المحافظة عليها جزء أساس من تخطيطنا واهدافنا، لذلك فأن الدولة تحتاج الى تهيئة مجموعة من مستلزمات النجاح لتطبيق هذه الاستراتيجية. هذه المستلزمات تتضمن إعادة النظر في مناهج التعليم والتربية، وإعطاء دور محوري لمؤسسات المجتمع المدني في تطبيق هذه الاستراتيجية، وتخصيص ميزانيات كبيرة لإعادة بناء الانسان على ان تحدد هذه الميزانيات مسبقاً (3 الى 5 سنوات وان لا تخضع لاستقطاعات سنوية والحراك السياسي اثناء التصويت على الميزانية السنوية)، وإعطاء الاولوية لبناء العقل والمحافظة عليها، وتشريع قوانين تساعد على رجوع المغتربين او استثماراتهم، واخيراً تقوية البنى التحتية للدولة وخصوصا المعنية بتكنولوجيا التواصل وذلك لإعطاء فرص حقيقية للتواصل الميداني مع العقول العراقية في الخارج {8،16}.

من الجدير بالذكر ان جزء من هذا التخطيط يجب ان يتضمن التخفيف عن كاهل الهيئات والوزارات المعنية بالتخطيط، اذ لا يمكن ابداً ان تنجح بالتخطيط وانت محمل بعبء عدد كبير من كوادر الوزارة. ان تخفيض ترهل الوزارات سيساعد كثيرا على حسن التخطيط وسيعكس للعقول العراقية في المهجر ان الدولة جادة في اعادتهم وكسب خبرتهم او حتى التعاون معهم في مشاريع اعمار محددة وان بقوا في دول المهجر. جزء اخر من هذا التخطيط متعلق بإجراء مسح كامل لثروات وطاقات العراق الطبيعية والبشرية والعلمية والاجتماعية، علماً ان هذا التخطيط والإحصاءات سيساعد على التعجيل بمعافاة الدولة من امراض الجهل والبطالة والفقر.

2 ـ العامل الاقتصادي:

الامن الاقتصادي عنصر مهم من عناصر المحافظة على العقول والكفاءات العراقية، حيث ان ازدياد نسبة الفقر وانخفاض مستوى الدخل او ازدياد شعور الكفاءات ان الدولة والسوق الحر سوف لن يوفر لهم أجواء العمل او توفر ضمانات كافية مثل الضمان الاجتماعي خلال الفترات الحرجة مثل الازمات الاقتصادية. من المهم ايضاً ان نذكر ان العراق يحتاج قبل كل شيء الى وضوح في أيديولوجيته وبرنامجه الاقتصادي، اذ من دونها فسنرى مسيرة مملوءة بالتناقضات وضعف التخطيط المنهجي التكاملي. ومن الضروري ان لا ننسى ان مجتمعاتنا تشكل سوقاً استهلاكياً أكثر من مما هو انتاجي وذلك لضعف الهوية الاقتصادية لنا وخصوصاً مع ضعف أيديولوجية الدولة وضبابية دور المواطن فيها. كون الدولة ريعية لم تساعد على خلق مناخات إنتاجية بعيدة عن قطاع الطاقة والبتروكيمياويات{26}.

هنا نرى ان اليات التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا سهلت على العقول والكفاءات العراقية معرفة مستويات المعيشة لأقرانهم في الدول الأخرى، فضلاً عن شعورهم بان الدولة لا تعمل بجهد للمحافظة عليهم والتمسك على ابقائهم كمنتجين ضمن العراق. علماً بان هذه الهجرة خلقت فراغاً ملحوظاً في جسد المجتمع العراقي، وخصوصاً في قطاعات الاستثمار والطب والجامعات. فضلاً عن ذلك نرى ان مستوى الدخل للمتعلمين والكفاءات العلمية اقل ودون مستوى دخل رجال الاعمال وأصحاب المهن والفنانين والسياسيين وغيرهم.

من المفيد ان نذكر ان اغلب هذه العقول والكفاءات لا ترغب بالسفر والهجرة خارج العراق ومتمسكة بعراقيتها وانما تقرر السفر بعد معاناة طويلة داخل مجتمعهم، ومع ضعف العدالة الاجتماعية وسوء تقسيم الثروات نرى ان هذه الكوادر تصل الى نتيجة ان طول الدراسة والسعي الى الحصول على اعلى الشهادات والخبرات غير كافية لمجازاتهم، وان الاخر الذي قد لم يكمل تعليمه او لا يملك مؤهلات مناسبة قد أصبح ذو مال او جاه او سلطة نتيجة سوء تقسيم الثروات والفساد او ضعف العدالة الاجتماعية او ضعف تطبيق النظام العادل مع فسح المجال للسراق او الفاسدين او الجاهلين في العبث بثروات الدولة.

3 ـ العامل الاجتماعي:

هناك عوامل اجتماعية ونفسية كثيرة تشجع الكفاءات على الهجرة خارج العراق، منها زيادة الوعي الاجتماعي عند الشباب والاطلاع الكامل على مستوى معيشة الاخرين نتيجة استخدام اليات التواصل الاجتماعي والشعور بأمان الحياة لدى اقرانهم في الدول الأخرى. هناك ايضاً عنصر ضعف مستوى التعليم الجامعي في العراق والذي يشجع العقول المبدعة في الهجرة الى الخارج لإكمال تعليمهم الجامعي والدراسات العليا وما بعدها {20}. فضلاً عن وجود قناعة عند المبدعين، ولو بنسبة غير كبيرة، ان الكفاءات العلمية غير مرغوبة في مجتمعنا ولا تحظى باهتمام كبير عند مسؤولي الدولة وبالتالي البحث عن مأوى جديد خارج العراق لاحترام ارادتهم وتلبيةً لرغباتهم وهي الطريقة الوحيدة التي يرونها امامهم. اذ تلعب العوامل الاجتماعية دوراً مهماً وبارزاً في حياة العقول المبدعة وخاصةً من عاش خارج العراق في الدول المتقدمة حيث تسود سيادة القانون واحترام الانسان والانضباط في العمل وتقدير انتاجية الفرد {18}.

4 ـ العامل السياسي:

تحتل السياسة جزء مهم واساسي في الشخصية العراقية، اذ ان متطلبات الحياة او ضعف شعوره بالأمن في يوميات حياته تعكس له ان الحل يكمن بتحسين الوضع السياسي، او ان السياسة الحكيمة هي جزء أساسي من مستلزمات الاستقرار في بلده العراق.

ان الحروب وتداعيات الإرهاب والاحتلال والاستبداد وقمع رأي الاخر وضعف فهم تطبيقات الحريات العامة الديموقراطية وحقوق الانسان والفوضى السياسية كلها عوامل واسباب تشجع العقول على الهجرة بحثاً عن مأوى أكثر استقرار وأمن. كل هذه العوامل تساعد على عدم الاستقرار السياسي، علماً ان الحروب المختلفة والظروف السياسية الصعبة التي مرت على العراق ساعدت الشباب على فقدان الامل، وخصوصاً مع أطالتها واخذت مديات واسعة وأدت الى عسكرة المجتمع واستنزاف طاقاته العلمية وكفاءاته المهنية. من جانب اخر عدم قبول رأي الاخر وضعف الوئام المجتمعي ساعد ايضاً على خلق استقطابات بعيدة عن المهنية وأقرب الى اقصاء الاخر نتيجة الاختلاف الفكري او الاثني او القومي او حتى المناطقي والعشائري. وما يزيد من تعقيد الحال ويشجع العقول والمال على الهجرة، او حتى لا يساعدهم على العودة او التواصل مع بلدهم الام، هي شعور النخب والكفاءات ان

الدولة ورجالاتها ومسؤوليها التشريعيين والتنفيذيين لا تنظر لهم بعيون الاحترام والتقدير، بل تراهم كـ(آلة للإنتاج) لا تحتاج الى أجواء صحية او مناخات تساعد على الابداع والتطور او ان هذه الكفاءات لا تحتاج ان تحتل سلم مواقع الدولة او أولوياتها في التخطيط والانفاق {16}.

لعل احد اهم أسباب هجرة العقول هو الشعور بالإحباط الذي اصاب اصحاب هذه العقول بسبب استلام مقاليد الحكم (تشريعيين وتنفيذيين) ممن يرونهم اقل درجة منهم في العلم او الخبرة وحتى ضمن إدارة الجامعات والمراكز العلمية والبحثية. خصوصاً وان هناك فهم عام ان التعيينات تتم عن طريق الأحزاب والمحاصصة وليس عن طريق الكفاءة والمؤهلات, وهنا نرى المستقل لا يتبوأ مواقع متقدمة في الدولة الا ما ندر، او ان الكفاءة والخبرة ليست بالشرط الضروري لتبوء منصب علمي او سياسي او تنفيذي مهم.

الكفاءات عموما لديها دوافع ومحفزات عديدة للعمل منها الإنتاج النوعي وتطوير ابحاثهم وقابلياتهم المهنية والعلمية واشباع روح البحث، او المشاركة الحقيقية في صنع القرار، او ارشاده. وبالتالي ما لم تلبى هذه الدوافع فأنها ستبحث عن فضاءات أخرى خارج العراق لتلبيتها.

5 ـ العامل المهني:

عندما نراجع المعايير والمقاييس الدولية في سرعة الأداء وسهولة المعاملات الرسمية المعنية باحتياجات المواطن او المستثمر او حتى بين أجهزة الدولة نفسها، نرى بوضوح صعوبة الإنجاز وشياع البيروقراطية اللامنتجة والمركزية الشديدة والتي تتعقد بتداخل معطيات أخرى مثل الفساد والمحسوبية في تفاعلاتها. بالإضافة الى ذلك ترى هذه العقول صعوبة في الحصول على مستلزمات عملهم واحتياجاتهم العلمية بسبب الروتين القاتل والذي يؤدي الى شعورهم بالإحباط وعدم مقدرتهم في تحقيق طموحاتهم او مشاركتهم في صنع القرار المعني بهم.

6 ـ العامل الإنتاجي:

احدى المؤشرات المهمة لاستعداد البلدان لقبول واستيعاب العلماء وأصحاب العقول المبدعة والمنتجة هي غنى إمكانيات واهتمام الحكومات بمراكز البحوث والتدريب وامثالها، بالإضافة الى ضعف الإنتاج نتيجة افتقار البلدان الى تكنولوجيا حديثة او بنى تحتية ملائمة

لتطوير العلوم او عدم تبني الحكومة لمشاريع تنموية لتطوير قدرات استيعاب الجامعات للنوع وليس للكم العلمي فقط {16}.

في بعض المرات نرى نتاج سوء التخطيط والإدارة ان يوضع الخريج المبتعث العائد تواً الى بلده العراق في مكان لا يناسب اختصاصه، والذي يعني ضعف تشجيعه على الابداع وجعل منصبه عرضة لكي يعطى للأخرين وقد يكونوا اقل اهليةً منه. من جانب اخر نرى العالم والمبدع يمضي الكثير من وقته لملاحقة متطلبات الحياة اليومية وبالتالي يقل انتاجه ومردوده العلمي او الإبداعي الى درجة قد يفقد احترامه لنفسه او لمحيط عمله. ولعل الحالة تتعقد وتسوء إذا اعتبر ارتباطه في العمل ان البحوث العلمية التي يريد ان يعمل تخصص عليها ترف ولا حاجة للعراق لها.

7 ـ العامل الأمني:

يعتبر العامل والهاجس الأمني الى جانب العوامل السياسية والاقتصادية في مقدمة الأسباب التي شجعت الكثير من العراقيين الى ترك وطنهم بحثاً عن بلاد آمنة ومناخات لا يشعرون فيها وعوائلهم بخطر على وجودهم من الاغتيال او الخطف أو التهجير..الخ,

بشكل عام يتجه العالم والعقل المبدع الى بلدان أخرى بحثاً عن عمالة او لإكمال دراسة او لتحصيل خبرة ليعود بعدها الى بلده حاملاً معه ما ادخر من مال او تطبيق خبرة حصل عليها هناك او لتدريس في جامعة داخل العراق بعد حصوله على الشهادات العليا. هجرة الكثير من العراقيين لا تأتي ضمن هذه المعطيات، اذ نراه يهاجر ولا يعرف بالضبط اين سيستقر به الدهر هو وعائلته، وذلك لان الهدف الاول والاساس له هو شعوره بالأمان المفقود وهرباً من الاوضاع الأمنية المتردية او خوفاً على نفسه، او عائلته، من الخطف او التهجير القسري {11,12}.

الأسباب والعوامل الخارجية لهجرة العقول ورأس المال البشري في العراق:

في مقابل العوامل التي دفعت المبدع والعالم وصاحب رأس المال الى الهجرة خارج العراق، نرى بوضوح وجود عوامل خارجية تشجع هؤلاء الى هجرة من العراق والاستقرار في جغرافيا بلدان تشجعهم على كسب خبرتهم او الاستثمار عندهم. قسم من هذه البلدان عملت وهيأت منذ عقود فضاءات ومشاريع تنموية وعلمية جعلتها تستطيع جذب العقول

المهاجرة. فضلاً عن قدرتها تهيئة تسهيلات مرتبطة بسلامة البدن والعقل مثل التسهيلات التربوية والمنزلية والصحية لهم ولأولادهم {1}.

حرفية وموضوعية التعيين والتشغيل في بلد المهجر والابتعاد عن المحسوبية والفساد شجعت الكثير على الهجرة لمثل هكذا بلدان، حيث الحصول على الامتيازات مرتبطة بقدراتهم وذلك لوضوح معايير الإنتاج بعيداً عن اللون او الدين او العرق او أي معيار مشابه. أضف الى ذلك تشجيع المغترب في البقاء بعد اتقانه للغة البلد المضيف وتأقلمه مع الحياة الجديدة مع ضرورة التذكر ان هذه البلدان كانت في الاعم الاغلب مستعمرة لأوطاننا ولديها علاقات اقتصادية وسياسية وعلمية قوية مع دولنا، وبضمنها العراق، وعليه لا نشعر كعراقيين بالغربة إذا درسنا واستقرينا في بريطانيا مثلاً {16}.

بخصوص الطلبة المبتعثين العراقيين نرى كذلك محفزات تمويل وإعطاء منح ومساعدات مالية او إقامة او تجنس، من قبل الجامعة نفسها او الشركات الأهلي بعد اكتشاف قدرات وابداعات العراقيين، لإكمال هؤلاء الطلبة للدراسات العليا والاستقرار في بلد المهجر. بالإضافة الى الامكانيات الهائلة التي توفرها الجامعات والمراكز البحثية للطلبة المبدعين وان كانوا من غير أبناء البلد نفسها. هناك ايضاً عنصر خارجي يشجع المبدع والعقل المنتج على الهجرة وهو مرتبط بمساعدة اهاليهم في داخل العراق. اذ نسبة لا باس بها من هؤلاء المغتربين يرسلون حوالات مالية منتظمة الى ذويهم داخل العراق وخصوصاً مع انخفاض مستويات المعيشة في بلداننا{22}.

تصنيفات ووجبات الهجرة:

نستطيع ان نصّنف العقول المهاجرة الى قسمين، قسم مهاجر نتيجة المعطيات والعوامل التي تطرقنا لها بالتفصيل أعلاه، وقسم مُهجّر نتيجة بطش الدولة زمن النظام البعثي ورميهم خارج الحدود بعد اسقاط جنسيتهم العراقية. أي ان هناك هجرة اختيارية نتيجة الرغبة في الانتقال الى بلد اخر، او الهجرة الاجبارية مثل التهجير والتي تتم بواسطة القوة.

هناك ايضاً طلاب ذهبوا للغرب للدراسة فقط واستقروا فيها بعد اكمال دراستهم، ومن هؤلاء مثلاً الأطباء الذين تخرجوا في العراق وتوجهوا الى الغرب بقصد التخصص، او أطباء الذين حصلوا على التخصص داخل العراق وهاجروا الى الغرب للعمل او للبحث العلمي. ما

يزيد من معطيات بقائهم في الغرب هو ادراكهم ان عليهم بالقبول بمستوى معيشة أدنى بعد ان عاش في دول الغرب بوضع أفضل وخصوصاً إذا استطاع ان يرسل فائض من دخله الى ذويه في العراق. هنا نرى تصنيف الهجرة الى نمطين، **الهجرة الدائمة** والتي لا يفكر او يخطط فيها المهجر للعودة الى بلده، **والهجرة المؤقتة** والتي يفكر فيها المهاجر للرجوع الى بلده الام عند انتهاء أسباب هجرته مثل عودة الأمان او الانتهاء من الدراسة او غيرها {16،21}.

لقد كانت عمليات هجرة العقول والكفاءات والمال العراقي بعدة وجبات، أولها في سبعينات القرن الماضي بعد إيجاد الدولة صعوبة في تشجيع الكفاءات بالعودة الى العراق والتي أدت الى الاستعانة بمواطنين من بلدان أخرى وخصوصاً من الدول العربية مثل مصر{21}. كما لاحظنا زيادة واضحة في عملية هجرة الكفاءات اثناء عقد الثمانينات، لأسباب عديدة منها هروب الكفاءات من مطحنة الحرب العراقية-الايرانية، او عدم رغبتهم في المشاركة في سياسة التبعيث القسرية داخل مؤسسات الدولة او عمليات التهجير القسرية للأكراد الفيلية ومن عنون بالتبعية الايرانية. وعليه أصبح من الواضح وجود نهج حكومي بالتفريط بقوى المجتمع البشرية المؤهلة للبناء نتيجة أغراض سياسية للحكومة. كرد فعل لهذه الهجرة حاولت الحكومة فرض سياسيات تسعى للحد من الهجرة مثل منع السفر او طلب ضمانات شخصية او مالية عالية على أقرباء المبتعث مثلاً {مصدر}.

بعد احتلال النظام السابق للكويت وما نتج عنه من حرب خليج ثانية وانتفاضة شعبانيه والحصار الدولي على العراق، توجه الكثير من الكفاءات العراقية المتبقية داخل البلد الى دول عربية واوروبية طالبين اللجوء السياسي او الانساني او العمل ضمن الجامعات والمعاهد البحثية وقطاع التعليم، واستمرت عمليات الهجرة طوال عقد التسعينات والتي أدت الى تلاشي الطبقة المتوسطة وشحة الجامعات والمؤسسات العراقية من العقول المبدعة والعالمة. وبعد غزو الولايات المتحدة للعراق عام 2003، بدأت هجرة جماعية جديدة ولجوء مئات الالاف من العراقيين الى دول مختلفة واهمها دول الجوار والغربية. هذه الوجبة الجديدة تضمنت رؤساء الاموال، والكفاءات والمبدعين. ومع انتهاء العقد الاول للألفية الثانية تصدر العراق قائمة الدول في عدد اللاجئين. دوافع هذه الوجبات الجديدة كانت متعلقة بضعف الامن والجريمة المنظمة وتداعيات التوترات الطائفية. وعليه نستطيع ان نقول ان تيار هجرة العقول ورؤساء المال والمبدعين والعلماء تصاعد مع الزمن بسبب زيادة التوترات السياسية والأمنية، كأولوية، والاقتصادية كعنصر ثانوي، داخل العراق {17}.

معالجات الدول الاخرى:

عملية اعادة العقول المهاجرة الى بلدهم الام لم ولن تكون عملية سهلة او سريعة. هناك امثلة جيدة بهذا الخصوص وكذلك هناك تجارب نجحت بعض الشيء في تفعيل الهجرة العكسية او في جذب استثمارات المغتربين لبدهم الام. على سبيل المثال، هناك بعض الدول قدمت حزمة تسهيلات للمغتربين للرجوع وكانت هذه الحزمة من المزايا الاقتصادية، بما في ذلك التنازلات الضريبية، وحوافز لبدء أعمال تجارية جديدة، وتقديم المشورة بشأن التوظيف، ومساعدة التأمين الصحي، وتخفيض اجور الطلاب. حصل المواطنون الذين عاشوا في الخارج لأكثر من خمس سنوات على جميع المزايا بينما حصل أولئك الذين كانوا أقل حظًا على جزء منهم {3}. او قيام بعض من الجامعات بإنشاء «مراكز تمييز أكاديمية» في مختلف المجالات في محاولة لاستقطاب العلماء الشباب والباحثين مرة أخرى. او تأسيس الشركات المبتدئة والبحثية والتطويرية في مجال التكنولوجيا الحيوية، في محاولة لإعادة المغتربين{7}.

هناك مؤشرات جيدة في هذا الشأن، اذ العديد من الطلاب العرب والخريجين الشباب لم يعودوا يحلمون بالعمل في (Google) أو(Yahoo) في الولايات المتحدة أو أوروبا، بل يسعون بدلاً من ذلك إلى أن يصبحوا قادة مبتكرين في بلدانهم. ولقد أصبح المهنيون الشباب في الشرق الأوسط أكثر اهتماما بإثبات إبداعهم ومهاراتهم في اوطانهم. من ليبيا إلى لبنان، هناك «نزيف العقول الان تمر بحالة عكسية» بين العمال الشباب، مع عودة العقول من الخارج، علما ان آخرون قرروا عدم الرحيل في المقام الأول. يظهر هذا الجيل الجديد من رواد الأعمال للعالم أنهم قادرون على الابتكار الإبداعي في المنزل{6}.

يحتاج العالم العربي إلى نماذج اقتصادية جديدة متجذرة في العلوم والتكنولوجيا، والتي يمكن أن تساعد في معالجة البطالة المعطلة بين الشباب المتعلم وتنويع الاقتصادات التي تعتمد بشدة على احتياطيات النفط والمساعدات الخارجية. هناك جيل جديد من ريادة الأعمال ذات أحلام كبيرة والقدرة على تحقيقها. ولكن بالنسبة لهؤلاء الرياديين سيكون لهم تأثير قوي على مجتمعاتهم، فإن الحكومات يجب أن تقوم بتهيئة البنية التحتية التي يمكن أن تدعم طموحاتهم، وبينما يبدو أن بعض الدول العربية، تتحرك في هذا الاتجاه، لا تزال هناك العديد من التحديات. على سبيل المثال لا الحصر، لا يزال أمام لبنان، مثل البلدان العربية الأخرى، الكثير للقيام به عندما يتعلق الأمر بكفالة الوصول إلى الإنترنت بشكل مرض، وهو ما يطلبه العديد من أصحاب المشاريع الموجهة نحو التكنولوجيا{6}.

الحقيقة القاسية هي أن عدداً قليلاً فقط من البلدان نجح في اجتذاب المهاجرين الموهوبين إلى بلادهم، بينما يمكنها أن تفعل الكثير لمعالجة أسباب هجرة العقول، حيث ان سياسات الحكومة المتوجهة للعلوم والتكنولوجيا هي المفتاح في هذا الصدد. فضلاً عن إن تطوير مراكز التميز للبحث العلمي وتأطير ظروف الابتكار وروح المبادرة في مجال التكنولوجيا العالية يمكن أن يجعل البلاد جاذبة للعمال ذوي المهارات العالية، سواء من داخل البلاد أو من الخارج. المهمة ليست سهلة وتستغرق وقتا طويلا وهناك عدة تجارب عالمية في هذا المجال مثل استثمار الهند في الموارد البشرية في العلوم والتكنولوجيا وتملك قدرات البحث والتطوير الخاصة بها إلى الخمسينات، وإطلاق الصين مؤخراً مشروعاً لتطوير 100 جامعة في مؤسسات عالمية المستوى لا توفر التدريب على التعليم العالي فحسب، بل توفر فرصًا للعمل الأكاديمي والبحثي أيضًا{8}. بالإضافة الى ذلك، وضمن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تخطط حكومة المملكة المتحدة لزيادة رواتب ما بعد الدكتوراه بنسبة 25 ٪ وزيادة التمويل لتوظيف أساتذة الجامعات. وفي فرنسا، تم إنشاء حوالي 7000 منصب تعليمي وباحث منذ عام 1997 للاحتفاظ بالموهبة وتشجيع عودة ما بعد الدكتوراه العاملين في الخارج. بينما تتطلع المفوضية الأوروبية إلى تحسين جاذبية منطقة الأبحاث الأوروبية، وقد ضاعفت مبلغ التمويل المخصص للموارد البشرية في إطار برنامج الإطار السادس للبحوث إلى 1.8 مليار يورو{8}.

خطر نزيف العقول حقيقي، ومع ذلك، يمكن للبلدان أن تخلق فرصًا للبحث والابتكار وريادة الأعمال في المنزل وتحفز تدفق العائدين من المهاجرين ورؤوس الأموال، فضلاً عن الوصول إلى شبكات الابتكار الدولية. ومع المزيج الصحيح من السياسات والتعاون الدولي المستدام، يمكن للعديد من البلدان، كما أشار أحد المسؤولين الهنود، أن يتم تحويل «هجرة الأدمغة» إلى «بنك عقلي» {8}، للبلدان التي يحدث فيها نزيف العقول والتي تمر الان بحالة عكسية هي بلدان نامية، أو البلدان التي تعاني من تأثير كبير من «هجرة العقول» من البلدان المتقدمة. وقد حاولت الحكومات عكس اتجاه هجرة العقول من خلال تنفيذ عقود جديدة، ومنح دراسية، وسياسات حكومية، وعدة طرق أخرى. هناك ثلاث طرق لتنفيذ وتعزيز هجرة العقول العكسية من خلال الحكومات التي تحتفظ بطلابها، وتشجيع الطلاب على متابعة الدراسات الجامعية في الخارج والترويج لعودتهم، والتعامل مع المعنيين الذين سيشجعون المغتربين على تحويل المدخرات، والعمل كجسور للاستثمار الأجنبي والتجارة، وتسهيل نقل

المهارات والمعرفة {9}. كما يمكن الاستفادة من مجموعة التوصيات لتقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا للأمم المتحدة وخصوصاً توصيات التقرير النهائي ورشة عمل حول الهجرة والمعنون بإدماج الهجرة الدولية في استراتيجيات التنمية{22}.

معالجات العراق الممكنة:

1 ـ المعالجات الحكومية:

قبل الشروع في البحث وتشخيص المعالجات المناسبة لمشكلات هجرة العقول والمبدعين ورؤوس الاموال خارج العراق، هناك سؤال مهم حول تحديد أولويات الدولة ورؤاها المستقبلية والطريقة والمنهج المتبع في تحديد هذه الاولويات وكيفية ادارتها. اذن التحدي الاول استراتيجي ومن ثم اداري أكثر من ان يكون متعلق بطبيعة الثروات المادية او العقلية. وعليه فهل انشاء الجامعات وتطويرها مثلاً من الاولويات؟ اذ قلنا نعم عندها سنحدد المعالجات الصحيحة لكيفية تطوير قطاع التعليم والجامعات وجذب العقول المهاجرة لدعم هذا التطوير لهذا القطاع المهم. كما من المفيد ان يتم تشكيل اقسام متخصصة في الوزارات العراقية المعنية والتي تهتم بشؤون عودة الكفاءات ورؤوس الأموال والمبدعين وتقوية اليات التواصل معهم. وقد يتضمن عملهم توفير الفرص لأصحاب الكفاءات في الجامعات او الوزارات ومؤسسات الدولة المختلفة. طبعاً يجب ان تستفاد من هذه الكفاءات الخبرات المحلية لكي يكون هناك تفاعل ولا يشعر المحلي بالغبن. فهناك الكثير من الأمثلة الإيجابية في كيفية المحافظة او تشجيع العقول على الرجوع الى بلدانها والمشاركة في إعادة الاعمار{8}.

كما ان هناك تجارب أخرى مفيدة يمكن ان نستفاد منها نحن العراقيين، مثل كيفية التعاطي الإيجابي للبنانيين مع جالياتهم في الخارج. اذ كان لهؤلاء المغتربين دور في إعادة احياء الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبنان. هناك نرى دروس مفيدة لنا في تحديد مجالات البناء والتمويل وتحديات الدور التكاملي في اعادة الاعمار لبنان بين رؤوس الاموال اللبنانية الخارجية مقابل المحلية منها{6,24}.

ما نحتاجه هو رسم سياسات لاستثمار الموارد البشرية بشكل اخر غير المعهود به سابقاً. فهناك ترابط مهم بين تنمية القطاعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وبين الحفاظ على العقول داخل البلاد، فالتنمية الشاملة المطلوبة تعني تغيير الهيكلية الحالية في تحديد

الأوليات والتركيز على بناء الانسان قبل كل شيء، اذ من دون ذلك فلن نستطيع بناء مجتمع مدني محوره السلامة البدنية والعقلية لمواطنيها. اذ اننا نواجه تحديات مختلفة متعلقة بخطورة امننا. هذه الخطورة لا يمكن ان تعالج ما لم نعيد النظر في كيفية المحافظة على العقول والمبدعين ورؤوس الأموال العراقية. عندها سنرى التأثيرات الإيجابية المتبادلة بين القطاعات الاكاديمية والعلمية والمهنية والثقافية. نعم هكذا نوع من الإدارة الجديدة ضرورية لتحسين الحال ورفع مستوى التعليم والمهنية داخل المجتمع العراقي.

كما من الضروري ان تفكر الدولة في كيفية الاستفادة من اذرعها الحالية مثل السفارات وملحقياتها المختلفة في جذب هذه العقول مرة أخرى للعراق. مثل ان تقوم السفارات العراقية والملحقيات الثقافية في الخارج بجرد كامل للكفاءات العلمية العراقية، ولمختلف الاختصاصات المتواجدة في البلد واللقاء المباشر بهم والتواصل معهم حول احتياجات العراق وكيفية الاستفادة من خبراتهم، وفي الوقت ذاته العمل على اعداد قوائم تفصيلية حول هذه النخب العلمية وتحديد رغبتهم بالعمل الجامعي او الوظيفي او أي طريقة مفيدة اخرى. كما على الوزارات ان تدرس وتحدد احتياجاتها من مختلف الاختصاصات العلمية العائدة للوطن وان يتم التنسيق بينها وبين الوزارات المعنية مثل التعليم العالي والبحث العلمي بخصوص ذلك، وهنا من الضروري لهذه الوزارات ان تضع برنامج ملموس لاستيعاب عودة الكفاءات العلمية وحَلّ مشاكلهم ضمن خطة زمنية{26}. الشيء نفسه بخصوص جذب الأموال والاستثمارات لرؤساء الأموال من العراقيين في الخارج{24}.

2 ـ معالجات جهات غير حكومية مثل منظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص المعنية بمجالات الموارد البشرية ورأس المال البشري:

من الممكن جداً ان نساعد في إعادة اعمار العراق عن طريق استخدام التكنولوجيا في التواصل المستمر بين الوطن الجديد للعقول المبدعة والعراق. اذ ليس من الضروري ان تتوقف العلاقة نتيجة البعد الجغرافي بين العراقي الموجود في خارج وطنه ومؤسساته التي يستطيع هو مساعدتها على التطور. كما يمكن ان يستفاد من تقنيات التعلم عن بعد بألقاء المحاضرات والحلقات النقاشية عبر الانترنت او انشاء شركات تقنية متطورة داخل العراق ودعمها مادياً من الخارج.

يمكن جداً ان نرى من خلال تشجيع القطاع الخاص في تمويل الأنشطة العلمية وذلك لإخراج الدولة من الهيمنة على قطاع الأبحاث والتطور العلمي. وهنا سنرى الاستثمار الحقيقي

للبحوث العلمية في خدمة المجتمع. فان منهجية اقتصاد السوق بحد ذاتها قد تكون كفيلة بتركيز الأبحاث حول ما هو مفيد للمجتمع. وطبعاً من الضروري هنا ان يكون هناك تواصل مستمر بين قطاع البحث العلمي والجامعات (الحكومية والأهلية) والمنشآت الصناعية الاهلية والحكومية العراقية. وهنا تحتاج الحكومة الى زيادة ميزانياتها المعنية بالبحث والتطوير العلمي والتي بحد ذاتها ستساعد على انشاء قطاعات بحثية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. هذا كله غير ممكن ما لم تركز الحكومة على قطاع البحث وتطوير الإمكانيات العلمية في المجتمع. ومن الضروري ان نذكر ان جزء من هذه المعالجات متعلقة بالابتعاد عن ثقافة تعيين اشخاص غير مؤهلين في المناصب العلمية والأكاديمية. وعليه ضروري ان نرى استقلالية الجامعات والمؤسسات البحثية من تأثير السلطة وإعطاء المؤسسات العلمية الحرية لرسم سياساتها وبرامجها {مصدر}.

تشجيع المغتربين بالعودة الى العراق ولو من خلال مواسم او فترة محددة على شكل زيارات ميدانية او المشاركة في مشاريع مشتركة. فما الضير بتهيئة المستشفيات لاستقبال موسمي للأطباء المغتربين، او الجامعات للأساتذة او المراكز البحثية العلمية او الإنسانية للباحثين وما شابه ذلك. هنا سنرى ان التواصل سيكون مفيد لكلا الطرفين وإمكانية الاستفادة من اخر التكنلوجيا لكون ذلك المغترب مستمر في عمله في وطنه الجديد، وقد يكون من المفيد ايضاً بالتفكير بتنفيذ مشاريع علمية مشتركة.

الثروات عند الامم:

من المفيد الاشارة الى ما قرأته في أحد المواقع تصنيف {25} بشأن تشخيص أهمية واثر أنواع الثروات عند الامم، فهناك نوعان من الثروة، عقلية ومادية. وهي تتوفر عند الدول على النحو التالي:

- **دول المرتبة الأولى**: هي تلك الدول التي تمتلك ثروات باطنية وأخرى عقلية, فهذه الدول لا خوف عليها ولا وجل حاضراً ومستقبلاً ولديها مستقبل باهر.
- **دول المرتبة الثانية**: هي تلك الدول التي تمتلك قدرات عقلية كبيرة أو التي يمكن أن تمتلكها مستقبلاً وبرغم أنها لا تمتلك ثروات طبيعية كبيرة, لكن لها مستقبل موعود.
- **دول المرتبة الثالثة:** هي تلك الدول التي تمتلك ثروات طبيعية ولكنها فقيرة في ثرواتها العقلية, فحاضرها براق ولكن مستقبلها صعب إذا لم تستطع تأمين الثروات الطبيعية المطلوبة.

- **دول المرتبة الرابعة**: هي تلك الدول التي لا تمتلك ثروات طبيعية ولا أخرى عقلية, فإن حياتها مهددة حاضراً ومستقبلاً وستكون أوضاعها قاسية كما هو متوقع.

هنا يأتي السؤال عن أي من المرتبات أعلاه واقع العراق؟ واي من المرتبات أعلاه نريد ان يكون العراق بضمنها؟

الخاتمة

هناك ترابط واضح بين أسباب الهجرة ودوافعها ونتائجها، وهذا الترابط يمتد الى خطورة الهجرة وتكلفتها الثقيلة التي يتكبدها المجتمع نتيجةً لخسارة استثمارها بترك الكفاءات للوطن وفي أمس الاوقات والحاجة، والتي تعني تجفيف منابع العلم والتطور الحقيقي التجديدي. ولابد للدولة العراقية من أن تقوم بتطوير إمكانياتها بحيث تستطيع استقطاب وإعادة هؤلاء العلماء والمبدعين ورؤوس الاموال إلى ربوع وطنهم والذين بإمكانهم أن يساهموا في بناءه ويؤثروا نوعياً وجذرياً في التنمية والتقدم والازدهار وارجاع العراق الى مكان الصدارة اللائق به.

العقول التي هاجرت لعدة أسباب ممكن ان تكون عناصر مساعدة للاسترداد التجربة والتكنولوجيا والمال في بناء وتطوير بلدهم الام. يتطلب الاستفادة من هذه الفرصة فتح قنوات للتواصل مع هذه العقول بطرق متنوعة ومبتكرة. في نهاية المطاف فإن إشراك المهاجرين الذين يعيشون في الخارج في خلق الفرص في داخل العراق يعني المنفعة المشتركة في الاحتفاظ بالموهبة والخبرة وكذلك إعادتها إلى وطنهم عندما تسمح الفرص والاجواء. إن بناء العراق ممكن ان يتقدم بسرعة من خلال الاستفادة من العقول المبدعة في الخارج وكذلك من رؤوس الأموال التي هاجرت الى الوطن نتيجة عوامل مختلفة قابلة للإصلاح.

مع انتهاء الحرب العسكرية على داعش، يواجه العراق فصلاً جديداً من التحديات المعنية بالمصالحة السياسية والمجتمعية، وإعادة اللاجئين المهجرين والمهاجرين، وإعادة الاستثمار، ومحاربة الفساد وغيرها من التحديات. كل هذه التحديات الكبيرة تتطلب جهود كبيرة لإشراك المستثمرين والعقول العراقية داخل وخارج العراق. هنا يمكن ان نرى دور مهم للمجتمعات المغتربة العراقية من ذوي العقول والأموال والابداع المتميزة. اذ تمتلك تلك المجتمعات علاقات اجتماعية وثقافية واقتصادية فعالة ومهمة مع مجتمعاتهم المحلية التي ممكن ان تسد ثغرات ناقصة ودور مفيدة في اعادة البناء. بالإضافة الى بعدهم المحلي فممكن جداً

للعراقيين المغتربين السعي لخلق روابط عمل وبناء بين المسؤولين العراقيين في الداخل مع اطراف خارجية والتي لا يمكن الوصول إليها من قبل المؤسسات الحكومية التقليدية أو المؤسسات غير الاقتصادية.{24}

الباحث ليس بمتخصص في مواضيع التنمية ولكن العمل ضمن الجاليات العراقية المختلفة، كمتطوع في مؤسسات المهجر او كممثل رسمي للعراق في تلك البلدان، علمتنا ان للعراق خزين استراتيجي ممكن جدا ان يفيد في العلم او المال او الجهد، وممكن جداً ان تكون كجسر لربط احتياجات العراق بالأطراف الخارجية والعلوم التي نحن في امس الحاجة لها لإعادة اعمار العراق بعد عقود الحروب والإرهاب والحراك السياسي غير البناء. كُتب هذا البحث لأثارة هذا الموضوع المهم والمنسي ولإعطاء أصحاب الشأن والرغبة بعض معالم طريق للبناء من جديد على أسس مفيدة ومؤثرة.

واخيراً نقول ان العراق ما بعد داعش مفروض ان يكون عراقاً مختلفاً، وهنا يأتي السؤال عن طبيعة التغييرات التي يجب إجراؤها إذا كانت إعادة الإعمار هي الاولى؟ اذ لا يمكن ان نكمل صورة إعادة البناء من دون تقييم وتفعيل زيادة إدماج العقول ورؤوس الأموال والمبدعين العراقيين في جهود إعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وتحفيزهم في المشاركة في التخطيط والاعمار. علما بان الكثير من هؤلاء العراقيين اظهروا رغبتهم في المساهمة في إعادة إعمار بلدهم الام، لكن العديد من القضايا والمعوقات الحقيقية تمنعهم من إحراز تقدم أو إيجاد سبل مؤثرة للقيام بذلك. ومن الواضح أن الأمن والفساد من العوامل المهمة وتعتبر مصدر قلق كبير لمن يقيم في الخارج ويريد ان يشارك في الاعمار، ولكن هنا كقضايا أخرى تستحق منا ان نصرف جهد ووقت وطاقة في فهمها ومعالجتها.

المصادر

1 ـ How Extensive Is the Brain Drain?

http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/199906//carringt.htm

2 ـ Israel expats returning home in record numbers

https://www.jpost.com/National-News/Israeli-expats-returning-home-in-record-numbers#article=0Q0I1NTVEQkRDREM3RTVGNDY4NjhBNUYwODlGNERBMDM=

3 ـ Plan to fight brain drain approved

https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3862105,00.html

4 ـ Brain drain costs Arab world dearly

https://www.thenational.ae/world/mena/brain-drain-costs-arab-world-dearly-1.519583

5 ـ Middle East brain drain shows signs of reversing

http://www.arabnews.com/middle-east-brain-drain-shows-signs-reversing

6 ـ The brain drain: Old myths, new realities

http://oecdobserver.org/news/archivestory.php/aid/673/The_brain_drain:_Old_myths,_new_realities.html

7 ـ Reverse brain drain

https://en.m.wikipedia.org/wiki/Reverse_brain_drain

8 ـ Huge cost of Iranian brain drain

http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/6240287.stm

9 ـ Brain drain puts new strain on Iraq
http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/4726281.stm

10 ـ The Iraqi brain drain
https://www.theguardian.com/world/2006/mar/24/iraq.jonathansteele

11 ـ The Impact of the Intellectual Migration on the United States and Eastern Europe
https://www.vanderbilt.edu/AnS/physics/brau/H182/Term%20Papers/Eric%20Weiss.html

12 ـ More U.S. Scientists and Engineers Are Foreign-Born
https://www.prb.org/usforeignbornstem/

13 ـ Immigrants play increasing role in U.S. science and engineering workforce
https://www.nsf.gov/news/news_summ.jsp?cntn_id=136430

14 ـ Brain drain from developing countries: how can brain drain be converted into wisdom gain?
https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC1275994/

15 ـ هجرة العقول
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=82661

16 ـ هجرة الأدمغة العربية.. كفاءات يستفيد منها في الخارج فقط
https://alarab.co.uk/هجرة-الأدمغة-العربية-كفاءات-يستفيد-منها-في-الخارج-فقط

17 ـ أسباب الهجرة
http://mawdoo3.com/أسباب_الهجرة

18- تقرير حول محور: «الهجرة والشباب العربي: الهجرة والمستقبل»
https://www.dohainstitute.org/ar/News/Pages/art81CBAAE5.aspx

19ـ اثار الهجرة الدولية على رأس المال البشري في البلدان المرسلة للعمالة: «مصر نموذجاً»
http://alolabor.org/wp-content/uploads/2012/11/Magdat_Emam.pdf_4

20 ـ الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: إدماج الهجرة الدولية في استراتيجيات التنمية

https://www.unescwa.org/ar/node/4451

21- هجرة العقول العربية «مقترحات عملية ورؤى مستقبلية للمواجهة»

17494/http://repository.sustech.edu/handle/123456789

22 ـ بحث لدكتور ماجد الساعدي حول الجاليات

The Role of the Expatriate Business Community in Rebuilding a State After Forced Failure, A Case Study of Iraq for Master Research M.phil for Political Science & International Relations by Professor Majid AlSadi

23 ـ كتاب نزيف الأدمغة العربية المهاجرة وإدارة استثمارها لفتحي سرحان

https://books.google.co.uk/books/about/html?id=WqvEDgAAQBAJ&redir_esc=y

24 ـ هجرة الكفاءات العلمية العراقية ـ الأسباب والمشاكل والحلول لدكتور نجم الدليمي

http://www.ankawa.com/forum/index.php?topic=262596.0

القسم الثالث

الواقع العراقي

العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية

العراق ـ اليابان مثلاً

المقدمــة:

يرتبط العراق واليابان بعلاقات صداقة وتعاون ثنائي منذ شهر تشرين الثاني من العام 1939، الذي شهد افتتاح اول مفوضية يابانية في بغداد. وبعدها بسنوات تم إفتاح مفوضية عراقية في طوكيو في كانون الاول عام 1955، لتستمر بعدها العلاقات بالتطور وصولاً الى مرحلة تبادل السفراء بين البلدين في كانون الثاني 1960. وقد شهدت العلاقات الاقتصادية بين البلدين ازدهاراً كبيراً خلال فترة السبعينات من القرن الماضي، إذ كانت اليابان تمثّل ثاني أكبر مصدر للعراق بعد المانيا الغربية في حينها. وكانت المشاريع اليابانية في مجالات الطاقة والاتصالات والبنى التحتية والاسكان، لها بصمة واضحة في العراق منذ ذلك الوقت ,ولغاية الان.

استمرت العلاقات الاقتصادية والتجارية بالتطور في الثمانينات واستمرت عجلة التعاون الثنائي بالدوران رغم سنوات الحــرب العراقية-الايرانية الثمان. ومن ثم جاءت لتأتي فترة التسعينات التي مثلّت سنوات من القطيعة في علاقات البلدين، بعد غزو النظام البعثي للكويت في آب 1990. وقد أبدت اليابان جدية عالية في تنفيذ قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالعقوبات الاقتصادية على العراق، إذ تراجعت خلال تلك المدة التعاملات الاقتصادية والتجارية بين البلدين ـ انعدمت تقريبا ـ لصرامة الموقف الياباني تجاه العمل الذي أقدم عليه نظام صدام حسين آنذاك.

وإدراكاً من أهمية المرحلة التي يمر بها بلدنا في الوقت الحاضر، واحتياجاته الاساسية خلال مرحلة اعادة الاعمار، فقد ارتأيت اعداد دراسة موجزة لواقع العلاقات مع اليابان وسبل تطويرها على المستوى وصولاً الى علاقات شراكة استراتيجية طويلة الأمد. فالعراق الجديد

يواجه تحديات حقيقية تتمثل بتأمين المصادر المالية اللازمة لتنفيذ مشاريع اعادة اعمار البنى التحتية وتوفير الخدمات الاساسية من جهة، والنهوض بالواقع الصناعي والعمراني، وبناء اقتصاد رصين من جهة أخرى.

لذا ارتأيت لأعداد رؤية واقعية تقوم على الموازنة بين احتياجاتنا الوطنية الملحة من جانب المنافع التي من الممكن ان نجنيها من اليابان، وفقاً لسياسة المصالح المتبادلة، التي كانت الأساس لقيام مشروع الشراكة الاستراتيجية بين العراق واليابان، والذي تم التوقيع على بيانه ببغداد، في شهر كانون الثاني عام 2009، ليكون القاعدة الاساسية لتعاون شامل بين البلدين. الا ان هذا الاتفاق لم يجد طريقه الى التطبيق العملي، بسبب التعقيدات المحيطة بالملف الامني والتشريعي والسياسي والاقتصادي في العراق، وعدم وجود رؤية عراقية محددة في رسم حدود سياستنا الاقتصادية تجاه اليابان.

ومن الضروري بيان الفوائد التي من الممكن ان يحققها العراق من خلال تبني سياسة مدروسة تجاه بلد يمتلك اقتصاداً قوياً على المستوى العالمي، مدعوم بقدرات تقنية وخبرات فنية وموارد بشرية ومالية كبيرة، يمكن توظيفها مجتمعة في المهمة الوطنية النبيلة؛ لإعادة بناء العراق، خاصةً في المجالين الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية.

ولتسليط الضوء على واقع العلاقات مع اليابان، وعناصرها الكامنة، وآفاقها المستقبلية، والسبل الكفيلة بتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة للعراق، أقدم هذه الورقة والتي تتكون من محاور مختلفة:

اولاً ـ نظرة على واقع العلاقات الثنائية بين البلدين:

لقد كانت اليابان من الدول السباقة في تقديم الدعم للعراق الجديد وعلى جميع الاصعدة متمثلة بما يأتي:

أ. الدعم السياسي:

كانت اليابان ولا تزال من الدول الداعمة لعملية التحول الديموقراطي الجارية في العراق، وهي تدعم باستمرار مواقف العراق في المحافل الدولية. وقد قامت اليابان بإرسال قوات الدفاع الذاتي اليابانية الى مدينة السماوة خلال الاعوام (2004-2006) للمشاركة في تعزيز الامن في المدينة، ودعم مشاريع اعادة الإعمار فيها، في خطوة غير مسبوقة بتاريخ اليابان

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. كما كانت اليابان في طلائع الدول التي سارعت الى فتح سفاراتها في بغداد، بعد عام 2003. فضلا عن ما تقوم به الخارجية اليابانية من اصدار بيانات دورية تعكس وجهة نظر ايجابية اتجاه التطورات التي تشهدها العملية السياسية في العراق؛ فقد قامت الوزارة بعد 2003 ولعدة سنوات باستحداث منصب سفير ملف اعمار العراق، في تلك الوزارة لتفعيل دور اليابان في المشاركة بإعادة اعمار العراق. وقد تبادل المسؤولون في البلدين زيارات رسمية على اعلى المستويات. وفي كانون الثاني 2017 تم فتح مكتب اليابان القنصلي في أربيل.

ب. الدعم المالي والتقني.

اولاً: أطفاء الديون المترتبة على العراق: لقد كانت اليابان في طليعة الدول التي وافقت على إطفاء 80% من ديون العراق كعضو في نادي باريس. وبذلك اسقطت اليابان ما يقارب (6,7 مليار دولار) من ديونها المستحقة على العراق، وجدولة المتبقي من تلك الديون على مـــــدى 23 عام كفترة تسديد، على ان تسبقها فترة سماح أمدها ستة اعوام.

ثانياً: منحة مالية: قدمت اليابان، كجزء من تعهداتها خلال مؤتمر مدريد للمانحين عام 2003 وبعدها ـ مبلغ 2 مليار دولار كمنحة مالية خصصت لتأهيل مشاريع في قطاعات الكهرباء، والصحة، والامن، والاتصالات. كما قدمت اليابان مساعدات الى النازحين بقيمة 361 مليون دولار وذلك من خلال الامم المتحدة والمنظمات الدولية وغير الحكومية بالإضافة الى مبلغ 217 مليون دولار لميزانية 2016. إضافة الى دورات تدريبية أُقيمت في اليابان ومصر والاردن لمتدربين من الوزارات العراقية والذي بلغ عددهم أكثر من 7990 شخص لغاية شباط/2017، في إطار التعاون التقني بين البلدين.

ثالثاً: القرض الياباني الميسّر: كما تعهدت اليابان خلال مؤتمر مدريد، بمنح العراق قرضاً ميسراً بقيمة 5.9 مليار دولار، وبفائدة هامشية، خُصص لتنفيذ 25 مشروع في قطاعات البنى التحتية للاقتصاد العراقي، والقطاعات التي لها تماس مباشر مع الحياة اليومية للمواطن العراقي، ومنها: الكهرباء والنفط والنقل والزراعة والاتصالات والصحة وأخيرا الصرف الصحي. وسعت اليابان الى توسيع الرقعة الجغرافية لهذه المشاريع لتغطي اغلب مناطق العراق ومنها إقليم كردستان، والعاصمة بغداد والمحافظات الغربية، فضلا عن بابل والبصرة والمثنى.

ج. القطاع الخاص:

العلاقات بين القطاع الخاص العراقي ونظيره الياباني محدودة جداً، ومعظم الصفقات تتم عبر شركات وسيطة بين الجانبين، وهذا الموقف له اسباب سنعود الى ذكرها لاحقاً في هذه الدراسة. ومن الضروري ان لا ننسى ايضاً الدور الفعال لمشاركة اليابان السنوية في معرض بغداد الدولي.

ثانياً ـ احتياجات العراق التي يمكن لليابان تأمينها كلياً أو جزئياً:

بعد الدمار الذي لحق بجميع قطاعات الحياة في العراق نتيجة الحروب المتعدد والسياسات الهوجاء التي انتهجها النظام الصدامي والعقوبات الاقتصادية الأممية التي دامت ما يقارب الـ13 عاما، أصبح العراق في حاجة ماسة الى اعادة تأهيل جميع المجالات التربوية والصحية، والخدمية، وبناه التحتية. مما يخلق ضغوطاً هائلة على الموازنة الحكومية في ظل تراجع القطاعات الانتاجية في البلاد، وتراجع القدرات التصديرية باستثناء القطاع النفطي الذي يعاني اصلاً من تذبذب في أسعار النفط العالمية، واستنزاف للموارد المالية الحكومية من اجل مواجهة التهديدات الإرهابية، وتخصيص موازنة حرب لمواجهة كيان داعش الارهابي وطرده من الاراضي العراقية وتحريرها، ويمكن وضع توصيف موجز لتلك الاحتياجات التي من الممكن ان نعتمد على اليابان في تغطيتها او تغطية اجزاء كبيرة منها، وهي كالاتي:

أ. قطاع النفط والغاز الذي يشمل الاستخراج والمصافي وبناء الانابيب الناقلة للنفط الخام والغاز. ونشير هنا الى تصريحات المسؤولين في وزارة النفط العراقية الذين أعلنوا حاجة هذا القطاع لإعادة إعمار البنى التحتية فيه، والمحور الاهم في هذا الموضوع هو الحاجة لاستثمارات مالية ضخمة لتغطية نفقات عمليات البناء والاعمار التي تكلف مبالغ طائلة. مما يضيف عبئاً كبيراً على الموازنة الحكومية للعراق وعلى الاقتصاد العراقي ككل، ومن الجدير بالذكر ان اليابان لديها الامكانات المالية والتقنية والخبرة في هذا المجال وهناك كثير من الشركات اليابانية ذات الباع الطويل، التي بالإمكان الاعتماد عليها في مجال إعادة إعمار البنى التحتية للمنشأة النفطية في العراق وبأحدث التكنولوجيات، حيث تمتلك تلك الشركات تصورات واضحة عن حاجة العراق في هذا المجال. ومن الجدير بالذكر ايضا، ان مشاريع القرض الياباني الميسّر للعراق الـ(ODA) شملت هذا القطاع النفطي بأربعة مشاريع فقط هي: (مشروع تطوير مصفى البصرة -خدمات هندسية فقط-) و(مشروع إعادة إعمار المنشأة

التصديرية للنفط الخام في الفاو) و(مشروع بناء محطة توليد الكهرباء الغازية في حقل عكاز في محافظة الانبار) ومشروع تطوير مصفى البصرة. ولقد استفادت بلدان نفطية ذات امكانيات كبيرة، من التمويل الياباني لإعمار بناها التحتية النفطية.

- المواصلات: قطارات سفر حديثة فائقة السرعة، وقطارات إنفاق، وقطارات نقل بضائع، طرق وجسور، وموانئ، ومطارات.
- نقل الخبرات في مجالات التعليم الابتدائي والعالي والتعليم التقني.
- اعادة تأهيل شبكة الكهرباء الوطنية.
- نقل الخبرات والتقنيات وتدريب الكوادر البشرية في مجال البيئة.
- تقديم خبرات ومساعدات تقنية في مجال الصحة.
- التقنيات الحديثة في مشاريع الماء والمجاري.
- نقل التقنيات الحديثة الخاصة بأنظمة الزراعة والري.
- التدريب المهني والتقني.
- الموارد البشرية والتنمية البشرية.
- الدراسات والبحوث الاقتصادية والمالية.
- الاتصالات السلكية واللاسلكية وبأحدث التقنيات والتكنولوجيا المتقدمة.
- تطوير مصادر الطاقة البديلة، كالطاقة الشمسية والطاقة النووية السلمية.

ثالثاً ـ المنافع التي يمكن ان تتحقق للعراق من خلال الشراكة الاستراتيجية مع اليابان:

كما أشرنا آنفا فان اليابان تمتلك امكانات مالية وبشرية متعلمة وتقنية متقدمة واسعة تجعلها في مقدمة الدول التي من الممكن للعراق ان يقيم معها شراكات استراتيجية طويلة الامد، في إطار عملية اعادة الاعمار وما بعدها، وتوطيد الاستقرار فيه. ومن خلال استمرار التواصل مع الأطراف اليابانية المختلفة لمست بان هناك فرص كبيرة يمكن توفيرها لبلادنا من خلال اعتماد سياسة مدروسة وبعيدة المدى تجاه اليابان، فمن خلال التبصر بالمحيط الاقليمي لليابان نرى ان لها دورا رئيساً في حالة التطور التي تشهدها الاقتصادات الاسيوية، كالصين وكوريا الجنوبية وسنغافورة وماليزيا واندونيسيا والفلبين، فقد ساهمت المساعدات

المالية والتقنية التي قدمتها اليابان لتلك الدول، فضلا عن الاموال التي استثمرها القطاع الخاص الياباني، في انطلاق ثورة صناعية وعمرانية في دول جنوب شرق آسيا، بنسب تختلف من دولة الى اخرى. إذ استثمرت اليابان الكلفة الواطئة للأيدي العاملة في تلك الدول لبناء مصانع، وانظمة خدمية ومشاريع انتاجية حققت عائدات مالية ضخمة لكلا الطرفين.

لقد أردنا من خلال الامثلة التي أشرنا أليها آنفاً، الى التذكير بالمكاسب التي يمكن للعراق ان يحققها من خلال بناء استراتيجية شراكة شاملة مع اليابان. وادناه اهم المكاسب المتوقعة من هذه الشراكة:

- المجال السياسي: نظرا للمكانة الدولية التي تتمتع بها اليابان باعتبارها واحدة من اهم القوى الاقتصادية والمالية والتقنية في العالم، فبإمكان العراق الاستفادة من الدعم الياباني لقضاياه المصيرية في المحافل الدولية والاقليمية، بما يحقق له نقاط قوة إضافية تعزز من مكانته الاقليمية والدولية وعلى وفق نظرية التوازن الحاصلة بإقامة الأحلاف والتجمعات، من خلال علاقات استراتيجية مع الدول المهمة في العالم؛ ومن المتوقع ان تنجح اليابان في الحصول على مقعد دائم في مجلس الامن الدولي، اذا ما تحقق مشروع زيادة عدد المقاعد الدائمة في هذا المجلس؛ مما يعزز من مكانة اليابان الدولية ويضاعف من مكاسب بناء علاقات استراتيجية عالية المستوى معها.
- المجال المالي:

أولاً. القروض الميسرة: هناك استعداد ياباني لمنـــــح العراق قروض ميسّرة وبفوائد قليلة ـ على غرار القرض الحالي ـ يمكن استثمارها في تغطية تكاليف بعض مشاريع اعادة الاعمار وإمكانيـــة الحصول على حزمة ماليـــة (Financial Package) بمبالغ عالية جداً مقدمة من جهات يابانية، لتمويل مشاريع واستثمارات في العراق.

ثانيا. الفرص الاستثمارية: تمتلك المؤسسات المالية ورجال الاعمال والشركات اليابانية، اموالاً ضخمة يمكن جذبها الى العراق اذا ما توافر المناخ الامني والقانوني والاستثماري لدخول تلك الاموال الى العراق.

- مجال البناء: للشركات اليابانية المختصة بالبناء والإنشاءات سمعة طيبة في العراق مثل المستشفيات العامة والعمارات السكنية وبعض الوزارات العراقية كوزارة الخارجية.
- المجال التقني: من المعروف ان اليابان تمتلك قدرات واسعة في انتاج التكنولوجيا الحديثة وتسويقها في مجالات الحياة كافة؛ ان الشركات اليابانية بتقنياتها العالية قادرة

على تزويد العراق بتكنولوجيات حديثة تضيّق الفجوة العلمية والتقنية التي تولدت نتيجة الظروف القاسية التي مر بها العراق خلال العقود الثلاث الماضية. علماً بان اليابان كان لها الدور الريادي في التقدم والبناء الذي حصل مع دول اسيوية اخرى كالصين وماليزيا والفلبين.

رابعاً ـ الاسباب التي تقف وراء الاهتمام الياباني بالعراق ومطالبها منه:

كما ذكرنا انفا، فان اليابان تتمتع باقتصاد قوي له ثقل عالمي، يرتكز على قاعدتين اساسيتين هم: القاعدة الصناعية المتطورة التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة ورأس المال البشري الكفوء، والقدرات المالية الضخمة. ولا يخفى ان الانتاج الصناعي والنشاط الخدمي والعمراني في اليابان بحاجة الى الطاقة التي يتم استيرادها من الخارج؛ بسبب انعدام الموارد الطبيعية او ندرتها في ارخبيل الجزر اليابانية. إذ تستهلك اليابان اكثر من 4.25 مليون برميل من النفط يومياً، إضافة الى الغاز الطبيعي وبقية المواد الاساسية لإنتاج الطاقة. وقد وجدت اليابان نفسها في حرج شديد أبان ازمة النفط العالمية عام 1973، عندما اوقفت الدول العربية تصدير النفط الخام احتجاجا على العدوان على دولة مصر آنذاك.

لقد تعّلم اليابانيون درساً قاسياً عندما وجدوا ان القدرات الصناعية والتقنية ومستوى الخدمات الرفيعة التي يمتلكونها قد باتت بلا فائدة لانقطاع مصادر الطاقة؛ ومنذ ذلك الحين تولي اليابان موضوع الامدادات النفطية اولوية قصوى؛ ونتيجة لحضور البُعد الاستراتيجي في سيكولوجية الفكر والتخطيط هنا، فان اليابان تسعى لتأمين إمدادات نفطية مستدامة في المستقبل ولربما حتى عام 2050، لمعرفتها الجازمة بان النفط سيبقى عصب الطاقة الرئيس في العالم، رغم تقدم البحوث العلمية لاستنباط بدائل جديدة لإنتاج الطاقة، الا انها تبقى بعيدة عن تحقيق الاكتفاء الكامل عن النفط بسبب كلفتها الباهظة مقارنةً بالنفط. لقد تضمنت استراتيجية اليابان للطاقة والتي وضعتها عام 2016 توصيات بتنويع مصادر الحصول على النفط والغاز تجنباً لانقطاعها؛ بسبب الحروب والكوارث التي قد تصيب هذه المنطقة او تلك من العالم، وتبحث عن مصادر طويلة الأمد لإمدادات الطاقة؛ من هنا يُفسر الاهتمام الياباني بالعراق الذي يمتلك احتياطي نفطي متقدم على المستوى العالمي. ومما يعزز اهتمام اليابان بالعراق؛ التحول الديموقراطي الذي أطل عليه بعد عام 2003؛ مما يجعله دولة ذات منهج مؤسسي يسهل على المستوى النظري التعامل معه، كما وتنطوي الحالة

على اسباب اخرى منها التبادل التجاري والمنافع الاقتصادية الاخرى. وقد تمثل علاقة العراق المتميزة مع الولايات المتحدة عنصر تطمين مضاف لليابان لبناء قاعدة عريضة من المصالح الاقتصادية مع العراق.

ان استقرار العراق بوصفه دولة محورية في الشرق الاوسط، وهي المنبع الرئيس للطاقة في العالم، يشكل رغبة ملحة لجميع الدول الصناعية، فاستقرار العراق والشرق الاوسط، اساسي لاستقرار سوق النفط العالمي الذي يمس جميع مفاصل الحياة في العالم.

أما ما تطلبه اليابان من العراق فيتلخص بضمانات بأمداد نفطي مستمر لا ينقطع بقرار سياسي، ووفق الاسعار السائدة في السوق العالمية، كما وترغب الشركات النفطية اليابانية ان تلعب دوراً اساسياً في عمليات استخراج وتصدير النفط العراقي وفق الشروط المناسبة لكلا الطرفين، مقابل ان تساهم تلك الشركات في النهوض بالقطاع النفطي العراقي الى اعلى مستوى. وتشكّل المنافسة الدولية على المشاريع النفطية العراقية، ولاسيما المنافسة الصينية والكورية الجنوبية، عوامل تحفيز مهمة لليابان تجاه العراق.

ومن الفوائد التي يمكن لليابان تحقيقها من خلال علاقات استراتيجية مع العراق، هو مساعدة شركاتها من الخروج من حالات الجمود الاقتصادي المتكررة التي تواجهها اليابان منذ سنوات، فحصول تلك الشركات على مشاريع مهمة في العراق سيحقق لها مكاسب مالية مهمة، وبما يعود بالنفع على الاقتصاد الياباني.

خامساً ـ اسباب تأخر دخول الشركات العالمية ومنها اليابانية في الدخول الى السوق العراقية:

هنالك العديد من العوامل التي انتجت حالة التردد والتخوف التي تنتاب الشركات اليابانية وتعرقل دخولها الى السوق العراقية بعضها يتعلق بالوضع العراقي الداخلي، وبعضها الاخر يتعلق بآليات عمل تلك الشركات والقواعد التي تحدد نشاطاتها، وفيما يلي نبذة عن تلك المعوقات:

- العامل الامني: لقد شكّل مقتل إثنين من الدبلوماسيين اليابانيين فـي العراق عام 2004، ومواطنين يابانيين آخرين، صدمة كبيرة للرأي العام في اليابان وعلى المستويين الحكومي والشعبي، ممـا جعل الشركات اليابانية تتردد في إرسال موظفيها للعمل في

العراق، واستعاضت عن ذلك بشركات أو هيئات تنفيذية لمتابعة المشاريع التي شُملت بالقرض الياباني الميسّر، إلاّ في حالات محدودة والتي تقوم اليابان فيها بإرسال موظفين رسميين ـ كما في وكالة اليابان للتعاون الدولي JICA، ووزارة الاقتصاد اليابانية ـ فطبيعة النظام السياسي السائد في اليابان يجعل الحكومة غير قادرة على مواجهة تداعيات فقدان أي مواطن ياباني أمام الرأي العام في البلاد. وهذا يبرر انسحابها المبكر من العراق، عام 2006، من وجهة نظر المحللين. ومن الجدير بالذكر، ان هناك صفات اعتقادية لدى المجتمع الياباني انعكست حتى على السلوك السياسي للحكومات اليابانية المتعاقبة والتي تعد الإنسان الياباني كائناً مقدساً ولا يجوز تعريضه للخطر.

- عدم إيضاح الرؤية حول قوانين النفط والاستثمار الأجنبي في العراق، من وجهة النظر اليابانية، وكثرة التجاذبات السياسية في المشهد العراقي، يجعل المهتمين بهذين القطاعين الحيويين يترددون في الدخول الى السوق العراقية في الوقت الراهن خصوصاً ولا سيما من قبل الشركات الصناعية والمالية الكبرى التي تبحث عن أجواء مستقرة ملائمة للاستثمار.
- افتقار الساحة العراقية الى المؤسسات المالية المتخصصة والتي تعد القاعدة الاساس لأي استثمار أو مشروع، كالبنوك والمصارف الكبيرة وشركات التأمين وغيرها.
- تأخر القطاع الخاص العراقي عن مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية ومحدودية نشاطاته وخبراته في التعامل مع السوق العالمي، وإنحصار دوره في الاقتصاد العراقي بأن يكون تابعاً للقطاع الحكومي لا غير.
- تأثر الشركات العالمية بالتقارير الاقتصادية المتخصصة التي تشير الى انتشار ظاهرة الفساد الاداري والمالي في المؤسسات العراقية ذات الصلة بالمجال الاقتصادي.
- تخوف العديد من الشركات اليابانية من احتمال انتقال الاجهزة والمعدات المتطورة أو الحساسة التي تنوي بيعها الى العراق، دون علمها، الى دول الجوار العراقي بطرق غير مشروعة، مما يضع تلك الشركات في مواقف محرجة تسيء الى سمعتها في الأوساط اليابانية والدولية وتعرضها الى المسائلة قانونية.
- تشكّل القيود التي تفرضها وزارة الخارجية اليابانية على سفر المواطنين اليابانيين الى العراق،حاجزاً نفسياً يحول دون توجه الشركات اليابانية الى العراق بغية العمل فيه.

- ضعف الشفافية في اليات القرار العراقي وبالتالي عدم مقدرة الجانب الياباني في فهم المعطيات العراقية لقراراته.
- ضعف التوقع والتنبؤ في اليات القرارات العراقية وبالتالي لتفاجأ بتعليمات وارشادات وزارية تؤثر سلبا على مشاريعهم في العراق.

سادساً ـ دلائل الاهتمام الياباني بالعراق:

تمثّل مظاهر السلوك السياسي والاقتصادي دلائل واضحة على طبيعة توجهات الدول نحو بعضها البعض، فهناك الكثير من المؤشرات العملية والاجراءات السياسية والاقتصادية التي قامت بها اليابان تجاه العراق تؤكد على اهتمامها ببناء علاقات وثيقة مع بلدنا، ويمكن ايضاح ذلك من خلال الاتي:

- اتخذت الحكومة اليابانية قرار ارسال قوات الدفاع الذاتي الى السماوة، في سابقة لم تعيشها اليابان منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وحدوث الانعطاف الكبير في الواقع السياسي والاقتصادي الذي عاشته اليابان بعد الحرب. فعلى بالرغم من العوائق الكثيرة التي واجهتها تلك الحكومة، والتي منها ما هو دستوري (المادة التاسعة من الدستور الياباني التي تحّرم ارسال قوات الدفاع الذاتي اليابانية في مهمات خارجية)، ومنها ما هو سياسي (كالمظاهرات التي نظمتها احزاب المعارضة لقرار ارسال القوات اليابانية الى العراق)، وحتى الشعبي منها، الا ان حكومة رئيس الوزراء الاسبق السيد كويزومي عمدت الى استصدار قانون خاص صّوت عليه البرلمان الياباني يجيز ارسال تلك القوات الى العراق، ومع ان المراقبين يعزون ذلك الى ضغوط مارستها الولايات المتحدة في ذلك الوقت، الا ان المبادرة اليابانية تجاه العراق كانت جديرة بالاحترام والثناء.
- مستوى الدعم المالي الكبير الذي قدمته اليابان الى العراق والمتمثل بإطفاء الديون والقروض الميسرة والمنح المستمرة لغاية الوقت الحالي.
- الحرص الياباني الكبير على توقيع اتفاق الشراكة الاستراتيجية مع العراق، إذ اوفدت في شهر كانون الثاني 2009 رئيس وزرائها الاسبق -وهو حاليا انتخابه رئيساً للوزراء ـ السيد شينزو آبي الى بغداد، كمبعوث شخصي من رئيس الوزراء الياباني السيد تارو آسو في حينه، لتوقيع بيان الشراكة. ليكون بمثابة الإطار القانوني لعمل الشركات اليابانية تجاه العراق. وقد سبق توقيع الاتفاق انشاء لجنة تخصصية عالية المستوى برئاسة

وزير الاقتصاد الياباني لتقييم العلاقات مع العراق ورسم الخطوط العريضة لسياستها الاقتصادية تجاهه.

- د. اهتمامها بترسيخ مبادئ المصالحة الوطنية في العراق، من خلال دعوة رؤساء الكتل في مجلس النواب العراقي لزيارة اليابان لعقد حوارات متعددة برعاية يابانية.
- اهتمامها بعقد منتديات اقتصادية لتشجيع الشركات اليابانية في الاستثمار او العمل في العراق.
- قيام وزارة الخارجية اليابانية بإصدار بيانات دورية للشجب والتنديد بالهجمات الارهابية التي يتعرض لها العراق، ومناداتها بضرورة الحفاظ على وحدة الصف العراقي.
- ما تلمست عندما كنت سفير لجمهورية العراق لدى طوكيو (2010-2013) من استعداد ياباني عالي للتعامل بإيجابية مع اي طلب مالي او تقني عراقي.
- وضع العراق ضمن الاولويات العُليا في السياسة الخارجية لليابان ودعمه في المحافل الدولية.

سابعاً ـ ما يميز علاقة العراق الاستراتيجية مع اليابان عن باقي الدول المتقدمة:

- عدم وجود حواجز نفسية في العلاقات العراقية ـ اليابانية، كالماضي الاستعماري او غير ذلك من العُقد السياسية، وان لليابان موقف واضح من القضايا العربية والشرق اوسطية كما هو الحال في موقفها المساند لقضية الشعب الفلسطيني ووضوح السياسة الخارجية اليابانية في التعامل مع دول العالم على اساس الاحترام المتبادل.
- ان اليابان لا تضع حدوداً على تصدير التكنولوجيا المتطورة الى العراق، لذا فان التكنولوجيا المستوردة منها ستكون وفق أحدث المستويات.
- من الممكن ان توفر اليابان للعراق مصادر مالية جيدة بهيئة قروض ميسّرة، تساعده على الاستجابة لتكاليف مشاريع اعادة الاعمار.
- تعد سوق الطاقة اليابانية من الاسواق المهمة، كونها تستهلك 4.25 مليون برميل يومياً مما تشكّل للعراق فرصة اقتصادية جديرة بالاهتمام.
- الخبرة التي تمتلكها اليابان في تنفيذ المشاريع العراقية منذ سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي يجعلها تنخرط بسلاسة في المشاريع العراقية دون حواجز تذكر.

- هامش الثقة الكبير الذي تتمتع به الشركات اليابانية على مستوى تنفيذ المشاريع في العالم. فهي تتميز بالدقة والمتانة في التنفيذ.
- الاحترام الشديد الذي يكنه اليابانيين للعراق وتاريخه.

ثامناً ـ تحليل سوات (SWOT)للعلاقة:

أ ـ الضعف:

- بطئ اجابة الجهات العراقية على مراسلات السفارة اليابانية بسبب البيروقراطية الادارية في داخل العراق.
- ضعف التنسيق بين الوزارات العراقية كما هو الحال بين وزارتي التجارة والصناعة وهيئة الاستثمار ووزارتي النفط والكهرباء.
- عدم وجود مختص باللغة اليابانية في القسم لترجمة المقالات والدراسات الاقتصادية اليابانية.
- الوضع الامني غير المستقر في بعض المدن العراقية يصعّب على اليابانيين الترويج للاستثمار في كل العراق.
- عدم تلمس الجانب الياباني جدية من الجانب العراقي لتنفيذ بنود الاتفاق الاستراتيجي.
- عدم وجود استراتيجية عراقية واضحة عن كل قطاع مشمول بالاتفاق.
- غالبا ما يجري تبديل المسؤولين الحكوميين القائمين على موضوع معين في الملف الياباني بموظفين ومسؤولين جدد وخلال فترات قصيرة مما لا يساعد على تراكم المعرفة وانعكاس ذلك على الأداء.
- الفساد المالي والاداري المتفشي في العراق.
- عدم وضوح مبدأ الدفع بالآجل بالنسبة للجهات العراقية وبالتالي يصعب عرضها على اليابانيين.
- عدم وضوح القطاعات الاقتصادية التي يركز عليها الجانب العراقي لجذب اليابانيين.
- الاحباط الياباني من عدم منح اي معاملة تفضيلية عراقية للشركات وقطاع الاعمال في اليابان رغم دعمهم المقدم للعراق وشعبه منذ العام 2003.

- عدم وجود قطاع خاص عراقي يكون شريكاً مناسباً يُعتمد عليه من قبل رجال الاعمال اليابانيين.
- عدم وضوح ادوار الجهات العراقية الحكومية ومسؤولياتها في مجال تنشيط وتسهيل الاستثمار في العراق كما في الهيئة الوطنية للاستثمار ووزارة المالية والتجارة والتخطيط والتداخل الكبير في عملهم في هذا المجال مما يصعّب الحالة على اليابانيين بتركيزهم على الجهة الواجب حضورها لليابان.
- عدم وضوح طبيعة الصلاحيات لهيئات الاستثمار في المحافظات العراقية، مما يضعها في تداخل مع عمل الهيئة الوطنية للاستثمار ومن هو المسؤول الاخير الذي يجب ان يعقد الصفقة مع المستثمر.
- عدم وجود كوادر متخصصة تقوم بالترويج والتسويق للاستثمار في السوق العراقية.
- الوضع الامني غير المستقر في المدن العراقية، يبعد المستثمر الاجنبي عن الاستثمار في هذه المدن.
- اعتماد القانون العراقي كمرجع قانوني لحل المنازعات والخلافات التي من الممكن ان تنشئ مع المستثمرين الاجانب، والتي لا تعطي الحق لهؤلاء المستثمرين بالاستعانة بالقوانين الدولية المعتمدة في حل النزاعات التجارية.
- قلة المعلومات المتوفرة عن البيئة الاستثمارية في العراق مثل القوانين النافذة والاحصائيات المتعلقة بالاقتصاد.
- ضعف القطاع الخاص العراقي مما يصعّب على المستثمر الاجنبي ايجاد شريك محلي في السوق العراقية.
- عدم وجود البنى التحتية اللازمة الكافية لجذب المستثمرين كالفنادق وطرق المواصلات وضعف الاتصالات السلكية وشبكات المحمول.
- صعوبة تطبيق القرارات والقوانين الخاصة بالاستثمار، بسبب ضعف الاداء الاداري للمؤسسات العراقية في هذا الشأن نظراً لان تجربة جذب الاستثمارات والتعامل معها هي تجربة جديدة في العراق مما يكلف المستثمر الكثير من الوقت والمال لمتابعة الامور اللوجستية لتنفيذ مشروعه في العراق والحصول على الموافقات اللازمة ومن عدة جهات حكومية عراقية.

- التقادم الزمني لأنابيب النفط والغاز المستخدمة في العراق والتي عدا كونها مصدراً ملوثاً للبيئة فأنها تشّكل مصدر قلق للمستثمرين من تحملهم لنفقات جديدة المتمثلة ببناء انابيب جديدة لنقل النفط والغاز الى المصافي النفطية ومن هذه النقطة لنقل مشتقات النفط الى الاسواق المحلية وموانئ التصدير.

ب ـ التهديدات:

- امكانية تعرض يابانيين عاملين في العراق للاعتداء.
- تغير اولويات الحكومة اليابانية وتراجع ملف العراق.
- اقتصار الزيارة على الجانب البروتوكولي فقط وعدم وجود نتائج عملية مثمرة للجانبين مثل توقيع اتفاقيات او الاتفاق على اقامة مشاريع في العراق.
- اقتصار الوفد العراقي على الجانب الحكومي فقط ولا وجود لممثلين عن القطاع الخاص.
- تهديد بعض العشائر في المدن العراقية للاستثمارات الأجنبية.
- عدم المصادقة على القوانين المهمة فيما يخص الاستثمار مثل قانون النفط والغاز.
- بطئ إجراءات الجهات الحكومية العراقية بخصوص تسديد مستحقات المستثمرين الاجانب في العراق مما يؤدي الى تأخير عمليات التسديد هذه ويضع المستثمرين في صعوبات مالية.
- ملفات الفساد الاداري تمثّل تهديداً حقيقياً للاستثمار في العراق التي -رغم جهود الحكومة العراقية وهيئة النزاهة ـ لا تزال تشكّل ارقاماً لا يمكن الاستهانة بها او بعواقبها.
- تدهور الوضع الامني لبعض المدن العراقية المستقرة نسبياً مثل التفجيرات الارهابية.
- التغيير المستمر للسياسيين العراقيين المعنيين بملفات اليابان.

ج ـ قوة:

- علاقات ممتازة مع (JICA)، الجهة المسؤولة عن القرض الياباني الميسر للعراق.
- الموقف الرسمي الياباني ايجابي وداعم للعراق.
- عدم وجود أي خلاف او عداوات تاريخية بين البلدين.
- السوق العراقي تمثل عنصر جذب للاستثمارات اليابانية.
- يمثل العراق ثالث اكبر احتياطي نفطي في العالم وبذلك يشكل عامل اغراء للشركات اليابانية على اقامة علاقة طويلة الامد معه.

- اليابان بلد ذو امكانات اقتصادية وتكنولوجية كبيرة والعراق بثرواته الطبيعية العملاقة يشكلان ثنائياً اقتصادياً ناجحاً وكلاهما يحتاج الى الاخر.
- تأكيدا للسمعة الجيدة للشركات اليابانية لدى السوق والمستهلك العراقي فأن العراق يسعى لاتفاقات مع اليابانيين.
- توجه قوي للحكومة اليابانية لتصدير تكنولوجيا البنى التحتية للدول النامية.
- موارد بشرية كبيرة بحدود 37 مليون نسمة أغلبها شبابية وطبقة واسعة متعلمة.
- ارض خصبة مستوية بمساحات واسعة.
- قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 وتعديلاته، والذي منح المستثمر الاجنبي الامتيازات مثل الحق في البيع والشراء في سوق العراق للأوراق المالية.

د ـ الفرص:

- ان تطبيق الاتفاق سيفتح الباب امام استثمارات يابانية إضافية.
- نقل التكنولوجيا اليابانية المتطورة.
- اكتساب المهارة والخبرات اليابانية.
- تحريك الاقتصاد العراقي.
- القضاء على البطالة وتحسن الوضع الامني.
- الاتفاق مع الجانب الياباني على تنفيذ مشروع يمثّل رمزا للعلاقة الاقتصادية المتقدمة بين البلدين مثل حقل الناصرية النفطي أو شرق بغداد أو اي مشروع اخر مقبول من الطرفين.
- توفر مشاريع متعددة معدة للاستثمار في قطاعات الزراعة والكهرباء والصحة والاسكان والصناعة والاتصالات والسياحة والسفر.
- انتاج النفط في العراق سيستمر بالزيادة للسنين القادمة.
- زيادة صلاحيات الهيئة الوطنية للاستثمار لتشمل جميع الاجراءات والموافقات الادارية والفنية لبدء المشروع وتنفيذه من قبل المستثمرين.
- القيام بحملات ترويجية للاستثمار في العراق عن طريق برنامج مبرمج حسب الاولويات بالنسبة للسوق العراقية وخاصة في البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة الاميركية واليابان والدول الاوروبية.

- وجود اعداد كبيرة من الابار النفطية غير المستغلة حتى الان، فضلا عن مواقع لم يتم التنقيب فيها عن النفط من قبل.

تاسعاً ـ التوصيات:

ان التحديات الكبيرة التي تواجه الحكومة العراقية في مجال بسط الامن والنظام واعادة اعمار البلاد تستوجب اعتماد سياسات اقتصادية راسخة، قادرة على الاستجابة للضرورات التي تفرضها تداعيات المرحلة الراهنة. فمن الضروري ان تعمد المؤسسات العراقية المعنية الى اعداد خطط استراتيجية شاملة للاستفادة من المناخ الدولي المؤيد لعملية التحول الديموقراطي الجارية في العراق، وتحويله الى دعم اقتصادي وتقني مبني على اسس المصالح المشتركة، وان طموحات كهذه تحتاج الى تدابير سياسية وأخرى فنية (اقتصادية وتشريعية).

وفيما يخص تطور العلاقات مع اليابان واستثمارها بالنحو الامثل، فاني ادعوا الى دعم جهود حكومتنا في صياغة منهج سياسي واقتصادي واضح المعالم، يشكّل الاساس في التعامل مع الطرف الياباني على وفق إطار المصالح المتبادلة. لان علاقات العراق واليابان هي من نوع العلاقات المربحة (ربح ـ ربح) لكلا الجانبين بسبب حاجة كليهما الى الاخر، ويمكن إجمال التدابير السياسية والفنية التي ينبغي على العراق القيام بها لتحويل العلاقة مع اليابان الى علاقة مربحة الى ابعد الحدود، على وفق التصورات الاتية:

1. **التدابير الفنية:**

- تفعيل عمل وزارة الخارجية العراقية في قيادة الملفات الثنائية المهمة مع اليابان كونها جزءا حيويا من علاقات العراق الخارجية.
- الايعاز الى وزارة التخطيط العراقية بالتعاون مع الوزارات المختصة لإعداد قائمة تفصيلية بالمشاريع التي يفضل تنفيذها من قبل الشركات اليابانية، لتكون قاعدة انطلاق وخطة عمل مبرمجة للخارجية العراقية بنحو خاص والحكومة بنحو عام، لتتحرك على أساسها لتشجيع المؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة اليابانية للمشاركة في حملة إعادة الاعمار في العراق.
- تفعيل الاتفاق الاستراتيجي بين البلدين كونه خطوة مهمة باتجاه تطوير علاقات البلدين، وارى بان يبادر الجانب العراقي بالدعوة الى عقد اجتماع وزاري للوزراء المعنيين،

ولاسيما النفط والكهرباء والتخطيط والاستثمار، في كلا الجانبين لوضع القواعد الاساسية لحوار مباشر يستهدف تطوير علاقات البلدين في جميع المجالات، ويُفضّل إجراء هذه الاجتماعات في طوكيو اولاً، ثم في بغداد.

- د. الاخذ بالحساب طبيعة السلوك الياباني في التعاطي مع الجوانب الاقتصادية والفنية، فمن الافضل ان تكون المطالب العراقية واضحة ومحددة.
- هـ. استكمال بناء المؤسسات الاقتصادية المتخصصة، وتطوير المؤسسات الحالية بالاستفادة من الخبرات الدولية وإعطاء دوراً أوسع للقطاع الخاص العراقي في المشاركة بالتنمية الشاملة من خلال خصخصة بعض القطاعات الاقتصادية في البلاد.
- و. محاربة ظاهرة الفساد الاداري والمالي من خلال إتباع اساليب الشفافية في ادارة المؤسسات الاقتصادية.
- ز. تشجيع قيام شراكات تجارية بين القطاعين العام والخاص العراقي من جهة والشركات العالميـــة من جهة اخـــرى كوسيلـــة لنقـــل الخبرات ومعالجة المشكلات التي تعترض سبيل التنمية الشاملة في العراق في المجالات الأمنية والتقنية والصناعية والتعليمية والتجارية والمالية.
- ح. صياغة استراتيجية بعيدة المدى للعراق وبمحاور متوازية سياسية واقتصادية على الدول الكبرى المفيدة للبلد في الوقت الحاضر وفي مقدمة هذه الدول، اليابان، حيث ان معظم التحركات لجذب الاستثمارات تكون غير منسقة بين الجهات العراقية مثل هيئة الاستثمار ووزارات النفط والتجارة والصناعة وغيرها، ومن الممكن الاستفادة من تجارب الدول الاخرى في هذا المجال، كما هو الحال في قيام اليابان بتزويد فيتنام بتقنية مشاريع القطارات السريعة، ضمن قروض ميسّرة طويلة الامد.
- ط. ان التزام العراق بان يكون شريكاً استراتيجياً لليابان في مجال الطاقة لا يعني إعطاء افضلية لليابان في مجال الاسعار أو التسهيلات القانونية التي قد تعكس تأثيرا سلبياً على سمعة العراق الذي ينادي بالنزاهة والشفافية بالتعامل مع جميع الطراف التجارية بحيادية وبتوازن كامل، بل المقصود ان يكون التزاماً سياسياً يُروج له قبل التوقيع عليه مع الجهات اليابانية ويمكن فرض شروط العراق على اليابانيين الذين لا يريدون اي مفاضلة على حساب الاخرين، بل التزام اخلاقي وسياسي بعيد الأمد من العراق بتأمين امدادات الطاقة وبأسعار السوق السائدة.

- ك. نود الاشارة هنا الى ان احدى المشكلات التي تتصف بها الوفود التفاوضية العراقية مع الشركات والجهات الاجنبية بشكل عام واليابانية بشكل خاص بانها تركز على الجانب الاقتصادي فقط من دون اية نظرة الى البعد الاستراتيجي بعيد الامد لعلاقة العراق مع الدول التي يتم التفاوض مع شركاتها، والمقصود مجدداً ليس التنازل عن فقرات معينة لصالح هذه الدول التي تعد صديقة للعراق، بل المقصود استثمار هذه العلاقات الاقتصادية والعقود والمفاوضات وغيرها لتقريب الاصدقاء الينا وتشجيعهم لمد يد الشراكة الاستراتيجية معنا وليس العكس، اي ان التفاعل يجب ان يكون بشأن ايجاد شريك استراتيجي بعيد الامد وليس عرضاً أو طلباً تجارياً على المدى القصير.
- ل. يحاول العراق بناء اقتصاده وبنيته التحتية وعلى وفق أحدث المواصفات العالمية، الا اننا يجب ان لا ننسى العامل الزمني في هذا التوجه، حيث ان عدم استثمار الفرص المقدمة من بعض الاصدقاء قد يعتبر خسارة على المدى البعيد نتيجة عدم استثمارها في وقتها، لذلك من المفضّل دراسة الفرص المقدمة بتأن، ووضع العامل الزمني والبعد الاستراتيجي وكلفة الفرصة الضائعة قبل اصدار اي قرار نهائي بهذا الشأن.
- م. امكانية انشاء دائرة متخصصة في الخارجية العراقية يرأسها سفير على غرار ما كان موجود في الخارجية اليابانية تتولى تنسيق ملف الاعمار بين الخارجية العراقية والسفارات العراقية العاملة في الخارج ومع الوزارات والمؤسسات العراقية داخل العراق.
- و. قد يكون من المناسب ان تقوم الحكومة العراقية بإحالة بعض مشاريع القرض الياباني الميسّر ODA الى الشركات اليابانية المختصة وذات السمعة الطيبة، مما يحقق للعراق الفوائد الاتية:

1. ان شمول الشركات اليابانية بتنفيذ مشاريع القرض سيشجع الحكومة اليابانية على منح قروض جديدة للعراق في المستقبل، وبالشروط الميسرة نفسها، لأنها ستعود بالنفع على قطاع الاعمال في اليابان وعلى الاقتصاد الياباني بنحو عام الذي كان يعاني ـ كما ذكرنا سابقاً ـ من ركود بسبب ضعف الطلب الداخلي وبحثه عن اسواق جديدة لتصريف منتجاته، وهذا الاجراء ليس من اجل الحصول على هذه الاموال لدعم الموازنة الحكومية فحسب، بل من اجل ان يكون هنالك تواجداً يابانياً على الارض العراقية في قطاع الاعمار.
2. تبديد مخاوف بعض الشركات اليابانية التي تخشى من عدم تمكن الجهات الحكومية العراقية، من الوفاء بالجدول الزمني المناسب لتعهداتها المالية تجاه تلك الشركات،

في أثناء تنفيذ المشاريع العراقية او بعد ذلك؛ إذ تتيح القروض اليابانية التي سيحصل عليها العراق من الحكومة اليابانية عامل تطمين كبير لتلك الشركات لان حكومة بلادهم ستكون جزء أساسياً من آلية التسديد المالي للمشاريع التي ستنفذها.

3. الاستفادة من الخبرات اليابانية على الارض في تنمية قدرات موارد العراق البشرية من مهندسين وفنيين فضلا عن التعلم من اسلوب الإدارة اليابانية المتقدم في قيادة المشاريع الاستراتيجية الكبرى.

عاشراً ـ الخاتمة:

ان ما نلاحظه من خلال مراقبة الحركة الاقتصادية للساحة اليابانية هو تهافت الدول لإقامة العلاقات معها في شتى فروعها والاستثمار في كافة الميادين المتاحة، في حين نعتقد ان هناك غياب في الرؤية الاستراتيجية لعلاقات العراق مع اليابان ادت الى انحسار العلاقات حتى من الجانب الياباني في مديات معينة نرى انها تحتاج من صناع القرار في العراق الى مراجعة شاملة وسريعة اذا كنا راغبين في تطوير علاقاتنا الثنائية وتعزيزها في مختلف المجالات والارتقاء بها الى درجات متقدمة وامكانية تقديم تطمينات لليابان بتامين مصالحها في مجال الطاقة دون ان يخل ذلك بمصالحنا الاستراتيجية القصيرة والطويلة الأمد، ونرى ان هذا الموضوع هو غاية في الاهمية اي ان تكون هناك مبادرة عراقية لتوطين الاهتمام الياباني بالعراق لما له من دور في انعاش الاقتصاد العراقي ولا نستبعد ان يأتي يوم تسهم اليابان في انطلاقة الاقتصاد العراقي كما حدث في بعض دول آسيا التي كان لليابان الفضل في انطلاقتها الصناعية؛ وبخلافه فإننا نتصور ان الدعم الياباني للعراق ليس التزاماً ابديا، وقد تستجد موضوعات تحول الاهتمام الياباني عن العراق ولاسيما مع وجود بوادر في الافق في زيادة اهتمام اليابان في بلدان أخرى؛ وهذا سيكون على حساب اهتمام الساسة اليابانيين بالعراق، ويمكن القول ان اليابان رائدة في مجال بحوث الطاقة البديلة وفي حال انصرافهم عن مواصلة الاهتمام بالعراق وإذا لم يكن لدينا ما نقدمه من محفزات للطرف الآخر فان ذلك سيقود الى اختلال في ميزان المصالح المتبادلة الذي لن يصب في مصلحتنا بكل تأكيد.

2016/05/18

قراءة مقتضبة لمجريات الأحداث وتداعياتها.

ما يجري من حراك في الشارع العراقي هو اقرب لحركة ثورية شمولية تحاول ان تكون بيضاء على ان تسمها بحركة اصلاحية محدودة الافاق. وذلك لأنها:

أولاً في الثورات النتائج غير واضحة،

ثانياً والدم قد يسكب وان لم يقصد الثوار ذلك.

ثالثاً والحراك سريعة الحركة ويتوقع الثوار في نفس الوقت نتائج سريعة،

رابعاً ودرجة التغيير المطلوبة عالية ولا يتوقعون نسبة تغيير وتطور بسيطة،

خامساً والتحكم بالحركة تكون صعبة ولا تضمن النتائج،

سادسا وأخيرا الثورة لا تمانع بخرق القانون.

في المقابل اما الإصلاح فهو حركة عادةً ما تكون بطيئة ومسالمة ومحدودة التأثير وأسهل للسيطرة عليها واخيراً قانونية.

وهنا نقول ان السعي نحو تأجيج الحراك السياسي من دون دراية بنتائجها او السيطرة عليها امر ليس بحكيم ولن تستطيع الأطراف إرجاع عقارب الساعة الى الوراء.

لا يعرف الشارع كيف يصل لأهدافه وتراه يبحث عن قائد ومنقذ من دون دفع ضريبة لذلك، تغيير ما بعد 2003 لم يقده الشارع وبالتالي ما يحصل الان هو دفع ضريبة عدم مقدرته بإزالة صدام وفي نفس الوقت لم يعرف بكيفية التحكم بعلاقته مع الأمريكان. في عام 2003 الدولة كلها انهارت ولا يعرف المجتمع وقياداته السياسية كيفية اعادة بناءه، علما ان خطر التقسيم او اللادولة والفوضى تزداد مع دقات الساعة.

الحراك السياسي أدى الى إرهاق كل أطراف المعادلة السياسية فالتحكم بالاتي سيكون

لمن يبادر وليس لمن يريد ان يسيطر على ردود الأفعال. هنا نرى بوضوح معادلة التأثير المباشرة لحركة أقوى الضعفاء، وايضاً مدى روح المبادرة للتغيير او لإبقاء واقع الحال للقوى الثلاث، النجف والجارة الشرقية والشريك الدولي.

بيان الرئاسات الثلاثة والبيانات الاخرى اغلبها منطلقة من قاعدة نحن هنا ويجب ان لا يتجاوزنا شركاء العملية السياسية. اغلب هذه البيانات تتحدث عن ما يجب ان يكون لا ما سيكون وذلك لضعف تحكمهم بالقادم. هناك جانب مزايدات سياسية في الامر ايضا. قليل ما ترى من البيانات صبغة الامر او الفرض او انهم مسؤولون وتراهم يتحدثون كأنهم طرف رابع لا علاقة له بالسلطات الثلاثة او انهم غير معنيين ويسيطرون على الجهة التشريعية والرقابية والتنفيذية. البيانات عموما هي باهتة بكل معنى الكلمة وتعكس مقولة انهم لا حول لهم ولا قوة.

مطالب الأطراف السياسية ستزداد مع الزمن وذلك لان الدولة وبالخصوص رئيس الوزراء لم يعلن بقوة وعلى الارض حدود خطوطه الحمراء ومدى تحكمه بمجريات الأحداث. طبعا الاخريين يعرفون ذلك ولهذا لا يتحدثون عن تغييره الا باستحياء وايضاً كخطوة اخيرة ضرورية ولكن يعرفون ان التغيير، له ولهم كأطراف متحكمة، قد يأتي بغير ارادتهم وبالتالي لا يريدون ان يفوتهم قطار التغيير من دون أن يكونوا هم جزء أساساً من تحديد مساره وتحديد من يقوده.

نسبة تدخل القوى الثلاث، مرجعية السيد السيستاني والجارة ايران والحليف الدولي امريكا، ستكون مرتبطة بدرجة القدرة على التحكم اولاً على سيد مقتدى وحركته وثانياً مدى رغبتهم وسعيهم لتغيير رئيس الوزراء العبادي وثالثاً مدى تأثير مجريات الأحداث على تحرير الموصل والصمود امام التردي المالي والخدمي.

الأحداث كلها تضعف الدولة العراقية ككل وليس فقط حكومة الدكتور العبادي وتزيد من نزيفها ومن أماكن مختلفة، علما انه لا توجد مقويات وفيتامينات سريعة للتفاعل وتستطيع الحكومة بتعاطيها اعادة العافية لجسم الدولة الضعيفة. اعادة هيبة وقوة الدولة عملية طويلة وشاقة جداً وقد لا يعرف حجمها الا القليل القليل. اعادة هيبة الدولة مهمة مستعجلة وضرورية وجوهرية لأنها مصدر الوحيد الان لحفظ وحدة البلاد وعدم انقسامها. هناك شعور ان الكثير من إمكانيات فقدان الدولة لسيطرتها قد لا تعاد وبالتالي سيساعد ذلك على ترسيخ مفهوم زيادة أمراء الحرب كلاعبين بدلاء للمؤسسات الرسمية السياسية والحكومية وايضاً سيرسخ واقع اللادولة.

القوى الأمنية المعنية بحماية المنطقة الخضراء هم اقرب لقوى فضائية لا لون لهم ولا طعم. دورهم غير واضح ولا يستطاع التعويل عليهم في بسط الأمن او في اتخاذ خطوات استباقية، من الضروري ان يعاد التقييم ومعرفة الأسباب الحقيقية لهذا التسيب.

الماكنة الإعلامية وغيرها من إمكانيات التأثير والمبادرة عند رئيس الحكومة تحتاج الى مبادرة لأنها دون مستوى الحدث. نفس الشيء بخصوص فريق مستشاري رئيس الوزراء فمعالمهم غير واضحة وهذا لا يخص اشخاصهم بقدر ما يخص طبيعة ادارتهم وصلاحياتهم، وتأثير رئيس الوزراء الإيجابي سيعتمد على هذا العامل كثيراً.

الاحداث بينت بما لا يقبل الشك ان الدولة لديها اجهزة مراقبة وأمنية ورصد واستخبارية ضعيفة لا يعطيها المقدرة على المبادرة او قتل حركة الاخريين، ارهابيين ام مصلحين سياسيين ام حراك مدني معارض، لحظة مبادرتهم.

كل التحالفات، كردستانية، سنية شيعية، اصبحت عندها انشقاقات او اختلاف في الرؤى تجاه كيفية التعاطي مع القادم المجهول، اي ان قواعد اللعبة قد تغيرت جوهريا وان معادلات السياسية الماضية سوف لن ترجع وان القادم غير واضح المعالم لهم. يعرفون ان من يريد ان يكون جزء من معادلة التأثير على المستقبل ان يفكر بطريقة اخرى. وهنا ضروري ان تطرح وجوه جديدة في الكم والنوع لخلق ديناميكية جديدة ولطرح مبادرات سياسية مبتكرة ومؤثرة على الواقع المريض.

الحركة الإصلاحية فاقدة لبوصلتها ولا تعرف في اي اتجاه تسير ومدى عمق وسعت التغيير المطلوب. هنا نرى بوضوح انزعاج الشارع وسيد مقتدى بشخصه (لا تياره) والاطراف (القوى) الثلاثة من مجريات الأحداث. في المقابل نرى خطوات الحكومة لا تعكس منهجية واضحة وكاملة للإصلاح ولا نرى ثبات على المواقف لكي تظهر بوضوح من مع الإصلاح ومن ضدها وتحرجهم. الأطراف السياسية لا تستطيع ان تحارب الإصلاح بالعلن ولا تعرف بالضبط مدى استفادتهم او خسارتهم بهذا الحراك الاصلاحي.

هناك اكثر من شخص يريد ان يستفاد من الضعف القيادي في البلاد ويطرح نفسه كبديل، عقارب الساعة نحو الانتخابات القادمة تسير وهي تردع الان بقسم منهم من النزول بوضوح لحلبة الصراع، من جانب اخر نرى ضعف الإمكانيات المادية للحكومة لا تساعد على مدى قدرة البديل على طرح أنفسهم الان على تغيير او المراهنة على تحسين الواقع العراقي من

غير جهد جبار. ترى الكثير من الأطراف تراقب بعينها الاولى الواقع الحالي وبعينها الثانية صوب الانتخابات القادمة. هنا نرى حذّر خطواتهم ومخاطر طرح البديل من دون وعي كامل وكافي لتداعياتها. قسم من البدائل يطرحون بعنوان بالونات اختبار او إظهار الاسماء للتسويق للنفس او لقدرة حركة الام بالمبادرة فقط. هل يفكر رئيس الوزراء ان يطرح اسمه من جديد لولاية ثانية ومن يدعمه في حزبه ومكونه الشيعي؟ ارى ان الاعتقاد بالسعي للولاية الثانية معوق حقيقي لإدارة التغيير الحالي ومانع للمبادرة وسيكون رهين وتحت رحمة الاخريين.

المعادلة السياسية تعيش الموت السريري وترى عجلة حركتها تتباطأ وهي اقرب للتوقف من الحركة وتحتاج الى قوة دفع جديدة، مركزة وقوية، لكي تعيد الحياة لها. سرعة تقسيم او وحدة اتحاد العراق سيعتمد على مدى قوة غرمائها ومدى استعداد القوى الثلاثة لبقاء السيطرة بيد الحكومة المركزية. في السابق كان الإرهاب بقيادة البعث والقاعدة من تقود وتتصدى للعملية السياسية فقط، الان المعارضون لها اكثر بكثير ومن جهات مختلفة وقد تكون دوافعهم مختلفة، قسم منهم كانوا الى الامس القريب اصدقائها او متبنيها واصبحوا الان لا يتبنونها كمعادلة سياسية تستطيع او من الصالح ان تتحكم بالحكومة والدولة العراقية، اذن هناك الان طرف معارض واضح وهو الارهاب وطرف محايد ينتظر نتائج تجديدها وطرف ثالث يراهن عليها لحاجته لها او لعدم معرفته بالبدائل. تقسيم العراق او بقاءه ضعيف سيعتمد على ضعف او قوة العملية السياسية. اللادولة هي اقرب سيناريو من دولة مقسمة رسمياً.

الدولة تواجه تسنوميات / جبهات ثلاثة في آن واحد، أولاً هناك ضعف بالسيولة المالية وتقليل في موارد الدولة الاساسية المتعلقة بدفع الرواتب وتقديم الخدمات الاساسية، ثانياً هناك جبهات قتال مختلفة ومناطق تحت احتلال وبطش داعش وخطر على أمن المناطقة المتحررة ناهيك عن قدرة داعش بالمبادرة كما رأيناها في بغداد وغيرها من مناطق القلب الشيعية في الاسبوع الماضي، وهناك اخيراً وثالثاً حراك سياسي حقيقي وحاجة وتطلع مجتمع لحركة ثورية/اصلاحية عاجلة وكبيرة. هناك ترابط واضح بين الثلاثة وتأثير واحدة على الاخريين. السؤال في تحديد الاولوية ومدى قدرة المجتمع في التحكم بالجبهات الثلاثة في آن واحد. والسؤال الثاني في البدائل الممكنة لحالة اللاحكومة.

امل ان تكون هذه القراءة مفيدة في توضيح الحال وتداعياته. والله اعلم وبه نستعين

24 تموز 2016

أسباب طلب انهائي لخدماتي كسفير وشرف تمثيل العراق ـ رسالة مفتوحة

شكر وتقدير وعبرة

بفخر واعتزاز، انهيت سبع سنوات كسفير في خدمة بلدي العراق، في دولتين هما من اهم دول العالم بالنسبة للعراق، واقصد بهما اليابان والولايات المتحدة الاميركية على التوالي. ولقد تصدر العراق، خلال فترة خدمتي هذه، عناوين الاخبار اثناء مرحلة تغيرت خلالها الحياة والمنظومة العالمية ككل في أكثر دول العالم نفوذاً.

ولقد تأثرت حياتي بالعديد من التجارب الغنية على المستوى المهني والشخصي، اطلعت فيها على ثقافات مختلفة من مشارق الارض ومغاربها، عن طريق التعايش والغور بشكل عميق بين ثنايات مجتمعات متقدمة ومختلفة عن بعضها البعض تماماً مثل المجتمع الياباني والامريكي وتذوقت معها امّر وأحلى أيامها. شهدت السنوات الثلاث التي قضيتها في اليابان وقوع ثلاث كوارث متزامنة، هي زلزال تهوكو الكبير وأعصار تسونامي وانصهار نووي في مفاعل فوكوشيما، وتعايشت لحظة بلحظة مع كيفية تعاطي اليابانيين بكل نبل وعزة وهمه واخلاص لبلدهم مع تلك الكوارث، في حين إن أي كارثة منها لوحدها بأمكانها ان تهز أمة بأكملها.

كما سنحت لي فرصة زيارة العديد من الولايات الامريكية والمحافظات اليابانية، واطلعت عن كثب على سر تقدم تلك الدول وديمومة تفوقها، وبهرني فيها مدى احترام وتقدير تلك الشعوب المتقدمة لتاريخ العراق وشعبه، خصوصاً بعد ان لمسوا عن قرب مدى سعينا لحماية ديموقراطيتنا الوليدة من الاعداء والمتربصين والارهابيين والجهلة، ولقد كان لي شرف تمثيل بلدي خلال هذه المرحلة التي تعتبر من أصعب مراحل تاريخه المعاصر واثناء ذروة حاجته للمساعدة من الخارج وهو يصد ويواجه في كل يوم أعتى وأشرس موجات الارهاب نيابة عن العالم.

زاد قناعتي بان التنوع العرقي نقطة إيجابية إن أُحسن التعامل معها، وان الشعب الياباني أقرب من يستطيع ان يرسخ مفهوم تكامل الشعوب، حيث تكاد ان لا ترى وجود وأثر لكلمة «أنا» في قاموسهم الاجتماعي والسياسي، وان تطور المسيرة والسعي الدائم نحو الكمال خصلة يمكن اكتسابها عبر المراجعة والزمن. كما لمست واقعاً بان الشعب الأمريكي شعب كريم ومحب للخير ومستعد للعطاء إذا كسبت ثقته وتعاملت معه من منطلقات الصراحة والوضوح والمنافع المشتركة، وادركت ان سر تماسك هذه المجتمعات ينبع من سلطة القانون واحترام النظام قبل كل شيء.

حرصت خلال خدمتي لبلدي على تقديم أفضل ما يمكن تقديمه ضمن الإمكانيات المتاحة والمتواضعة، ولعلي لم أكن لا تمكن من هذا الشيء البسيط من دون الدعم والاسناد اللامحدود الذي تلقيته من قبل والدتي الحنون وشريكة حياتي واولادي وعائلتي، ووقوفهم معي في أصعب الظروف واحلك الأوقات في كل خطوة خطوتها من مشوار حياتي ومسيرة عملي المهنية والاجتماعية والسياسية.

وكنت وعائلتي نعلم بأن حياتنا الخاصة قد تكون عرضة للتجاوزات كما هي سمعة البلد والدولة التي نمثلها، وذلك من قبل المغرضين وضعاف النفوس والجهلة، ولكننا في الوقت نفسه كنا ندرك بأن خدمة الوطن تأتي اولاً وقبل كل شيئ، وهذا ما وضعته نصب عيني في اتخاذ قرارات كانت لي في غاية الصعوبة تمكننا فيها من السير قدماً ودحض اكاذيب واشاعات تمس بلدي العراق الذي امثله قبل ان تمسني شخصياً.

لقد ايقنت خلال واجبي كسفير بان جميع كادر السفارة، على اختلاف المناصب والمهام، هو السند الحقيقي للسفير، ولا يمكن التقدم وتقديم ابسط الامور والمهام من دون هكذا اسناد، فشكرًا لجميع السواعد الدبلوماسية والمحلية التي لولاها لما تمكنت من انجاز ابسط نجاح.

ولعل البعض يعتقد بان ما افتخر به هو بهرج المنصب وما يبدو للعيان من ظاهِره كزيارات ووفود مسؤولي الدولة والمباحثات الرسمية العالية وما الى ذلك، ولكن الحقيقية هي ان مبعث الفخر والاعتزاز الحقيقي بالنسبة لي يكمن في تلبية حاجات أي عراقي من الجالية او من الطلبة المبتعثين او الزائرين اثناء زياراتهم الرسمية او غير الرسمية للولايات المتحدة الامريكية واليابان.

ومن خلال تعاملي المباشر مع الحكام، في العراق وخارجها، ادركت ان الجلوس على كرسي الحكم لا يعني دوما ان الحاكم يملك مقومات الحكم، وان المنصب ابتلاء ومحنة أكثر منه ترقية

ونعمة، خصوصاً في هذه الفترة العصيبة والمعقدة، من جانب اخر الوظيفة بشكل عام لا تستحق التمسك بها الا بقدر ما تعلق الامر بخدمة المجتمع او تغيير حال المجتمع نحو الافضل.

وجدتُ من خلال تجربتي المتواضعة هذه ومعايشتي للشعوب والمجتمعات المختلفة ان شعبنا العراقي، رغم غنى البلاد في الثروات البشرية والطبيعية، مغلوب على أمره، فهو ضحية للدكتاتوريات المتلاحقة والعنف والأنانية السياسية. العراق بحاجة الى الكثير من الرجالات ليرسوا به الى بر الأمان، رجالات تمتلك الرؤى وتعيش الايثار من اجل العراق بعيداً عن المنطلقات الفئوية الضيقة والطائفية والقومية والمذهبية والحزبية، وادركتُ أن العراق الان دولة لا تمتلك الكثير من مقومات القوة في العديد من المجالات، وتحتاج الى جهود جبارة من كوادر مؤمنة ومخلصة تمتلك المهنية والكفاءة والاخلاص وتسعى وتركز لبناء وطن لأولادهم واحفادهم قبل كل شيء مع معرفة كاملة لمستلزمات إعمارها من مختلف النواحي العمرانية والعقلية والنفسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

كما تبين لي عن كثب ان المنظومة الادارية العراقية تكاد تكون كجسد بلا روح، وان جهاز الحكومة خامل ويحتاج بسرعة عاجلة الى جرعات من الطاقة والروئ السليمة، علماً ان المعالجات المطلوبة لمواجهة حجم التحدي الذي يواجهنا في العراق لا يدركه إلّا قلة، وان المسار الحالي للبلاد يسير نحو حلول ترقيعية لا أكثر.

واتضح لي ان معنى الدبلوماسية ومعطياتها تحتاج الى شرح وتوعية في شارعنا العراقي لكي نتمكن، كدبلوماسيين، من ان نقدم وننتج في ساحات المضيف المختلفة، لا ان نتردد ونحن في دولة المضيف ألف مرة قبل ان نخطو الى الامام خشيةً من ردود الافعال داخل الساحة السياسية والجماهيرية العراقية.

التخطيط الاستراتيجي كفعل يحتاج ان يقوى من جديد في برنامج وكيان الدولة العراقية ككل، اذ مثلا اننا لم نستفد كثيراً من المساعدات التي كانت ولا زالت تقدمها لنا البلاد الصديقة، وللأسف فأننا، كمجتمع وحكومة، نحتاج ان نحسن ادارة علاقاتنا مع الآخرين لكي نضع خارطة طريق مدروسة وواضحة لتخرجنا من عنق زجاجة الطائفية والعرقية والحزبية والقومية التي وُضِعنا فيها، او وضَعنا أنفسنا فيها.

كان بأمكاني ان استمر في عملي كسفير للعراق هنا في واشنطن او شرف تمثيل في سفارة عراقية اخرى او داخل مركز الوزارة في بغداد، فعمل السفير من أجمل وأنفع وأرقى

الاعمال إن هيأت لها الحكومة مقومات الكافية للنجاح، ولكنني قررت ان انهي ارتباطي الرسمي بجهاز الدولة العراقية حين وصلت الى قناعة بعد مراجعة عميقة وطويلة ان كيان الدولة يضعف كل يوم وان هيبتها تنزف بسرعة مع حاجتنا، كدولة، الى وقفة ومراجعة حقيقية لواقعنا الحزين والحاجة أيضاً الى معالجات آنية وضرورية بإفساح المجال للطاقات التي ممكن ان تعالج جزء من هذه الحاجة. أصبحنا كدبلوماسيين كالجنود العزّل في ساحات القتال من دون تموين كافٍ او تواصل مؤثر، ولا نملك الا القليل مما تتطلبه المهمة الصعبة في المعتركات الدبلوماسية من اهداف استراتيجية واضحة او توجهات ودعم مدروسة من اركان الدولة واجهزتها.

وبالرغم من انني قد انهيت عملي الرسمي وشرف تمثيل بلادي كسفير للدولة العراقية، الا ان ذلك لا يعني إنني سأنقطع عن الاستمرار في خدمة العراق تحت مظلات اخرى، فالحاجة لبناء العراق يزداد كل يوم والامل لتحسين الحال يجب ان يستمر، فشغف خدمة العراق لم ينته ابداً لأنه شرف لا يعلوه شرف، والقسم الذي رددته مع نفسي لخدمة بلدي ومجتمعي باقٍ ما بقيت.

كل الشكر والتقدير للمسؤولين في دوائر خارجية البلدان المضيفة الذين من دونهم لا يستطيع الشخص منا ان ينجح ويقدم خدمة لبلده، وكل الشكر والتقدير والامتنان للزملاء والمسؤولين في وزارة الخارجية وعموم الدولة العراقية الذين سعوا لإنجاح عملي ومهامي الرسمية. وشكري ايضاً لأبناء جاليتنا العراقية الكريمة في الخارج على دعمهم ومساندتهم.

كل الامتنان لمن ساعدني في أي يوم، بكلمة او مقترح او خدمة. منا الدعاء ومنه تعالى الإجابة ومنا الجهد وعليه سبحانه الاتكال.

عراق ما بعد تحرير الموصل ـ القيادة والواقع

كثر الحديث في هذه الايام حول تبعات تحرير مدينة موصل ومحافظة نينوى من اجرام داعش والسلفية الجهادية. وهنا ارى من الضروري ان نحلل الحالة العراقية الداخلية تحليل دقيق وشامل وننظر اليها من جوانبها المتعددة. سيكون هذا المقال هو الجزء الاول من ثلاثة مقالات حول عراق ما بعد تحرير الموصل. في الجزء الثاني سنحاول ان نحلل ونستقرأ دور التحالف الدولي والوضع الجيوسياسي للمنطقة وللعراق،وفي الجزء الثالث والاخير سنحاول ان نستقرأ مستقبل الحشد الشعبي وما هي المعطيات المهمة لأمن البلد.

من الضروري ايضاً ان نسأل اسئلة جوهرية هي: ما المطلوب من عراق ما بعد الموصل؟ واي عراق نريد، موحد بحدوده الحالية ام مقسم على قواعد سياسية منطلقة من سياسة فرض امر واقع؟ عراق فدرالي او كونفدرالي؟ او عراق مركزي ام محافظات ذات صلاحيات واسعة جديدة؟.

القيادة العراقية:

ادارة العراق ما بعد التحرير سيكون الاختبار الحقيقي لقوة وحكمة قيادات العراق المختلفة، وخصوصاً مع اعترافنا ان الدولة تضعف مع الزمن وتُستنزف من قبل الكثير من لاعبيها السياسيين وتنتقل الى واقع «اللادولة» وبالتالي تحرير الموصل يجب ان تكون نقطة بدء التعافي في بناء هيكليتها وسلطتها وهيبتها والا فستزداد ظاهرة امراء الحرب، وبالاخص على المستوى المحلي وفي المحافظات وتحت مسميات مختلفة. وهنا يأتي السؤال التالي: هل كان احتلال داعش لثلث العراق كافيا كمؤشر خطر على مدى هشاشة ادارة البلاد وعمليتها السياسية المتأزمة وضعف التماسك الاجتماعي؟ ام اننا (لا سمح الله) نحتاج الى مؤشر آخر اسوأ منه. يجب ان لا ننسى مدى تداعيات الاستنزاف في حربنا ضد الارهاب على المجتمع والدولة العراقية، ونتيجة تعدد الازمات وتراكمها وكبرها فالحكومة المركزية مثقلة بالمشاكل الداخلية وعليه فسنراها تركز على أولويات التقليل من تداعيات التحرير وادارة مخاطرها تبعاً،

وأحد الامثلة على ادارة المخاطر هي قرب الالتزامات الدستورية الانتخابية التي تضع الدولة العراقية امام اختبار آخر حول وضع خارطة طريق لإدارة الانتخابات (محافظات2017 ومجلس النواب 2018) في المناطق الغربية المتحررة ومناطق تواجد النازحين.

هناك الكثير من العيون تنظر وتطالب بدور جوهري مترقب من المرجعية المباركة في النجف في رعاية العراق الجديد، ذلك العراق الخالي من داعش والشامل لكل الاطياف والإثنيات والأديان تحت مظلة المواطنة والدولة المدنية. علما ان هذه المظلة يجب ان تعكس ايضاً مدى استعداد السياسيين العراقيين من شتئ انتماءاتهم ان تكون سياساتهم عابرة للاثنيات والمحاصصة، فتحرير الموصل يجب ان يكون البداية لعنوان اتحاد الرؤى واتحاد القيادة لعراق جديد علماً ان ضعف احداهما او كلاهما سيزيد من المحنة.

الواقع السياسي العراقي:

التحرك السياسي والدبلوماسي العراقي (واقصد الدولة وليس وزارة الخارجية فقط) لا يوازي التحرك العسكري لها في تحرير الموصل وذلك لاختلاف الرؤى السياسية العراقية الداخلية ولضعف آليات التأثير السياسي العراقي على دول الجوار ودول التحالف الدولي. هناك حاجة آنية لمراجعة آليات التقييم والتأثير على من هو خارج الحدود مع عدم تجاهل وجود تداخل بين اغلب الاطراف العراقية والإقليمية والدولية في موضوع تحرير الموصل. وهذه الحالة تُعبر عن عمق التعقيدات وسعة الاطراف ذات العلاقة التي ترى معركة التحرير كخط فاصل بين الماضي المرتبط بداعش والمستقبل المتعلق بزيادة قدرة تأثيرها على مجريات الاحداث العراقية والإقليمية مع المحافظة على مصالحها المشتركة والشخصية. وهنا يأتي سؤال عن مدى اتفاق الحلفاء السياسيين العراقيين على انهاء ملف داعش والعمل على خلق تحالفات جديدة تعكس واقعا عراقيا جديدا، مدركين ضرورة ان تكون تحالفاتهم قوية واستراتيجية وليس تكتيكية وآنية، وخاصة مع قرب الانتخابات، وهنا نستطيع ان نقول ان ضعف وجود رؤية ستراتيجية موحدة يعني تشرذم الطاقات والقوى وتبعثر الاهداف.

معركة تحرير الموصل:

الموصل اكبر مدينة سنية ذات اغلبية عربية في العراق، وهي الابعد من بغداد، والاقرب من اربيل، غرب المدينة عربي وشرقها كردي واقليات اخرى، مدنية في المركز وعشائرية على

الاطراف، وهناك اختلاف ثقافي وحضاري بين اهل مدينة الموصل وضواحيها وهذا سيزيد من تعقيدات ادارتها بعد التحرير. وهي مصدر مالي مهم لتنظيم داعش وكذلك مصدر لتجنيد كوادرها الارهابية، وتحريرها يعني نهاية الكيان الرسمي للدولة الاسلامية (داعش) مع الادراك ان داعش لم يقم بأي عملية هجوم عسكري في العراق منذ احتلال الرمادي في العام الماضي.

ولعل حسم ملف من سيشارك في تحرير الموصل وتقسيم الواجبات او تقاطعاتها على الارض مهم جدا وسيخضع لصراع عراقي واقليمي. علماً بان خطورة فقدان التركيز على محاربة داعش بعد تحرير الموصل يعني استمرار النزيف المادي والسياسي للدولة العراقية. ومن جانب آخر فان تحرير الموصل سيكون عنصر دعم معنوي لتقوية الجيش العراقي وعودة عافيته، وهنا تأتي اهمية تسويق الحكومة العراقية لانتصاراتها والاستفادة القصوى من آخر معاركها الجبهوية مع داعش.

منهجية ارجاع وتحرير المناطق العراقية من داعش ستستمر وذلك لأنها نتاج عمل جماعي برعاية رئيس الوزراء مع وجود قرار عراقي واقليمي ودولي في ذلك، وهذه المنهجية تعني ان الانظار ستتجه حيال كيفية حسن ادارة الحالة الانسانية في المناطق المحررة التي ستكون من اهم عوامل الاستقرار على المدى القريب، خصوصاً مع استعدادات الحكومة المركزية لتسهيل امور النازحين وباقي الامور الانسانية واثرها على مجريات الاحداث بعد تحرير الموصل.من الضروري جداً ان يؤمن الماء والايواء والاكل الخ من 3 الى 12 شهر للنازحين، بالإضافة الى اهمية سرعة تدريب الشرطة المحلية والامن الداخلي للمدينة والتي ستساعد في تقليل التوتر داخل المناطق المحررة. دور الامم المتحدة في دعم العراق بخصوص اللاجئين والنازحين سيكون محوريا، مدركاً ان كسب ثقة المحليين من اهالي الموصل سيكون امرا صعبا ولكن ليس بمستحيل، وحتى لو فقدوا هم الثقة بداعش. ارى من الضروري ان نفكر بعض الشيء خارج الاطر التقليدية واقترح هنا تعيين حاكم عسكري على الموصل كخيار من الخيارات التي يجب التفكير فيها بجدية، قد تكون هناك اشكالات قانونية او سياسية ولكنها قد تكون اقل ضرراً من ادارة المدينة عن طريق مجالس المحافظات.

داعش والارهاب ما بعد الموصل:

بعد الانتهاء من تحرير الموصل ستتجه عيون دول التحالف الدولي باتجاه سوريا وتعقيداتها وهنا من الضروري على القيادة العراقية ان تركز على عدم إرجاع وجود داعش على

الارض ولو تحت اي مسمى، علماً ان تحرير الموصل سيكون ضربة قوية ضد شرعية وهيكلية داعش ولكن لن تكون القاصمة وذلك لقربها الجغرافي من سوريا ولأن الموصل كانت في الحقيقة هي منطقة خارجة عن سيطرة الدولة العراقية حتى قبل حزيران 2014.

طول بقاء داعش في الموصل خلق جيلا جديدا من الشباب يؤمن بأهداف داعش، وهنا من الضروري ان نعترف ان البديل العسكري لتنظيم داعش سوف لن يكون اقل قسوة او اجرام من داعش وان الاعمال الارهابية من تفجيرات وغيرها سوف تستمر وستنتقل اكثر لداخل المدن العراقية وكذلك ستبقى بعض المناطق خارج سلطة الدولة. هناك عوامل مهمة ستؤثر على مجريات الامور السياسية العراقية لما بعد تحرير الموصل; منها نسبة دمار مدينة الموصل، وعدد الضحايا وسرعة تحريرها، ونسبة خروج النازحين نتيجة المعركة والتي ستكون لها تداعيات سلبية ايضاً على استقرار اقليم كردستان، وقدرة الحكومة المركزية في بسط سلطتها على المدينة، فضلاً عن سرعة تعافي دور جهاز المخابرات العراقية وباقي الاجهزة الامنية لتحويل المعركة الوجودية مع الارهاب الى معركة استباقية.

القول والعمل على تقسيم العراق من بعض الاطراف العراقية وبعض دول الجوار من دون وضوح لتداعياتها على المنطقة ستخلق اجواء توتر مستمرة للمنطقة وستزيد من الصراعات الطائفية والاقليمية لأمد بعيد. الحوار الحقيقي والواضح بين الاطراف العراقية ضروري لتقليل التوتر واعادة بناء الدولة ونسيجها الاجتماعي. وهنا نسجل نقطة على القيادات السياسية العراقية التي كانت من المفترض ان تستعد لعراق ما بعد داعش ابتداءً من اللحظة التي تم الاقرار فيها بعدم التعايش مع داعش وذلك لان بعض الفرص القادمة سوف تضيع نتيجة ضعف الاستعداد لهذا اليوم المبارك. هناك ملفات متعلقة بجرائم داعش، مثل سبي الايزيديات وتدمير الآثار والمقابر الجماعية وغيرها، من سيكون المسؤول عن معالجة ومتابعة هذه الملفات الانسانية الاجتماعية؟ اذ تنظر الاقليات للحكومة والقوى السياسية الكبيرة الى مدى استعدادها لمد يد العون وتهيئة اجواء التعايش السلمي لها بعد تحرير الموصل، فضلاً عن ادراكها ان تعقيدات التعامل والتعايش مع الاطراف التي تعاملت وتعاطفت مع داعش غير سهلة راجيةً ان لا يكون منطق (عفا الله عما سلف) هو السائد او من جانب اخر ان يكون الثأر هو العنوان الاجتماعي المقبول، وهنا يأتي دور الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية في خلق معادلة عدالة اجتماعية وتعايش جديدة؟.

العراق لديه مقومات القوة للبناء وترميم النسيج الاجتماعي والسياسي، ذلك لأنه تحمل الازمات المتراكمة مع انخفاض اسعار النفط ومع وجود حرب لأكثر من عقد من الزمن ضد الارهاب ومع الحراك العنيف داخل مجلس النواب والمتظاهرين ودخول المنطقة الخضراء ولكن كل ذلك حصل ضمن آليات دستورية وبطريقة سلمية. الانتهاء من ملف داعش فرصة ذهبية للأطراف العراقية المختلفة لإعادة بناء الدولة والمجتمع العراقي على اسس سياسية ودستورية جديدة، اذ لا نستطيع ان نعتمد على الثقافة السياسية الحالية وآلياتها ومنهجيتها في اعادة العافية للدولة والمجتمع العراقي.

عراق ما بعد تحرير الموصل ـ الحشد والقوى العسكرية غير النظامية 3-3

حاولنا في المقال الاول ان نحلل الحالة العراقية الداخلية تحليلا دقيقا وشاملا وننظر اليها من جوانبها المتعددة، وفي الجزء الثاني حاولنا ان نحلل ونستقرئ دور التحالف الدولي والوضع الجيوسياسي للمنطقة وللعراق, وفي هذا الجزء الثالث والاخير لهذه المقالة سنحاول ان نستقرئ بعض مفردات مستقبل الحشد الشعبي وخصوصاً المعطيات المهمة المعنية بأمن العراق.

هناك اسئلة جوهرية نحتاج ان نبحث عن اجابات لها قبل ان نتحدث عن مستقبل الحشد الشعبي، هذه الاسئلة هي: ما هي الرؤى والآليات لتحديد دور الحشد الشعبي (المنضبط وغير المنضبط) بعد تحرير الموصل؟ ومن هو المسؤول عنها؟ وهل هناك خارطة طريق لحل وجود الكيانات الحشدية؟ ام انها سوف تدمج بالجيش العراقي النظامي؟ ام هناك تخطيط بأن تكون كيانات الحشد مرادفة للجيش؟ وهل وجود الحشد الشعبي هو عنصر قوة ام ضعف للدولة العراقية على المدى المتوسط والبعيد؟ وكيف ترى الاطراف الاخرى الدور المرتقب للحشد واحتمالية تفكير قيادات الحشد المختلفة بدور سياسي قيادي لها بعد تحرير الموصل وخصوصا مع قرب حلول انتخابات المحافظات والنواب؟

في البداية نرى ان من الضروري ان نفهم الحالة الحشدية وماهيتها قبل ان نستقرئ مسيرة تطور فصائل الحشد واثرها المستقبلي على الوضع الامني والسياسي العراقي (والاقليمي بعض الشيء). الحشد ليس كيانا واحدا متجانسا او ذا هيكلية واضحة، وانما يتضمن مكونات مختلفة تعمل تحت مظلتها قوات شيعية وسنية ومسيحية وتركمانية وكردية وشبكية.

لا يخفى على احد ان وجود الحشد وصعوده في الساحة العسكرية كان ضرورة ونتاج حاجة آنية لحماية المجتمع العراقي من ارهاب داعش والحركات التكفيرية السلفية وبقايا حزب البعث، وان صورة العراق اليوم كانت ستتغير لولا دخول الحشد للمعادلة العسكرية.

هذا العنصر في المعادلة زاد من معنويات الجيش والشرطة الاتحادية واوقف زحف داعش نحو مدن ومراكز دينية مهمة وحافظ على وحدة البلاد.

ولعل قدرة ابناء الحشد على الالتزام بتعليمات وتوصيات المرجعية الدينية والقائد العام للقوات المسلحة عكست مدى جديتهم ومهنيتهم (رغم المجازر الوحشية المتعددة التي ارتكبتها داعش) ووطنيتهم في السعي بكل ما يملكون لأنهاء كيان داعش. وهنا تأتي اهمية البحث عن اجابة للسؤال التالي: هل كانت قوى الحشد تريد ان تعكس، لكل العراقيين ولمن هو خارج الحدود، انها قوة وطنية هبت للدفاع عن العراق بشتى قومياته واجناسه وطوائفه واديانه ام هي قوة شيعية طائفية فقط؟ من جانب آخر لا يخفى على احد الدور الايجابي الذي لعبه الحشد في المعارك وكيف انه عكس ايجابية دوره الاجتماعي والتنظيمي والاخلاقي.

واذ نحاول ان نرى مواقف بعض الاطراف غير الشيعية من مشاركة الحشد الشعبي في تحرير الموصل فأننا بالمقابل نرى ان هناك اعتراضا من قيادة اقليم كردستان من مشاركة الحشد في تحرير الموصل وقد تكون نتيجة مخاوفهم من فقدان سيطرتهم على المناطق المتنازع عليها. وهناك اعتراض ايضاً من بعض العشائر العربية السنية نتيجة مخاوفهم الطائفية (حقيقية او مفتعلة) بفقدان تحكمهم بهذه المناطق المتحررة. وهناك مخاوف من اميركا ودول التحالف من مشاركة الحشد ايضاً نتيجة اعتراض بعض الدول الخليجية. الكرد والعرب السنة والأمريكان ودول التحالف والاتراك لديهم مخاوف من علاقة (دعم لوجستي وارتباط ايديولوجي/ عقائدي وبالتالي سياسي) لبعض القوى المؤثرة داخل الحشد بالجمهورية الاسلامية الايرانية. هذا الفهم الخاطئ عن الحشد او ان قيادات الحشد لم تقم بمراعاة الجانب الجيوسياسي اثناء مشاركتها في تحرير المحافظات المحتلة من قبل داعش.

ولعل ضعف علاقة قوى الحشد الشعبي بقيادة الاقليم ترجع لعدم وجود علاقة بين اغلب قوى الحشد مع القوى الكردية المعارضة ايام النظام الصدامي السابق. هنا ارى ان من الضروري لقيادات الحشد ان تنفتح اكثر على دول المنطقة والغرب والولايات المتحدة وان تسوق حيثيات نشوئها ودورها في دحر الارهاب ومدى تطلعها لدورها الايجابي في بناء عراق جديد بعيدا عن الطائفية، في ظل حكومة تحتكر السلاح وحدها.

ولعل كثرة من يسمون انفسهم بالمتحدثين عن الحشد واندفاعات تصريحاتهم اربكت قدرة تأثير الحشد السياسي والاعلامي وهذا ساعد المنافسين والمعادين للحشد على التسويق لمن هو خارج الحدود بأن الحشد كيان غير طبيعي وفيه الكثير من العيوب وصعب الانضباط

وبالتالي هو اقرب الى مليشيات من كيان ممكن ان يندمج او يتعاون مع اجهزة الدولة. بعض هذه التصريحات غير المسؤولة لاطراف الحشد عكست طبيعة الولاءات (العقائدية والسياسية لمن هو خارج الحدود) لقسم من مكونات الحشد، وانها لا تعترف بالحدود وانها لا تمانع من ان تتحرك عسكريا في داخل سوريا او اية منطقة اخرى، وهذا الامر بطبيعته يحرج الحكومة العراقية واجهزتها الدبلوماسية ويعكس تمرد قوى الحشد على القوانين والاعراف الدولية. من جانب آخر نرى ان من الضروري لقادة الحشد ان يبينوا، اعلاميا وسياسياً، بأن منطلقات تحركاتهم وخطاباتهم هي وطنية وليس مذهبية بحتة وان اخطاء قد ارتكبت منهم او من الذين ينسبون انفسهم لقوى الحشد ولكنهم يعملون على ضبط منتسبيهم واحالتهم للقضاء حال قيامهم بأي جرم وذلك لأنهم قوة رسمية تخضع لقوانين البلاد وتحترم معايير حقوق الانسان العالمية، مع ملاحظة حاجة القوى الحشدية للاهتمام اكثر بالأعلام وخصوصا مع وجود ضبابية في وضوح ودقة طبيعة الحشد عند الاطراف غير الحشدية.

قد يكون الحشد الشعبي لا يرى نفسه الآن كجزء من الجيش العراقي او لا يرغب ان يندمج معه بشكل كامل، بل هو يرى نفسه رديفا او مضاهياً للجيش او افضل منه وبأنه يتوقع تسليحا ودعما وتدريبا كاملا حاله حال قوات مكافحة الارهاب العراقية. ان مستقبل الحشد سيعتمد ويتأثر بطبيعة تعاطيه مع اجهزة الدولة الامنية ايضاً ومع طبيعة تعاطي المرجعية الدينية مع مستقبل مكونات الحشد وشرعيتها بفتوى الجهاد الكفائي (اذ لم تصدر من المرجعية العليا مثل هذه الفتوى منذ حوالي قرن من الزمن) فهل سيكون انهاء الفتوى الكفائية كافيا لحل التشكيلات الحشدية؟ ام ان الدولة ستحتاج ايضاً الى اصدار قوانين جديدة في هذا الامر وخصوصا ان كيانات الحشد قد شُرعنت ودُمجت ضمن هيكلية الدولة ورعايتها.

ومن الضروري ان لا ننسى ايضاً وجود حاجة حقيقية للحشد وخصوصاً مع عدم التعافي الكامل للجيش العراقي وبقاء قوة ولو نسبية للتنظيمات الارهابية في الساحة العراقية، وهذا يعني ان زوال الحشد عن المشهد الآني او فضاءات الحراك السياسي سوف لن يكون قريباً وخصوصاً وان هواجس الماضي ليست بعيدة عن كل الاطراف، وهذه الهواجس تتضمن خوف الشيعة من الماضي وعودته وخوف السنة من المستقبل المجهول. وهنا تأتي اهمية الحكومة في ايضاح برنامجها السياسي المستقبلي وخارطة طريقها لبناء القوى العسكرية والامنية، وهذه الخارطة من الضروري ان تبين ما هي مكامن القوة والضعف في بناء الجيش المستقبلي وان كانت هناك حاجة لوجود الحشد ضمن حماية الحدود او داخل المحافظات؟.

وهنا يأتي سؤال اساسي هو: ما هي احتمالية تطور كيانات الحشد المختلفة الى قيادة سياسية موحدة او احتمالية بقائها متفرقة تحمل رؤى مشتركة لعراق ما بعد تحرير الموصل؟ وهنا تأتي اهمية تواجد الحشد رسميا ضمن كيان الدولة بقانون يشرع من مجلس النواب تحدد فيه هيكليته والتزاماته وحقوقه، ويبين اهمية عدم تسييس الحشد وذلك ليكون عمله تحت امرة القائد العام فقط بعيداً عن الاجندات الحزبية والانتماءات السياسية.

من جانب آخر نتساءل: هل قوى الحشد لديها برامج وطنية لكل العراق ام لديها أولويات محلية؟ وماذا عن دورها المستقبلي في المناطق المتحررة او المتنازع عليها؟ وماذا عن كيفية تمويل وجودها في حالة الدولة التي لم تستطع تلبية احتياجاتها الاساسية نتيجة اختلاف الاولويات او ضعف امكانيات الدولة او حتى تحرك الدولة لأضعاف كيانات الحشد اذا شعرت الدولة ان الحشد يعمل ويخطط لكي يكون البديل عن الجيش او يفرض وجوده بعيدا عن جبهات القتال وبالخصوص داخل الحكومة والمدن؟

ختاما اقول ان من الضروري ان يتم التعامل مع الحشد الشعبي من منطلق ان الحشد قدم الكثير من الشهداء والجرحى وان دخوله للمعادلة العسكرية والامنية اوقف نزيف الدولة وساعد في اعادة الكثير من النازحين الى محل سكنهم ومدنهم، ومن الضروري ان نعترف ايضاً ان دوره كان محوريا ومشرفاً وخصوصاً في الابقاء على وحدة العراق والحد من انتشار دمار داعش الارهابي. لنتعامل مع هذا الكيان الجديد بحكمة وموضوعية بعيداً عن العواطف مع الاخذ بعين الاعتبار التاريخ الحديث للعراق وطبيعة التحديات الحالية والاستقراءات المستقبلية للحالة الجيوسياسية للعراق والمنطقة.

مهارات العمل المطلوبة لعام 2020 في العراق

في ضوء الثورة الصناعية الرابعة

نحن نقف الآن على شفا ثورة رقمية من شأنها أن تُغير جذريا طريقة عيشنا وعملنا وربطنا ببعضنا البعض. إن التحول، على نوعه وحجمه وتعقيده، سيختلف عن أي شيء شهدته البشرية من قبل. نحن لا نعرف حتى الآن كيف سيكون، ولكن هناك شيئٌ واحدٌ واضحٌ ومرتبطٌ بالمجتمعات وهو ضرورة أن يكون الرد من الحكومات والمجتمعات، على هذه التطورات متكاملاً وشاملاً، وسيشمل جميع أصحاب المصلحة في النظام السياسي العالمي، من القطاعين العام والخاص إلى الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. وهنا يأتي السؤال عما علينا عمله اتجاه هكذا تطور مقبل؟ في هذه المقالة سأحاول ان أغطي، متواضعاً، الجانب المتعلق بطبيعة مهارات العمل المطلوبة لنا في سوق العمل العراقية.

الثورة الصناعية الرابعة:

بداية العام الماضي، أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقريراً بشأن طبيعة المهارات الانسانية المهمة لقطاع العمل، ذكر فيها عدة نقاط، أرى من الضروري ان نتحاور مع جمهورنا العراقي حول هذا الموضوع والاطلاع على بعض محاور التقرير. اذ اشار التقرير الى انه «في أقل من أربع سنوات، سوف يسعى أصحاب العمل إلى الحصول على موظفين ذوي مهارات مختلفة جداً عما هم عليه اليوم. في الواقع، فإن أكثر من ثلث مجموع المهارات المطلوبة في معظم المهن ستتألف (في المتوسط) من مهارات لم تعتبر بعد مهمة للعمل اليوم. وبعد خمس سنوات من الآن، سيتغير أكثر من ثلث المهارات (35 %) التي تعتبر اليوم مهمة في القوى العاملة.»

اضاف التقرير ايضاً انه «بحلول عام 2020، سوف نرى الثورة الصناعية الرابعة قد قدمت لنا الآليات المتقدمة والنقل الذاتي، والذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، والمواد المتقدمة

والتكنولوجيا الحيوية البيولوجية وعلم الجينوم والمركبات المستقلة والطباعة ثلاثية الأبعاد وتكنولوجيا النانو والتكنولوجيا الحيوية وعلوم المواد وتخزين الطاقة والحوسبة الكمية. هذه التطورات سوف تغير الطريقة التي نعيش بها، والطريقة التي نعمل بها. سوف تختفي بعض الوظائف المألوفة حالياً، والبعض الآخر سوف تنمو والوظائف التي لا توجد حتى اليوم سوف تصبح شائعة. ما هو مؤكد هو أن القوى العاملة في المستقبل سوف تحتاج إلى مواءمة مهاراتها لمواكبة المتغير الجديد».

من المفيد ان نذكر هنا صيرورة هذه التحولات التاريخية، اذ استخدمت الثورة الصناعية الاولى طاقة الماء والبخار لإنتاج المكننة. والثانية استخدمت الطاقة الكهربائية لخلق الإنتاج الضخم. والثالثة تستخدم لغاية الان الالكترونيات وتكنولوجيا المعلومات لمكننة الإنتاج (وهي تحدث منذ منتصف القرن الماضي). اما الآن فالثورة الصناعية الرابعة تعتمد أساساً على الثورة الثالثة التي سبقتها، وهي تتميز بمزيج من التقنيات التي تخلق جوا متكاملا بين المجالات الفيزيائية والرقمية والبيولوجية.

قد يقول قائل ان ما نراه الان من تطور هو امتداد عادي ومجرد استمرار للثورة الصناعية الثالثة، في الحقيقة هناك ثلاثة أسباب لا تجعل تحولات اليوم مجرد امتداد للثورة الصناعية الثالثة، بل تُمثّل معالم واضحة وصولاً للرابعة المتميزة بالسرعة والسعة والقدرة على التأثير الكبير في أنظمة العمل المختلفة. إن سرعة الانطلاقات الحالية للثورة الرابعة ليس لها سابقة تاريخية. وبالمقارنة مع الثورات الصناعية السابقة، فإن الرابعة تتطور بسرعة هائلة وليس كخط طولي. علاوة على ذلك، فإنها ستُعطّل وتُؤثر في كل صناعة حالية تقريبا في كل العالم. وتشهد اتساع وعمق هذه التغيرات على تحول نظم الإنتاج بأكملها، بالإضافة الى الإدارة والحُوكمة.

المهارات المطلوبة:

لفهم ماهية التحدي الذي نواجهه في العراق حول طبيعة المهارات المطلوبة، من الضروري هنا ان نرجع قليلاً بالزمن الى الوراء ونرى اهم المهارات التي كانت مطلوبة في عام 2010 وعام 2015، ومن بعد ذلك ننطلق الى المستقبل ونرى ما هي التوقعات حول المهارات العشر الاولى الناعمة المطلوبة لقطاعات العمل المختلفة لعام 2020.

اهم المهارات الناعمة للعام 2010 وحسب الاولوية:

1. الاتصال ـ عن طريق النطق، والقدرة على التحاور الاتصال، كتابةً، وتحدثاً، واستماعا.
2. المجاملة ـ آداب الاتيكيت، آداب الأعمال، الكياسة، القول من فضلك، وشكرا لكم، الاحترام.
3. المرونة ـ القدرة على التكيف، على استعداد للتغيير، الذي يريد ان يستمر بالتعلم، يقبل أشياء جديدة.
4. المصداقية ـ الصدق، الاخلاق، القيم العالية، القيم الشخصية، يفعل ما هو صحيح.
5. المهارات الشخصية ـ لطيف، لديه روح الدعابة، يرعى الاخرين، متعاطف، لديه ضبط النفس والصبر، المهارات الاجتماعية.
6. إيجابي التفكير ـ متفائل، متحمس، مشجع، سعيد، واثق.
7. المهنية ـ الجدية في العمل، ذو مظهر.
8. تحمل المسؤولية ـ المساءلة، واثق من نفسه، يصل لأهدافه، يعرف ماذا يريد، الانضباط الذاتي، الحس السليم.
9. العمل الجماعي ـ متعاون، يعمل جنبا إلى جنب مع الآخرين، يتعايش مع الاخرين، يدعم الاخر.
10. أخلاقيات العمل ـ العمل الجاد، على استعداد للعمل، الولاء، المبادرة، ذاتي الدوافع، ذو حضور جيد.

المهارات الناعمة المهمة لعام 2015 قد شُخِّصت سابقاً حسب التسلسل1) حل الاشكالات المعقدة. 2) التنسيق مع الآخرين. 3) إدارة الافراد. 4) التفكير النقدي. 5) التفاوض. 6) مراقبة الجودة. 7) خدمة التوجه. 8) الحكم وصنع القرار. 9) الاستماع النشط. 10) الإبداع.

اخيراً، إذا نظرنا لاهم مهارات العمل المطلوبة لعام 2020، فالمتوقع حسب تقرير منتدى الاقتصاد العالمي هي1). حل الإشكالات المعقدة. 2) التفكير النقدي. 3) الإبداع. 4) إدارة الأفراد. 5) التنسيق مع الآخرين. 6). الذكاء العاطفي. 7) الحكم وصنع القرار. 8) خدمة التوجه. 9) التفاوض. 10) المرونة المعرفية.

قبل الخوض بشأن أثر هذه الدراسة في يوميات العراق (على المديين المتوسط والبعيد)، أرى من المهم هنا ان نحاول معرفة بعض التفاصيل والتعريفات عن هذه المهارات العشرة لعام 2020 وحسب اولويتها:

1. حل المشكلات المعقدة لا تزال من كبار المهارات المطلوبة لأصحاب العمل، حتى مع زيادة الاعتماد على البيانات الالية في اتخاذ القرارات، فالناس سوف تبقى بحاجة إلى هذه المهارة الأساسية لتكون قادرة على حل المشكلات المعقدة.
2. التفكير النقدي هو المهارة الأساس التي ستبقى في طلب متزايد، حيث إن القدرة على استخدام المنطق والجدلية لتحديد نقاط القوة والضعف في الحلول والنهج المختلفة هي المهارة التي سنظل بحاجة إليها على الرغم من أن الالة أصبحت أكثر انتشاراً.
3. الإبداع سوف تصبح مهارة اساسية يبحث عنها أرباب العمل، وسينتقل الإبداع من المركز العاشر في عام 2015 إلى أفضل ثلاث مهارات يبحث عنها أرباب العمل في عام 2020، مع هجمة التكنولوجيات الجديدة، وسوف يزداد طلب توظيف المبدعين لمعرفة سبل تطبيق التكنولوجيا الجديدة وخلق منتجات وخدمات جديدة.
4. إدارة الأفراد هي المهارة التي سيتم السعي للحصول عليها باستمرار، وتستلزم إدارة الافراد القدرة على تحفيز الناس، وتطوير الموظفين، وتحديد أفضل الكوادر لهذه المناصب.
5. التنسيق مع الآخرين هو شيء آخر للتكنولوجيا لم يتقن بعد. ومرة أخرى، يندرج هذا أيضا تحت مظلة المهارات الاجتماعية ويتبع القدرة على ضبط الإجراءات في ما يتعلق بالتعاون مع الاخرين.
6. الذكاء العاطفي هي المهارات الاجتماعية الأخرى التي ستكون تحت الطلب وبازدياد. قد تكون المكننة قادرة على القيام بالكثير من الوظائف، ولكن لا يمكن قراءة قلب وعقل البشر الا من خلال البشر.
7. الحكم واتخاذ القرارات سوف تصبح مهارة مرغوبة للغاية. حيث تعتبر مجموعة المهارات هذه «مهارة نظام»، وهي القدرة على تحليل البيانات لتكون قادرة على اتخاذ القرارات. وبما أن المؤسسات تجمع بشكل متزايد الكثير من البيانات، ستكون هناك حاجة أكبر للموظفين الذين لديهم القدرة على تحليل البيانات واستخدامها لاتخاذ القرارات.
8. مهارات توجيه الخدمة ستكون مهمة. وستستمر المهارات الاجتماعية القوية في أن تصبح أكثر أهمية، لأن المكننة ستأخذ المزيد من فرص العمل. والسبب هو أن أجهزة الكومبيوتر لا تزال فقيرة جداً في محاكاة التفاعل البشري. اذ قراءة عقول الآخرين وردود افعالهم هي متعلقة بعملية اللاوعي. التفاعل البشري في مكان العمل ينطوي على إنتاج

الفريق، والعمل مع العمال الذين يتفاعلون مع نقاط القوة لبعضهم البعض والتكيف بمرونة مع الظروف المتغيرة، وهذا التفاعل غير الروتيني هو ميزة الإنسان على الآلات.

9. ستبقى مهارات التفاوض مطلوبة، والمهارات الاجتماعية بشكل عام ستصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى في القوى العاملة.

10. اخيراً، ستبقى المرونة المعرفية مهارة مهمة، وهي القدرة على التفكير في مفاهيم متعددة في وقت واحد. وإن مجموعة واسعة من الوظائف سوف تتطلب مستوى أعلى من القدرات المعرفية ـ والتي تشمل الإبداع والتفكير المنطقي وفهم حساسية المشكلة ـ كجزء من مجموعة المهارات الأساسية.هنا يأتي السؤال عن أسباب الحاجة، في الثورة الصناعية الرابعة، الى مثل هكذا انواع من المهارات، من المفيد ان نذكر بان هناك أربعة تأثيرات كبيرة للثورة الصناعية الرابعة على أ) توقعات العملاء التجارية، ب) تعزيز المنتج، ج) الابتكار التعاوني، د) الهيكليات التنظيمية للإدارة. اذن سواءً للمستهلكين أو للشركات، كل شيء سيدور حول كيفية تحسين خدمة العملاء لديها، ويعني ذلك أن المواهب، والمهارات، وتعلم اللغات الأجنبية الحية، وفهم الثقافات الاخرى، والأشكال التنظيمية الإدارية يجب إعادة النظر فيها وهي مربط الفرس لنا في العراق.

تقييم الواقع العراقي:

عندما نلقي نظرة على نوع وكم موظفي الدولة العراقية وطبيعة مهاراتهم وواقع أجواء عملهم ومدى مواكبتها لحاجة السوق، لا تستطيع التهرب من نتيجة وجود حاجة ماسة لقيام وزارة التخطيط او غيرها من المؤسسات المعنية من متخصصين بمسح شامل وكامل لتشخيص الواقع كما هو وليس كما تسمع او يقال. بالطبع، الانطباعات الاولية لا تبشر بخير، اذ ان الترهل الوظيفي في دوائر الدولة ومؤسساتها اصبح ظاهرة واضحة وخطيرة، وهنا يأتي سؤال بشأن كيفية قدرة دوائر الدولة في التركيز على مشاريع معينة مع هذا الكم الزائد من الموظفين. وكذلك بخصوص ملاحظة النقص الكبير في تطوير المهارات الشخصية والوظيفية بدل الاهتمام بوجاهة الوظيفة فقط. واللائمة هنا ليست على الموظف فحسب، كون عليه مسؤولية تطوير مهاراته الشخصية بدافع ذاتي، بل المسؤولية تقع ايضاً على المؤسسات التي يعمل فيها هؤلاء الموظفون، حيث انها لا توفر لهم التدريب المناسب في موقع العمل أو خارجه او مثلاً توفير البيئة المناسبة لموظفيها

للاحتكاك مع ذوي الخبرة من الموظفين القدماء المسلكيين حتى وان كانوا متقاعدين للتعلم من خبراتهم المتراكمة.

من الضروري ألا ننسى ان الوظيفة تكليف وليس تشريفا، ويجب توفر المهارات والمعلومات والخبرات لتأدية المطلوب من هذا التكليف. ولكي نحسن التكليف علينا ان نفكر ايضاً بالثواب والعقاب كسياسة متبعة لتحفيز الموظف وقد تكاد تكون منعدمة حالياً في بيئة العمل في العراق، لاسيماً الحكومية منها. اذ يشعر الموظف الجيد النشط بالغبن كونه سواء عمل بجد او أهمل فان راتبه ومخصصاته المالية ستبقى ذاتها في الحالتين وانه في الكفة ذاتها مع الموظف السيئ والكسول. من جانب اخر هناك قناعة عند الكثير في العراق بان الموظف ليس من الضروري ان يمتلك مهارات وظيفية خارقة للوصول الى مراتب عليا في الدوائر الحكومية العراقية، فالمحسوبية والمنسوبية وعلاقاتك مع مسؤولين كبار في الكتل السياسية او البرلمان او الحكومة هي شيء كاف لبقائك او ارتقائك في الوظيفة بغض النظر عن مهاراتك ومؤهلاتك، وهذه الحالة المستعصية هي مرض يُبتلى به العراق منذ عقود طويلة، ولكن من الضروري ان نوقف هذا النزيف قبل ان يموت المريض نتيجة سوء التغذية وقلة المناعة.

حاجة سوق العمل العراقية للمهارات:

بعد تشخيص ما هو مطلوب من مهارات مهمة لسوق العمل منذ 2010 والى 2020، يأتي السؤال المهم حول مدى استعداد الكادر العراقي (إداريين أو حرفيين او أكاديميين.. الخ) لتبني واتقان هذه المستلزمات الضرورية في بناء الدولة والمجتمع؟ ومدى إدراك المؤسسات التعليمية (الاهلية او الحكومية) لحاجة المجتمع لهذه المهارات؟ ومدى تخطيطهم لتهيئة وتسليح الكوادر بهذه المهارات لمد سوق العمل بها؟ هنا من الضروري ألا نفكر بسوق العمل الحكومية فقط، بل ان سوق عمل القطاع الخاص في العراق هو الحيوي في المستقبل لأنها ستخلق الفرص في مجتمع يعول عليها الان ويتكل كثيراً على الاقتصاد الريعي المندثر.

من الضروري الا ننسى ان ما هو مطلوب الان من مهارات هي عملية تراكم المهارات المطلوبة لعامي 2010 و2015 بالإضافة الى تطلعات لكسب المهارات المطلوبة لعام 2020، فهي عملية تراكم للخبرات والمهارات وليس فصلا بينها أو اندثارها او عدم الحاجة لها.

العراق كدولة ليس بمعزل عن المتغير العالمي، اذ أنه ليس في جزيرة نائية على أطراف العالم، بل في قلب الشرق الوسط وفي موقع جغرافي قريب من ثلاث قارات حيوية. فسيحتاج العراق ان يرى ما في الافاق، مثل الثورة الصناعية الرابعة، من مهارات مطلوبة قادمة، خصوصا مع واقع العولمة والتطور التكنولوجي المرتقب الهائل، لجعل برامجه التعليمية والمهنية موازية وملائمة لمستلزمات السوق المحلية والعالمية. الشيء ذاته بخصوص الحاجة الى دعم قطاع ريادة الاعمال والابتكار وتعلم اللغات الحيوية الأجنبية والذي في الأعم الاغلب سيعتمد على قطاع الشباب. وعليه، لا يكفي ان تنتج المؤسسات التعليمية شبابا له معرفة محدودة في علوم معينة جامدة، بل يحتاج ان يهيئه ليخرج من جموده ويواكب المتغير من التطور، متسلحاً بمهارات متنقلة وقابلة للتعايش والتطور مع الزمن. فدور الدولة الاساسي هو خلق أجواء ومهارات العمل لهؤلاء الشباب وليس في تعيينهم في منظومة اشبه ما تكون الى تعيينات بديلة عن ضمان اجتماعي مبطن تحت طائلة التعيين لذات التعيين فقط.

من الضروري عدم اعتماد الشباب والموظفين على الغير، كالدولة مثلاً، في تطوير مهاراتهم الشخصية، والشيء ذاته بخصوص مسؤوليات ارباب العمل تجاه كوادرهم. فمسؤولية البناء لا تقع على طرف واحد فقط، ولا يمكن ان تنجح بمشروع تغييري صغير هنا او هناك، بل هي أقرب الى مشاريع وطنية كبيرة معنية بتطوير قدرات الكل استعداداً للقادم في المستقبل من تكنولوجيا لا نعرف بعد كيف ستغير حاضرنا.ومع تقييم الواقع وتزامنه مع سرعة التغيير السريع للثورة الصناعية الرابعة وآثارها الواسعة، فإن المشّرعين والمخططين والوزارات والجهات التنفيذية يواجهون الآن تحديات بدرجة غير مسبوقة وعليهم ان يثبتوا أنهم قادرون على التصدي لمثل هكذا تحديات. ويجب ان يدركوا ان قطار الثورة الصناعية الرابعة يسير بسرعة وله تأثير واضح على الحدود البيئية، والعلاقات الجيوسياسية والاقتصادية، والعقود الاجتماعية، والاختلالات التكنولوجية (المتغيرة بشكل كبير)، وهنا يجب أن ننظر الى هذه التحديات ليس كتحديات سياسية تقليدية فقط بل هناك بُعد اجتماعي واقتصادي لا يقل شأناً عنها. وهنا تأتي أهمية تطوير المؤسسات التي تقود المجتمع لتواكب هذه الثورة في جميع أجواء العمل مثل تطوير نظم الملكية الفكرية، او قوانين العمل، او التجارة لتكون أكثر انفتاحاً ومواكبةً للقادم السريع. المخاوف الحقيقية هي ليست في عمق التحدي فقط، بل في تعارض المصالح عند قيادات البلاد، اذ كثيرا ما ينظر إلى القادة على أنهم من أصحاب المصالح الراسخة في الوضع الراهن، وغير قادرين (او راغبين) إما على إدراك أهمية تأثير

المتغير القوي على الاقتصاد والمجتمع أو صياغة ستراتيجية ذات مصداقية لتسخير هذا المتغير الجديد (قطار الثورة الصناعية الرابعة) لصالح المجتمع ككل.

الخاتمة:

نرجع الى الهدف من كتابة هذا المقال وهو معرفة أثر الثورة الصناعية الرابعة علينا كعراقيين وكيفية الاستعداد لها ومواكبتها، فهذه الثورة سوف لا تكتفي بتغيير ما نقوم به فحسب، بل وتعريف من نحن ايضاً. وسوف تؤثر في هويتنا وجميع القضايا المرتبطة بها مثل إحساسنا بالخصوصية، ومفاهيمنا للملكية، وأنماط استهلاكنا، والوقت الذي نكرسه للعمل والترفيه، وكيف نطور حياتنا المهنية، ونزرع مهاراتنا، ونجتمع بالناس، وكيف نعزز علاقاتنا. ولعل ما شاهدناه من أثر العولمة في المجتمعات هي عينة للقادم من تأثير. حيث ستغير بالفعل وضعنا الحالي وستؤدي إلى تحديد الذات، وأسرع مما نعتقد، وأنه قد تؤدي إلى قائمة من التغييرات لا حصر لها، لأنها محددة فقط بخيالنا وطموحنا بالسير نحو الكمال. وهذا يعني ان النموذج جديد للنمو الاقتصادي، في القرن الحادي والعشرين، سيركز على الإنسان وتعزيز الإمكانيات البشرية والعمالة في جميع أنحاء العالم بدلا من أن تكون بديلا لها.

اذن فبناء الامم يبدأ من الانسان وينتهي بتطوير مهاراته مع استدامتها ايضاً، فلنعد كوادرنا الشبابية جيداً بعد اتكالنا على الله والعمل ضمن التخطيط السليم لذلك، المهمة صعبة ولكن ممكن جداً وليست مستحيلة، وبه نستعين.

دروس من بعد إعلان النصر.. عراق الأمس وعراق اليوم

بعد ان أعلن القائد العام للقوات المسلحة د. حيدر العبادي رسمياً تحرير كل العراق من براثن عصابة داعش الإرهابية يأتي سؤال مهم حول ان كان المواطن العراقي يلمس في يوميات حياته فرقا إيجابيا وواضحا بين الامس واليوم؟ ام ان هذا الانتصار افتراضي في أحسن الأحوال، او اننا نلتمس نصرا مؤقتا وقد تعود كرة الإرهاب من جديد، لا سمح الله، بعد بضعة أيام او أسابيع او حتى بضع سنين؟

طبعاً الكثير من الذين يثيرون هذه التساؤلات لديهم كل الرغبة والتمنيات لعدم التعايش مع الإرهاب ويشتاقون الى سلام حقيقي، وانهم من اهتمامهم وتجربتهم المريرة حريصون على معرفة الواقع كما هو، لا كما يحلو لنا. ومن الضروري ألا ننسى اننا شاهدنا وسمعنا بيانات سابقة عن تحرر الارض من المحتل ومن الإرهاب.

سنحاول ان نذكر عشرة متغيرات ضرورية لنعرف ان كنا تعلمنا حقاً من هذه التجربة المريرة ام لا.

اولاً: أثبتت التجربة لجميع العراقيين مع اختلاف خلفياتهم الاثنية أو العرقية او السياسية ان في اتحادهم قوة، وان النصر لم يأت إلاّ بعد ان اتفقوا على محاربة هذا المرض الخبيث معاً وعلى الأصعدة كافة. النصر على داعش هو أفضل وأوضح مثال للعراقيين حول قدرتهم على النجاح في امتحان صعب، وان قوتهم في اجتماعهم وان كانت الظروف صعبة والتركة ثقيلة بعد 2003، وهذا يعني مقدرتهم على اجتياز امتحان حب الوطن والسعي للسلام المجتمعي والرفاه والاعمار، إن قرروا معاً.

ثانياً: اثبت النصر ان داعش كان يملك في داخله عوامل الخسارة والازالة، وأنه كان ضعيفا وكان يحاول ان يظهر العكس، اعلام الشعب والدولة المضاد والفكر المضاد والهمة المضادة للإرهاب والعنف ضرورية كمقدمة لإزالة أي مظهر من مظاهر الإرهاب في مجتمعنا. هنا من الضروري ان نراجع تشريعاتنا واجراءاتنا وحتى ديمقراطيتنا لترسيخ قوانين تكبح بث الكراهية والفرقة في المجتمع، وتساعد على ترسيخ السلم والوئام المجتمعي.

ثالثاً: هناك ضريبة كبيرة دُفعت لتحقيق هذا النصر، ولعل نزوح أبناء المناطق الغربية الى المحافظات الامنة وانتهاك الكثير من الحرمات الجسدية والدينية والتاريخية للأقليات شيء سيبقى في ضمير الامة، فضلاً عن مأساة مجزرة سبايكر وغيرها. نعم العراق دفع الكثير للحصول على النصر، شباب استشهدوا، اطفال يُتموا، وجرحى سيحتاجون رعاية الى زمن غير محدد. من جانب اخر داعش ايضاً استهدف هوية العراقيين وبالتالي الكثير من الأقليات الدينية والاثنية عانت من التشريد والسبي والقتل والاسر. علينا دوماً ان نتذكر التكلفة والضريبة الحقيقية لظهور وسيطرة داعش والإرهاب على أراضينا كي نتعلم منها، ونعد العدد والعدة لعدم تكرارها، ففي المراجعة شجاعة واعتبار ان داعش كيان خارجي فقط شيء غير صحيح.

رابعاً: اثبتت التجربة ان المعادلة العراقية ستبقى تحتاج سعي الدولة للاستحواذ على كل القوة الضرورية لبسط سيطرتها من دون تردد. الإرهاب سيعود ان لم تفرض الدولة وتحصر سيطرتها على كل السلاح ومفردات القوة.

خامساً: وحدة الحدود العراقية هو قرار عراقي لا هوان فيه، وان المجتمع الدولي ودول المنطقة سوف لان تسمح بتقسيم العراق الى دويلات. طبعاً هنا من الضروري ألا نخلط بين رغبة الاخر بالحفاظ على حدودنا فقط وبين رغبتنا بتقوية البلاد وإعادة العافية كاملةً. إعادة قوة العراق شيء مرتبط بالعراقيين أولا واخيراً، اما وحدة الحدود فذلك قرار عراقي ودولي وسيساعد العراقيين على رفع الضغط عنهم بعض الشيء.

سادساً: لم يأتِ النصر من دون اعتراف الأطراف العراقية في حاجتهم الى الاخر، نعم النصر ممكن ان يأتي بعد حين ولكن ستزداد ضريبته وستطول تداعياته ان لم نقر، نحن العراقيين، بحاجتنا للتعاون مع الاخر العراقي والاجنبي. الحواضن كانت موجودة ولكنها أزيلت وستزول عندما يعرف الاخر اننا سوف لا نستغني عنه. وان الدولة، دولة الكل مع اختلاف معتقداتهم المذهبية او العرقية او الايديولوجية. «العراق للكل» شعار يجب ان لا نحول عنه. نعم هناك إدراك في عقلنا الباطني والظاهري اننا سنحتاج الى الاخر لبناء بلادنا، ولكن هل هذا الادراك يعتقد ان على الاخر ان يتنازل، وان ضريبة النصر هو في انصياعه للمنتصر؟ ام اننا كدولة ومجتمع سنتعامل مع الكل على حساب حقوق ومسؤوليات المواطنة فقط.

سابعاً: سيبقى ذلك السيد الكبير في النجف الاشرف مركز استقرار ومرجعية للمجتمع العراقي بشيعته وباطيافه الاخرى. ننتظر منه ارشاداته وقراءاته الدقيقة لما نحن عليه وما

يجب ان يكون وما لا يكون. مرجعية زعيم الحوزة في النجف سيد علي السيستاني عكست للكل انها مع الكل وراعية لكل العراقيين باختلاف اجناسهم ومذاهبهم. نعم انه صمام امان وعنصر قوة يحتاج منا ان نسمع له ونستفاد من توجيهاته لأن مرجعيته ابوية ورعوية بعيدة عن الـ(أنا). نعم قد نرغب في دولة مدنية ولكن تلك رغبة سيصعب تحقيقها من دون دور إيجابي ورعوي من المرجعية.

ثامناً: لعل سائل يسأل ان كانت هناك حاجة الى ذلك الحشد الدولي ضد الارهاب، وأسباب كوننا محط انظار الدول الأخرى، خصوصاً الولايات المتحدة الامريكية ومسعاها لجمع حشد دولي عسكري وسياسي وأمني ضد داعش والسلفية الجهادية؟ العالم بدأ يحترم ويقدر حجم التضحيات العراقية، ولكنه ايضاً ينظر الى خريطة المنطقة من منطلق إدارة المخاطر والاحتواء، لاسيما مع توجه الإدارة الاميركية لتقليل تواجدها في المنطقة واعتمادها على بعض دول المنطقة في ادارتها بالوكالة. وعليه فمن الضروري ان نجعل الاخر يعيد حساباته للنظر الينا كوننا فرصة للاستثمار والاستقرار وليس للتوتر ومنبعا للخطورة عليه. اذن لنخطط لتحسين مناخات الاستثمار بشتى الطرق.

تاسعاً: احدى اهم المعطيات التي سوف تعطي دول المنطقة والعالم اطمئنانا على عدم عودة الإرهاب الى العراق متعلقة بأسباب محاربتنا لداعش، وان كانت منطلقاتها وطنية استراتيجية ام كانت تكتيكية مذهبية طائفية؟ من الضروري ان نعمل على جعل الإرهاب خطرا استراتيجيا على كل الأطراف العراقية وان تكون هناك قناعة انه عدو لكل الأطراف، لا أن يكون أداة للبعض كآلية للضغط للحصول على مغانم ثانوية لا تساعد على ادامة الاستقرار والسلم المجتمعي. هنا تأتي أهمية وحدة الخطاب العراقي في عمله ومسعاه الى كسب الود العالمي لمساعدته في إعادة اعمار مناطقه المدمرة.

عاشراً: هل لشخص القائد دور محوري في تغيير الوقائع على الأرض لتكون من صالح الحكومة وان كانت مثقلة بضرائب الحرب والاحتلال والتشتت السياسي والمجتمعي؟ قد نختلف في الجواب بخصوص مدى قدرة القائد على تغيير مسار مجتمع معقد مثل العراق نحو الاستقرار، ولكن ما لا شك فيه ان د. حيدر العبادي اعطى صبغة جديدة في إدارة البلاد، وبين للكل ان القائد عنصر محوري، وقدرته على إدارة الازمات او الحروب قدرة لا يستهان بها. الرجل طبع المجتمع على هدوئه وابتعاده عن التشنجات السياسية، وعكس للكل ان الموقع له تأثير كبير ولكن هذا الموقع ايضاً مرهون بطبيعة الشخص الذي يشغله. العراق كان يحتاج

ان يتنفس بعض الهواء النقي بعيداً عن تلوث المنطقة وضوضائها، وهذا ما حصل مع إدارة العبادي للحكومة. نعم قد يكون لكل شخص منا ملاحظات هنا او هناك على الحكومة، ولكن كون الحكومة هي حكومة توافقية، فقدرة الشخص اذن على فرض ثقافة جديدة شيء ليس بالسهل، وهذا محل تقدير واحترام بدون شك.

الان وبعد مراجعتنا لأهم عشرة متغيرات وعبر من عراق اليوم، سنقوم في المقال القادم (دروس من بعد اعلان النصر.... عراق اليوم وعراق الغد) بتقييم طبيعة التحديات التي نواجها ومدى قدرة الحكومة والمجتمع على تشخيصها ومعالجتها بإدارة استباقية حكيمة. اللهم احفظ العراق والعراقيين.

دروس من بعد إعلان النصر.. عراق اليوم وعراق الغد

بعد ان ناقشنا في المقال السابق (دروس من بعد اعلان النصر ـ عراق الامس وعراق اليوم) طبيعة الواقع العراقي الجديد بعد اعلان النصر، سنحاول في هذا المقال ان نلقي الضوء على عشرة تحديات كبيرة تواجه العراق والتي ستتطلب منا الحيطة والحزم في التعاطي معها مع حاجتنا لإدراكنا الكامل لمستلزمات معالجتها بنجاح ودقة.

اولاً: التحدي الاول متعلق بالانتخابات النيابية ومجالس المحافظات القادمة ومدى قدرتها على ترسيخ الديموقراطية وصعود كوادر تشريعية وتنفيذية كفؤة قادرة على مواجهة التحديات القادمة ,فضلاً عن معالجة التركة الثقيلة لعراق ما بعد 2003. سنرى هنا ان كانت المنظومة السياسية وأجهزة الدولة قادرة على اصلاح حالها، ام انها ستكون متعثرة وتتوقف امام اقل وابسط التحديات في المنظومات الديموقراطية والدول النامية. إن تماسك مجلس النواب واتخاذه منهجاً تكاملياً مع الحكومة التنفيذية والجهات القضائية هو مفتاح الحل لكثير من تحدياتنا، ومن الضروري هنا ان ينزع أعضاء مجلس النواب الجديد جلباب الثقافة السابقة والذي رسخ المعادلة الصفرية ضمن الممارسة السياسية العامة، وان يلبسوا ثوب «الوطن الواحد للكل» بعيداً عن جزئيات الهوية الاثنو-عرقية.

ثانياً: تقليل الاعتماد على الاقتصاد الريعي، وبناء اقتصاد يعتمد على قطاعات مختلفة للدولة وليس فقط قطاع الطاقة واستخراجه. وهذا لا يمكن ان يتم من دون التقليل من الترهل في أجهزة الدولة المختلفة وبناء قطاعات أهلية ذو بنى تحتية مالية وتكنولوجية وتشريعية رصينة تساعدها على كسر قيد هيمنة الدولة على الاقتصاد. وهنا من الضروري ان نرى برامج وتخطيط أجهزة الدولة لتطبيق مشاريع بنى تحتية على مدى 5، 10، 20 سنة القادمة، أي الحاجة الى تخطيط واقعي غير مترف بعيد الأمد ليكون المفتاح لحل مشكلات الحاضر.

ثالثاً: القيام بإحصاء سكاني في هذا العام لتشخيص القدرات البشرية العراقية وطبيعة ديمغرافيتها. الإحصاءات الاولية تتحدث عن نسبة زيادة سكانية بحدود 2،8٪وهذا يعني ان

يكون العراق في صدارة الدول في الزيادة السكانية. طبعاً إذا كانت هذه الزيادة ضمن سيطرة نوعية للحكومة وكانت ضمن مفردات التخطيط البشري والعمراني فذلك شيء مفيد، اما إذا كانت مثل هكذا زيادات عشوائية ومنفلته، فعليه سنرى ازدياد الثقل على الاقتصاد وستقلل من القدرة على زيادة نسبة الإنتاج القومي لسد الاحتياجات الأساسية لمجتمع فضلاً عن الحاجة الماسة الى التركيز على التطور العمراني وتخطيط وتنفيذ ستراتيجيات ناجحة للتنمية المستدامة.

رابعاً: فرض سيطرة القانون وإعطاء الأولوية في إعادة بناء المؤسسات القضائية وتحصينها من ضغوطات وتدخلات السياسيين والتجار والطارئين وغيرهم. اذ لا يمكن للحكومة ان تفرض سلطة القانون على الكل ومحاربة الفساد بقوة دون حماية السلطة الثالثة وشعور رجال القضاء وأجهزته المختلفة في الوزارات والتشكيلات الرقابية بأمان وحرية لتطبيق القانون حسب الدستور والتشريعات العراقية النافذة. اذ لا يمكن ان تُعالج آفة الفساد في الدولة والمجتمع من دون تحصين القضاء، فهو يمتلك بيده مفتاح التعافي من هذه الامراض الخبيثة.

خامساً: الحاجة الى العمل سويةً لإيجاد مناخات سياسية ومجتمعية صحية تساعد على خلق مناهج ورؤى سياسية واقتصادية وثقافية مشتركة منطلقة من التسامح والتنوع وقبول الاخر كاستراتيجية ضرورية للوصول الى وحدة رؤى واهداف لفئات المجتمع الاثنو-عرقية كافة. اذ ان الاختلافات المستمرة في تحديد أولويات المجتمع خلقت أجواء غير بناءة وساعدت على نمو التخلف والعنف والإرهاب وسوء التخطيط وضعف مناعة الجسد العراقي من امراض العهد مثل الإدمان على المخدرات وغيرها. وهنا سوف لن نستطيع ان نترجم هذه الرؤى الى واقع ملموس دون السعي بحزم الى تطبيق قاعدة الشخص المناسب في المكان المناسب.

سادساً: العمل على تشخيص المستلزمات الأساسية للتخطيط الاستراتيجي لإعادة بناء العراق،خصوصاً المعنية ببناء العلاقات الخارجية وادامتها. اذ لا يمكن ان نتعامل مع تحدياتنا بمعزل عن محيط العراق الخارجي الجغرافي او الجيوسياسي. هناك حاجة ماسة لخبرات وامكانيات دول ومنظمات دولية فضلاً عن حاجتنا الى ترك الاخر لأجنداته المضرة علينا، وهذه الحاجة لا يمكن ان تلبى من دون الوضوح فيما نحن مستعدون لتقديمه للأطراف الأجنبية الأخرى.ومن الضروري ان يكون هناك وضوح في معنى وأثر مفردة حفظ السيادة العراقية والضريبة المطلوبة او الممكن دفعها تجاه هذه الحاجة. اذ مع طغيان المنطق الميكافيللي

في العلاقات الدولية. خصوصاً في منطقتنا المريضة الملتهبة لا.يمكن ان يتعامل العراق مع الاخرين بوضع نفسه كمنطقة محايدة دولياً مثل سويسرا. الواقعية في التعاملات الخارجية هي المقدمة للوصول الى قدرة جيدة في التأثير على مجريات المنطقة وتحصين العراق قدر الإمكان من آفاتها.

سابعاً: القدرة على حسن إدارة التعقيد وخاصة وان تحدياتنا متعددة ولها عمق تاريخي. لكي نستطيع ان نحسن إدارة التعقيد نحتاج ان نفهم هذه الانظمة والكيانات المعقدة ونتقن اليات الإدارة المطلوبة في تعاطينا معها. ان منطق تبسيط المعقد يعكس بساطة التفكير عند البعض وخصوصاً في فهم أثر العولمة والثورة الصناعية الرابعة التي نعيش نحن أوائل عهدها وكيف ان الدول، وحتى الكبيرة منها، تفتقر كل يوم في القدرة على التحكم بمجريات احداثها. وعليه من الضروري ان نعيد النظر باليات الإدارة وأثر هذا التعقيد سلباً أو ايجاباً) على مسيرة مجتمعاتنا).

ثامناً: إعادة بناء الركن الأساسي للمجتمع والمتمثل بالمواطن الصالح والعائلة الصالحة والذي من خلاله سنستطيع ان نجتث الفساد ونبني مجتمع يسعى الى ترسيخ القيم الأخلاقية ومحاربة الفساد كظاهرة مجتمعية مرفوضة قبل ان تكون مرتبطة بأجهزة الدولة فقط. إعادة النظر في المناهج التعليمية والتركيز على التربية في المراحل الاولى للتعليم كضرورة آنية. من جانب اخر علينا ان ندرك ان المهارات المطلوبة للتعليم قد تختلف عما تربينا عليه، وهذا يعني الحاجة الى مراجعة كاملة وشاملة لقدرات الدولة والمجتمع التربوية والتعليمية.

تاسعاً: مع ثقل التركة لعراق ما بعد 2003 ومع حجم التحديدات في كمها وعمقها، من الضروري ان نحدد الاولويات منها، والا فسيستمر نزيف البناء والقدرة على إعادة العافية لجسد الدولة والمجتمع. هنا تأتي أسئلة مهمة معنية بمن وكيف ومتى ستتم تحديد هذه الاولويات مع إعطاءها فترة زمنية محددة لتطبيقها. وهنا تأتي أهمية دور انشاء ودعم المراكز البحثية المختصة بمجالات الاقتصاد والاجتماع والثقافة لكي تحدد لنا المسار السياسي المطلوب.

عاشراَ واخيراً: القدرة الذاتية للمراجعة ومعرفة نقاط قوتنا وضعفنا كمجتمع وكأشخاص، اذ لا يمكن ان نتطور ونبحث عن التنمية المستدامة والتجديد من دون تحديد دقيق لمكامن الخلل والقوة في جسدنا العراقي. لكي نستطيع ان نراجع أنفسنا نحتاج قبلها الى تبني مقومات وخصال كثيرة منها الاعتراف بالخطأ، وقبول رأي الاخر، والسعي الحقيقي للتغيير،

والنظر الى المستقبل بعد التجرد من اهات الماضي الأليم وغيرها. اعتقد اننا لحد هذه اللحظة نحاول ان نقود مركبة المجتمع الى الامام ونحن ننظر الى المرآة الخلفية للمركبة فقط. لنجعل من التاريخ مرجعاً للمراجعة وليس قيوداً تحد من مسيرتنا وتقدمنا الى الامام.

عراق الغد مفروض منه ان يكون أفضل كثيراً من عراق اليوم او عراق الامس. توحيد البلاد وتحريرها هي مقدمة ضرورية وماسة لإعطائنا القدرة على بناء عراق الغد. نعم دقات عقارب الساعة سوف لن تتوقف ولكن ايضاً تعلمنا من سنن الكون والتاريخ بان الانسان يملك في داخله الكثير من مقومات القوة ان ركز عليها وسعى للوصول لها ضمن منهج وتخطيط سليم.

لنجعل غدنا أفضل من يومنا او امسنا وخصوصا وإننا تعلمنا من رسولنا الأعظم (ص) حديثه إن قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة فإن استطاع أن لا يقوم حتى يغرسها فليفعل.

الانتخابات النيابية العراقية، بين الواقع والتطلع والمخاوف الجيوسياسية

اولاً: نظرة من الخارج الى الداخل العراقي:

- توقعات الأغلبية المراقبة للسياسة العراقية هي ان نتائج عدد مقاعد التحالفات ستكون قريبة بعض الشيء.
- ان يكون الاخر عبر الحدود لا يعرف بالضبط او باطمئنان من سيكون رئيس مجلس الوزراء العراقي القادم، فذلك مؤشر صحة وتعاف للنظام السياسي العراقي واستقلاليته.
- من وجهة نظر الخارج لنا، هناك ملفات مهمة امام الحكومة العراقية القادمة التي ستحتاج الى فريق قوي لإدارتها. هذه الملفات تتضمن اعادة علاقة بغداد مع ادارة إقليم كردستان بعد فشل مشروع استفتاء الاقليم، وتحديد حدود حركة وحيوية الحشد الشعبي وضبط إيقاعه ضمن الجانب الأمني والعسكري للدولة، وتفعيل برنامج للحد من الفساد المالي والاداري لأجهزة الدولة، وتوسيع دائرة الاقتصاد خارج إطار الدولة الريعية، واخيراً إشعار كل الأقليات أنها ضمن حماية الدولة وهم مواطنون من الدرجة الأولى وخصوصا بعد انتهاكات داعش لوجودها وهويتها.
- الواقع الجيوسياسي الحساس في المنطقة يأمل بان تكون الدورات المكوكية بين الأحزاب العراقية لتشكيل الحكومة قصيرة وسريعة، وهذه على عكس توقعات الاحزاب العراقية التي تعتقد ان عملية تشكيل الحكومة ستكون معقدة وذات مخاض طويل.
- هناك ترقب خارجي للانتخابات الجديدة بأنها ستنتج تغيير بعض الوجوه وصعود جيل سياسي شبابي جديد يعتمد على امتدادات حقيقية داخل العراق وقادر على التفكير خارج المألوف لحل مشكلات العراق المتعددة والمعقدة.

ثانياً: نظرة من الداخل العراقي الى الخارج:

- الكل يتحدث عن دور رعاية مهمة للعملية السياسية من الجارة الشرقية والحليف الدولي والمرجعية الدينية في النجف. هل ما زالت العملية السياسية في دور المراهقة رغم مرور 15 سنة على ولادتها؟

  ام انها نشأت واصبحت فتى او شابا وتحتاج ان تقف على قدميها؟

- بعد عقد ونصف من الزمن، ومع تواجد وتعاط اميركي وإيراني فعال مع الدولة والمجتمع العراقي، نستطيع ان نقول باطمئنان ان العراق لم يتطبع بعد في علاقاته مع الولايات المتحدة والجمهورية الإسلامية، هل سنحتاج الى عقد ونصف اخر لنصل الى معادلة مريحة وواضحة وفعالة بين العراق والولايات المتحدة من جهة وبين العراق والجارة إيران من جهة اخرى؟ وهل لدينا كدولة ومجتمع خارطة طريق واضحة لهذا التطبيع الضروري؟

ثالثاً: نظرة من الداخل الى الداخل:

- عدم معرفة الكتل السياسية بدقة لطبيعة ثقلها الانتخابي فذلك مؤشر على انها لا تعرف بالضبط عمقها وسعتها المجتمعية. هنا تحتاج هذه الكتل الى وقفة لفهم الأسباب، وان كانت الطبقة السياسية لديها برنامج سياسي تنطلق فيه من الشارع الى سدة الحكم وليس العكس. اما من جانب الشارع فهل ترى هذه الكتل السياسية أنها ككتل متشابهة لم تقدم شيئا متميزا لها؟ وبالتالي سيؤدي الى عزوف في المشاركة في الانتخابات، ام انه سيشارك ولكن سيكون مستعداً لان يجرب الاختيار بطريقة غير تقليدية عكس المرات السابقة؟

- هناك رغبة في دعم منهاج نوع من الاكثرية السياسية (يمثل كل العراقيين) وتشكيل كيان يحكم واخر في المعارضة، ولكن فِي الوقت نفسه هناك عدم وضوح في برنامج ومنهج تشكيل الحكومة القادمة وخصوصاً إذا شاركت مختلف التحالفات المهمة في برامجها السياسية في تشكيل الحكومة. ذلك يعني العودة الى الوراء وضياع فرصة التعافي السياسي بعد انتهاء العراق من تحرير أراضيه من داعش الإرهابي.

- لا توجد قراءة واضحة في الثقل الانتخابي او طبيعة التحالفات الداخلية داخل المكونات وبينهم، وهذا يعني ضعف القراءة والحوار السياسي بينهم.

- برامج الحكومات السابقة، اثناء حفل تشكيلها تحت قبة مجلس النواب، كانت تتجاوز ثلاثين فقرة، لا أرى اننا نحتاج ان نعود لها، ولكن هناك حاجة حقيقية لواقعية البرامج وما يمكن تطبيقه خلال أربع سنوات قادمة.
- المتغير في التحالفات هو الثابت الوحيد في المعادلة العراقية السياسية للائتلافات الحكومية وذلك لعدم وجود تحالفات ستراتيجية بالمعنى السياسي لهذه الكلمة.
- السياسات الهادفة، وبذا السياسي الهادف يعمل لغرس مشاريع بناء وسط مجتمعه غير مكترث ان يقطف ثمارها هو او الأجيال التي تليه. وعليه فالمفروض في العمل السياسي في العراق ان يكون عملا ماراثونيا وليس قصير الأمد وذلك لمن له مشاريع بناء، اما اذا كانت مشاريعه لغير ذلك، فذلك متاجر بالسياسة ليس الا.
- هناك إشكالية حقيقية متعلقة بكثرة عدد الأحزاب العراقية المشاركة في الانتخابات النيابية، بعضها حزب الشخص وليس حتى حزب الجماعة او الحركة الجماهيرية. فضلاً عن ذلك عدم ترشيح بعض القيادات أنفسهم لمجلس النواب وبقائهم خارج الحلبة البرلمانية معناها ازدياد عدد الزعامات علماً اننا في أمس الحاجة لتقليلهم واختصار عددهم لتفعيل ثقافة ديمقراطية صحية.
- بعد تحرير العراق من دنس داعش، هناك فرصة تاريخية لإعادة البيت العراقي على أسس صحيحة ومتينة. هذه الفرصة ستعتمد على اسس تشكيل الحكومة القادمة وان تكون من منطلقات برامج سياسية بحتة لبناء كل العراق وليس من أي منطلقات أخرى مثل القومية والاثنية والطائفية. ان لم تتغير معادلة تشكيل الحكومة والابتعاد عن مناهج السنوات السابقة (حكومات 2006 و2010 و2014) فان التحديدات الأساسية سوف لن تعالج وقد تعود كرة داعش او من امثالها وتداعياتها في تحولات اقتصادية او مجتمعية كبيرة تستمر في استنزاف كيان الدولة والمجتمع.
- كل الشكر والعرفان للسيد الجليل علي السيستاني وباقي المراجع في عدم زج أنفسهم في الحراك السياسي الداخلي في الموسم الانتخابي. اتركوا السيد الجليل وركزوا على تحسين برامجكم الانتخابية، فذلك ارحم لكم وللسيد المرجع الساكن في دار مؤجرة.

لماذا العراق يشبه ألاسكا؟

خلال زيارتي الأخيرة إلى الولايات المتحدة الأميركية, زرت بعض الولايات لإلقاء محاضرات حول وضع العراق وتطوره الديمقراطي. وكان موضوع هذه المحاضرات «عراق ما بعد الحرب: ما هو القادم». وشملت الرحلة زيارة لمدينتين رئيسيتين في ولاية ألاسكا، عاصمتها التجارية أنكورج وعاصمتها السياسية جونو. وعلى الرغم من أن محاضراتي وحديثي الاعلامي كانت تركز على العراق، إلا أنني كنت أيضا حريصاً على التعلم من تجربة ألاسكا نفسها المتمثلة في وجود اقتصاد ريعي تعتمد فيه الدولة في غالبية إيراداتها على إنتاج النفط وتصديره ونتيجة لذلك، التقيت بمسؤولين رئيسيين في إدارات الطاقة والمالية للولاية. من المفيد أن نتذكر أن العديد من ملامح الدول التي تعتمد بشكل كبير على تصدير النفط تطبق على ألاسكا أيضاً. فيما يلي بعض الحقائق والدروس المفيدة التي يجب ان نتعلمها من أجل وضعنا العراقي.

- يحصل الموظفون الحكوميون على أجور سخية لساعات العمل الإضافية (بمقدار راتب ونصف) لأكثر من ثماني ساعات من العمل في يوم واحد.
- الحد الأدنى للأجور في ألاسكا هو 9.84 دولار في الساعة وهو أعلى من معظم الولايات الأميركية الأخرى.
- تتخلى الدولة عن ضريبة المبيعات وضريبة الدخل لمواطنيها، ولديها أدنى نظام ضرائب في الولايات المتحدة.
- بلغ معدل البطالة في الدولة 7.3 بالمئة، وهو أعلى من المعدل الوطني البالغ 4.1 بالمئة.
- خلال تشييد خط أنابيب ترانس ألاسكا في السبعينيات من القرن الماضي، غمرت شركات النفط خزينة الولاية بالأموال المدفوعة مقابل عقود الإيجار لاستكشاف وتأمين حقوق الحفر. وقد تم صرف المبلغ الكلي البالغ 900 مليون دولار في غضون بضع سنوات.
- عندما اكتمل خط الانابيب أدرك سكان ألاسكا أنهم على وشك الحصول على الكثير من المال من النفط. وكانوا يرغبون في تحسين دخلهم القوي القادم من هذه الخطوط،

ولكن دستور الولاية الخاص بهم لم يسمح بتخصيص أموال في هذا المجال. لذلك صوت سكان ألاسكا في عام 1976 على تعديل الدستور (مقتطف أدناه) لوضع ما لا يقل عن 25بالمئة من أموال النفط في صندوق مخصص سُمي بـ(الصندوق الدائم)، وهذا من شأنه أن يوفر الأموال للأجيال القادمة عندما لا يعود النفط مصدراً دخلهم الرئيس. دستور ألاسكا المادة التاسعة، الفقرة 15، صندوق ألاسكا الدائم. {{يجب أن يكون ما لا يقل عن 25بالمئة من إجمالي إيجارات عقود التأجير التمويلي، والعائدات، وعائدات البيع الإجباري، ومدفوعات اقتسام العائدات المعدنية الفيدرالية والمكافآت التي تتلقاها الدولة في صندوق دائم، يستخدم رأس مالها فقط من أجل تلك الإيرادات. الاستثمارات المنتجة بشكل محدد والمعينة من قبل القانون باعتبارها مؤهلة لاستثمارات الصندوق الدائم. تودع جميع إيرادات الصندوق الدائم في الصندوق العام ما لم ينص القانون على خلاف ذلك}}.

- بدأ إنتاج النفط في ألاسكا خلال سبعينيات القرن العشرين، وبلغ ذروته عند مليوني برميل يومياً خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن ذاته، وفي السنوات السبع عشرة الأخيرة، أخذ يتراجع الانتاج وأصبح الآن أقل من نصف مليون برميل في اليوم.
- يحصل كل سكان ألاسكا كل عام على عائدات سخية من مبيعات النفط. على سبيل المثال في عام 2018، سيحصل سكان ألاسكا الدائمين على أموال من الصندوق الدائم المموَّل من النفط على مبلغ 1600 دولار للشخص الواحد. الشرط الوحيد للتأهيل هو أنه يجب عليهم الإقامة هناك لمدة سنة تقويمية كاملة.

ويُستمد المبلغ المدفوع إلى سكان ألاسكا من صيغة تبلغ متوسط دخل الصندوق الدائم على مدى فترة خمس سنوات. ومن الناحية النظرية، قُدرت توزيعات أرباح هذا العام بمبلغ 2700 دولار، غير أنها خُفضت بسبب الإجراءات التشريعية.

- بحلول 31 آذار 2018، بلغت قيمة موجودات الصندوق 64.6 مليار دولار.
- أبقى الدفع السنوي من الصندوق الدائم العديد من الأسر المنخفضة الدخل في ألاسكا خارج مستوى الفقر.
- كان لانهيار أسعار الخام العالمية في أواخر 2014 تأثير كبير على إيرادات هذه الولاية ولكنها كانت بمستوى اقل تأثيراً على مدفوعات الصندوق السنوية. ويعزى ذلك إلى مديري الصناديق الذين يستفيدون من ارتفاع سوق الأسهم وكذلك استثمارات العقارات والأسهم الخاصة.

- ساهم الانخفاض الحاد في عائدات النفط في حدوث عجز كبير في ميزانية الولاية وقد يستمر هذا العجز. وقد يصل العجز الحكومي لهذا العام إلى 2.7 مليار دولار، ويمكن تخفيضه إلى حوالي 700 مليون دولار إذا أقر المشرعون قانونًا يمكن الاستفادة بموجبه من الصندوق الدائم.
- بالنظر الى الهيكلية الاقتصادية الحالية للولاية، فحتى لو حدث اصلاح نظام دخل الصندوق الدائم، فان ذلك سيبقى على الأرجح العجز المالي الكبير للولاية.
- وجود الصندوق الدائم وما يزيد من عائداته يجعل السياسة المالية في ألاسكا اكثر صعوبة وتعقيداً من الولايات الاميركية الأخرى. يكتشف مسؤولو ولاية ألاسكا أن الانتقال من الاعتماد الكبير على عائدات النفط لن يكون سهلاً. تحدي ألاسكا هو نفسي وثقافي وليس مالي وسياسي فحسب. هنا يواجه مسؤولو ألاسكا تحدياً خاصاً لأن إيرادات النفط الضخمة جعلت من السهل نسبياً على المسؤولين استيعاب طلبات كثيرة للإنفاق. والآن يدفع الانخفاض الحاد في عائدات النفط المسؤولين الحكوميين إلى الانتقال إلى واقع جديد يفرض عليهم رفض الحالة السابقة، وبالتالي لا يحظون بشعبية كالسابق. قد يقترح المرء أن الزيادة في أسعار النفط قد تحل هذا التحدي المزمن، فقد ارتفعت أسعار النفط في الأشهر القليلة الماضية، ولكن كما هو الحال دائمًا، من المهم تذكر أن أسعار النفط تتقلب، وبالتالي لا يمكن حل المشكلة المالية من خلال زيادة أسعار النفط وحدها. وفي الوقت ذاته لا يمكن الحفاظ على مستوى الإنفاق، وكلما طال الانتظار، ينتظر سكان ألاسكا تحديهم المالي وإصلاح اقتصادهم، كلما قل عدد خياراتهم.

دعونا نتحدث الآن عن بلدنا العراق، الا تبدو الملاحظات والحقائق المذكورة أعلاه مشابهة لتحدياتنا المالية والاقتصادية؟ صحيح أن صناعتنا النفطية أكبر بكثير، وبالتالي فإن هناك فرصة اكبر لتحقيق مكاسب مفاجئة من ارتفاع أسعار النفط، ومع ذلك فإن سكان ألاسكا يبلغ عددهم أقل من سبعمائة ألف، بينما نقترب نحن من الأربعين مليونًا. نحن بحاجة ماسة للتعلم من الخطوات الايجابية وأخطاء ودروس تجارب الدول الاخرى، وإلا فإن أطفالنا وأحفادنا سيدفعون ثمن استمرارنا على هذا المنهج الخاطئ وعنادنا في عدم تبني خيارات اخرى. بالتأكيد لا يزال في يدنا اصلاح الحال، اليس كذلك؟

الحوار مفتاح مهم

مع ازدياد التعقيدات في ازمة الانتخابات وتشكيل الحكومة بين الاطراف السياسية العراقية، والتي من المفروض ان تكون حدثا طبيعيا في الدول التي تمارس الديمقراطية وتداول السلطة سلمياً، ارى من المناسب ان نسعى لطرح أفكار لحل الازمة من منطلقات الحوار لكي يكون الحل مفيداً ومثمراً ومستداماً ويغير من الواقع نحو الأفضل ويساعد على تقوية المنظومة الديمقراطية الفتية. صحيح اننا نواجه في الصميم أزمة دستورية او ذا بعد قانوني واضح ولكن في الوقت نفسه هناك حاجة لخلق مناخات سياسية تساعد في تعجيل الحلول. وعليه فهناك مجموعة مستلزمات حوارية مهمة وضرورية على السادة السياسيين بمختلف مشاربهم ان يفكروا فيها ويتبنوها قدر الامكان، وهي:

1 ـ الوصول الى قاموس مفردات ومفاهيم مشتركة قدر الامكان بين الاطراف لكي تختصر مراحل الحوار ووضع اسس صحيحة لبناء فهم مشترك.

2 ـ البحث عن ارضية مشتركة في الرؤى المستقبلية لعقد الحوار مع الاطراف الاخرى.

3 ـ ايجاد قنوات تواصل مباشرة عند الازمات (ولنسمه الخط الساخن او المباشر) بين القيادات لكي لا نزيد التعقيد وخصوصا ان مجتمعاتنا تفضل علاقات شخصية ومباشرة كمقدمة لبناء الثقة بدل التراشقات والملاسنات الاعلامية.

4 ـ الاعتراف بأخطاء الماضي، ولو مع النفس فقط، وذلك بعد مراجعة كل طرف لدوره.

5 ـ فتح قنوات تواصل مباشرة ومستمرة بين مستشاري القيادات لكي لا يتوقف الحوار.

6 ـ العمل على عدم تدويل الامور قدر المستطاع وذلك لان ازدياد تدخل الاطراف الخارجية سيزيد التعقيد وان الازمات لن تزول بالضغوطات الخارجية.

7 ـ العمل على تحديد معالم خارطة طريق لتفكيك الأزمة ضمن مظلة الدستور، والتعامل السلمي بعيداً عن تهديدات حمل السلاح او حشد الشارع، وترسيخ الديمقراطية، واستقلالية القضاء، ودعم مفاهيم المواطنة والحقوق الدستورية.

8 ـ البحث عموماً عن حل عراقي أولاً ومن ثم مد اليد للأخرين خارج الحدود لمساعدتنا.

9 ـ ترك التصعيد الاعلامي ضد الاخر وايقاف اتهامات الاخر بالعمالة واللاوطنية وغيرها من المفردات التي تزيد التعقيد وترسخ الحقد وتنقل المشكلات الى الشارع بدل ان تكون بيد القيادات وعقلاء القوم.

10 ـ على الطبقة السياسية ان تعي ان العراق وشعبه وتاريخه وكيانه امانةً على عاتقها وهي مسؤولة امام الله والتاريخ عن كل مثلبة تصيب هذا البلد، وعليها وضع مصلحة العراق فوق كل الحسابات الحزبية والكتلوية السياسية والجزئيات المذهبية والقومية الاخرى، فالتاريخ لا يرحم.

ضروري ان نعرف ان ما نراه الان من تصعيد وحراك ساخن بين الاطراف السياسية نفسها وبين مؤسسات الدولة يساعد على فقدان الدولة لمقدرتها على ادارة أمورها وهي تتجه نحو نفق مظلم لا يعرف عقباه. هذا الفقدان لهيبة وتجانس اجهزة الدولة سوف لا نستطيع استعادته من دون خلق معالم مشروع وطني لفك تعقيداته.

جزء كبير من هذه التعقيدات حقيقية وتحتاج الى وقفة جادة من جميع الاطراف مع ضرورة التغاضي عن الجزئيات، والجزء الاخر مختلق ولا يحتاج منا ان نركز عليه او نعطيه الاولوية في المعالجات. اللهم فك عن هذا الامة عقدتها وأزل عنها غمتها.

ماهية الحكومة العراقية المقبلة.. التركة والمعالجات

مقدمة: بعد مرور اكثر من 15 عاما على تأسيس نظام سياسي ديمقراطي في العراق، يبدو ان الحكومة الائتلافية ستكون الصفة الملازمة لنظام الحكم خلال هذه المرحلة ولسنين قادمة. ومع وجود مؤاخذات عدة على فاعلية الحكومات الائتلافية في العراق، إلا انها تضمن مشاركة واسعة في الحكم للأحزاب السياسية المختلفة، خصوصاً خلال المراحل التي تشهد توترات سياسية عميقة، كالتي نمر بها الآن، والتي قد تؤثر سلباً في الواقع الاجتماعي والسياسي العراقي. وبشكل عام فان نتائج الانتخابات النيابية الحالية وطبيعة الأجواء السياسية والمجتمعية داخل العراق والمنطقة ستحدد ماهية وطبيعة الحكومة القادمة. هذه الماهية ستتكون من طبيعة البرامج الحكومية، ومدى مشاركة الأطراف المختلفة في تشكيلة الوزارة، وطبيعة رجالاتها وقدرتهم على معالجة التحديات الحالية والمقبلة التي ستواجههم. ولمعرفة «العراق الى أين» وكيف نصل للمرجو من رؤى حددها الدستور، نحن بحاجة الى تشخيص التحديات الإدارية (الهيكلية) والسياسية التي ستواجه البلاد، وتحديد شكل وطبيعة الحكومة المطلوبة المقبلة لمعالجة هذه التحديات.

المشكلة

لكي نتغلب على معضلة ضعف فاعلية الحكومات الائتلافية في صناعة سياسة قوية للعراق، تحتاج مؤسسات الدولة العراقية الى تحديد المفاهيم والاطر الاستراتيجية العامة للسياسة الداخلية والخارجية لكي تفسح المجال امام الحكومات الائتلافية في التركيز على وضع آليات تنفيذ برامجها الحكومية المتفق عليها، وسنحتاج قبل ذلك إلى بناء مؤسسات فعّالة ترسخ سيادة القانون وبناء الكوادر القادرة على إدارة الدولة.

ولعل المشكلة الثانية تكمن في غياب التقييم الموضوعي لأداء الحكومات وتعزيز ثقافة البناء على ما تحقق من انجازات خلال الفترات السابقة في علاقة تكاملية لتأسيس اطار استراتيجي عام للدولة العراقية، وتقوية مؤسسات الدولة وسلطة القانون هي مقدمة ضرورية لبنائها.

وقد القت التحولات السياسية التي شهدتها وتشهدها المنطقة بظلالها على المشهد السياسي العراقي وجعلته أكثر تعقيداً، مما وضع على عاتق الحكومة ومؤسساتها مسؤولية جسيمة في الحفاظ على الوحدة الوطنية وحمايتها من الاستقطاب والتأثيرات الخارجية وتعزيز مبدأ المواطنة ورعاية التنوع الديني والاثني والديموغرافي للبلد ومكافحة جميع اشكال التطرف وعدم السماح للإرادات الخارجية من استغلال البيئة الحالية للتمدد وتحقيق اهدافها في وأد الديمقراطية الوليدة او في اضعاف الجسد العراقي.

هذا التعقيد أدى الى تهديد متانة النسيج الاجتماعي والهوية الوطنية والى زرع بذور اليأس والجزع لدى شريحة الشباب، وحال دون مشاركة فعالة من قبلهم بالانتخابات، والتي تعني بدورها عزوفهم عن المساهمة برسم خريطة طريق لمستقبلهم وتعزيز دورهم الضروري في بناء الوطن.

ناهيك عن تعقيدات مصداقية الحكومة القادمة نتيجة ظروف تشكيكية في مدى مصداقية شرعيتها اثر عمليات التزوير التي شابت عملية انتخاب أعضاء مجلس نواب، في مناطق ومحافظات معينة وبدرجات متفاوتة.

ثقل التركة والمعالجات

عملية إدارة التغيير المطلوبة من الحكومة المقبلة هي عملية ربط واقع الحال الذي نعيشه اليوم، مع ما نسعى لتحقيقه مستقبلا، عبر مشروع انتقالي يتضمن منهجاً مدروساً وقابلاً للتطبيق بأسلوب إصلاحي في اغلب جوانبه او قد يكون ثورياً في جوانب محددة منه.

فهناك أسباب جوهرية تزيد من صعوبة تحسين المشهد العراقي، كالتداعيات الناجمة عن الارهاب والفساد، لاسيما في الامور التي تخص سلامة المواطن وإضعاف أواصر الوئام الاجتماعي بين مكونات المجتمع وضعف ادارة مؤسسات الدولة ليست بخافية على أحد، يضاف الى ذلك التحديات الجديدة التي تلوح في الأفق، مثل ازدياد التوتر والتطرف والزيادة السكانية غير المنتظمة وشح المياه وغيرها من المعضلات الكبرى التي قد تكتسح المنطقة باسرها، ناهيك عن تداعيات الصراع الإيراني السعودي الأمريكي داخل العراق.

ومما يزيد في تعقيد الازمة، ومما يضاعف من تأثيرها هو البحث عن الحلول السهلة والسريعة لمشكلات وصراعات معقدة وعميقة في الجسد العراقي. وبالتالي تسهم الحلول السطحية وغير المدروسة بخلق مشاكل إضافية تزيد من صعوبة الحل للمشكلات الموجودة أصلاً.

ولعل المنصف يدرك حقيقة عدم امكانية معالجة التحديات التي يواجها العراق وحكومته في فترة زمنية قصيرة، او بمجرد اتخاذ بعض الخطوات الاصلاحية هنا او هناك. فمن المستحيل ان تعالج هذه الامور خلال عمر حكومة واحدة، إذ لابد من الحكومة القادمة ان تهيئ المستلزمات الضرورية لضمان نجاح سياستها الاصلاحية، وان تتمكن من كسب التأييد الشعبي والسياسي لتلك السياسة، فضلا عن كسب الدعم، او تحييد التدخل الخارجي بالطرق المناسبة، لكي يتسنى للحكومة تجاوز العقبات التي تعوق مسير البلاد في طريق النهوض الذي ينبغي على الحكومات اللاحقة السير على أثره، حتى الوصول الى مرحلة جني الثمار والنهوض الحقيقي.

وفي الوقت نفسه، بات من الضروري للمجتمع ان يدعم حركة الاصلاح الحكومية المؤملة عن طريق مشاركته الفعالة في سعيها لبناء البلد واصلاحه. نعم نأمل من الطبقات السياسية المختلفة انها قد فهمت رسالة عزوف المواطنين عن المشاركة في الانتخابات، وعليه لا نرى مصلحة بتأجيل وضع الحلول الحيوية موضع التنفيذ، تحت ذريعة صعوبة الظروف، لأن ما شاهدناه من تظاهرات عارمة، واقتحام (سلمي) للمنطقة الخضراء في الماضي القريب قد يؤدي في المستقبل ـ لا سمح الله، إلى إراقة الدماء، وما العزوف عن المشاركة في الانتخابات الا رسالة صارخة بان صبر المواطن قد نفد.

بعبارة مختصرة، لابد للحكومة القادمة من التركيز على كبريات الأمور وان تضع الأطر الاستراتيجية الكفيلة ببناء منظومة وبرامج أمن وطني عراقي ناجحة على أسس مدروسة وهذا قد يحتاج الى عقدين من الزمن لتنفيذها.

ولا بد من التأكيد أن التنفيذ سيتم على مراحل لضمان نجاحه في بناء الانسان العراقي وفقاً لطموحاته وقدراته ورؤاه.

وسيتعذر تلمس نتائج ايجابية مضمونة منه دون الاستثمار في إعادة بناء البنى التحتية الأساسية والانسانية. وينبغي ان نأخذ الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بنظر الاعتبار في كل مرحلة من مراحل البناء، مع الاهتمام بآليات المراجعة والتدقيق والادارة الرشيدة، وبذل الجهود للحصول على تعاون الاطراف الداخلية والخارجية المعنية من اجل ادامة نجاح المراحل التي يتم انجازها، فبتحقيق وترسيخ الامن وبناء الانسان تتمكن الشعوب من بناء مجتمعاتها والنهوض بأممها غير ناسين ان العدو الحقيقي للمواطن يتمثل بالفساد والتي هي في الحقيقة الدولة العميقة في الجسد العراقي.

وهنا تأتي أهمية إعطاء الأولوية للعامل الاقتصادي على غيره من العوامل الاخرى في رسم مسار البلاد في تفاعلاته الخارجية وسياساته الداخلية. طبعاً لا يمكن ان نبدأ بمعالجة البعد الاقتصادي من دون الخوض وبقوة في معالجة ظاهرة الفساد، فبمعالجة الفساد تستطيع ان تعطي رسالة قوية للمجتمع الدولي والمنظمات الدولية، والشعب العراقي بان العراق يتعافى، وان اقتصاده خالٍ من الفساد.. مما يعني وجود ضمانة لتدفق الاستثمارات الدولية والداخلية، وان الشعب يثق بان الحكومة أتت لتلبية متطلباته لا متطلبات تجار الحروب والسراق وقطاعي الطرق، ناهيك عن رسالة إيجابية أخرى لداخل وخارج العراق سياسياً وانمائياً ومجتمعياً.

إن تبني الحكومة القادمة لبرنامج اقتصادي فعال يقوم على نبذ نظامه الريعي الذي يعتمد بشكل أساسي على واردات النفط وحدها في ظل دولة ضعيفة مهددة بزيادة النفقات والنمو السكاني، والنسبة العالية للشباب العاطلين عن العمل وتناقص اهمية النفط باستمرار، لابد من أن يعتمد على بدائل مدروسة لتنويع الموارد الاقتصادية، والاستعانة بها في المستقبل لتعزيز الموازنة العامة للبلاد، والانتقال من مرحلة المعالجات الآنية المرتجلة، إلى مرحلة وضع الحلول بعيدة المدى.

طبيعة رجالاتها

وسط هذه التحديات المتعددة والمؤثرة على عافية المجتمع، العراق بحاجة الى رجالات حكم من نوع خاص للعبور به الى بر الأمان. بالتأكيد لا يمكن أن تجتمع كل الخصال المطلوبة في شخص واحد وان كان ذا خبرة وقدرة كبيرة، ولكن من الممكن جداً تحديد الصفات والقدرات التي يتم على أساسها اختيار فريق الشخصيات المناسبة للمناصب المهمة لتلبية حاجة البلاد.

لعل إحدى مشكلات العراق هي ميله إلى إضفاء طابع شخصي على السلطة والنظر إلى (مكانة الأفراد) بدلاً من التركيز على فريق الحكم. وهنا من الضروري ان يميز الكادر المتقدم في الدولة بين دوره كمدير تنفيذي مسؤول عن تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات، وبين القيادة المسؤولة عن إعداد البرامج والتطوير والبحث عن رؤى وآفاق جديدة تتناسب مع الحاجة الراهنة والمستقبلية ضمن إطار التحديات التي تواجهها البلاد.

فالإبداع والفعالية مثلاً صفة ضرورية للقيادة، والكفاءة صفة ضرورية للإدارة، وشتان ما بين القيادة والإدارة اذ كلما ارتقى منصب المسؤول، كلما زادت الحاجة الى خصال قيادية وإدارية مختلفة مثل: النظرة الشمولية، والكفاءة والمبادرة.

فمثلاً في الحالات الاعتيادية، يعد منصب الوزير موقعاً سياسياً بامتياز، يعتمد في نجاحه على جهاز ذو خبرة وكفاءة ودولة مستقرة تدعمه. أما في الحالة العراقية، فإن الوزير لا يمكن أن يكون سياسياً محضاً، ولا تكنوقراط خالصاً.

ومن الضروري هنا عدم إغفال حقيقة ان السياسة هي فن من فنون الإدارة وان نظامنا السياسي هو برلماني توافقي تعددي، فالمطلوب إذن اختيار تكنوقراط يتمتع بدراية وحكمة وخصال سياسية.

لا بد أن نتذكر هنا بان المحاصصة أعطت للسياسيين غير التكنوقراط الكثير من المناصب العليا في جهاز الدولة والتي كان من المفروض في الحالة الطبيعية ان تعطى للمسلكيين والإداريين الاكفاء.

وعلينا ان نعترف بحاجة المؤسسات العراقية إلى تحسين درجة المعرفة والمهنية على جميع المستويات، والتي ستؤدي بالنتيجة الى ان مؤسسات الدولة ستصبح العمود الفقري لتحقيق هدف (الحكم الرشيد). في حين يدل واقع الحال مدعوماً بالتقارير الدولية بأن الخلل ليس في الجهاز الإداري حسب، بل يشمل الأنظمة والقوانين التي من المفروض أن تكرس لتحقيق أفضل الخدمات للمواطن في مجتمع مدني عصري، في مطلع القرن الحادي والعشرين.

نحن بحاجة الى اختيار رجالات من نوع خاص، رجالات عندها القدرة على صنع القرار، وحمل التركة الثقيلة الموروثة.

ومن حسن حظ العراق، أنه يعج بالكفاءات والخبرات (في الداخل والخارج) القادرة على الوصول بالبلاد الى بر الأمان على قاعدة «وضع الشخص المناسب، في المحل المناسب»، وذلك لكي نغير من التعاطي السلبي للمواطن مع العملية السياسية من خلال عزوفه عن الانتخابات. اذ كان عزوف المواطنين عن المشاركة في الانتخابات النيابية رسالة واضحة جداً لكل رجالات الدولة والأحزاب الحاكمة ودعوة بصوت عال لتغيير المنهج الحالي داخل العملية السياسية.

طبيعة تشكيلتها

ما هي طبيعة التشكيلة الحكومية المرتقبة وهل ستكون تحت عنوان (حكومة الأغلبية) مقابل الاقلية المعارضة؟ ام ان التوتر في المنطقة بعد تعقيدات إلغاء الاتفاق النووي، والوضع السياسي الداخلي الهش، وتقارب عدد مقاعد الكيانات الرئيسة، وعزوف الناخبين ستدفع

باتجاه تشكيل حكومة (وحدة وطنية) او بالأحرى (حكومة انقاذ وطني) لحاجة المواطنين الى حكومة مستقرة تعكس التطلعات المختلفة والانية لاحتياجاتها.

اذ هناك حاجة للحكومة لتفعيل تشريعات مجمدة وتشريع قوانين جديدة تحتم انضواء هذه القوى الفعالة تحت خيمتها.

الواقع السياسي الذي تخلقه وفرة السلاح بيد اغلب هذه القوى سيجعل من الصعب وجود اغلبية سياسية قوية، مقابل (أقلية) تشعر بالتهميش ولا ترى لها دوراً في تلبية تطلعات (جمهورها) وهي في موقع (المعارضة).

علينا ألا ننسى ان منهجية «التوافق» التي عملت بها الحكومات السابقة' دمرت فعالياتها وأوصلتنا إلى هذا المنعطف الخطير.

ولإنقاذ الموقف، لا بد من وجود (معارضة برلمانية فعالة) من أجل إيجاد وترسيخ (ديمقراطية فعالة) تضع البلاد على الطريق الصحيح.

مشكلة كبيرة أخرى تكمن في محاولة الأحزاب الى أن تكون في (الحكومة والمعارضة) في آن واحد مما سيخلق حواجز امام سير العملية السياسية وفعاليتها.

الأحزاب التي ترغب وتدخل الحكومة عليها ان تتحمل مسؤوليات الحكومة كاملةً، وأن تفسح المجال أمام المعارضة لخدمة البلاد من موقعها.

سيكون من المفيد جدا، خدمة للوطن واستقراره أن يصار إلى ترشيح سياسيين أكفاء، كمسؤولين (وان كانوا من الخط الثاني او الثالث لأحزابهم) بعد أن أثبت نظام المحاصصة فشله.

وسيؤمن هذا المقترح تخويل رئيس مجلس الوزراء صلاحية اختيار وزرائه والمواقع المتقدمة الاخرى في الحكومة، بعد أن تزوده الاحزاب الفائزة بقائمة تتضمن أسماء متعددة لكوادرها المرشحة لكل منصب على حدة، لتمكينه من اختيار من يراه مناسباً.

وتخوله في الوقت ذاته اختيار(عناصر مستقلة) من خارج (سلة الاحزاب) ايضاً. نحتاج ان نلجأ إلى هذا الحل الوسط، لأن تشكيل حكومة تكنوقراط كاملة تستثني مرشحي (الأحزاب الفائزة) ضرب من الخيال، من جهة، ولا يؤمن الاستقرار السياسي الضروري من جهة ثانية. العراق سيحتاج الى كل طاقاته الخيرة (متحزبين ومستقلين).

إن المنع المطلق، أو عرقلة مشاركة شريحة معينة غيورة على بلدها سيؤثر سلبا على تقدم البلد وازدهاره.

لنتنافس بندية فنعكس للأخريين ان العراق يتعافى وان سياسييه يتمسكون بالنبل والاخلاق الحميدة، وأننا نرى أنفسنا كحالة اَي بلد اخر يمر بأزمات ولديه الإصرار على تجاوزها من خلال العزيمة والسعي للتعلم من تجارب الامم الاخرى.

وهنا يأتي السؤال عن طريقة تعامل الكيانات والأحزاب الفائزة بالانتخابات مع تشكيل الحكومة... فهل ستعمل من منطلق ائتلافات استراتيجية قابلة للحياة فترة طويلة؟

تكتب للحكومة الحزم والدفع والاستمرار، لتتطور وتصبح فعالة وهادفة، ام ان التهديد بالتصويت بحجب الثقة من رئيس مجلس الوزراء أو أحد من شركائه السياسيين ستفسد الأجواء؟.

وهنا من الضروري لنجاح الحكومة المقبلة، منح رئيسها الحرية لفسح المجال له لتشكيل الكابينة الوزارية، لكي تكون المسؤولية والمساءلة واضحة ومحددة وليست غامضة ومشوشة ولا نعرف من المسؤول عن ماذا.

خاتمة

مع كل ما ذكرنا من ملاحظات أعلاه، فإننا ننظر للمستقبل بعين التفاؤل ذلك اعتماداً على حيثيات إيجابية متعددة وكثيرة مثل غزارة الثروة الطبيعية والبشرية الشبابية الهائلة للعراق مع مخزون تاريخها الحضاري الطويل وهول مظلوميتها من ظلم نظام صدام والإرهاب والمقدرة العالية للشعب على التحمل ومرارة تجاربنا وأهمية موقعنا الجغرافي والاستراتيجي وكذلك للدور العقلاني النجفي في المعادلة العراقية وقدرتها على احداث توازن عند الأوقات الحرجة، كما من الضروري ألا ننسى قوة التنويع العرقي والقومي الذي نملكه مع إصرارنا على الأهداف والرؤى السامية مسلحين بالثقة بالنفس ومقدرة أجيالنا الصاعدة على التمسك والانفتاح على التكنولوجيا الجديدة وإدراكهم اننا كعراقيين مصرون على السير نحو الأحسن.

فبناء الامم يبتدئ عندما نحدد ماهية الدولة التي نريدها ونختار رجال مناسبة لهذا التحدي ونرتقي الى مستوى التحديات التي تساعدنا في الوصول الى اهدافنا ونحسن التعامل في ادارة تحدياتنا الداخلية والخارجية كمقدمة لبناء مستقبل مشرق وآمن.

القسم الرابع

العلاقات العراقية الامريكية

العلاقات العراقية ـ الأميركية بين الأهمية والفاعلية

تعد اتفاقية الاطار الاستراتيجي الموقعة بين العراق والولايات المتحدة سنة 2008 منعطفاً مهماً في تاريخ العلاقات بين البلدين، الا ان تنفيذ بنود تلك الاتفاقية لم يرق الى مستوى التحديات التي يواجهها العراق بعد سقوط النظام الديكتاتوري سنة 2003. إن استثمار هذه الاتفاقية وبما ينسجم مع حاجة العراق الى حليف استراتيجي قوي كالولايات المتحدة، يحتاج الى توفير مناخ يستوعب المعطيات الداخلية والاقليمية وأثرها على مستوى العلاقات مع الولايات المتحدة وغيرها من القوى الاقليمية والدولية، وكذلك تشخيص الموارد والادوات الضرورية للاستفادة من تلك العلاقات.

تكتسب الحاجة الى بناء تحالف قوي مع الولايات المتحدة أهمية كبيرة في ظل ما تشهده المنطقة من تطورات سياسية وامنية خطيرة وحالة من عدم الاستقرار متمثلة بتنامي ظاهرة الارهاب واتساع دائرتها نتيجة لصراعات ذات صبغة مذهبية تقودها تيارات متشددة حولت المنطقة الى ساحة حرب وأثرت بشكل سلبي على الواقع السياسي والامني والتنموي في العراق. وبالرغم من سعي الحكومة العراقية الى تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة، الا ان هناك قضايا يرتبط الكثير منها بتركة نظام صدام او بالأوضاع الاقليمية، ولا تعد حالياً من اولويات العراق في علاقاته مع الولايات المتحدة، الا انها تؤثر بشكل سلبي على واقع تلك العلاقات في وقت يحتاج فيه العراق الى الجهود الدولية لإعادة بناء مؤسساته وتنمية اقتصاده وتعزيز قدراته في مواجهة التنظيمات الارهابية. لذلك لابد من إعداد مشروع يبحث عن معالجات لتلك القضايا من خلال تقييم موضوعي لمسبباتها وآثارها ويهدف الى تعزيز هذه العلاقات بما يخدم مصلحة العراق وشعبه. وعلى سبيل المثال، لقد تركت قضية سكان مخيم أشرف وموضوع الارشيف اليهودي وكذلك موقف العراق من الازمة في سوريا والعلاقات مع ايران وغيرها من القضايا آثارا كبيرة على العلاقات بين البلدين وخصوصاً على برامج التسليح والتعاون الامني ضمن اتفاقية الاطار الاستراتيجي.

وتبذل الحكومة العراقية مع الاطراف الدولية كالأمم المتحدة جهوداً كبيرة لإعادة توطين سكان مخيم اشرف، الا ان الهجمات التي تعرض لها سكان المخيم، واتهام الحكومة العراقية بعدم توفير الحماية اللازمة لسكان المخيم، اثارت ضجة اعلامية وسياسية كانت لها اصداء واسعة في الولايات المتحدة وبعض دول الاتحاد الاوروبي التي تتعاطف مع هؤلاء السكان. كما استغل مناصرو سكان المخيم تلك الهجمات، للتأثير على مواقف الكونغرس الاميركي تجاه الحكومة العراقية، وقد اتبعوا لتحقيق ذلك العديد من الوسائل منها الاستعانة بمجموعات الضغط المعروفة (باللوبي) في الكونغرس ووسائل الاعلام الاميركية. وتكشف هذه التطورات عن أهمية دور الاعلام في توجيه المواقف وكذلك أهمية التواصل مع مختلف القوى وصناع القرار في الولايات المتحدة للكشف عن ملابسات الاحداث ما يعزز ثقة هذه الاطراف بالحكومة العراقية.

كما اخذت قضية الارشيف اليهودي، الذي تجري عملية صيانته في الولايات المتحدة، مساحة واسعة من اهتمام أعضاء في الكونغرس الاميركي وبعض المنظمات غير الحكومية وخصوصا اليهودية، التي تطالب بعدم إعادة الارشيف الى العراق. وهذا الامر يتطلب منا التعامل بحذر مع هذا الملف مع التأكيد على الاهمية التاريخية له باعتباره جزءاً من الارث الحضاري للعراق وايجاد حل يرضي جمع الاطراف ويضمن عائدية الارشيف الى العراق.

ومن جانب آخر، توجه بعض دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة انتقادات الى الحكومة العراقية، بسبب موقفها من الازمة السورية، وعدم انضمامها الى الولايات المتحدة وغيرها من الدول التي تدعو الى الاطاحة بالرئيس بشار الاسد من السلطة. ونتيجة لذلك يحسبنا البعض مع الذين يدعمون النظام السوري، لذلك من الضروري ان نذكر العالم بما يقوم به الارهابيون من استهداف للعراقيين، وكيف يتخذون من سوريا، ومنذ سنوات طويلة، منطلقاً لهم في تنفيذ الهجمات ضد العراق ما حدا بالحكومة العراقية الى التقدم بشكوى ضد النظام السوري في الامم المتحدة في سنة 2009، الا ان العديد من الدول وبضمنها الولايات المتحدة لم تدعم هذه الشكوى، وقامت آنذاك بحماية نظام الاسد في مجلس الامن.

وهنا لابد من ايضاح موقف العراق لدى الدوائر المؤثرة في الولايات المتحدة (الكونغرس الاميركي ومراكز البحوث على وجه الخصوص)، والمتمثل بالدعوة الى تسوية النزاع عن طريق المفاوضات واختيار حكومة منتخبة حرة تمثل ارادة الشعب السوري ويشارك فيها جميع شرائح المجتمع، وتكون قادرة على انهاء اراقة الدماء وسيطرة التنظيمات الارهابية، التي تؤثر بشكل مباشر على الاوضاع في العراق.

أما بناء مؤسسات الدولة فيتطلب جهوداً كبيرة وانفتاحاً في العلاقات مع دول العالم المتقدم وتشخيص دقيق للواقع. وتشمل عملية بناء المؤسسات الجوانب التشريعية والفنية ايضاً لتكون بمستوى حاجة العراق الى الخبرات الاجنبية للمساهمة في اعادة البناء، وهنا لابد للعراق من ان يرسخ علاقاته بالولايات المتحدة خاصة في ظل وجود اتفاقية استراتيجية تطمح الكثير من دول العالم الى ان تكون لها مثلها. ويشهد العراق اليوم نمواً اقتصادياً كبيراً ونمواً سكانياً سريعاً، وهذه تشكل عوامل مهمة في جذب الشركات العالمية، الا ان جمود بعض القوانين وعدم مواكبتها للتطور الحاصل في التعاملات الخارجية، بالإضافة الى الاوضاع الامنية في اجزاء من العراق يحول دون توفير بيئة مناسبة لاستقطاب الشركات العالمية ولاسيما الاميركية لدخول السوق العراقية.

ان التفاعل مع المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي او صندوق النقد الدولي في واشنطن، يلعب دوراً مهماً في دعم عملية التنمية الداخلية، لذا من الضروري وضع استراتيجية للتعامل مع هذه المنظمات والاستفادة القصوى منها في تحقيق الاهداف التي يصبو العراق الى تحقيقها. كما تكتسب منظمات المجتمع المدني، مثل المنظمات المعنية بحقوق الانسان وغيرها، اهمية في تعزيز قيم الديمقراطية، وترسيخ مفاهيم حقوق الانسان والحريات الاساسية للأفراد، وان تفعيل دور هذه المنظمات ودعم نشاطها يعد مقياسا على مدى تقدم البلاد في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان، كما يعزز من قوة النظام السياسي في علاقته مع الشعب ومع المجتمع الدولي، ويدعم جهود الدولة في محاربة مظاهر الفساد الاداري والمالي واعتماد معايير النزاهة وتعزيز الشفافية والمساءلة داخل مؤسسات الدولة ومع المواطن.

يسعى العراق الى اقامة علاقات جيدة مع جميع الدول وخاصة مع الولايات المتحدة، مبنية على اساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. ان وجود بعض الاختلافات في الرؤى مع الولايات المتحدة وغيرها من الدول أمر طبيعي في العلاقات الدولية ولا يعتبر تراجعا في العلاقات، فقد تتقارب الاهداف احياناً وقد تتباعد احياناً أخرى، ولكن يتطلب الامر توضيح المواقف والدوافع الحقيقية وبما ينسجم مع مبادئ الشراكة بين الدول. لقد استطاع العراق ان يخرج من حكم الوصاية ليصبح شريكاً دولياً يعتمد عليه في منطقة محفوفة بالمتغيرات التي تهدد الامن والاستقرار فيها. كما تطورت علاقة الصداقة مع الولايات المتحدة لتكون كما وصفها الرئيس اوباما بـ»العلاقة الطبيعية القائمة على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل.» لذا لابد لنا من استثمار هذه العلاقة المهمة بفاعلية اكبر.

مستقبل العلاقات العراقية ـ الاميركية

شهدت الفترة التي اعقبت دخول القوات الاميركية الى العراق وسقوط النظام الدكتاتوري فيه بزوغ مرحلة جديدة من الصراع الايديولوجي والسياسي في منطقة الشرق الاوسط، بين قوى وتيارات مختلفة في اتجاهاتها الفكرية والسياسية في ظل انعدام رؤية واضحة لمستقبل المنطقة.

لقد شكل ولادة نظام ديمقراطي في العراق تهديداً خطيراً للعديد من الانظمة الدكتاتورية في المنطقة والتي سعت وبمختلف الطرق الى افشال العملية السياسية في العراق وبناء مؤسساته الديمقراطية وعودته الى محيطه العربي والاقليمي والدولي.

إن التدهور الكبير الذي لحق بالبنى التحتية للبلاد في مختلف النواحي نتيجة لسياسات النظام الدكتاتوري السابق، بالإضافة الى الخلافات السياسية التي رافقت عملية اعادة بناء مؤسسات الدولة قد اثقل كاهل الدولة واضعف من قدرتها على مواجهة التحديات والمخاطر الداخلية والخارجية. وبالرغم من التركة الثقيلة التي خلفها النظام الدكتاتوري السابق والتي لا يزال يتحمل العراق اليوم وزرها، سعت الحكومة العراقية الى اعادة علاقاتها مع دول الجوار وبناء جسور الثقة معها، من خلال تبنيها سياسة حسن الجوار وعلاقات مبنية على اساس الاحترام المتبادل والسيادة الوطنية. كما ان الجهود الدبلوماسية التي بذلتها الحكومة العراقية متمثلة بوزارة الخارجية في سعيها لإخراج العراق من طائلة احكام الفصل السابع، هي دليل على الارادة الحقيقية لتنفيذ تلك السياسة وبداية لفصل جديد من العلاقات المتوازنة والبناءة مع دول المنطقة.

ولم يكن غائبا عن أذهان العراقيين أهمية الولايات المتحدة الاقليمية والعالمية، وكذلك الدور الذي يمكن ان تلعبه في عملية بناء العراق الجديد، لذا جاءت اتفاقية الاطار الاستراتيجي الموقعة بين العراق والولايات المتحدة في العام 2008 تتويجاً لجهود مشتركة باتجاه رسم ملامح مستقبل العلاقات الثنائية بين البلدين. ومما لا يخفى فان بناء علاقات استراتيجية مع

الولايات المتحدة يتطلب جهوداً كبيرة وفهماً حقيقياً لصيرورة التفاعل والتعاطي مع المتغيرات والمناخ السياسي الاقليمي والدولي وأثر ذلك على شكل ونوع العلاقات بين البلدين.

ان امتلاك العراق لعناصر التأثير يعزز من موقعه على الخارطة الاقليمية والدولية ويحمل الولايات المتحدة على اعتماد سياسات تؤمّن تحقيق الاهداف المشتركة للبلدين. وان التقدير الحقيقي لقدرات الولايات المتحدة المادية والمعنوية يدفع العراق باتجاه البحث عن افضل الخيارات للاستفادة من هذه القدرات في تعزيز التحول الديمقراطي وبناء الدولة العراقية الجديدة على اسس متينة، والسعي لتأمين مقومات الحياة الكريمة للمواطنين. ولضمان الاستثمار الامثل للعلاقات الثنائية لابد من تحديد الاولويات والاهداف التي يسعى العراق الى تحقيقها في ضوء اتفاقيات معينة تستهدف تحقيق او تطوير جوانب محددة في العلاقة. وبالرغم من ان العلاقات الثنائية بين العراق والولايات المتحدة تسير في الاتجاه الصحيح إلا ان التحديات الكبيرة التي تواجه البلاد تتطلب منا تسريع الخطى وبذل المزيد من الجهود لتذليل المصاعب ولإقامة علاقة استراتيجية طويلة الامد.

ان الاعتقاد السائد بأن سياسة الرئيس اوباما الخارجية مغايرة عن سابقتها قد لا يعني تحول اهتمام الولايات المتحدة عن منطقة الشرق الاوسط، فللولايات المتحدة علاقات استراتيجية مع بعض دول المنطقة ولها اولويات فيها وان كانت متغيرة وفقاً للتطورات التي تشهدها المنطقة، اذ تولي الولايات المتحدة البرنامج النووي الايراني والتحول السياسي في مصر والاوضاع التي تمر بها سوريا وغيرها من القضايا اهتماما بالغاً. ولكن السؤال الذي قد يثار هو: ما مدى اهتمام الولايات المتحدة بشؤون العراق، وكيف يمكن ان يكون العراق من ضمن اهتماماتها واولوياتها في المنطقة في ضوء التحديات التي يواجهها وعلى مدى عقد من الزمن؟.

إن تنفيذ بنود اتفاق التعاون الاستراتيجي الثنائي وتطوير مستوى العلاقات مع الولايات المتحدة، يتطلب عملاً عراقياً مؤسساتياً مشتركاً وتوظيفاً للأدوات التشريعية والسياسية في تعزيز التعاملات الخارجية بالإضافة الى رسم سياسة وطنية كفيلة بتحقيق المصالح العليا للبلاد مع مراعاة المصالح المشتركة لكلا البلدين، فعلى الرغم من الطابع الايجابي للعلاقات التي تربط حكومتي البلدين إلا ان عملية بناء علاقات ترقى الى مستوى التحالف الاستراتيجي تتطلب تقاربا في الرؤى بين البلدين تجاه المصالح المشركة والقضايا الاقليمية والدولية ودراية بالقواعد والإجراءات والمؤسسات التي تحكم عملية صنع القرار السياسي الخارجي

للولايات المتحدة الاميركية، بالإضافة الى توسيع دائرة العلاقات الايجابية مع مختلف القوى المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي الاميركي ومنها الكونغرس الاميركي ومراكز البحوث والشركات الكبرى فضلا عن المؤسسات الاعلامية والجامعات وغيرها، وبما يخدم تحقيق المصالح الوطنية للعراق. ان توحيد الجهود السياسية الداخلية يعزز من قدرة وزارة الخارجية والسفارة العراقية في واشنطن على مواصلة مساعيهما في تقوية العلاقات مع مختلف الاطراف المهمة في الولايات المتحدة.

ونظرا لما تتمتع به الولايات المتحدة من مكانة مهمة في النظام العالمي فانه لا بد من التفاعل الذكي مع المتغيرات الاقليمية والمواقف الاميركية، في ضوء الازمة التي تعيشها المنطقة وانهيار العديد من الانظمة السياسية والاستقطاب الذي تطور على اساس طائفي او سياسي سلطوي، لأن لتلك المتغيرات والمواقف الاثر الكبير على العلاقات الثنائية بين العراق والولايات المتحدة.

الانتخابات العراقية أمام نظرة واشنطن للعراق

مع المتغيرات الأخيرة الجوهرية في فريق الرئيس الأميركي دونالد ترامب وتعيينه لقيادات صقور جديدة، فهناك مخاوف من ان تعاني العلاقات الأميركية مع الحكومة المركزية في بغداد بعض الازمات، حيث تأتي هذه التعيينات وسط تغييرات أخرى ستشهد إزالة بعض كبار المسؤولين في البيروقراطية الواشنطينية. وهكذا، فإن وزارة الخارجية مثلاً ستفقد نفوذاً أكبر مقارنة بوزارة الدفاع ومجلس الأمن القومي، وكلاهما متأثر أكثر برؤية إيران المركزية للعراق والمنطقة. وعليه فمن المتوقع أن يصبح موضوع الحشد الشعبي مثلاً قضية خلاف في وقت قصير إلى حد ما، وقد تؤثر سلباً في العلاقات الأميركية العراقية على نطاق أوسع، بما في ذلك في دعم العراق في الجانب المالي وحث واشنطن الضروري لصندوق النقد والبنك الدولي في التعاون التام والآني مع الحكومة العراقية في مواجهة محنته الاقتصادية.

من المحتمل أن تزيد التعيينات الجديدة (قسم منها خاضعًا لموافقة الكونغرس) من حدة التوتر في المنطقة، مع وجود دولة إسرائيلية محصنة وإيران المحاصرة، ويمكن للعراق مرة أخرى أن يصبح أرضا للمنافسة الإقليمية ونقطة توازن مهمة، ويمكن أن يعاني التقارب السعودي العراقي نتيجة لذلك. وتجدر الإشارة هنا الى صعود أهمية البعد السعودي في المعادلة العراقية ايضاً، اذ ترى واشنطن ان لإسرائيل ولولي العهد السعودي الشاب محمد بن سلمان دور محوري وسيكون عضد الولايات المتحدة في تحجيم دور ايران في المنطقة.

ومن الواضح جداً للمراقبين ان واشنطن تراهن كثيراً على ولي العهد الجديد لتغيير المملكة العربية السعودية ومعها توازن القوى في الشرق الاوسط. وهنا قد يضطر العراق الى اتخاذ خيار إضافي بين طهران والرياض.

وهنا يأتي السؤال ان كان العراق مهيأ على مستوى نضج مؤسساته وقيادته ومجتمعه ليكون نقطة التقاء دولية ونقطة توازن ضرورية لاستقرار المنطقة. متطلبات هكذا دور لا يأتي بالتمني، بل تحتاج الى مقدمات مؤسساتية ونخبوية ومجتمعية مختلفة. أي كل طرف عراقي

يلعب دورا تكامليا لصورة استعداد العراق ان تكون مرتكز تهدئة وبناء للمنطقة المضطربة والمتوترة. بخصوص التغييرات الجديدة في واشنطن وأثرها في سياساتها في الشرق الاوسط فسيكون هناك ازدياد في الكراهية تجاه إيران، التي اصبحت عدوا لا يمكن الدفاع عنه، ودعما قويا ايضاً للجناح اليميني في إسرائيل. ومن المرجح أن يؤدي اندماج هذين العنصرين إلى صياغة توصيات جديدة للإدارة المتعلقة بالسياسة في منطقتنا، بما في ذلك في العراق. علماً إن الجهود الأميركية لتحويل الشرق الأوسط من خلال الترويج النشط للديمقراطية ليست جزءا من جدول أعمال إدارة ترامب.

وبدلاً من ذلك، فإن مقاربته هي نهج «أميركا أولاً» في السعي من دون خجل إلى تحقيق المصلحة الذاتية والأهداف الفردية للأمن القومي الاميركي، ودعم الأطراف التي تتوافق مع أهداف سياسة واشنطن. ولعل المثل التاريخي لفهم الحال هي في نظرة صقور الحرب الباردة في الولايات المتحدة إلى العلاقات الدولية، حيث كانوا يحكمون على الحلفاء في المقام الأول من حيث المنافسة العالمية مع الاتحاد السوفيتي السابق.

قد نرى موقف واشنطن يتطلب من الحكومات العراقية الحالية (والمستقبلية بعد الانتخابات النيابية) موقفا لا لبس فيه ضد إيران وحلفائها، غير ناسين تمكن رئيس الوزراء د حيدر العبادي حتى الآن من اتباع سياسة متوازنة (نسبيا) والتي جعلت الولايات المتحدة وإيران تشعران بالسعادة نسبيا.

وإذا فرضت واشنطن على بغداد أن تختار، فمن المرجح أن يعطل هذا التوازن الدقيق، وهنا من المرجح أن تحصل الاطراف (الداخلية العراقية والإقليمية) المنادية بسياسات مناهضة لإيران على المزيد من السماع والاذن الصاغية في البيت الأبيض.

ومن المرجح أيضا أن يؤدي إلى تدخل أكثر بكثير من قبل لكل من واشنطن وطهران في الانتخابات القادمة وفي عملية تشكيل الحكومة التي تلي التصويت. لكن النتيجة النهائية يمكن أن تكون علاقات أكثر إثارة للجدل بين إدارة ترامب وأي حكومة عراقية جديدة، خاصةً وأن تهديد داعش يبدو أنه قد تضاءل ولم تعد من اولوياتها.

من الضروري ان ندرك ان دور شخص رئيس مجلس الوزراء المقبل سيكون مهما جداً في تحديد آليات تعامل واشنطن مع بغداد. من الجانب الأميركي احد اهم مؤشراتهم ستكون في مدى إعطاء رئيس مجلس الوزراء المقبل الأولوية لتقوية العلاقة مع واشنطن. اما من الجانب

العراقي فهناك حاجة حقيقية وآنية لتقوية عدد وامكانيات الفريق المعني بالملف الأميركي، فالمتغيرات الواشنطينية كثيرة وتحتاج من الحكومة العراقية (من بغداد وليس فقط من سفارتنا في واشنطن) الى متابعة دقيقة وتواصل حي لكي لا تضلل قراءة مجريات الاحداث الدولية وخصوصاً ونحن مرشحون (او مجبرون) ان نكون في قلب العاصفة.

وقفة تأمل لواقع علاقتنا مع الولايات المتّحدة وإدارتها الجديدة

يوم 2017/1/29 تم نشر التوضيح أدناه من السفارة الاميركية في العراق بعد توقيع الرئيس ترامب الحظر على سبع دول بينها العراق: (بتاريخ 27 كانون الثاني، وقع الرئيس ترامب أمراً تنفيذياً وفق المادة 212 (ف) من قانون الهجرة والجنسية والذي يخص تعليق دخول الرعايا الأجانب من سبع دول الى الولايات المتحدة مؤقتا. يفرض الأمر التنفيذي على رعايا بعض الدول المعينة الحظر على دخول الولايات المتحدة لمدة 90 يوما.

يتضمن هذا الحظر أيضا حظراً لمدة 90 يوما على اصدار التأشيرات. أن هذه البلدان التي تم تحديدها من قبل الكونغرس أو وزير الأمن الوطني هي: العراق وسوريا والسودان وإيران والصومال وليبيا واليمن. سوف نعلن عن أي تغييرات أخرى تؤثر على المسافرين الى الولايات المتحدة في أقرب وقت تتوفر لدينا المعلومات). لعل البعض تفاجأ بشمول قرار المنع للعراقيين لدخول الولايات المتحدة، وهنا يأتي السؤال عن أسباب المفاجأة ومعالم برنامج خيارات التعاطي العراقي مع القادم الاميركي الجديد؟

من خلال متابعة تصريحات السيد دونالد ترامب اثناء الحملة الانتخابية، ومن بعدها فترة فوزه واستلام الحكم هناك حقائق ومعطيات ضرورية من المهم ألا نهملها او نتناساها وهي:

1 ـ لم يمدح المرشح او الرئيس ترامب العراق كحكومة او كشعب ولو مرة واحدة.

2 ـ تحدث عن واقع عراق مقسم وليس عراقا موحدا.

3 ـ لم يمدح محاربة ودحر العراقيين لداعش وتضحياتهم الكبيرة والمؤلمة المريرة ولو لمرة واحدة.

4 ـ تحدث عن سيطرة إيران على العراق مع أهمية تشخيص التصعيد الاميركي الايراني المقبل.

5 ـ ربط تأخر اميركا الاقتصادي (حسب ادعائه) بحرب العراق بعد 2003.

6 ـ ربط دفع الدول الاخرى لمستحقات واجور اي عمل متعلق بالأمريكان ناهيك عن تكاليف تركة أعمالهم في العراق بعد دخولهم الطوعي لها.

7 ـ استخدام مفردات ومعان حول النفط العراقي والإسلام والتي لا تساعد على كسب ثقة العراقيين.

8 ـ عكس للآخرين انه جاد فيما يريد وانه سيغير مسار الولايات المتحدة نحو إعطاء الاولوية لمصلحة الولايات المتحدة أولاً وأخيراً وانه سيستمر بتفعيل وعود برنامجه الانتخابي.

ملخص المعطيات أعلاه تبين للمراقب المحايد ان الادارة الجديدة ترى ان العراق سوف لا يأخذ بحد ذاتها اولوية أميركية، وان اَي اهتمام به قد يأتي نتيجة أثر كمعطيات أولويات دول او ملفات اخرى. لا اعرف لماذا نحن العراقيين تفاجأنا!! وكأننا كنّا نعيش قبل إصدار القرار علاقة شهر عسل مع الشريك الاميركي غير مدركين ان الاستباقية والدبلوماسية الخشنة هي منهج مهم للرئيس الجديد. الواقعية والصحوة في التقييم السياسي للمعطيات أعلاه تعكس ان اي قرار منع للعراقيين من وجهة نظر الرئيس ترامب قد تكون مفيدة وتعطي عدة رسائل تحذير وتنبيه للأطراف الخارجية فضلاً عن الالتزام بتعهدات انتخابية للأطراف الداخلية. طبعا هناك من يرى ان لصرامة القرارات تداعيات محتملة على مصلحة الولايات المتحدة وهذه من المفترض ان تكون رادعة لهم ناهيك عن ماهية المنظومة الاميركية التي تعتمد على عراقة مؤسساتها وليس برامج أشخاصها وان كان الرئيس، ولكن نستطيع ان نقول أيضاً انه قد يراها، مع عدم مقدرة المنظومة من الحد منها، بانها تداعيات مقبولة وممكن التعايش معها.

وهنا أمل شخصياً، وانا عملت على هذا الملف لثلاث سنوات اثناء إدارة السفارة في واشنطن، ان لا تكون هذه الخطوة من قبل الادارة الجديدة للسيد ترامب اخر مسمار بحق نعش اتفاقية الإطار الاستراتيجي الذي يرقد منذ زمن على فراش موته السريري. ولعل قائلا اخر يعترض ويقول ان نبضات قلب الاتفاقية حية من خلال تعاوننا نحن والاميركيين على جبهات التحالف الدولي ضد «داعش» والمحافظات الثلاث التي حُررت خير دليل على ذلك، اعتراض مقبول ويعطي أملا لإحياء المريض وتعافيه ولو بعد حين. هذا المريض الذي كنّا نعول عليه في مخيلتنا الكثير من دون معرفة كيفية السعي والعمل لمعافاته ودورنا المحوري في ذلك، معتقدين ان الدعاء يكفي من دون عمل والرجاء ايضا يكفي من دون سعي، ولعل انعقاد الاجتماع الثاني للجنة العليا لمتابعة اتفاقية الإطار الاستراتيجي قبل اقل من أسبوعين فقط، بعد سنين من النسيان والاهمال لمتابعة تفعيل اتفاقية الإطار الاستراتيجي، خير شاهد على بطء تعاطي وتفاعل الدولة العراقية وخارجيتها كوزارة سيادية مع شريك مهم وجوهري مثل الولايات المتحدة.

وهنا يأتي السؤال عن ما يجب فعله لتقليل تداعيات القرار (وما قد يتبعه من قرارات سلبية اخرى)، فمن وجهة نظري المتواضعة علينا ان نعكس للأمريكان اننا سنسير لوحدنا او مع غيرنا في طريق محاربة «داعش» وللإرهاب وتطهير مدننا منها، وأننا نرغب في شراكة قوية معهم في هذا الامر بالتحديد وان لا نأخذ نحن العراقيين إجراءات تعيق فعالية هذا الملف المهم، اما بقية الشراكات والقطاعات المذكورة في وثيقة الإطار فهي تحتاج الى عملية مراجعة حقيقية ومن ثم اعادة صياغة في تحديد مدى وعمق شراكتنا مع الولايات المتحدة بعد معرفة ماهية جوهر هذه العلاقة وسبل تعافيها، وان كانت متمحورة حول ملفات أمنية او عسكرية او سياسية او اقتصادية او تعليمية او مالية او الخ. إدارة ترامب تبحث عن شريك عراقي يعكس القوة وليس عن منهج الوسطية في كل شيء، ارى من الضروري ان ندرك ان منهجية تعاطي إدارة ترامب تختلف جوهرياً عن منهجية إدارة اوباما ودبلوماسيته الناعمة وان سرعة أدراكنا لذلك سيقلل من تداعيات القادم خصوصا إذا فكرنا بطرق استباقية لنقل الرسائل المناسبة بذلك للإدارة الجديدة لكي نحمي أنفسنا ونقلل من وقع التوتر المتوقع بين الولايات المتحدة وإيران.

عدم وضوح رؤانا تجاه الولايات المتحدة والآخرين من الدول المهمة جعلتنا كالذي يسير بطريق نحو هدف لا يعرف بتضاريس ارضه وكم يحتاج من مؤنة ومستلزمات الحياة للوصول للهدف على هذا الطريق الوعر الذي لم نسر عليه من قبل. تحديد رؤانا مع معرفة مستلزمات نجاح العلاقات الاستراتيجية وإيجادها هي خير رد فعل لما يجب ان نعمله ونتعلمه من هذا الدرس القاسي والذي كان قادماً لا محال للمراقب المطلع. ما احوجنا الى إقامة مراكز بحث حكومية وأهلية عراقية تركز على تحديد مواطن الإيجاب والسلب في هذه العلاقة وترسم خارطة طريق تشريعية وسياسية وتنفيذية للحكومة منطلقةً من واقعنا الجيوسياسي والجيواجتماعي. هنا تأتي أهمية ورشات العمل للمتخصصين الأكاديميين والسياسيين التنفيذيين والتشريعيين والدبلوماسيين والاقتصاديين والتي لا يمكن ان تنجح من دون انفتاح ورعاية الحكومة ومؤسساتها على كل هذه القطاعات المجتمعية منطلقةً من قناعة عدم مقدرتها لوحدها على إنجاز هكذا مشروع ضخم. غير ناسين أهمية تقوية دور وزارة الخارجية والسفارات بكوادر وامكانيات تناسب سمو الهدف وصعوبة المهمة، مؤملين عليها تشخيص سبل التأثير في المجتمعات والحكومات الاخرى.

وهنا ايضا ارى من الضروري ان نفكر في نطاق واسع ونسبق الأحداث ولنفكر في إيجاد طرق تفعيل دبلوماسيتنا مثلا عن طريق آلية المبعوث الخاص او اقامة المؤتمرات الدولية

بالشراكة مع معاهد بحث معروفة في ساحات عمل اخرى او تفعيل اليات التجمع (اللوبيات) في واشنطن الخ علما ان هكذا آليات هي ليس ببدعة وان كانت خارج المألوف العراقي ورتابة روتينها ومناهج عملها. كما لم يمكن ان ننجح في رسم سياسات خارجية من دون وضع خطط خمسية وعشرية وعشرينية لبناء مرافق والبنى التحتية للبلاد. التخطيط والإدارة معتمدةً على إرادة عراقية صلبة هي حجر أساسي لتعافي الجسم والعقل العراقي المنهك بالعنف والفساد وتخبط الدولة وضعف ادارتها للتغيير المنشود في الدستور. لا نستطيع ان نستقر كبلد وسط غابة الجيوسياسية العالمية الا بوضوح علاقاتنا الخارجية وتوفير مستلزماتها الاستراتيجية مع وضوح الفوائد التي لنا والضرائب التي علينا تحملها إذ عالم السياسة الخارجي ما هي الا غابة لها قواعدها وشروط تعايشها ونظم تبادل منافعها ومخاطرها.

الإدارة الاميركية ومواقفها من الملفات المهمة

أكثر من 16 شهراً مضت منذ تسلم السيد دونالد ترامب منصب الرئيس الـ45 للولايات المتحدة الاميركية، ومن المفيد دراسة الواقع الاميركي الجديدة والتفكير في منهج الرئيس دونالد ترامب وكيفية تعاطيه مع الملفات الدولية المهمة وتأثيره على منطقتنا، ومنها العراق «اميركا أولاً»، هو أحد الأهداف الرئيسة التي كان يرددها الرئيس ترامب مراراً وتكراراً. ماذا يعني ذلك في الواقع؟ كيف يمكن أن يفسرها الناس خارج الولايات المتحدة؟.

قد يجد المرء صعوبة في تحديد تداعياته وخارطة تنفيذه الواضح في عالم يعتمد كثيراً على الجغرافيا-السياسية والجغرافيا-الاقتصادية المعقدة. هل يعني ذلك، على سبيل المثال، أن الولايات المتحدة سوف تنظر فقط إلى مصالحها وحدها، والبلدان الأخرى يجب أن تقلق بشأن أمنها وتنميتها؟ إذا كان الأمر كذلك، فنحن بحاجة إلى تحديد مجالات التعاون ومكامن الخلاف ايضاً.

من ناحية أخرى ماذا عن «مكافحة الامراض العالمية العاجلة» مثل داعش والإرهاب الدولي؟ أو وضع المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهم ممن حددوا لنا البنية السياسية والاقتصادية والأمنية العالمية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

إذا لم يكن لدينا منابر فعّالة لمعالجة التحديات العالمية، فمن وكيف سيتم توفير الرؤية العالمية للمعالجات؟ وخصوصاً مع تعلق هذه الرؤى ببعض التحديات العاجلة للبشرية مثل انتهاكات حقوق الإنسان، والجرائم الرقمية، وانتشار التسليح النووي، والاحتباس الحراري العالمي، والتهديدات الإلكترونية، ونقص المياه، والزيادة العالية للسكان، والحرب التجارية العالمية...إلخ.

حتى الآن، يواجه «اميركا اولاً» خطر تفسيره على أنه «أميركا قوية، واميركا لوحدها لو لزم الامر». وبالمناسبة هذه ليست بالانعزالية كما يراها البعض بل الإدارة الجديدة تقول

عليكم ان تستجيبوا لمطالبي لأنني احتاج ان اركز على مصالحي وتحدياتي الداخلية فقط. لا يمكن للمرء أن يكون ساذجاً ويتوقع من الولايات المتحدة أن ترمي بثقلها في معالجة هذه التحديات البشرية لوحدها، بينما يقف الآخرون على جنب، وليس من الصواب ايضاً أن تنظر البلدان فقط في مصلحتها الخاصة على حساب الأمن والاستقرار العالميين. مع إدارة الرئيس ترامب، لدينا خطاب جديد نحتاج جميعاً إلى فهم تشعبه وحدوده حتى نتمكن من تحديد اولوياتنا نحن مواطني هذا العالم.

اذ لم تأت طريقة ومنهج تعاطي الرئيس ترامب من فراغ، فلابد أنها جاءت كانعكاس لبعض الحاجات والمخاوف الحقيقية للشارع الأميركي. كما لا يمكن للمرء أن يتجاهلها على أنها شعبوية تافهة، أو انها تقتصر على جغرافيا الولايات المتحدة وحدها، حيث ان عناصر الثقل الاقتصادي والسياسي والعسكري الاميركي الهائل مؤثرة بشكل كبير على المتغيرات العالمية، بغض النظر عما إذا كان الرئيس ترامب على المسرح السياسي أم لا، وضروري ان لا ننسى اننا نرى هناك حراكاً سياسيا مشابها في أُوروبا.

في أعقاب المأساة والأعمال الإرهابية في الحادي عشر من أيلول 2001، لا يمكن للمرء تجاهل تصرفات الولايات المتحدة الأحادية الجانب في شؤون مهمة وعديدة، وقد تُرجم هذا بوضوح في قرار الرئيس بوش بغزو العراق في العام 2003 والذي لم يكن لديه دعم من القانون الدولي، أو الاستخدام واسع النطاق لطائرات من دون طيار المقاتلة من قبل الرئيس أوباما، أو قرار الرئيس ترامب في الانسحاب من اتفاقية خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران، على الرغم من وجود معارضة قوية لخمس دول كبرى لهذا القرار.

ويمكن للمرء أن يميز بعض الخصائص للسياسة الخارجية الدولية للرئيس ترامب، أولاً تعامله مع الملفات المعنية في هذا الشأن كصفقات آنية محددة أكثر من كونها استراتيجية بعيدة الامد، ويعني نهج الصفقات هذا أن المكاسب على المدى القصير قد تكون أكثر أهمية منها على المدى البعيد. وهكذا يمكن للدول أن تغير رأيها بشكل أسرع، وأن تتخلى عن أي اتفاق لأن عواقبها محدودة، وبالتالي تصبح الأحادية والتقبُل بالمخاطر متشابكين في سياسة الولايات المتحدة. ولعل تخلي الرئيس ترامب عن الكثير من التزامات وبرامج سلفه الرئيس أوباما ليس ببعيد عن الذاكرة.

وقد يكون مفيداً الاشارة الى أن الرئيس ترامب يتأثر أيضاً بالعلاقات الشخصية، وهنا يبرز أهمية التفاعل معه عن قرب مع القادة السياسيين الاخرين.

بالإضافة الى الخصال أعلاه، هناك خصال إضافية متميزة لهذه الإدارة، مثل التركيز على المصالح الانية على حساب العلاقات التاريخية، والطلب من الاخر الدفع مقابل حماية وتعاون الولايات المتحدة، بالإضافة الى انه يتعين على الولايات المتحدة الحصول على فوائد مالية من هذه الصفقات السياسية، فضلاً عن حماية الوظائف في داخل الولايات المتحدة. أي ان الولايات المتحدة تقول للدول والمنظمات العالمية ان المال والاقتصاد اهم لي من أي شيء اخر، واننا سنتعامل مع هذه الدول والمنظمات بقدر الحد الأدنى والتي عموماً ستكون تكتيكية ومحدودة.

وعليه نلاحظ سعي الولايات المتحدة لإظهار قوتها على الصعيد العالمي عسكرياً ومالياً، وهنا قد نرى أهمية تفوق المال على القوة العسكرية والسياسية. دعونا لا ننسى أن الرئيس ترامب يسير على خطى الرؤساء الأميركيين الأخيرين الذين يعتقدون أن الولايات المتحدة هي أقوى لاعب في العالم، واستعداده لفرض سياساته من خلال مزيج من العناصر الأحادية والمفاجئة والقوة الصلبة/الناعمة والتي تؤدي الى خلق النتائج المرجوة، أو في أسوأ الأحوال تردع الأخرين وتجعلهم بالتفكير مرتين قبل أن يتمكنوا من تجاوز المصالح الأميركية. وقد يقول البعض إن مثل هذا النهج قد أعطى بعض الثمار لإدارة ترامب، كما هو الحال في صفقات الولايات المتحدة الثنائية مع بعض الدول الكبرى، والنتيجة الإيجابية الأولية من الملف النووي لكوريا الشمالية.

وأخيراً في الساحة السورية، حيث كانت استجابة الإدارة الاميركية مناسبة وفعّالة (من وجهة نظرهم)على ادعاءات قيام نظام دمشق بشن هجمات كيميائية ضد مواطنيه، اذ نفذ ترامب ما لم يفعله سلفه. في الحالات أعلاه، قام الرئيس ترامب بكسر الوضع القائم وفرض منهجه الخاص القوي والناعم عليها. مع ذلك، فإن مثل هذا النهج الشرس يحمل في طياته أيضاً فرصاً على المدى البعيد قد تؤثر على مصداقية الولايات المتحدة، كما هو الحال في الانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ والتي استغرق تفعيلها وقتًا طويلًا حتى اتت ثمارها للبشرية، أو تحدياً للتجارة العالمية القائمة واتفاقياتها.

من ناحية أخرى، قد ينظر الاخر إلى هذه الأمور على أنها خدعة ولن تأتي بثمارها كما هو الحال مع الحملة الانتخابية على الجدار مع الجارة المكسيك. دعونا لا ننسى أنه بما أن آليات الحكومة الأميركية واسعة ومعقدة، فإن تنفيذ أي سياسة جديدة يتطلب وقتا حتى يتم هضمها وتحليلها وتطبيقها.

هذه العلامة الزمنية ليست معروفة جيداً أو تؤخذ بعين الاعتبار من قبل العديد من اللاعبين، وعليه فأننا نسمع الكثير من الوعيد والتصريحات الصاخبة ولكن لا نرى حتى الان تفعيلا مباشرا لها.

من الواضح أن مثل هذا النهج الهجومي الجديد من قبل الرؤساء الأمريكيين تجاه القضايا الإقليمية المعقدة قد يعني أن البعض سيحاول أن يرفع من قيمة منافعه على اهتماماته.

في هذه الحالة وخصوصاً في منطقتنا فأن المملكة العربية السعودية وإسرائيل هما اللاعبان الإقليميان الرئيسان الذان حاولا الاستفادة من هذه السياسات الهجومية والطموحة الجديدة للمقيم الجديد في البيت الأبيض. وخير مثال هي محاولة حل قضية فلسطين مرة واحدة وإلى الأبد، وبالمثل جمع الحشود والجهود للتركيز ضد إيران كما لو أنها المصدر الرئيس لعدم الاستقرار في المنطقة.

من المفيد ان نذكر هنا ان إدارة ترمب، اكثر من اسلافه، يرى ساحة الشرق الأوسط من نظارات إسرائيلية وسعودية. من جانب اخر، الولايات المتحدة لا تحتاج بعد الى نفط الشرق الأوسط وربما لا ترى نفسها ملزمة باتباع نهجها السابق في حماية مصالح حلفائها. اما الان فالولايات المتحدة لا ترى دول المنطقة من منطلق المصالح المشتركة بل تراها، اكثر من أي شيء، كسوق لبيع السلع الاميركية المختلفة. بعد الحادي عشر من أيلول 2001، إذا نظر المرء إلى الولايات المتحدة من الخارج، فأنه لا يستطيع تجاهل أن الولايات المتحدة لم تعد هي القطب الوحيد في عالمنا كما كانت في السابق.

هنا قد نشهد تحديات حروب باردة جديدة متوقعة ضد الولايات المتحدة من منافسيها، وبالتالي ستظهر التكنولوجيا والحرب الرقمية، أو المناوشات الحادة، أكثر تكراراً.

فضلاً عن ذلك، فأن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تدعي احتكارها تماماً للمجال الإلكتروني، حيث ان منافسيها ليسوا قلة او ضعفاء، كالصين وروسيا على سبيل المثال لا الحصر. من ناحية أخرى، فإن القرارات والأفعال الأميركية الأحادية تجعلها تخسر أصدقاءها وحلفاءها بسرعة كبيرة، كما في أوروبا. هذا الاتجاه يخلق تأثيراً سلبياً على المدى الطويل للأمن العالمي.

هنا ستحاول أوروبا (المانيا والمملكة المتحدة وفرنسا على وجه الخصوص) إدارة شؤونها وأمنها بعيداً عن شريكها التاريخي الرئيس عبر الأطلسي، وقد نرى في المستقبل أن المزيد من الأوروبيين لن يكونوا قادرين على الاعتماد على الدعم الأميركي عند حدوث كوارث أمنية او بيئية او إقليمية او دولية. وكما هو معروف في السياسة الدولية، فأن روسيا والصين وغيرهما

سيشهدان ويبحثان عن فرصة لإظهار تأثيرهما، وبالتالي ستفقد الولايات المتحدة خصائصها الأحادية القطب وبعض من تأثيرها العالمي، ومن ثم فإن الاهتمام بمصالح الولايات المتحدة وتهديداتها لن يكون محور التركيز الرئيس للبلدان الأخرى، والتي تعني في المقابل تقليص القدرة التنافسية والأمن العالميين للولايات المتحدة الاميركية.

اذن ما نراه الان من متغيرات مهمة في واشنطن تجعل المراقب يعتقد اننا سوف لن نستطيع ان نتنبأ بما سيعمل عليه الرئيس الجديد. ضعف فهم معطيات قرار الاخر وعدم الاطمئنان الى انه فكر في مصالحنا ايضاً (أي انه لا يعتمد على منهجية ربح-ربح لجميع الأطراف) تجعل الصديق والعدو يقلقان وخصوصاً في تقييم التبعات المحسوبة وغير المحسوبة للخطوات الاميركية لان الحلفاء والأعداء لا يفهمونها دائماً وسيأخذون الإشارات الاميركية بشكل مختلف بناءً على مصالحهم الخاصة.

واخيراً لنرى الحالة من منطلق اكاديمي، في علم الإدارة والاعمال هناك نظرية تسمى (الابتكار الذي يخلق حالة من الفوضى Disruptive Innovation)، والتي تشير الى ان هناك نوع من الابتكار يقوم بخلق شبكة جديدة للسوق والقيمة، مما يؤدي الى تعطيل شبكة السوق والقيمة الحالية، ويحل محل الشركات القائمة والمنتجات الرائدة في السوق، مما يؤدي لخلق حالة من الفوضى.

تم تعريف المصطلح وتحليله أولاً من قبل الباحث الأميركي كلايتون كريستنسن في عام 1995، وقد تمت تسميته بالفكرة التجارية الأكثر تأثيراً في بداية القرن الحادي والعشرين. بالتأكيد ليست كل الابتكارات تخلق فوضى او خللا في السوق، حتى لو كانت ابتكاراً ثورياً، الا ان هذا النوع من الابتكارات التي تخلق فوضى عادةً ينتجها المبادرون ورجال الأعمال، بدلاً من الشركات الرائدة في السوق، لأنها غير مربحة بما فيه الكفاية في البداية ولأن تنميتها يمكن أن تستنفد الموارد النادرة بعيدا عن الحفاظ على الابتكارات(التي لابد منها للتنافس ضد المنافسة الحالية).

كما يمكن أن تستغرق عملية تغيير الواقع وقتًا أطول للتطور من النهج التقليدي والمخاطر المرتبطة بها أعلى من الأشكال الأخرى المتزايدة أو التطورية للابتكارات.

هل من الممكن ان نرى في ادارة ترامب ومنهجه نوعاً جديداً من السياسات الاميركية والتي قد توازي النظرية أعلاه في تطبيقاتها؟ الزمن وحده سيجيب علماً ان الرئيس يواجه تهديدات داخلية كبيرة ويزداد سخط الكثيرين على أسلوب ادارته.

إدارة ترامب والمتغيرات الجديدة (1-2)

مجريات الاحداث في واشنطن

لعل انتخاب الرئيس الاميركي الجديد من الحزب الجمهوري دونالد ترامب على منافسته الديمقراطية هيلاري كلنتون له نتائج لم تحسب بعد وسنحتاج الى مراقبة دقيقة في تتبع يوميات السياسة في العاصمة الاميركية واشنطن لمعرفة اتجاه البوصلة السياسية القادمة للولايات المتحدة. اجواء واشنطن اعتبرت انتخابه بمثابة قنبلة سياسية وزلزال للمنظومة وتسونامي سيؤثر على عدد غير قليل من قلاع مؤسسات السياسية الحالية

وان اثره على المجتمع الاميركي وواشنطن بالخصوص سوف يطول ولن يكون محدوداً، خصوصا مع قناعة البعض ان فريق الرئيس فيه الكثير من الصقور السياسيين الذين لا يهابون منظومة واشنطن. وهذا التخوف يرجع بعض منه الى تركيز البرنامج الانتخابي للرئيس المرشح على اعتبار النخب السياسية في واشنطن ليست اهلا لقيادة الولايات المتحدة ولا تبحث عن حماية امنها القومي او زيادة رفاهية المجتمع الامريكي. ورغم ان نتائج واثر انتخاب ترامب سيعتمد على من سيعينهم في المناصب المهمة وكيفية ادارته للحكم، الا ان الشيء المتيقن منه انه سيخلق في المستقبل القريب مرحلة الشك والالتباس والغموض داخل المنظومة السياسية وان الاستقرار السياسي الداخلي والانسيابية السياسية بين مراكز الحكم سوف لن تأتي قريباً. اذ لم يعرف عن الرئيس المنتخب ترامب ان لديه خبرة سياسية تنفيذية ونفس الشيء بخصوص قسم من فريق عمله المقرب ولعل سؤال البعض عن مدى استماع ترامب لمستشاريه واعضاء كابينته الجديدة ومن هم محسوبون على الوسطية هو سؤال مهم. ولعل تقييمهم بشأن كون الرئيس المنتخب ترامب كان مديرا وصاحب شركة (وليس مديرا عاما في شركات كبرى) وله تخصص في قطاعات متعلقة بالترفيه والفنادق يعني ان هناك اختلافا جوهريا عن المستلزمات الاساسية السابقة للإقامة في البيت الابيض.

ومع هذه الفوضى الجديدة في فهم ساحة واشنطن فان كل ما نستطيع ان نسعى له الآن هو شرح الواقع السياسي الجديد ومجرياته وليس وصف ما سيحدث لأنه صعب جدا وذلك لكثرة العوامل المجهولة ولحداثة الواقعة ولصعوبة معرفة او تقييم خبرة الرئيس المنتخب ترامب واغلب فريقه لأول مرة لمنصب حكومي بهذا الحجم.

الرئيس المنتخب قد يبقى يتعامل مع الآخرين لمدة اخرى من منطلق استمرار الحملة الانتخابية وبالتالي سوف لن يستقر الوضع السياسي في واشنطن لحين تغيير منهج تعامله مع الفرقاء الاخرين واعتقاده انهم سيتعاملون معه كرئيس وليس كمرشح خارج المنظومة السياسية وهنا يأتي ايضاً مدى قدرته السياسية في استيعاب من اختلف معهم ومدى نضجهم في دفن الماضي المشحون والعمل سوياً لمواجهة التحديات التي تواجه الولايات المتحدة. ومع الخلفية التجارية للرئيس الجديد فان المعطيات الجوهرية لقرارات الرئيس اغلب الظن قد تكون قليلة وهي متعلقة بالربح الاساسي المتوقع، وبالتكلفة، وبالمكافأة واخيراً ما هي الموارد المطلوبة لهذا القرار او تلك؟. وما يزيد من قوة الرئيس المنتخب هو اولاً صرفه على الحملة الانتخابية من امواله الخاصة وعدم اعتماده على اموال رؤساء الشركات المعهودة، وثانياً التصويت المباشر لأبناء الشارع الاميركي له، وثالثاً لأنه لم يكن ابن المؤسسات الحزبية الحاكمة وبالتالي ليس لهم فضل عليه او له نقاط ضعف باتجاههم.

معالم سياسات ترامب الخارجية:

من خلال المراقبة القريبة للحملة الانتخابية نلاحظ ان قاعدة «الأمن قبل الحرية والمصلحة قبل المبادئ» كان شعارا مهما وثابتا عند كلا المعسكرين. من جانب اخر ترى قلة التحدث عن اي مشروع تبشيري متعلق بالمبادئ الاميركية مثل الديمقراطية، او تغيير الانظمة، او العدالة، او بناء البلدان والحكم الرشيد. وهذا يعني مستقبلاً ضعف تأثير تقارير الخارجية الاميركية على مجريات الاحداث المتعلقة بحقوق الانسان وغيرها من المعايير الانسانية المهمة والمطلوبة لمنطقتنا.

شعار ترامب الانتخابي «لنجعل اميركا عظيمة مرة اخرى» لا يعني بالضرورية «لنجعل اميركا تقود العالم من جديد». هنا يأتي مدى قدرة الولايات المتحدة على الاستعداد لمواجهة القادم بدلا من قيادته. فمثلاً ان المطلوب من قبل الدولة الفلانية القوية التي تريد علاقة قوية ومتينة مع الولايات المتحدة عليها ان تدفع ثمن لتلك العلاقة وان الولايات المتحدة سوف

تتوقف عن كونها مؤسسة خيرية او اجتماعية (حسب تعبيرهم)، «فأميركا اولا» شعار محوري وجوهري ويكاد يكون هو الشعار الوحيد له.

لعل تبني الرئيس الحالي اوباما سياساته بتقليل التواجد العسكري والسياسي الاميركي في ما وراء المحيط الهادي والاطلسي ومن بعده صعود الرئيس المنتخب ترامب والمضي بنفس المنوال والنظرية السياسية المنبثقة من تقليل التدخل الخارجي والتركيز على السياسات الداخلية مثل تقليل الهجرة غير الرسمية، وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة الداخلية وزيادة سياسات برامج جذب المستثمرين، ما يعني ان الولايات المتحدة قد تسير بسرعة باتجاه تقليل المجهود السياسي والعسكري الخارجي وتقليل التزاماتها الدولية وتوفيرها للسياسات الداخلية. وهنا نستطيع ان نستقرئ أن تأثير قوة اميركا الخارجية قد يضعف وسيخلق فراغات قد تملأ من قبل الغير من الحلفاء او المنافسين. ترامب يختلف عن اوباما من ناحية انه يؤمن بالواقعية السياسية وان اي تدخل اميركي يجب ان يكون لصالح مصالح اميركية محدودة، وهنا يأتي التشكيك وصعوبة التنبؤ في المواقف الاميركية القادمة.

ومن الضروري ان نذكر ان الولايات المتحدة تعتبر اغنى بلد في العالم وحجم الماكنة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية الاميركية الضخمة يعني ان اثر وتبعات انتخاب ترامب ستكون كبيرة على المشهد الدولي وخصوصا وانه ليس بابن واشنطن والمؤسسة الحزبية. وهذا يعني صعوبة التنبؤ بالسياسيات الخارجية الاميركية القادمة وانها قد تتجه اكثر باتجاه سياسيات احادية البعد وليس قائمة على ايجاد محاور دولية قبل تطبيقها على الارض كما كانت تفعل سابقا.

لعل اهم عوامل التغيير الجوهرية في الولايات المتحدة وصعود ترامب يعود الى ضعف شعور الأمريكان ذوي الدخل المحدود باهتمام الطبقة السياسية في واشنطن بهم وكذلك تداعيات العولمة عليهم وصعوبة فهم تعقيدات العولمة وتكلفة ايجاد مستلزمات نجاحها. هذه العوامل متعلقة ايضاً بالماكنة السياسية في هذه العواصم ومدى انعزال النخب او شعورها بآهات المجتمع وعموما سنرى انتخاب ترامب كعنصر دعم وزخم لقوى اليمين السياسي. وهذا الانتخاب سيكون اختباراً مهماً لمدى قوة دستور الأمريكان في حماية ديمقراطيتهم والليبرالية الغربية. وهذه الظواهر (مثل انتخاب ترامب وخروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي وازدياد قوة اليمين في البرلمانات الاوروبية) تعكس تحديا وازمة حقيقية لمصداقية العالم الغربي الاقتصادي والحضاري، ولعل الذي نراه هنا هو الافرازات الاجتماعية والسياسية لمجتمعات ما بعد العولمة.

وبخصوص معالم سياساته الخارجية، فلم يظهر اثناء الحملة الانتخابية بوضوح من هم مستشاروه الاساسيون المعروفون؟ وما هي مؤشراته الاساسية للسياسة الخارجية؟ علما ان هناك معالم بسيطة طرحت ولم توضح بعد ونستطيع ان نستقرئ بعض هذه المعالم من شعارات حملته الانتخابية مثل ان الاولوية في السياسات الخارجية ستكون باتجاه تقليل الخطر النووي، واعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية الكبيرة، وزيادة الانفاق والقدرات العسكرية الاميركية، وتدمير داعش، ومحاربة الارهاب.

الإدارة الأميركية ومواقفها..أين العراق من هذا؟ 2 ـ 2

تطرقنا في مقالتنا الأولى الى الإدارة الاميركية ومواقفها من الملفات المهمة، وفي هذا المقال الثاني دعنا نتحاور لندرس تأثير منهج الرئيس ترامب على منطقتنا المضطربة وعلى وجه الخصوص على بلدنا العراق. لا يمكن للمرء أن ينظر إلى الاتفاق النووي الإيراني بمعزل عن الاعتقاد بأن الولايات المتحدة وشركاءها الخمسة كانوا يعتقدون ان هناك ميزة جانبية من الصفقة، وان الوقت سيؤدي إلى عملية تعافي في العلاقات وتطبيع، وسيحدث تقارب مع إيران ولو بعد حين.

وقد تم التوصل إلى هذه الصفقة بينما كان التوتر الجغرافي السياسي والحرب الباردة بين الولايات المتحدة وإيران من جهة، وإيران والمملكة العربية السعودية (اكبر حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة)على الجانب الآخر، تزداد سخونة في اليمن وسوريا والبحرين ولبنان والعراق. فضلاً عن ذلك، اعتقدت الولايات المتحدة أنه بالتوصل لهذه الصفقة الجديدة، ستقلل إيران من تركيزها على برامج تطوير واختبار الصواريخ الباليستية. إلاّ ان إدارة ترامب توصلت إلى نتيجة مفادها أن الصفقة لا تحقق فوائدها المرجوة، كما أنه ليس من الضروري ان تلتزم هي بها وخصوصاً وان شعارها اثناء الحملة الانتخابية كان الانسحاب من الاتفاق المذكور. لذلك بدء منهج إدارة ترامب بشأن ايران عن طريق المزيد من الاحتواء القاسي، ومعاقبة هذا البلد وإهانته، والسعي الى شل اقتصاده، مع الاشارة إلى استعدادها لمواجهة طهران في أنحاء الشرق الأوسط، وهنا بيت القصيد بخصوص العراق.

هل أن لهذا الأمر من علاقة مع العراق؟ نعم بالتأكيد، ولعدة أسباب، حيث يعتبر العراق شريكاً اقتصادياً رئيساً لإيران وتجري يومياً أنواع مختلفة من الصفقات التجارية عبر العديد من القطاعات ومن خلال عدد كبير من المعابر الحدودية. من ناحية أخرى، الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي وقع العراق معها اتفاقية الإطار الاستراتيجي عبر العديد من القطاعات الحيوية، وسيظل العراق بحاجة إلى دعم الولايات المتحدة في مجالات مختلفة مثل مشاريع البنى التحتية فضلاً عن أهمية الملف الأمني وتطوير قدرات العراق العسكرية وخصوصاً ان «داعش» انتهى عسكرياً ولكن خطره وتهديده الأمني والايديولوجي لا يزال.

لا يمكن للمرء أن يقول بثقة ما الذي سيكون عليه شكل ردود الافعال الإيرانية لهذه التدابير الاميركية الشرسة، هل ستنحني إلى الضغط في حال وجود جبهة موحدة قوية ضدها؟ أم أنها ستسعى إلى الحد من التواجد الأميركي عبر دول ثالثة مثل العراق؟

وهل يمكن أن تصبح هذه الحرب الباردة بين إيران والولايات المتحدة أكثر سخونة لتتحول الى حرب فعلية؟، وهنا يجب الاشارة الى صعوبة ايجاد دعم داخلي للإدارة الاميركية حيث سبق وأن ألقت إدارة ترامب باللائمة على أسلافها في إنفاق أموال دافعي الضرائب الأميركيين في حروب لا يمكن الفوز بها وغير قابلة للاستمرار.

من جانبنا، لا نعرف بعد هدف الولايات المتحدة بالضبط، هل هو تغيير النظام في طهران أم مجرد احتواء فيما يتعلق بتدخل الجغرافيا السياسية الإيرانية المقترنة بزيادة تسليحها وتهديدها لإسرائيل؟

وبالمثل ما هو الأثر السلبي المحتمل على الامن الوطني والتنمية الاقتصادية للعراق؟ كلا البلدين مهمان بالنسبة الينا كثيراً، وكلاهما شريكان في معالجة التحديات الرئيسة التي نواجها. مع عدم معرفتنا بالضبط للأهداف الاميركية، علينا في الوقت نفسه ان لا نكون ضحية للتناقضات والمخاطر التي قد يريد الاخر ان يدخل فيها.

في ظاهر الأمور ترى مشروع اميركي للخروج من سوريا والدخول في صراع مع ايران من خلال سياسة احتواء اولاً. هل يمتثل العراق لهذه الرغبات لكي لا نخلق لأنفسنا من الولايات المتحدة عدواً؟ لا اظن، اذ المنافع محدودة جداً ناهيك عن انها ستضر العراق ايضاً، وسرعة تغيير المنهج الأميركي لا يبعث فينا الاطمئنان. فالمتغير الأميركي الرئيسي الجديد هذا يجعلنا نفكر ان لا نكون طرفاً في رهان إقليمي لأميركا او ايران، لأننا حينها لا يكون رهاننا على ارض غيرنا بل في عقر دارنا، اين المنطق في ذلك؟

وخصوصاً وان عواقبها الداخلية ستكون مؤثرة سلباً على استقرار وتنمية العراق. ولقد انهى العراق تواً إجراء انتخابات عامة جديدة قد تظهر فيها قيادة جديدة أو قد تتجدد القيادة الحالية لرئيس مجلس الوزراء د. العبادي. فيما يتعلق بنوع العلاقة بين البلدين، على مدى السنوات القليلة الماضية، أدرك المسؤولون الأميركيون والخبراء المعنيون انهم متفائلين بحذر مع العراق. بالنسبة لهم هناك قناعة انه بغض النظر عن شخصية رئيس مجلس الوزراء العراقي القادم، فمن غير المحتمل أن يضع مصلحة إيران فوق مصالح العراق.

وستظل أولوية الولايات المتحدة في العراق شراكتها في مكافحة الإرهاب وفي القتال ضد «داعش»، لكن هل سيتجاوز ذلك التركيز الشديد على احتواء إيران؟ بعض التطورات الاميركية الأخيرة تكون قد اختبرت بالفعل هذا النهج الجديد. اذ علينا ان نرى الإدارة على ما عليها الان وليس بعيون العام الماضي او اثناء تسنم الرئيس ترامب لمقاليد الحكم.

يحتاج العراقيون، حكومةً ومجتمعاً، إلى رؤية الولايات المتحدة بشكل مختلف عن ذي قبل، فالواقع الجديد يقول بان المصالح الأميركية هي المحرك الوحيد لسياستهم الخارجية، وأن الأخلاق والديمقراطية والفضائل الاميركية العالية ليست هي الدوافع الرئيسة الان. وحتى يتم الانتهاء من صياغة الصورة الكاملة لهذا الرأي الجديد، يجب على العراقيين توخي الحذر في تعاملهم مع التحديات الإقليمية الحساسة مثل ملف سوريا والنووي، ولا ينبغي أن تضعنا سياساتنا الإقليمية في موقف يجب أن نختار فيه بين جارنا أو شريكنا الدولي عندما يتنافسان في مكان آخر، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى نتائج عكسية ويضر بأمننا وتنميتنا.

التوازن في العلاقة ومعرفة الخطوط الحمراء والخضراء والصفراء للأطراف المعنية مهم جدا، كما ان علينا نحن العراقيين ان نبين ونعلن للآخرين الخطوط العراقية الحمراء. هل ينبغي لنا نحن العراقيين، أن نتساءل عما إذا كانت الولايات المتحدة ستبدأ في التعامل مع العراق كمنطقة ساخنة أخرى في حملتها الإقليمية الواسعة المناهضة لإيران؟ علماً ان العراق والولايات المتحدة لا يزالان يشتركان في حملة مشتركة كبيرة في الحرب ضد الإرهاب الداعشي، وهذا المسار لا ينبغي أن ينحرف بسبب الحملة الأميركية ضد إيران، حيث ان هذه المهمة المشتركة لم تكتمل بعد. العراقيون جميعاً قد يكونون متفقين على الخشية من ان يكون العراق ساحة لتصفية الحسابات الإيرانية-الاميركية، لكن السؤال: ما هو رد فعل العراق(حكومة وشعباً)؟ خاصةً في ظل وجود تأثير سياسي قوي للولايات المتحدة والجارة ايران في الساحة العراقية. هل علينا ان نخشى التأثير السلبي لهذا الصراع القوي على صياغة تشكيلة الحكومة العراقية القادمة واحتمالية تقديم بعض الأطراف السياسية العراقية تنازلات على حساب مصلحة البلاد من اجل حسابات حزبية او كتلوية ضيقة؟ بالنسبة لعلاقة الولايات المتحدة مع العراق، فان أمن واستقرار العراق يجب ان يعدان أمرين حيويين لأمنهما الوطني والإقليمي. وبخصوص العراق والمنطقة، فمن الضروري على الولايات المتحدة أن تفكر في العواقب المقصودة وغير المقصودة على عقوباتها القوية والشرسة ضد إيران. وخصوصاً بعد التعافي الأخير للعراق من احتلال «داعش» لأجزاء من بلاده، كما تحتاج إيران إلى النظر

إلى أمن العراق كجزء لا يتجزأ من أمنها. وهنا يتعين على الولايات المتحدة وإيران أن يكونا حذرين في عدم السماح بتدفق عداواتهما إلى العراق.

وعلى الجانب العراقي أن يقوم بدراسة تحليلية مفصلة للغايات والنتائج المتوقعة للعقوبات الأميركية على إيران ومعرفة الأثر على السياسة والاقتصاد العراقي لكي لا يكون العراق ضمن منطقة الاستهداف الأميركي في عملية الحصار. وهنا يجب أن تقوم حكومة العراق بتقييم المخاطر الرئيسة لهذه العقوبات وتخفيف تأثيرها السلبي علينا. اذ اللعب في الوسط، كما يحاول العراق، سيكون أصعب بكثير من السابق.

وأخيرا نقول: إن الحوار بين الولايات المتحدة وايران هو الحل المثل ولكن ربما لا يحدث هذا الا بعد حين. الإدارة الاميركية ستكون قريباً، مع انتخابات الكونجرس في نهاية هذا العام، عند مفترق طرق، فأما ترى ان مساحة حركتها ومناوراتها توسعت ولديها اطمئنان على دعم داخلي لسياساتها الخارجية الشرسة او انها ستكون محددة ومقيدة الحركة وبالتالي تقل خياراتها. علينا الترقب والسعي، اللهم احفظ العراق وأهله.

العامة (ناهيك عن السياسات الخارجية) لإدارة الرئيس المنتخب ترامب فان ذلك يعني صعوبة التكهن بما سيحدث.

ضروري ان لا ننسى ايضاً ان الكثير من الرؤساء السابقين كان لهم برنامج انتخابي معين وتم تناسي او تجاهل هذا البرنامج بعد تصديهم للحكم وذلك نتيجة تغيير قناعاتهم مثلا لاختلاف المعطيات او لاستكشافهم قناعات جديدة بعد تسنم الحكم او نتيجة حدوث حدث خارجي مهول مثل تدمير ابراج نيويورك في 11 أيلول 2001.

إدارة ترامب والمتغيرات الجديدة 2-2

الحلفاء الاقليميون:

محتمل ان يقوم الرئيس ترامب بأعادة النظر بكل تحالفاته القديمة واقامة مؤتمرات ثنائية لتقييم مدى تمسك الشريك الآخر بعلاقته مع الولايات المتحدة. وعلى الرغم من احتمالية تقوية علاقته مع اسرائيل وتركيا، وحتى السعودية، الا ان التوجه نحو فك الارتباط الاستراتيجي مع الشرق الاوسط قد يستمر، ونفس الشيء بخصوص حلف النيتو وتقليل تمسك الولايات المتحدة به. هذه هي اقرب الى قناعة اميركية عامة من قناعة الرئيس ترامب لوحده وبالتالي سياسة اطفاء الحرائق (وخصوصا في الشرق الاوسط) قد تقل باتجاه ترك الحرائق لتطفئ بنفسها من دون السعي لتدخل اميركي.

ومن الضروري ألا ننسى ان في النظام الاميركي دور المؤسسات الامنية والعسكرية والسياسية والمالية الكبيرة لها اثر كبير على رسم وتطبيق السياسات الاميركية الاستراتيجية. الرئيس الجديد عموما يحتاج وقتا لفهم مدى مقدرته على تغيير هذه السياسات وكذلك معرفة قدرته على الاخذ والعطاء في هذه الملفات المهمة مقابل التنازل لهذه المؤسسات في قضايا أخرى.

في دولة المؤسسات مثل الولايات المتحدة تغيير السياسات يكون اصعب عندما تنزل القرارات من فوق الى تحت، وعموما لكل مؤسسة نظام لجمع المعلومة ومن ثم تحليلها وتطبيقها ورعاية ادامتها، مع السعي لتكامل(وليس تقاطع) ادوار هذه المؤسسات كسبا للنفع العام وتقوية وحماية لأمنها الوطني. وعموما لا يستطيع اي رئيس اميركي احداث تغييرات جوهرية في محاور كثيرة، فقصر حكمه (4 او 8 سنوات) وصرامة الدستور مع وجود توازن للقوى بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية يعني محدودية تأثيره وخصوصا اذا هُدد بالإقالة نتيجة فضيحة او تحدي مجلسي الكونغرس ضده.

ومع ان الرئيس ترامب سيحاول توطيد علاقته قوية مع اسرائيل الا ان التصاقه بمعسكر اليمين (وشعارات المعاداة للسامية) المتشدد داخل الولايات المتحدة يعني احتمالية عدم اندفاع الجالية اليهودية الاميركية له في بداية عهده، ناهيك ان المرشحة هيلاري هي كانت مرشحتهم المفضلة وان ترامب لم يصعد للحكم عن طريق دعم الجالية اليهودية له. من جانب آخر سيعمل ويركز اليمين الإسرائيلي لكسب الاعتراف الرسمي للرئيس المنتخب ترامب بجعل القدس العاصمة الرسمية لإسرائيل كما صرح هو بها اثناء حملته الانتخابية.

بخصوص العلاقة مع روسيا والصين، فترامب قد لا يرى روسيا كعدو استراتيجي للولايات المتحدة بل منافس مشاغب ليس الا، مع وجود مصالح ومخاطر مشتركة، ومع قناعته ان محدودية تأثير الروس الاقتصادي يعني ان مجهود الولايات المتحدة الدولية يجب ان توفر للوقوف امام المد الاقتصادي للصين وللدول الاقتصادية الكبيرة المنافسة وخصوصا في سياسات الاقتصادية وحقوق الابتكارات والتجسس الاقتصادي. من الجانب الصيني قد ترى تركيز الجانب الاميركي على المنافسة الاقتصادية يعطي الصين فسحة لتقوية نفوذها السياسي في مناطق الفراغ الاميركية مثل افريقيا والشرق الاوسط وجنوب شرق اسيا. وهناك مؤشرات الى السير نحو تطبيع العلاقة مع روسيا ولكن ذلك سوف يعتمد على طبيعة تقوية العلاقة الشخصية للرئيس ترامب مع الرئيس بوتين مع ملاحظة ان الرئيس بوتين يحب العلاقات الثنائية ان تكون مبنية على الوضوح والتنبؤ والاستقرار وهي خصال قد لا تكون موجودة بوضوح عند الرئيس المنتخب ترامب. حسب اقوال الفريق المقرب للرئيس المنتخب ترامب فان هناك خطراً حقيقياً على استمرارية انسيابية تطبيق الاتفاق النووي مع ايران وخصوصا مع سيطرة الجمهوريين على البيت الابيض ومجلسي الكونغرس. الرئيس المنتخب ترامب قد لا يريد تغيير النظام الايراني ولكنه في نفس الوقت قد لا يكون مستعد ان يخسر دعم مجلس الشيوخ من اجل الاستمرار بالاتفاقية النووية، هذا لا يعني الغاء الاتفاقية من الطرف الاميركي بل زيادة الحصار الاقتصادي او المالي ضد ايران. وهنا نرى نقطة خلاف جوهرية عن سياسات الرئيس اوباما، فترامب لا يومن بالعلاقات الاستراتيجية الطويلة بل باتفاقات آنية ومتاجرة في الأخذ والعطاء بنتائج محددة وانية وكذلك لا يؤمن كثيرا بالسياسات المنطلقة من وحدة الهوية. وهذا لا يعني انه سيعمل دوما على محاربة ايران، بل ان قواعد المعادلة اختلفت وقد يدعم ايران في ساحة (مثل سوريا) ويحارب نفوذها في ساحة اخرى(مثل اليمن). ومن الضروري ألا ننسى ان توقف التعاطي الاميركي الايجابي مع الاتفاقية النووية قد يعني خسارة

اميركا للدعم الغربي في هذا الملف وعزلتها مع تقوية العلاقات بين الاطراف الاخرى الموقعة مع ايران، هذه الضريبة قد تدفع من قبل الأمريكان لأنها متناغمة مع توجهات ترامب نحو الانكفاء (وليس العزلة كما قد يساء فهمها) وكذلك تعطيه مصداقية اكثر مع مجلسي الشيوخ والنواب التي يحتاج منها ان تساعده في مشاريعه الاقتصادية العملاقة مثل اعادة بناء البنى التحتية الاميركية.

وبخصوص البعد العراقي في علاقة الولايات المتحدة مع ايران فهناك قناعة اولية، وتزداد في واشنطن، ان العراق سيحسب على المعسكر الايراني وهنا قد يدفع العراق ضرائب تلك القناعة. واخيراً من المفيد ان نذكر ان هناك علاقات قوية ومتينة بين بعض اعضاء فريق ترامب ومنظمة مجاهدين خلق.

معالم سياسات الرئيس ترامب اتجاه العراق:

اذا أُعتقد ان تحرير موصل هو اخر فصول تواجد «داعش» في العراق وسيطرته على الارض، فان التوجه الاميركي اغلب الظن سيسير باتجاه التركيز على سوريا بدل العراق، هنا ممكن جداً ان نرى تعاونا اميركيا كبيرا مع الروس (وبطريقة غير مباشرة مع ايران.)

في ملف العراق يبدو ان ادارة ترامب سيكون تعاملها مع الوضع الامني اسهل مما كان عليه مع ادارة اوباما. يستطيع الانسان ان يُقيّم بالعموميات ان ادارة ترامب قد تعتمد على انطباع (الموجود في الكونغرس وليس في الإدارة) ان العراق واقع تحت التأثير الايراني وان اميركا خسرت كثيرا من اجل العراق للإيرانيين ولا داعي لاستثمارات اخرى. هنا من الضروري للطرف العراقي (بشتى اتجاهاته) ان يسعى لتغيير هذا الانطباع الخاطئ وبسرعة.

هناك اسئلة جوهرية حول طبيعة تعاطيه مع المعادلة العراقية منها مدى دعمهم لنظام الحكم العراقي ما بعد 2003؟ ومدى سعي الأمريكان لدعم سلامة الحدود العراقية وسيادتها؟ ومدى دعمهم لبناء الجيش العراقي وقواه الامنية؟ ومدى سعيهم للتوافق بين الاطراف العراقية المتصارعة والمتصالحة؟ وعن مدى الضغط على حلفائهم واصدقائهم لصالح العراق؟ ومدى توجه العراق لتوطيد العلاقة مع الولايات المتحدة خارج الاطار الامني ومحاربة الارهاب، هنا ارى ان تعاطي الجانب الاميركي مع تحديات العراق عن بُعد او تبسيطها ستكون مضرة لكل الاطراف. واخيرا عن اليات اتخاذ القرار باتجاه العراق، فهل سيسلم الملف لأحدى الوزارات

المهمة ام سيكون بيد الرئيس الاميركي نفسه والقريبين منه؟ ام انه سيعين مبعوثا خاصا كما فعلها الرئيس اوباما، فقد كان واضحا اثناء حكم الرئيس اوباما،تنقل الملف بين المؤسسات وبالتالي خسر العراق فرص تأثير في الولايات المتحدة.

اخيراً نستطيع ان نقول ان مراقبة مجريات الاحداث في واشنطن بعد انتخاب الرئيس الجديد دونالد ترامب اصبحت مثيرة وممتعة مع بعض القلق والحذر.

القسم الخامس

علاقات خارجية

الإطار الاستراتيجي لسياسة العراق الخارجية

تُولي الدول العلاقات الخارجية أهمية بالغة وتعمد الى تعزيز تلك العلاقات بهدف تأمين تحقيق الاهداف والمصالح الوطنية العليا. ان التفاعلات الخارجية بين الدول هي من ابرز ملامح السياسة الخارجية، وتعتمد على مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية.

وبالرغم من ان مسؤولية رسم السياسة الخارجية لدولة العراق تقع على عاتق مختلف مؤسسات الدولة العراقية، ومن ضمنها الحكومة، إلا ان عملية صنع القرار السياسي الخارجي تعكس تطلعات البيئة الداخلية بمكوناتها المختلفة، وتعمد الحكومة الى توظيف الادوات المختلفة لتنفيذها في ضوء الامكانات المتوفرة. ولكي نحدد الاطار الاستراتيجي العام للسياسة الخارجية العراقية فأننا نحتاج الى تحديد المحاور الاساسية لرسم السياسة الاستراتيجية لكي تكون سياستنا الخارجية واقعية ومنهجية وطويلة الامد.

المحاور الاساسية

بعد مرور اكثر من عشرة اعوام على تأسيس نظام سياسي ديمقراطي في العراق، يبدو ان الحكومة الائتلافية ستكون الصفة الملازمة لنظام الحكم فيه خلال المرحلة المقبلة. ومع وجود بعض المآخذ المتعلقة بمدى فاعلية الحكومات الائتلافية في العراق، إلا انها تضمن مشاركة واسعة في الحكم وتعزز الاستقرار الوطني خصوصاً خلال المراحل التي تشهد توترات سياسية عميقة والتي تؤثر سلباً على الواقع الاجتماعي والسياسي، وبشكل عام فان نتائج الانتخابات البرلمانية هي التي تحدد شكل الحكم في البلاد. يعكس البرنامج الحكومي في هذا النظام رؤية الحكومة المنتخبة، بمكوناتها المنضوية تحت مظلتها من احزاب وقوى سياسية، للمتغيرات الداخلية والخارجية وبما ينسجم مع المبادئ الاساسية التي نص عليها الدستور.

ولكي نتغلب على اشكالية ضعف فاعلية الحكومات الائتلافية في صناعة سياسة خارجية قوية للعراق، تحتاج مؤسسات الدولة العراقية الى تحديد المفاهيم والاطر الاستراتيجية العامة

للسياسة الخارجية لكي تفسح المجال امام الحكومات الائتلافية للتركيز على وضع آليات تنفيذ برنامجها الحكومي. ولعل الاشكالية الثانية تكمن في غياب التقييم الموضوعي لأداء الحكومات السابقة وتعزيز ثقافة البناء على ما تحقق من انجازات خلال الفترات السابقة في علاقة تكاملية نحو بناء العراق لكي يتضح الاطار الاستراتيجي العام للدولة العراقية ويُحدد اطار الحركة والسياسة الخارجية للحكومات الائتلافية.

تقوم السياسة الخارجية على قواعد ثابتة تستمد اسسها العامة من روح الدستور بالإضافة الى مكانة البلاد ودورها في المسرح الاقليمي والدولي، وان الكيفية التي تستجيب بها الحكومة للمتغيرات المحيطة بها تخضع لعوامل عديدة منها استقلالية وسيادة القرار الوطني من جهة بالإضافة الى ما تمتلكه من امكانيات وموارد لمواجهة تلك المتغيرات. ان تحديد الاطار الاستراتيجي يعتمد على فلسفة الدولة وفكرها ونظامها السياسي سواء كانت الدولة اشتراكية، او خاضعة للاقتصاد الحر، او اسلامية، او محافظة، او ثورية.

يحدد المعيار الذي يتبعه العراق في رسم سياسته الخارجية نمط علاقاته الخارجية مع المحيط الاقليمي والدولي كسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى وتبني القيام بدور فعال وايجابي في محاربة التحديات الكونية كالاحتباس الحراري او الارهاب والتطرف وغيرها من الامور التي لها آثار دولية لا تخص العراق لوحده. وقد بات ضرورياً التوصل الى قناعات واضحة في تحديد المحاور الاساسية لرسم السياسة الخارجية لكي تكون سياسة العراق الخارجية، سياسة واقعية ومنهجية وطويلة الامد ولا ترتبط بالسلطة الحاكمة وحسب.

الاهداف

يخضع وضع الاهداف في سلم الاولويات الاستراتيجية واضحة الى رؤية تستقرئ الواقع وتستمد ملامحها من القضايا التي تسعى الحكومة الى معالجتها سواءً على الصعيد الداخلي او الخارجي، فعلى سبيل المثال قامت الحكومات المتتالية منذ العام 2003 بالسعي الى معالجة الكثير من القضايا العالقة التي خلفها نظام البعث الدكتاتوري مع دول الجوار والمجتمع الدولي من التزامات مالية ومشاكل سياسية وقانونية وغيرها.

لا تبدو مهمة تقييم الواقع العراقي مهمة يسيرة بل تحتاج الى آليات جديدة تبحث في تشخيص الاسباب الرئيسة التي تقف وراء التحديات التي تواجه العراق اليوم وايجاد الحلول

الجذرية لها وليس ايجاد حلول آنية وحسب. وهنا نحتاج الى مراجعة شجاعة لتشخيص الواقع الذي يعيشه العراق بالمقارنة مع الدول الاخرى، على جميع المستويات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الاستثمارية وغيرها. ولعل الانفتاح على الآخرين واعتماد المعايير الدولية، مثل الشفافية العالمية وغيرها يساعد على تشخيص الواقع العراقي.

تراعي العديد من الدول عدداً من العوامل الثابتة والمتغيرة خلال عملية وضع استراتيجياتها المتعلقة بالسياسة الخارجية ومنها عامل الزمن، وتستفيد من الاعلام لتسويق ثقافتها، وتعمد تلك الدول الى اجراء مراجعة لأدائها كجزء اساسي لتطوير امكانياتها، لذا فان تشخيص الثقافة السلبية الموروثة ومعالجتها يعتبر امراً مهماً لما للثقافة من اثر بالغ في ديمومة تقدم المجتمعات.

يحتل العامل الاقتصادي اهمية بالغة كغيره من العوامل الاخرى في رسم مسار البلاد في تفاعلاتها الخارجية، لذا فان فلسفة الحكومة تجاه تبنيها لنظام اقتصادي معين لها اثر كبير في تحديد الآليات الضرورية لتنفيذ سياسة البلاد الخارجية بغية تحقيق الاهداف المرجوة. وتزداد الحاجة الى اعادة النظر في شكل الاقتصاد العراقي في ظل اشكالية نظامه الريعي الذي يعتمد بشكل اساسي على واردات النفط فقط، وهو غالباً ما يجعل قدرة الدولة ضعيفة جدا في مواجهة الازمة الناشئة من انخفاض اسعار النفط في ضوء النمو السكاني السريع وتعاظم الحاجة الى زيادة الانفاق في المجال العسكري والامني. وهنا تبرز الحاجة الى البحث عن بدائل اخرى لتنويع الموارد الاقتصادية والاستعانة بها في تعزيز الموازنة العامة للبلاد والانتقال من مرحلة المعالجات الآنية الى مرحلة وضع حلول بعيدة المدى والبدء بعملية اعادة هيكلية النظام الاقتصادي وبما ينسجم مع امكانات البلاد. ان تحديد شكل النظام الاقتصادي مهم في عملية رسم الخطط واعداد البرامج الاقتصادية لتطوير الاقتصاد وكذلك في تحديد شكل العلاقات الاقتصادية مع دول العالم.

تميل الدول التي لا يقوى اقتصادها على التنافس الدولي في ظل العولمة التي يعيشها العالم اليوم الى بناء علاقات استراتيجية مع القوى الاقتصادية في العالم لأجل نمو وتطوير مؤسساتها الصناعية، فالتوجه نحو بناء اقتصاد قوي وعلاج الازمات الاقتصادية التي يمر بها العراق يحتاج الى استثمار الخبرات التي تمتلكها المؤسسات الاقتصادية العالمية كالبنك وصندوق النقد الدوليين وكذلك الاستفادة من المجموعات الاقتصادية الكبرى كمجموعات الدول الصناعية السبع والثمان والعشرين وغيرها. وقبل الشروع بإقامة علاقات استراتيجية مع

الدول نحتاج الى ان تكون لدينا قراءة دقيقة للمشهد الدولي الذي تتحرك فيه الدول وأهمية الابعاد الاقتصادية اوالجيوسياسية او الجيواجتماعية في العالم بالإضافة الى دور الدول الكبرى ضمن تكتلات الدول الصناعية السبع والثمان والعشرين وغيرهم مثل الاعضاء الدائمين في مجلس الامن في التعاطي فيما بينها ومع الدول النامية.

ان جزءاً اساسياً لتعاملاتنا وتعاطينا مع الآخرين يتعلق بمدى فهمنا لهم اولاً ومعرفة اصول العمل الدولي وقواعد التعاطي السياسي والاقتصادي معهم ايضاً فضلاً عن معرفة ما تمتلكه من امكانيات وما تقدمه من فرص، وهذا يعني معرفة قواعد اللعبة قبل خوضها.

يقود العراق اليوم حربا ضد احد اكثر المجاميع الارهابية عنفاً وتسليحا وثراء في العالم بعد سيطرة تلك المجموعة على عدد من المدن العراقية، فقد تضافرت عوامل عدة ساعدت على ظهور هذا التنظيم، منها ما يتعلق بالمشهد السياسي العراقي الداخلي واخرى خارجية، فبالرغم من سعي العراق الى اعادة علاقاته مع محيطه الاقليمي والعالمي بعد العام 2003 الا انه عاش في عزلة عن محيطه العربي وخصوصاً الدول التي لم تشهد تغيراً على مستوى نظامها السياسي ما ساهم في تعزيز انعدام الثقة وحالة من عدم الاستقرار السياسي في المنطقة وبالتالي تهيئة المناخ الملائم لبزوغ التنظيمات الارهابية فيها.

ان تصفية القضايا العالقة مع دول الجوار باتجاه بناء علاقات بناءة معها بعد ان تدهورت خلال المرحلة السابقة، بات امراً ضرورياً وعاملاً هاماً في استقرار العراق والمنطقة، مع مراعاة السيادة الوطنية للبلدان وبما يحقق المصالح المشتركة لهما. وفي ضوء خطورة المشهد السياسي الحالي وما تمر به المنطقة من تداعيات سياسية قد لا تقف عند حدود المنطقة بل قد تمتد الى مناطق مختلفة من العالم، تظهر الحاجة الى دراسة اهمية التحالفات الدولية، ودورها في المشهد السياسي الدولي وكذلك معرفة كيفية التعاطي معها لتوفير الحماية اللازمة للعراق في ظروف سياسية وامنية صعبة تمر بها البلاد اليوم، ولدرء المخاطر التي قد يتعرض لها العراق وهو في طور عملية البناء لمختلف جوانب الحياة.

ولعل من اهم مستلزمات تحديد اطار استراتيجي لسياسة العراق الخارجية هو تشخيص اولويات العراق امام التحديات الحالية، ومعرفة هل ان زيادة الانتاج النفطي مثلاً من اولويات العراق الحالية؟ ام اعادة بناء البنى التحتية في مختلف القطاعات هي الاولوية؟ ام ان تخفيض نسبة البطالة والبطالة المقنعة هي الاهم؟ ام ان معرفة ومعالجة الاثر

السلبي والايجابي للزيادة السكانية السريعة هي الاولى؟ ام ان عملية التسليح لحماية الحدود ومحاربة الارهاب هي التي تقدم على جميع ما سبق؟. وقد تكون جميع النقاط اعلاه مهمة بالنسبة للعراقيين ويجب ان تعالج بشكل آني. ولا تخفى صعوبة المرحلة الحالية، فالتحديات التي نواجهها تستلزم التخطيط ومعرفة الاولويات والعمل على استغلال واستثمار طاقات العراق المحدودة.

بعد تشخيص النموذج الذي يريد العراقيون ان يقدموه الى العالم، اي صبغة البلد، والكيفية التي يتم من خلالها تسويقه، لا بد من تهيئة وتثقيف الكوادر العراقية التي تكون في موقع التعامل مع دول العالم وخصوصاً الكوادر العاملة في وزارة الخارجية والاقسام التي هي في تماس مع دول العالم في مختلف الوزارات العراقية بالإضافة الى الملحقيات العاملة في الخارج من الناحية اللغوية والقانونية والعلاقات بالإضافة الى قدرات الكادر التسويقية وغيرها لتعزيز هذه الصورة.

ان من مقومات رسم الاطار الاستراتيجي للسياسة الخارجية للعراق هو المعرفة التفصيلية والدقيقة لقدرات وامكانيات البلد، وتشخيص نقاط القوة والضعف في ثروات العراق كالطاقة، والتأثير الجيوسياسي للعراق في المنطقة بالإضافة الى كيفية استثمار دور الجاليات العراقية في الخارج.

ان من بين اهم عوامل المعرفة المطلوبة لرسم اطار سياسة خارجية ناجحة هو تشخيص العناوين الرئيسة للامن الوطني العراقي واولويات معالجة ملفات عدة كشحة الموارد المائية واثر التصحر او الفساد المالي والجريمة الاقتصادية، او هروب العملة الصعبة وعمليات غسيل الاموال، او مخلفات حروب العقود الماضية مثل اليورانيوم المنضب، ناهيك عن الارهاب بكل اشكاله وتداعياته. ولابد من تشخيص الاسباب التي تقف حائلا دون وصول العراق الى مستوى تأمين الرفاهية للمواطن مع حفظ كرامته وعزته وسلامته.

ان تشخيص احتياجات البلاد يساعد في اختيار الشريك الاستراتيجي، كما ان بناء علاقات مع دول العالم يتطلب اعادة النظر بالكثير من التشريعات المتعلقة بآليات كتابة وسرعة المصادقة على المعاهدات وغيرها لضمان انسيابية تلك العلاقات ومواكبة التحديات والتغيرات في بيئة الاعمال، بالإضافة الى اعتماد معايير دولية في التعامل مع الشركات العالمية بما يضفي نوعاً من المصداقية والثقة على اسلوب التعامل معها ويزيد من فرص

اقبال الشركات العالمية على العراق. ان الانفتاح على دول العالم يستلزم اعداد اشخاص يمتلكون الخبرة اللازمة لاتخاذ القرارات الادارية الصحيحة والمعرفة الضرورية لتوظيف الموارد المتاحة.

في الاجابة على الاسئلة اعلاه والتحديد الدقيق للمعطيات الصحيحة لاطار السياسة الخارجية وتشخيص محاورها نستطيع رسم وتفعيل سياسة خارجية هادفة، متزنة، ممكنة التنفيذ، وبالتالي نستطيع تشخيص الشركاء الدوليين والمؤسسات الدولية التي من خلال التعاون معها نستطيع ان نبني شراكة استراتيجية طويلة الامد وواضحة المعالم والاهداف.

العلاقات الأميركية ـ السعودية بين المد والجزر

من الضروري ان نفهم نحن كعراقيين طبيعة العلاقات الدولية بين الولايات المتحدة ودول مهمة لنا في المنطقة مثل الجارة المملكة العربية السعودية. سأحاول في هذا المقال ان ابين للقارئ العراقي طبيعة العلاقة بينهما من ابعادها المختلفة الواسعة.

تمتد جذور العلاقة بين البلدين إلى العام (1933)، وتمحورت في بادئ الأمر الاتصالات بين حكومتي الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية حول عمليات استكشاف آبار النفط التي أثمرت عن حصول شركة ستاندرد أويل كاليفورنيا (Standard Oil of California)،شيفرون حالياً (Chevron)، حق استكشاف النفط في المحافظات الشرقية للمملكة العربية السعودية، وتلا ذلك تأسيس شركة النفط العربية الاميركية (ارامكو) عام (1944)، وبروز السعودية كأكبر دولة مصدرة للنفط في العالم.

تعززت هذه العلاقة بشكل ملحوظ في اربعينيات القرن الماضي عند اعلان الرئيس الاميركي من أن أمن المملكة العربية السعودية «مصلحة حيوية» للولايات المتحدة الأمريكية، وبعد لقائه بالعاهل السعودي الملك عبد العزيز آل سعود على متن حاملة الطائرات USS Quincy في مصر عام (1945)،جاعلاً من السعودية أقرب حليف عربي للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط خاصةً بعد توقيع إتفاقية الدفاع المشترك وقيام الولايات المتحدة ببيع السلاح وتدريب القوات العسكرية للمملكة، وخلال 70عاماً من التحالف غضت الولايات المتحدة النظر عن سياسات المملكة المثيرة للجدل في مجال حقوق الانسان وطبيعة نظام الحكم الذي يُعارض المبادئ والقيم الأمريكية.

من الجدير بالذكر، أن هذا التحالف شابته بعض الاضطرابات والخلافات،اهمها الحصار النفطي على الولايات المتحدة عام 1973،وهجمات الحادي عشر من سبتمبر التي نفذها (19) ارهابي، (15) منهم يحملون الجنسية السعودية، وبالرغم من ذلك فأن العلاقات حافظت على متانتها عبر تلك السنوات. علماً أن العلاقة بين البلدين هي علاقة واسعة لمصالح مشتركة

بصورة بحتة أي بمعنى آخر أن متانتها تعتمد على مدى المنافع المشتركة التي يحصل عليها الطرفان من تلك العلاقة، وتختلف تلك العلاقة عن علاقة الولايات المتحدة مع باقي حلفائها في اوروبا واليابان حيث تتعدى هناك المصالح والمخاطر المشتركة وتتميز بالقيم والمبادئ والتاريخ المشترك والنظرة الموحدة ازاء القضايا والسياسية الدولية المهمة.

موجز عن العلاقات الثنائية ومجالات التعاون بين البلدين:

اولا. التعاون في مجال الدفاع: وصل التعاون في هذا المجال بين البلدين أوجه عند ارسال قوات عسكرية أمريكية لحماية السعودية عقب قيام النظام الدكتاتوري لصدام بغزو الجارة دولة الكويت عام (1990)،الامر الذي ادى إلى تعزيز الوجود الاميركي في المنطقة لتأمين حماية السعودية ودول الخليج ولضمان الحفاظ على مستويات الانتاج النفطي وطرق التصديرإلى السوق العالمية، وان هذا الامر يُعد نقلة نوعية في طبيعة العلاقات بين المملكة والولايات المتحدة وبالاخص في المجال العسكري، كما يشمل هذا التعاون إجراء عمليات تدريب مشتركة تحقيقاً للمصلحة المشتركة المتمثلة في الحفاظ على امن الخليج العربي، وتعتبر المملكة من اكبر الزبائن لبرنامج الولايات المتحدة للمبيعات العسكرية الاجنبية (FMS) حيث وقعت المملكة عقود شراء اسلحة وطائرات ومروحيات اباتشي وصواريخ باتريوت..الخ للفترة من العام (2010) لغاية منتصف العام (2015) بقيمة (90.4) مليار دولار امريكي. كما توجد هنالك مجالات تعاون بشأن تطوير البنية التحتية العسكرية وأمن الحدود،من ضمنهامبادرة وزارة الداخلية للمملكة بشأن تعزيز الدفاعات الارضية والساحلية.

ثانيا. مكافحة الإرهاب: تعزيز التعاون والتنسيق الامني بين البلدين عقب احداث 11سبتمبر 2001 وخاصةً في مجال مكافحة الإرهاب بالرغم من الانتقادات التي وجهتها ادارة الرئيس بوش إلى المملكة بشأن رعايتها للفكر السلفي وعدم اتخاذها ما يكفي لمكافحة الجهادية السلفية، حيث هنالك مجالات تعاون وثيقة وخاصةً فيما يتعلق بملاحقة عناصر تنظيم القاعدة وغيرها من المجالات الاخرى مثل مكافحة تمويل الشبكات الارهابية.

ثالثاً. التعاون الامني والاستخباري: يعود التعاون في هذا المجال إلى حقبة الحرب الباردة عقب الغزو الروسي لافغانستان عام (1979)،وقيام الطرفين بدعم وتسليح وتمويل الحركات المسلحة في افغانستان لغرض مقاومة الاتحادالسوفيتي. علماً أن هذا الدعم قد مهد الطريق لنمو الحركات الاسلامية الاصولية ذات الطبيعة التكفيرية مُشكلةً بذلك البذرة الرئيسة لظهور

تنظيم القاعدة الارهابي والتنظيمات الارهابية الاخرى المرتبطة به أو المنبثقة عنه، ويستمر هذا التعاون حالياً بشكل مكثف ضمن اطار الحرب الدولية ضد الارهاب من خلال تتبع شبكات تمويل تلك التنظيمات ومراقبة حركة المتشددين الاجانب..الخ.

رابعاً. التجارة الثنائية والاستثمار: تعدّت صادرات المملكة العربية السعودية إلى الولايات المتحدة عام (2014) مبلغ (47) مليار دولار أمريكي بنسبة ارتفاع ٪35عن عام (2013)،بينما قدرت صادرات الولايات المتحدة إلى المملكة حوالي (18.7)مليار دولار، وتقوم الولايات المتحدة غالباً بإستيراد المنتجات الهايدروكاربونية من المملكة، وتصدر إليها الاسلحة والمعدات والمكائن الصناعية والسيارات، ويرتبط البلدان باتفاقية ثنائية للتجارة والاستثمار،تعقد لجانها اجتماعات دورية لغرض الارتقاء وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين. واثنى الموقع الرسمي للبيت الابيض على جهود المملكة بتحسين نظامها لحقوق الملكية الفكرية الامر الذي يجعل منها جهة استثمارية افضل لرجال الاعمال الاميركيين. ومن الجدير بالذكر، أن الحكومة السعودية فضلاً عن الكثير من الشخصيات المتنفذة السعودية وافراد العائلة المالكة يرتبطون بعلاقات وثيقة ويمتلكون استثمارات كبيرة جداً في الولايات المتحدة وقد تتعدى هذه الاستثمارات مئات المليارات من الدولارات، وعلى سبيل المثال يمتلك الامير الوليد بن طلال اسهما عديدة في شركة تويتر(Twitter) للتواصل الاجتماعي وبنك سيتيكروب (Citigroup) العالمي المعروف.

خامساً. التعاون في مجال الطاقة: ان هبوط اسعار النفط في بداية عام 2014، كان له أثر واضح على انخفاض الصادرات النفطية إلى الولايات المتحدة،وعلى الرغم من ذلك، وإستناداً إلى احصائيات مكتب إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، تعد السعودية ثاني اكبر مصدر للنفط الخام إلى الولايات المتحدة لغاية شهر آب 2015، بمجموع (1.06)مليون برميل يومياً من أصل (7.66) مليون برميل يومياً من إجمالي واردات الولايات المتحدة للنفط الخام المستورد من الخارج. كذلك يتعاون البلدان على الصعيد الحكومي لتطوير برامج لمصادر الطاقة المتجددة في المملكة، علاوةً على ذلك، تولي الولايات المتحدة أهمية بالغة تجاه العلاقة في مجال الطاقة مع السعودية نظراً لما للاخيرة من ثقل وتأثير مباشر في عمل منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC).

سادساً. التبادل الثقافي: يتجاوز العدد الحالي للطلاب السعوديين في الجامعات الاميركية (80) الف طالباً، واضعاً السعودية في المرتبة الثالثة في عددالطلاب الاجانب بعد الصين والهند، وان هذا الامر يدر مبلغ يقارب (3) مليارات دولار سنوياً للاقتصاد الاميركي،ومن الجدير بالذكر أنه

من المتوقع أن يزيد عدد طلاب المملكة في الولايات المتحدة بنسبة (15 ٪) خلال عام 2018. أن ارسال الشباب السعودي للدراسة في الولايات المتحدة جاء بقرار حكومي من شأنه إعداد جيل سعودي من قادة المستقبل مثقف بصورة جيدة وأكثر تأثراً واختلاطاً بالثقافة الاميركية.

نقاط الاختلاف:

بالرغم من الانسجام في العلاقات بين البلدين، الا ان هنالك نقاط خلاف بينهما اهمها النزاع الفلسطيني الاسرائيلي وتمويل بعض سعوديين للارهاب السلفي وقيام المملكة رسميا بتصدير النسخة المتشددة من الدين الاسلامي وانتهاكات حقوق الانسان وبالاخص حقوق المرأة وغياب التمثيل الديمقراطي،وان كل ما تقدم خلق عدد من التوترات بين البلديين في العلاقة عبر السنين،ولكن طبيعة سياسية الولايات المتحدة في المنطقة بعداحداث الربيع العربي ودخولها في مفاوضات مع ايران بشأن الملف النووي والتوصل إلى اتفاق بهذا الصدد مع الاخيرة، ودعوتها للمشاركة في مفاوضات فيينا الخاصة بحل الازمة السورية، كل هذه الملفات اثارت استياء المملكة وزادت من قلقها ازاء حدوث تقارب امريكي ايراني قد يخلق خللاً في توازن القوى في المنطقة على حساب نفوذ السعودية، وخلق تصدعا في العلاقة بين البلدين حسبما يراه الخبراء المعنيين بملف هذه العلاقة، ومع ذلك يبقى في منظور للبلدين اهداف مشتركة في المنطقة اهمها احتواء النفوذ الايراني والحفاظ على استقرار المنطقة من تداعيات الربيع العربي،ولكن مع كل هذا الاتفاق هنالك اختلاف جوهري في تطبيق السياسات وصولاً للاهداف آنفاً. يرى المحللون في الشأن السعودي ان التغير الاخير في السياسة الخارجية السعودية يعود سببه الى صعود الجيل الجديد من الامراء إلى السلطة وتسنمهم مراكز مؤثرة، ومن ابرز هؤلاء تعيين الامير محمد بن نايف ولياً للعهد،والامير محمد بن سلمان نائباً لولي العهد، ومع ذلك يرى الخبراء ان هؤلاء سيقومون بالحفاظ على علاقات وثيقة مع واشنطن وخاصةً في الامور المتعلقة بالقضايا الامنية ومحاربة كيان داعش.

ان انحدار العلاقات بين البلدين يرجع إلى بدايات القرن الحادي والعشرين نتيجةً لبعض الاسباب والاحداث أبرزها:

أ: دخول القوات الاميركية إلى العراق والاطاحة بنظام حكم صدام حسين عام (2003) وتوالي الاحداث بعد ذلك،حيث يرى النظام السعودي أن الحكومةالعراقية «موالية للجارة ايران وخاضعة لنفوذها» ،وأن الاميركان قاموا بتسليم العراق إلى إيران على طبق من

فضة بسبب حدوث فراغ سياسي للقوة بعد انسحاب القوات العسكرية الاميركية عام (2011) تحت إدارة السيد اوباما، ونتيجةً لذلك بدأت المملكة بالشعور بالقلق ازاء الدور الاميركي كحامي ومدافع عن نفوذ المملكة في المنطقة، بينما كانت ترى الادارة الاميركية أن الانسحاب ضروري تحقيقاً للمطالب الجماهير والوعود الانتخابية التي تعهد بها الرئيس اوباما امام الشعب الاميركي، فضلاً عن الاعتقاد الراسخ للادارة حول تقليص الوجود العسكري الاميركي في المنطقة وتغليب الوجود الدبلوماسي كبديل عن ذلك.

ب: تفاعل ادارة السيد اوباما مع الازمة في سوريا، ومحدودية النفوذ الاميركي في مجريات الاحداث على تلك الساحة السورية الساخنة،وان التفاقم السريع في الازمة خلق فراغاً كبيرا ملأته المليشيات والجماعات المسلحة التي تخوض حروباً بالوكالة عن الاطراف المتنازعة على السيطرة الاقليمية في المنطقة وهي السعودية ودول الخليج المصطفة مع المملكة وتركيا من جهة وروسيا وايران وحزب الله من جهة اخرى حسبما تشير إليه التقارير واراء العديد من الخبراء في هذا الشأن. حيث يرى السعوديون ان بقاء الرئيس بشار الاسد في السلطة من شأنه أن يخدم النفوذ الايراني المتزايد في المنطقة وتصدير الثورة إلى دول المنطقة،وهو امر يشكل خطراً كبيراً على الامن القومي السعودي والنفوذ العسكري والاجتماعي والسياسي للسعودية (التي ترى نفسها قائدة العالم السُني)، وان محاولات وزير الخارجية آنذاك المرحوم الامير سعود الفيصل ارادت اقناع الجانب الاميركي بالمساهمة في ازالة الاسد عن السلطة باءت بالفشل، وعلاوةً على ذلك قيام الرئيس اوباما بإنتقاد الدور السعودي في عدم بذل ما يكفي لمكافحة الحركات الارهابية التي زاد نشاطها في ظل تفاقم الازمة في سوريا وزيادة حدة التوتر الطائفي على صعيد المنطقة بل وحتى الاشارة في بعض المناسبات والمقابلات الصحفية الى الدعم السعودي لتلك الحركات.

ج: بروز كيان داعش الارهابي كأشد التنظيمات الارهابية خطورةً وعنفاً واكثرها تنظيماً وتمويلاً، نتيجةً لعدد من العوامل المباشرة وغير المباشرة ابرزها: الازمة في سوريا وتصعيد الخطاب الطائفي وتزايد ظاهرة التطرف العنيف..الخ. الأمر الذي اثار قلق ادارة اوباما ازاء هذاالخطر المتزايد وخاصةً بعد قيام ذلك الكيان بتبني عدد من الهجمات الارهابية تعدت النطاق الاقليمي الى النطاق الدولي،وانضمام عدد كبير من المقاتلين إلى صفوفه من مواطني دول اوروبية وآسيوية وامريكا.

واستجابة لهذا الخطر المحدق، شكلت الولايات المتحدة تحالفاً دولياً يضم في عضويته اكثر من سبعين دولة، من ضمنها المملكة العربية السعودية،مهمته الاساسية « الحاق الضرر والحد من قدرات التنظيم المالية والعسكرية واللوجستية وبالنهاية هزيمة كيان داعش الارهابي»،وهنا يتضح ظهور خلاف جديد بين الطرفين الاميركي والسعودي، حيث يرى السعوديون ان كيان داعش هو تحد طويل الامد لأمن المملكة،وليس آنياً او مباشراً،ويشير المراقبون إلى عدم قيام السعودية برفع درجة التأهب الامني داخل المملكة كاجراء احترازي لهجمات قد يقوم بها التنظيم، ثقةً منهم بأنهم قد ازالوا خطر القاعدة بصورة نهائية في منتصف العقد الماضي،وفي نفس السياق، يرى الجانب الاميركي أن خطر داعش هو خطر مباشر وان القضاء عليه يجب ان يكون من خلال تضافر الجهود الدولية بصورة عاجلة من خلال محاربة شبكات تمويله ومصادر التجنيد والقضاء على المسببات الاجتماعية والدينية والسياسية،وخاصةً في دول المنطقة من خلال اجراء اصلاحات في انظمة الحكم لتلك الدول.

د: توصل الولايات المتحدة والقوى الدولية (P5+1) إلى اتفاق بشأن البرنامج النووي الايراني، حيث ترى ادارة الرئيس اوباما هذا الأمر نصراً دبلوماسياً تاريخاً وإنها على ثقة راسخة بأن هذه الاتفاقية ستحد من قدرة ايران على امتلاك سلاح نووي وانخراطها بشكل صحيح في المجتمع الدولي في حال عدم الاخلال ببنود الاتفاق، حيث وصفت الادارة الاميركية الجانب الايراني بالواقعية والبراغماتية في التعامل. وعلى الرغم من تصريحات الرئيس اوباما بأن الولايات المتحدة لن ترفع تلك العقوبات المتعلقة بقيام ايران بدعم نشاطات وجهات ارهابية، الا ان العديد من الخبراء يرون في هذا الامر تقارباً بين واشنطن وطهران قد يؤدي في نهاية المطاف إلى ميلان وتعاون بل وحتى صداقة بين الطرفين (على المدى البعيد) مغيراً بذلك معادلة القوى في المنطقة بشكل درامي، وهذا بالضبط ما يثير مخاوف وقلق المملكة العربية السعودية التي اصبحت في موضع شك وعدم ثقة بالادارة الاميركية الحالية بالرغم من عقد قمة كامب ديفيد منتصف 2015بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي وزيارة العاهل السعودي إلى واشنطن عام (2015) وطمأنة الرئيس اوباما في اكثر من مناسبة بأن هذه الاتفاقية لا تعني تحولاً امريكياً نحو طهران على حساب علاقتها الاستراتيجية بالسعودية.

ه: مما تجدر الاشارة اليه، ان بعضاً من الباحثين الاميركيين يرون بأن قيام عدد من دول الخليج بالاخص بمعاملة مواطنيهم من الشيعة كمواطنين من الدرجة الثانية هو أمر يجعل من

هؤلاء اكثر عرضةً إلى النفوذ الايراني وبالتالي تهديدامن تلك الدول ونظام حكمها، ويُقال انه في بعض الاحيان قام الجانب الاميركي باثارة تلك النقاط مع مسؤولين سعوديين الامر الذي اثار امتعاض الرياض،وفي خضم ذلك، دشنت المملكة العام (2016) بأعدام (47) سجيناً ممن وصفتهم بالارهابيين،ومن ضمنهم رجل الدين الشيعي الشيخ نمر باقرالنمر، مثيرين بذلك قلقاً غربياً وامريكياً ازاء هذاالاجراء الذي من شأنه تأجيج التوتر الطائفي في المنطقة، واحتجاجاً على اعدام النمر، قام عدد من المتظاهرين في طهران بالهجوم على السفارة السعودية وتخريبها،الامر الذي دفع المملكة إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع طهران،واثار قلق المراقبين بشأن اتجاه المنطقة نحو التصعيد وخاصةً بعد دخول الاتفاق النووي الايراني حيز التنفيذ ورفع العقوبات الاقتصادية واطلاق مبلغ بالمليارات الدولارات من الارصدة الايرانية المجمدة، حيث يرى العديد من الخبراء الاميركان ان ايران ستستخدم تلك الاموال لزيادة نشاطاتها في المنطقة. وقيام السعودية بتشكيل تحالف عربي للقضاء على الحوثيين في اليمن، يمثل تحولاً جديداً لتحقيق مصالحها في المنطقة تصدياً للنفوذ الايراني المتزايد،ويرى بعض الخبراء ان هذه الخطوة تعني ان السعودية لن تعد مقيدة كاملا بتحالف أمريكي، وبالرغم من وجود دعم في العتاد والمعلومات الاستخبارية واللوجستية من قبل الجانب الاميركي الا ان ادارة الرئيس اوباما تواصل ضغطها على المملكة لانهاء الحرب بواسطة الطرق السياسية السلمية، وخاصةً ان هذا النزاع الذي يكلف السعودية مبلغ (200) مليون دولار يومياً، وصل الى طريق مسدود وأن تحقيق النصر من قبل هذا التحالف بات امراً غير واقعي حسب رأي اغلب الخبراء الاميركان، وفي هذا الصدد،تتعرض المملكة الى انتقادات دولية واسعة نظراً لوقوع عدد كبير من الخسائر البشرية ضمن صفوف المدنيين الابرياء.

استنتاجات وتوقعات:

كما لاحظنا اعلاه،ان الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية ترتبطان بعلاقات وثيقة وخاصةً في مجالات الامن والدفاع والاستثمارات، حيث وفرت في الجانب العسكري والامني الولايات المتحدة برامج تدريب طويلة الامد للمملكة وتزويدها بأسلحة ومعدات عسكرية بمبالغ ضخمة، فضلاً عن برامج لتطوير البنية التحتية الامنية وقدرات المملكة في مكافحة الارهاب، وأن هكذا علاقات سيكون من الصعب والمُكلف انهاؤها واستبدالها بالنسبة

الى الطرفين،وان المسؤولين في كلا البلدين سيسعون إلى توثيق هذه العلاقة بالرغم من المطبات التي تواجهها.

ان بروز تهديد كيان داعش الارهابي في المنطقة يُمثل تهديدا مشتركا وفرصةً لتوسيع نطاق التعاون الامني لكلا الطرفين، بالرغم من اختلاف الاولويات حول طريقة مكافحة هذا التنظيم وبالتالي دحره،كما أن بروز عدد من المتغيرات في المعادلة الاقليمية اهمهاالتوصل الى اتفاق نووي مع ايران، الذي تبعته ردود افعال سعودية، تعبر عن مدى قلق المملكة من هذه الخطوة حيث عبرت المملكة عن خيبة املها من الادارة الاميركية،وتوجهت نحو تصعيد الوضع من خلال تشكيل تحالف عسكري للتدخل في اليمن، وكنتيجةً لذلك قامت الادارة الاميركية بتوجيه انتقادات عديدة لسياسات المملكة،الامر الذي يشير إلى ان واشنطن ترى تهوراً وضعف النظرة المنطقية في سياسات السعودية، واعتماداً على تلك الفرضية، ترى بعض النخب الفكرية ان طلب واشنطن لود طهران، التي تنظر اليها كأفضل دولة مؤسساتية تتمتع بالاستقرار في المنطقة، في الوقت الذي يساورها القلق من المسلك السعودي بتأجيج الخلافات واللعب على حافة الهاوية بل وحتى تعمد تأجيج الصراع مع طهران استناداً لبعض المحللين.

في خضم تلك الاحداث، فأنه من المنصف التنبؤ بأن المنطقة تتجه نحو تصعيد وتخندق طائفي اكثر، وأن بوادر الولايات المتحدة لحل الازمة في سوريا بصورة سلمية قد تواجه بعض الفشل في حال زيادة دعم السعودية لفصائل المعارضة بشكل اكبر وكذلك قيام ايران بتكثيف دعمها لنظام بشار الأسد وبالتالي زيادة نزيف الدم وتدفق المهاجرين الى الدول المجاورة وقارة اوروبا. علاوةً على ذلك،فأن استمرار تدخل المملكة العربية السعودية في اليمن دون حسم النزاع بصورة سلمية سوف يدفع الجمهورية الاسلامية الايرانية الى زج نفسها بصورة اكبر في هذا النزاع.

يرى البعض في واشنطن ان الادارة الاميركية في حيرة من امرها اذ ليس بمقدورها توجيه ادانة علنية لبعض سياسات السعودية كاعدام رجل الدين نمر النمر ومن ثم تقويض مكانة القيادة السعودية الهشة وهي بحاجة ماسة إليها للاصطفاف إلى جانبها في محاربة كيان داعش،وطمعها في الحفاظ على العلاقة الخاصة التي تربط الطرفين. بالمقابل،ميلها للوصول لتفاهم مع ايران، وما ينطوي عليه من كلفة باهظة في التوازنات الاقليمية الراهنة على الرغم من وجود رغبة مشتركة لتهدئة العلاقة بين ايران والولايات المتحدة بعد عقود طويلة من عدم الثقة المتبادلة والعداء المعلن. صفي نهاية المطاف،أن المتغيرات الاقليمية في المنطقة

عديدة وانه من الصعب جداً وضع رؤية جازمة حول مجريات الاحداث وتوقع تغيرالتحالفات في ظل كل ما يجري،ولكن من الجدير بالذكر،ان الولايات المتحدة والسعودية ترتبطان بعلاقات ثنائية تاريخية ومتعددة الجوانب على اساس مصالح مشتركة،وانه من المستبعد انهاء هذه العلاقة بين ليلة وضحاها حتى وأن كانت هنالك رغبة آنية او تغيير قناعات من قبل الادارة الاميركية او السعودية،فيجب ان لا ننسى ان الولايات المتحدة هي دولة مؤسسات وان آلية اتخاذ قرار فيها يخضع لسلسلة اجراءات بيروقراطية مطوّلة ودراسات ستراتيجية معمقة، وان قرار تغيير مسار العلاقات بين البلدين يجب ان يتم على اساس توافق وتناغم تام بين الادارة الاميركية ومؤسسات الدفاع (البنتاغون) والاستخبارات (وكالة الاستخبارات المركزية) ومستشارية الامن القومي ووزارةالخارجية الاميركية والقطاع الخاص (رجالالاعمال والمستثمرين وشركات النفط...الخ)،وعليه فأن تلك العملية تحتاج الى وقت طويل، وان النظريات حول تحالف امريكي ايراني على حساب التحالف السعودي مرهونة بتوجهات ونظرة الادارة الاميركية القادمة التي ستستلم زمام السلطة التنفيذية بداية العام القادم (2017) ناهيك عن اعتماد هذا التحالف الجديدعلى تغيير في سياسيات الايران الخارجية باتجاه الولايات المتحدة.

عراق ما بعد تحرير الموصل ـ دول التحالف والواقع الجيوسياسي

حاولنا في المقال الاول ان نحلل الحالة العراقية الداخلية تحليلا دقيقا وشاملا وننظر اليها من جوانبها المتعددة، وفي هذا الجزء الثاني سنحاول ان نحلل ونستقرئ دور التحالف الدولي والوضع الجيوسياسي للمنطقة وللعراق، وفي الجزء الثالث والاخير سنحاول ان نستقرئ مستقبل الحشد الشعبي والمعطيات المهمة لامن العراق.

من المنظور الاميركي ودول التحالف فان تحرير الموصل يعني نهاية الكيان الرسمي للدولة الاسلامية (داعش)، وان انحسار داعش سيبقى هدفا مهما للولايات المتحدة وخصوصا في عدم توسعها في لبنان او الاردن او اسرائيل او السعودية، وهي تنظر لمشكلة داعش من منطلق جيوسياسي اقليمي علما اننا كعراقيين ننظر للمشكلة من منطلق وطني ومحلي بحت، ولعل بعد تحرير الموصل، ستتجه الانظار الاميركية باتجاه سوريا وتعقيداتها وستعمل على احتواء عُقد الساحة السورية المرتقبة. وبخصوص توقيت عملية تحرير الموصل فان واشنطن في الاعم الأغلب تبحث عن الظروف المناسبة وليس عن موعد معين، واذا كانت الانتخابات الاميركية (خصوصا للحزب الديموقراطي) تسير بمسار طبيعي فلن يكون هناك استعجال بل ستنتظر الظرف المناسب لتحرير الموصل والاستفادة من اثرها على الحالة الجيوسياسية للمنطقة. الرئيس الاميركي اوباما حدد قبل عامين ثلاث سنوات لتدمير وجود داعش وما يجري الان هو ضمن تلك المحددات والسياقات المخططة والمقدرة لها. بالنسبة للجانب الاميركي تتعلق المعادلة السياسية العراقية بمدى قرب او بعد الغرب في علاقاته مع اصدقائه وحلفائه في المنطقة، فعدم توافق رؤانا لا يساعد الطرفين في تقوية علاقتها مستقبلاً، وهنا يأتي السؤال عن ماهية طبيعة العلاقة المرتقبة بين بغداد وواشنطن بعد تحرير الموصل على مستوى التعاون الامني والسياسي والعسكري؟. من الجانب الاميركي فانه لا ينتظر جواب على هذا السؤال بل انه سيعمل بهدوء (وبجدول زمني طويل حسب تقييمهم وليس حسب قناعات العراقيين) على دفع العراق باتجاه الاستقرار الامني والسياسي وخصوصا وهم يعرفون مدى الشرخ الذي خلقه احتلال داعش وقبلها الارهاب داخل العراق ومدى اهمية استقرار العراق النسبي على استقرار المنطقة.

وبخصوص التوتر الاخير بين العراق وتركيا والتدخل الصارخ التركي في العراق فان احتواء تركيا وليس محاربتها او محاصرتها سيكون نهج الاميركان في التعامل مع البعد التركي في العراق، فالولايات المتحدة تدرك جيداً ان التقلبات السياسية في انقرة سيكون لها تأثير مباشر على سير احداث تحرير وما بعد تحرير الموصل، اذ ستعمل تركيا على تثبيت تواجدها العسكري وان تكون كعنصر دائم في الحوارات العراقية والسورية حول الموصل وغيرها، بسبب ان تركيا تعتبر خطر تنظيم حزب العمال الكردستاني يؤثر على أمنها القومي وان خطر تنظيم داعش ممكن الاحتواء للاستفادة منه في التأثير على البعد الجيوسياسي في المنطقة. ومن الضروري ان نذكر ان الحديث عن تقسيم محافظة موصل الى اقاليم او محافظات يساعد دعاة تقسيم العراق وكذلك يعطي ذريعة للكثير من الاطراف الاقليمية، وبالخصوص تركيا، بالتدخل المباشر. هناك ترابط حقيقي وجوهري بين الاستقرار في سوريا واستقرار العراق والعكس ايضاً، وكذلك فان تحرير الموصل يعني بداية جديدة لعراق ما بعد داعش، وهي بداية وضع سوري جديد ذو بعد داعشي محلي وليس عابرا للحدود، واستئصال تنظيم داعش الارهابي من سوريا قد يحتاج من سنة الى سنة ونصف بعد تحرير الموصل، علماً بأن الوصول الى توافقات في مباحثات جنيف بحق سوريا ستكون محورية في استقرار العراق بعد تحرير الموصل.

وبخصوص البعد الجيوسياسي للمحافظات ذات الاغلبية السنية العربية في المعادلة فان ضعف الحوارات بين العراق ودول الجوار العربية زاد من فجوة العلاقة بينهم وزاد من قناعة الكثير من العراقيين ان الدول العربية القريبة من العراق تريد ان يكون لها دور في تحرير الموصل لكي تتأكد من إمكانية تغيير خريطة العراق باتجاهها وان لا تثبت وتستقر قواعد العملية السياسية وعراق ما بعد 2003.

مخاوف زعماء المحافظات ذات الاغلبية السنية ليس بضعف تأثيرهم على اصحاب القرار في بغداد فقط بل بضعف تأثيرهم على مراكز القوى الاقليمية والبعد الدولي ايضاً، وعدم انضواء ابناء هذه المحافظات تحت مظلة واحدة او تحت إمرة قائد واحد او كيان واحد سيطيل من تحديات هذه المحافظات وبالتالي يطيل التوتر السياسي العراقي. من الضروري ايضاً ان تكون لقيادات المحافظات التي تحررت من داعش وحدة رؤى في دورهم وفهمهم للهوية العراقية الشاملة لعراق ما بعد 2003. ضعف التمسك بهذه الهوية الجديدة (او العقد الاجتماعي) سيأتي بنتائج عكسية على قوة دور السنة في بناء العراق الجديد وخصوصا مع

نجاح داعش في زيادة الفجوة بين المكونات العراقية. هنا يأتي دور الحكومة والقيادات العراقية والامم المتحدة وبعض الدول الاصدقاء في تركيز الحوارات حول توحيد الرؤى بين الاطراف العراقية المختلفة، علماً ان ضعف البنى التحتية ومصادر الطاقة في المناطق الغربيةسيجعل سعي بعضهم لتقسيم العراق الى فدراليات وقواطع ذا نتائج عكسية عليهم، ومن الضروري ان لا ننسى ان قوتهم هي في قوة العراق كدولة موحدة متماسكة.

وبخصوص البعد الكردي فان قوة مشاركة مقاتلي البيشمركة في تحرير الموصل سيكون عنصرا مفيدا في توحيد وحدة العراق ولكن قد يعتمد منطلقهم على مدى مقدرتهم بتثبيت ما سيطروا عليه من الاراضي في المناطق المتنازعة عليها وان كانت مشاركتهم معتمدة ربما على غنى هذه المناطق بالطاقة النفطية مع ملاحظة ان قوة مشاركة الكرد في تحرير محافظة نينوى سيزيد من شعبيتهم في المحافل الدولية وخصوصا في الكونغرس الاميركي. من جانب آخر نرى ان التحالف الوطني (الشيعي) يجب ان يمتلك رؤى سياسية واضحة وغير مبهمة لعراق ما بعد داعش لكي يستطيع ان تقود الحوارات مع الاطراف الكردية والسنية العربية وغيرها، فوضوح هذه الرؤى يمكن ان يحدد قواعد الحوار الجديدة بين القيادات العراقية المختلفة.

الخلافات الكردية ـ الكردية ستزداد مع ازدياد قناعة كل الاطراف الكردية بصعوبة استقلال كردستان ولذلك فإن كل العيون الكردية ستتجه نحو واشنطن لترى مدى حرية حركتهم في هذا الشأن. من جانب آخر كلما اقتربت واشنطن من احد الاطراف الكردية فسترى الاطراف الاخرى تتجه شرقاً او شمالاً. وهناك فرصة ذهبية للقيادة الكردية في بناء عراق جديد على أسس جديدة ذات منفعة ستراتيجية متبادلة مع الحكومة المركزية وكل المكونات، هل سيكون بعد النظر والتعايش والتطور المشترك مع الجنوب عنوان مشروعهم ام استمرار التخندقات وخسارة الكل؟

الفهرس

مقدمة المركز 5
مقدمة المؤلف 7

القسم الأول
الديمقراطية والبناء

الوئام الاجتماعي: منظور عراقي 13
السياسات الإصلاحية واختبارات الواقع 29
استراتيجية إدارة المخاطر في العراق 33
تحالفات الأحزاب بين الأمل والواقع 39
الحاجة والدستور والمسؤولية 42

القسم الثاني
بناء الأمم

بناء الأمم.. اليابان أنموذجاً 49
شرارة التغيير وبناء الامم 53
النخبة وبناء الأمم 60
أمن الوطن وبناء الأمم 63
ظاهرة العقل الجمعي وبناء الأمم 68
رجالات الدولة العراقية وبناء الأمم 72
مفردات ادارة الصراع وبناء الأمم 76
قراءة الصراعات في العراق وبناء الأمم 80
نبض الشعوب الحيّة وبناء الأمم 85
أثر منهجية العمل السياسي المنظمة في بناء الدولة 88
بناء الأمم بين الحلم والممكن 93

الحاجة الى إعادة النظر في منظومة جمهورية عراقية لما بعد 2003 99
بناء الأمم وهجرة العقول ورأس المال البشري العراقي 104
المصادر 123

القسم الثالث
الواقع العراقي

العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية العراق ـ اليابان مثلاً 129
قراءة مقتضبة لمجريات الأحداث وتداعياتها. 148
أسباب طلب انهائي لخدماتي كسفير وشرف تمثيل العراق ـ رسالة مفتوحة 152
عراق ما بعد تحرير الموصل ـ القيادة والواقع 156
عراق ما بعد تحرير الموصل ـ الحشد والقوى العسكرية غير النظامية 3-3 161
مهارات العمل المطلوبة لعام 2020 في العراق 165
دروس من بعد إعلان النصر.. عراق الأمس وعراق اليوم 173
دروس من بعد إعلان النصر.. عراق اليوم وعراق الغد 177
الانتخابات النيابية العراقية، بين الواقع والتطلع والمخاوف الجيوسياسية 181
لماذا العراق يشبه ألاسكا؟ 184
الحوار مفتاح مهم 187
ماهية الحكومة العراقية المقبلة.. التركة والمعالجات 189

القسم الرابع
العلاقات العراقية الامريكية

العلاقات العراقية ـ الأميركية بين الأهمية والفاعلية 199
مستقبل العلاقات العراقية ـ الاميركية 202
الانتخابات العراقية أمام نظرة واشنطن للعراق 205
وقفة تأمل لواقع علاقتنا مع الولايات المتّحدة وإدارتها الجديدة 208
الإدارة الاميركية ومواقفها من الملفات المهمة 212
إدارة ترامب والمتغيرات الجديدة (1-2) 217
مجريات الاحداث في واشنطن 217
الإدارة الأميركية ومواقفها..أين العراق من هذا؟ 2 ـ 2 221
إدارة ترامب والمتغيرات الجديدة 2-2 225

القسم الخامس
علاقات خارجية

الإطار الاستراتيجي لسياسة العراق الخارجية 231
العلاقات الأميركية ـ السعودية بين المد والجزر 237
عراق ما بعد تحرير الموصل ـ دول التحالف والواقع الجيوسياسي 246

السفير لقمان عبد الرحيم الفيلي

وُلدَ في بغداد في منطقة العطيفية عام ١٩٦٦، و عاش في فضاءاتها و بين جدرانها. أكملَ المرحلة المتوسطة فيها ثم غادر مع عائلته الى المملكة المتحدة في اوائل الثمانينات، نتيجة حملة التسفيرات التعسفية التي مارسها النظام البائد ضد العراقيين من الأكراد الفيلية. و أكمل الفيلي دراسته الثانوية و الجامعية في بريطانيا. ومثّل العراق في العديد من المحافل الدولية والاوساط السياسية و المؤسسات البحثية والمجتمع الاكاديمي و التجاري.

حاصل على شهادة الدبلوم العالي في المحاسبة التجارية و الصناعة. كما حصل على شهادة البكالوريوس في علوم الحاسوب و الرياضيات. و شهادة الماجستير في ادارة الاعمال - ادارة التقنية.

يعمل حالياً بصفة المتحدث الرسمي لرئيس جمهورية العراق د. برهم صالح عند تاريخ طبع الكتاب. شغل منصب سفير العراق لدى الولايات المتحدة (٢٠١٣-٢٠١٦) و اليابان (٢٠١٠-٢٠١٣). كما انه تسنّم عدة مناصب ادارية و قيادية في شركات عالمية و عضواً في مجالس الأمناء للعديد من المنظمات غير الربحية. يتحدث الإنكليزية والعربية والكوردية بطلاقة، متزوج واب لخمسة أبناء.

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
00964782622246
ص.ب. 252

جمهورية العراق - النجف الأشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الإسكان